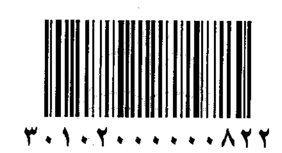
الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الآداب
قسم التاريخ



المجالس النيابية في سورية

ودورها في السياسة الداخلية والخارجية
(١٩٢٠ - ١٩٤٣)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ العربي الحديث

اعــداد : ناهد عبد الكريم

باشراف الاستاذ الدكتور أحمد طربين



العام الجامعي

١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م

المقدمـــة :

أثبت قيام الدولة العربية في دمشق الذى أعقب خروج الجيوش العثمانية من بلاد الشام (١٩١٨) أن عودة العرب الى مجرى التاريخ ، وبعثهم كأمة واحدة ، ليس ضربا من الاحلام ، وانما هو وليد حيّ شهد النور في غمرة الحماس القومـــــي ، وجابه مطامع الاستعمار قبل أن يشتّـد منه العود . اجتمع المؤتمر السورى ، وأعلـن استقلال سورية التي أصبحت تتمتع بحكومة دستورية حرة ، ونظام نيابي ديمقراطـــي ، كما أصبح فيصل ملكا دستوريا عليها ، يتلقى عرشه من الشعب الممثّل في المؤتمر ، بعد أن كان في السابق ممثلا لوالده في الحجاز . كذلك لم يعد فيصل المسؤول الأول من رسم سياسة البلاد ، بل انتقلت هذه المهمة الى وزارة مسؤولة أمام المؤتمر الســـورى الذى كان بمثابة مجلس نيابي يمثل السلطة التشريعية . ولكن هذا العهد العربـي لم تطل أيامه لأن فرنسا سارعت الى احتلال سورية ، تنفيذا لمقررات سان ريمــــــو (نيسان ١٩٢٥) الذى وزّع الانتدابات في أقطار المشرق العربي بين فرنسا وانكلترا . وثبت أن تطبيق الانتداب الفرنسي في سورية خلال السنوات الثلاثة والعشرين التالية ، وحتى اعلان الاستقلال ، كان بعيدا من تحقيق الغاية التي وُضع من أجلها نظام الانتداب ، ولا سيما المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم . فقد ظل الفرنسيون ينتهجون ســـبلا استعمارية قديمة ، ويتبعون سياسة رجعية متحيزة ، ويهزأون بأهلية السوريين وبقصورهم عن مؤهلات الحكم والادارة . أما الوطنيون السوريون ، فقد ناضلوا من أجل الاستقـلال ، وأضرموا نار المقاومة والثورة ، ورفضوا تجزئة بلدهم الذى قسّـمه الاحتلال الى أربـــع دويـلات .

لقد جعلت السياسة الفرنسية من سورية مسرحا لصراع عنيف بين الفكرتيــــن الاستقلالية والاستعمارية ؛ فاذا قويت هذه مرة طغت على تلك ، ونشرت الدســاتير وشكلت الحكومات الوطنية . واذا تراجع المدّ الوطني ، طويت الدساتير وعطّـلـت المجالس وقمعت الحريات .

وقد بدأت فترة النضال الدستورى في سورية منذ أن تلاشت الثورة الســـورية

(آب ١٩٢٧) ، وتألفت الوزارة السورية وأجرت الانتخابات التي أسفرت عن فوز الكتلة الوطنية (نيسان ١٩٢٨) ،وتشكلت جمعية تأسيسية صاغت دستورا للبلاد لم يعرض عنه المفوض السامي الفرنسي الا عندما أضاف الى مواده مادة تجعل الأمر كله بيده . رفضت الجمعية التأسيسية أن تحرم الأمة من سيادتها ، وعجزت السلطة عن املاء ارادتها على أعضائها ، ثم صدر قرار بتأجيل الجمعية التأسيسية لأجل غير مسمى . وبدأ الشعب السوري متلهفا لانتزاع شيء وتحقيق شيء . وحين تقدم المفوض السامي بمشروع معاهدة الى المجلس النيابي عام ١٩٣٢ ، رفضها المجلس ،لأنها تحكم القيد والتضييق على وجه يخالف مايحقّ للحليف أن يجده لدى حليفه . وقرر المفوض السامي تعطيل المجلس ،وطفق يصرّف شؤون البلاد بمراسيم اشتراعية .

ونشطت الكتلة الوطنية للعمل في مطلع عام ١٩٣٦ ،فأصدرت ميثاقا وطنيا بمناسبة حفلة الذكرى للزعيم ابراهيم هنانو ، طالبت فيه بوحدة سورية ومقاومة الوطن القومي اليهودى والعمل على اتحاد الاقطار العربية . وأسفرت المواجهة العنيفة مع الفرنسيين عن اعلان الاضراب العام الذى دام شهرين ،وأعقبها صدامات دامية بين جماهير الشعب وقوى الأمن . وبازاء هذا التعاون الشامل والصمود الشعبي ، فتح المفوض السامي باب المفاوضات مع الوطنيين لعقد معاهدة صداقة وتحالف ، وتمّ تشكيل وفد سوري للتفاوض في باريس مع وزارة الخارجية الفرنسية مباشرة .

وبعد مفاوضات استغرقت خمسة شهور ،وقّع الجانبان السوري والفرنسي معاهدة أيلول ١٩٣٦ ، فلم تتضمن الاستقلال التام ، ولا مطلق الحرية في السياسة الخارجية وشؤون الدفاع . وانما تضمنت بعض الملاحق التي تشوب سيادة سورية ووحدة أراضيها ،وانجلت الانتخابات عن فوز الكتلة الوطنية ـ الحزب المعارض ـ وصادق المجلس النيابي على المعاهدة ، ثم بوشر بتطبيق نصوصها من الجانب السوري . ولكن الاحتلال لم يعجبه أن يفلت السلطان من يده ، فباشر حملة دسّ وتحريض ،وزرع بذور التفرقة العنصرية والطائفية الاقليمية ،في محاولة خبيثة للوقيعة بين أبناء الوطن الواحد ،واحلال الاتجاه الاقليمي المحلي ،محل الاتجاه العربي القومي . بل انه شجّع

التمرد على الحكومة الوطنية المركزية في دمشق .

وبرزت مشكلة لواء الاسكندرونة بشكل خطير ، حين خشيت الحكومة التركية أن يؤدى زوال الانتداب الفرنسي الى عودة اللواء الى أمّه سورية ، وكانت فرنسا قد حلّت ارتباطه بدولة حلب السابقة عام ١٩٢٤ تمهيدا لسلخه عن سورية . وطلبت تركيا من فرنسا بحث مسألة الحدود مع سورية مستفيدة من ضعف سورية ومن اضطراب الوضع الدولي في أوربا آنذاك ، وتواطأت مع فرنسا لاقتطاع واغتصاب لواء الاسكندرونة عام ١٩٣٩ واكتفى المجلس النيابي السورى بتسجيل رفضه واستنكاره لضم اللواء الى تركيا ، بينما ظهرت الحكومة الوطنية بمظهر العاجز ، في جو مشحون بنذر الحرب العالمية الوشيكة .

وفتحت الوزارة السورية صفحة جديدة من المفاوضات مع فرنسا ، أضافت بها الى معاهدة ١٩٣٦ ملاحق وذيولا جديدة ، لتبدو أكثر قبولا لدى الحكومة الفرنسية التي ركبت متن الشطط ، ونكلت عن المعاهدة ، ورفضت عرضها على الجمعية الوطنية الفرنسية ، فاستقالت الوزارة السورية ، وأمر المفوض السامي بحلّ المجلس النيابي ، واعادة التجزئة الى سورية ، كما استقال رئيس الجمهورية السورية . وبعد أزمات وزارية مستمرة ، كُلّف مجلس مديرين بادارة شؤون البلاد تحت الهيمنة الفرنسية .

ورغم أن فرنسا ذاقت الهوان بعد انهيارها أمام ألمانيا عام ١٩٤٠ ، الاّ أنها شدّدت قبضتها على سورية ، وتمادت في التسلّط والغطرسة ، وحين هزمت القوات الفرنسية في سورية التابعة لحكومة فيشي الموالية للألمان فيحزيران عام (١٩٤١) على يد القوات البريطانية والفرنسية الحرّة ، أعلن الجنرال كاترو ، نيابة عن الجنرال ديغول ، انتهاء الانتداب الفرنسي واستقلال سورية ، وأيدت انكلترا هذا الاعلان ، وتألفت حكومة سورية وطنية . ولكن فرنسا ندمت وتشبثت بسلطاتها ، مدعيّة بأن الظروف الدولية تفرض عليها تجميد الأوضاع في سورية . واضطربت البلاد وثارت النفوس ، وفي ١٧ آب ١٩٤٣ دُعي المجلس النيابي الى الانعقاد ، فاختار أول رئيس للجمهورية السورية في العهد الاستقلالي ، كما صوّت بالاجماع على اسقاط المادة (١١٦) من الدستور ، وكانت سيفا مسلطا على ممارسة الحكومة السورية وسلطاتها الدستورية وسيادتها على شؤونها الداخلية والخارجية .

وطلع فجر العهد الاستقلالي الذي لم تكتمل اسبابه الا بعد نضال شاق ،خاضت غماره جماهير الشعب السوري ، ضد التدابير الفرنسية القمعية ،وتوج بجلاء القوات الاجنبية نهائيا عن تراب سورية الموحدة في ١٧ نيسان ١٩٤٦ .

هذا هو الاطار السياسي الذي قامت فيه المجالس النيابية في سورية ،فتأثرت كل التأثير بعامل واحد أساسي ،هو استعمال سورية حقها في تقرير مصيرها . ولما كانت المجالس النيابية هي المعبّرة عن هذا الحق ، والممثلة لوعي الشعب وتطلعاته ، والمرآة التي تعكس تطور أحداث البلاد وتقدمها في مختلف ميادين الحياة العامة ،وتسن دستور البلاد وقوانينها ،وتقف حامية للنظام والعدل والتقدم ،فقد حرصت سلطات الانتداب الفرنسي على أن تكون المجالس النيابية ضعيفة الفعالية ، قاصرة عن تحقيق الآمال المنوطة بها في ايصال البلاد الى الاستقلال والسيادة والديمقراطية . كما حرصت على أن تكون عضوية هذه المجالس محصورة في الملاينين لها من ضعاف النفوس ، الذين ينفّذون مآرب الاحتلال ، ويساندون حكوماته العميلة ،لقاء تحقيق بعض مصالحهم الذاتية .

أما الوطنيون الذين لم يعترفوا بالانتداب ،فقد ناضلوا لضمان اختيار النواب الذين يمثلون ضمير الشعب لمواجهة متطلبات المرحلة التاريخية ، ولسنّ التشريعات الضرورية لضمان استقلال القرار السوري والنهوض بالبلاد وجعل مصالحها فوق كل مصلحة .

واذا انتقلنا الى نطاق التفكير السياسي ،ادركنا عظم أثر المجالس النيابية التي عكست كل ماكان يدور في سورية من أحداث ، فالكفاح بين الرجال والاحداث الذي يملأ تاريخ سورية يتصل كل الاتصال بتاريخ المجالس النيابية ،برغم ان الغموض لا يزال يكتنف بعض هذه الاحداث التي يحتمل فيها اختلاف الحكم والتقدير والرأي ، ومن هنا أهمية تقصّي تاريخ هذه المجالس الذي لم يُحظ بما يستحقه من عناية الباحثين ، مع انه يفسر جوانب هامة من تاريخ سورية المعاصر .

والمادة التاريخية للحياة النيابية ، سواء ما تعلّق منها بالوقائع والحقائق ،وما تعلق منها بالتأويل والرأي ، متفرقة في المذاكرات النيابية ، وفي المجموعات الرسمية ، وفي الصحف والمجلات ،وفي كتب التراجم والمذكرات ، وفي الدراسات التاريخية .

أما مادة المجموعات الرسمية كالجريدة الرسمية ،فهي ذات قيمة ظاهرة ، اذ هي سجل واف لأعمال الحكومة ومناشطها في مختلف الميادين ، ولكنها لا تكفي الباحث ،اذ لابدّ من رفدها بما يكسبها الحياة والتعليل والشرح ، وهنا تستطيع الصحف والمجلات أن تخدم الباحث على شرط الحذر والاحتياط.

ومنذ أن وُجدت الحياة النيابية في سورية ومذاكرات المجلس مصدر هام من مصادر التاريخ السوري ، ففي مجالسنا النيابية - كما في البرلمانات الديمقراطية - تُوجّه الاسئلة للوزراء ، إما لاستيفاء بيان او بقصد الضغط على الحكومة او لاحراجها ، وهذه المادة البرلمانية من خير المصادر ، لأنها بمثابة الشاهد العيان لكل ما دار من مناقشات بين النواب والحكومة ، وبين بعض النواب وبعضهم الآخر ،على اختلاف نزعاتهم وانتماءاتهم السياسية والاجتماعية . فالمحاضر تعطي صورة واضحة عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في سورية من خلال مناقشة الموازنة التي كانت تُعرض على المجلس لاقرار بنودها ، ومن خلال القضايا التي كان يحملها النواب الى المجلس للتداول في حلّها ، كما أنها تشرح مواقف النواب من اجراءات السلطات الانتدابية الفرنسية ، وتبيّن مدى صمودهم بازاء تصرفاتها . فقد يبدأ بعض النواب العمل السياسي من نقطة واحدة ، ولكنهم يجدون أنفسهم بعد قليل على مسافات متفاوتة من نقطة البدء ومن الاتجاه الوطني الأصلي ، ومنها ما قد يكون مضادا له. وربما اعتقد كل واحد منهم بأنه هو المخلص للاتجاه الاصلي ، وان نظيره هو الذي انحرف او اعتدل او انشق . وقد لا يرجع ذلك دائما لوهن العقيدة، بقدر ما يرجع لما بين طبائع الرجال من فروق يضعف من شأنها حينا ، وتعود لها قوتها أحيانا . وليس السوريون بدعا في ذلك ، فقد عرفته جميع الشعوب ، وليست مهمة التنظيم الحزبي الا محاولة جمع اكبر عدد من الرجال على فكرة واحدة لأطول زمن ممكن .

وكان للمقابلات الشخصية مع بعض النواب ،على قلتها ، فائدة لا يستهان بها لموضوع الرسالة ، لانها تعطي الصورة الحية والكاشفة ، عن اعمال المجلس وما يكمن وراءها من دوافع ومقاصد وأغراض . وقد بذلتُ قصارى جهدي لضمان اللقاء مع اكبر عدد منهم ،

ولكني علمت أن معظمهم قبضوا الى رحمة الله ، وان بعضهم خارج القطر . وقد حظيت بمقابلة الدكتور منير العجلاني في الرياض ، وكان يمثل عنصرا من أهم عناصر المعارضة في المجلس الوطني عام ١٩٣٦ . أما النائب حامد الخوجة الذى يعتبر رئيس كتلة نواب العشائر ، فقد قابلته بدمشق ، وامدّني بمعلومات قيمة ،أيّدت كثيرا مما توصلت اليه في بحثي . وكذلك التقيت بالصحفي المخضرم صبحي فرزات الذى اطلع اطلاعا مباشرا على تطور الاحداث .

ومن مصادر الرسالة أيضا كتب المذكّرات ، ويبدو من ضآلة عددها أن عادة كتابة المذكرات لم تتأصل بعد بين المشتغلين عندنا في السياسة العامة . والواقع أن ما نُشر منها أقرب للتقارير منه للمذكرات ، ومع ذلك فقد كانت ذات نفع لي ، كمذكرات الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وفخرى البارودى ولطفي الحفار وحسن الحكيم وخالد العظم ...

اما كتب التراجم ،فنسجل الأسف لقلتها ،فلا نعرف ترجمة وافية للزعيم الشهبندر او لهاشم الاتاسي اولسعد الله الجابرى اولجميل مردم او تاج الدين الحسني وسواهم . ولو كان هؤلاء أجانب لكانت بين أيدينا مذكراتهم او مختارات من اوراقهم او تراجم لاحوالهم .

وكانت الصحف والمجلات ذات أهمية خاصة لموضوعي ، فقد استعنتُ ببعضها ، مما صدر ما بين ١٩٢٨ و ١٩٤٣ ،لأنها تعكس أحوال الرأى العام السورى وتفاعله مع ماكان يجرى تحت قبة المجالس النيابية ، اضافة الى أنها المنبر الذى كان يعبّر عن آراء السياسيين وتعليقاتهم على العمليات الانتخابية ،ويتابع تطورات الحياة العامة في سورية وينقل هموم مواطنيها وشواغلهم .

والصحف قد تكون ذات ميول حزبية وقد تكون مستقلة ،وليس معنى كونها حزبية أن خطتها ومراميها تكون دائما على حال واحد من الوضوح والاتساق ، اما الصحيفة المستقلة ، فيُفترض أنها تحاول ألا تنحاز لجانب ، ولكننا لانجد هذا الاستقلال في الواقع كثيرا . وقد تكون الصحيفة المستقلة غير خاضعة لتأثير الحكومة او الحزب أو فئة من رجال المال والأعمال ، ولكنها في هذه الحالة ، لابد لها من مراعاة ما يحب الناس في مجموعهم وما يكرهون . يضاف الى هذه الاعتبارات ما تعرّضت له الصحف عموما من تضييق وتعطيل تحت التشريع السورى للصحافة والنشر .

اما الدراسات التاريخية فقد اشتغل بها منذ بعض الوقت قلة من الاساتذة والكتاب، ولعل أهمها لموضوعنا هو كتاب (المراحل) للدكتور عبد الرحمن الكيالي الذي لم يكن فقط مشاركا في صنع الاحداث والقرارات ، وانما ايضا لانه أورد الوقائع التاريخية بتسلسل زمني أمين ودقيق ، منذ بدء الاحتلال الفرنسي حتى جلائه عن سورية . ومن الكتب الهامة أيضا عن هذه الفترة كتب الدكتور ذوقان قرقوط التي تبرز أهميتها من اعتمادها على المجموعات الرسمية الفرنسية بنحو خاص . هذا الى ما كتبه أمين سعيد ومحمد عزة دروزة وغالب العياشي ، وغيرهم . وطريقة هذه الكتب ان يتتبع أصحابها عموما الحوادث زمنيا ، وان يثبتوا الوثائق الهامة ، وان يُعلّقوا على كل شيء مما يرونه . ولا ننسى التنويه بما كتبه يوسف الحكيم وخالد العظم ونجيب الارمنازي . .

كما طالعت ما تيسر لي الوصول اليه من المصادر والمراجع الاجنبية ذات الصلة بتاريخ سورية في فترة البحث .

وقد اتضح لي أن البحث يصح ويستقيم لو عدت به قليلا الى أواخر العصر العثماني حين قام مجلس المبعوثان عام ١٨٧٦ ، وشارك في أعماله عدد من النواب العرب السوريين الى ان تعطلت الحياة النيابية قبيل الحرب العالمية الاولى . ثم تناولت ايجازا الحياة الدستورية في سورية ابّان العهد الفيصلي ، ودور المؤتمر السوري الذي يسجل الخطوة الاساسية على طريق الحياة النيابية السورية ، وأبرزتُ المواقف الوطنية والقرارات التاريخية التي اتخذت فيه . كذلك عرضت لموقفه المشرّف من التدخلات الفرنسية ورفضه للاستعباد الذي خططت له الدول الاوربية للسيطرة على مقدرات المشرق العربي بعد هزيمة الدولة العثمانية .

وبدخول الفرنسيين الى سورية ، تبدأ مرحلة جديدة من الممارسات الدستورية في الفترة مابين ١٩٢٠ - ١٩٢٨ وبرز فيها دور المجالس التمثيلية والاستشارية باعتبارها تقوم مقام المجلس النيابي ، وقد جعلت كل ذلك في الفصل التمهيدي .

وتحت وطأة الضغوط الشعبية ، اضطرت فرنسا الى الدعوة لانتخابات اسفرت عن قيام اول مجلس تأسيسي نيابي في سورية ، عام ١٩٢٨ . وعرضت لعملية الشدّ والجذب

في العملية الانتخابية وللصراع بين الوطنيين وسلطات الانتداب . وقد شكلت كل هـذه التطورات مادة الفصل الاول .

اما الفصل الثاني ، فأحطتُ فيه بظروف نشأة المجلس النيابي لعام ١٩٣٢ الذي أُطلق عليه اسم (المجلس المنبرز) والذي لم يستطع أن يقرّ معاهدة ١٩٣٣ التي حاولت فرنسا أن تمليها على سورية ، وذلك حين اتضح مدى الغبن الذي سيلحق بها لو صادق عليها المجلس النيابي . ولكي يتضح تسلسل الاحداث وترابطها ، اوجزت الأحداث التي جرت بين وقف جلسات مجلس ١٩٣٢ واستلام الوطنيين للحكم وقيام المجلس النيابي عام ١٩٣٦ .

اما الفصل الثالث فتناول مجلس عام ١٩٣٦ الذي يعتبر مرحلة حاسمة من مراحل الصراع بين النضال الوطني السوري والضغوط الاستعمارية الفرنسية . وترجع خطورة هذا المجلس الى أنه شهد عقد معاهدة التحالف والصداقة مع فرنسا عام ١٩٣٦ وسلخ لواء الاسكندرونة عن سورية .

وكان موضوع الفصل الرابع ، منجزات المجلس النيابي على صعيد السياسة الخارجية لسورية ، وقد عالج علاقات سورية مع الدول العربية والاجنبية كما عكستها اعمال المجلس .

وحاولتُ في الفصل الخامس ان اتكلم على نواب المجالس النيابية عموما ، من حيث انتماءاتهم الحزبية وخلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية ، نظرا لأهمية ذلك في اندفاع او تقصير النواب في تشريع ما يتصل بالتطور الاجتماعي والاقتصادي للبلاد .

وأخيرا تناولتُ في الفصل السادس تطور الاحداث في سورية حتى مطلع العهد الاستقلالي ، وقيام مجلس عام ١٩٤٣ الذي يُعتبر بحق المجلس الوطني الذي صوّت على الدستور السوري ، مجردا عن المادة (١١٦) التي أضافها المفوض السامي في مطلع الحياة الدستورية والنيابية السورية ، ليجعل البلاد خاضعة لمشيئة فرنسا وحدها .

واني وحدى المسؤولة عما ورد في هذا البحث من آراء ونظرات ، ارجو الا أكون فيها قد ابتعدت كثيرا عن جادة الحق ،كما أرجو أن تتاح لي الفرصة مستقبلا لتكملة موضوع المجالس النيابية وتقويم أعمالها في العهد الاستقلالي الذى تُوّج بجلاء الاجنبي عن سورية وما بعده .

ولا يسعني الا أن اتقدم بالشكر الخالص لاستاذى المشرف الدكتور احمد طربين الذى اعطاني من وقته وجهده ،ما أنار امامي سبل البحث وذلل صعوباته ، كما أشكر جميع اساتذتي في قسم التاريخ لما بذلوا لي من نصيحة خالصة وتوجيه صائب اثناء دراستي الجامعية . وأتوجه بالشكر كذلك الى جميع الذين يسرّوا لي الوصول الى مصادر ومراجع رسالتي ،وأخص بالذكر منهم مدير مكتبة مجلس الشعب ، وجميع العاملين في المكتبة الظاهرية ، ومكتبة جامعة دمشق ، والمكتبة الوطنية في حلب ، ومكتبة المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق ،ومديرية الوثائق التاريخية بدمشق .

ناهد عبد الكريم

... ...

الفصل التمهيدي

الحياة النيابية في سورية منذ أواخر العصر العثماني
حتى عام (١٩٢٨)

مجلس المبعوثان ـ الحياة النيابية في العهد الفيصلي
والمؤتمر السوري ٩١٩ – ٩٢٠
المجالس الادارية والاستشارية حتى عام ١٩٢٨

العرب ومبدأ الشورى :

من مظاهر الحياة الاجتماعية في العصر الحاضر وجود مجلس نيابي يمثل تطلعات الشعب وتحقق أمانيه ويسن دستوره وقوانينه ويكون ضمانة للنظام والتقدم والعدل . ومن ضروراتها ان يحدد القانون حقوق الافراد وواجباتهم في علاقاتهم المتبادلة ، ويضمن المحافظة على هذه الحقوق والواجبات . وقد اجمع علماء الحقوق أنه اذا ترادف القانون والواقع ، كان ذلك دليل النضج السياسي وعنوان الحضارة والمدنية والتقدم . واذا تغارقا ، اعتبر ذلك تقهقرا في مقدرات الشعب ، وضعفا في كيان الأمة ، وطفولة في الحقل السياسي (١) ، وهنا يبرز دور المواطن لتنمية ثقافته الدستورية ، وتوثيق تجارب أمته في ميادين التشريع الذى أصبح وسيلة من أهم وسائل الاصلاح والتقدم الاجتماعي ، على أساس ان يتساوى أبناء الشعب حكاما ومحكومين في الحقوق والواجبات ، وفي بناء الديمقراطية ، وتسيير أداة الحكم فيها وتوجيهها وفق رغبات الشعب ومصالحه . وبذلك يصبح القانون والدستور مرآة للواقع وعنوانا للحضارة الحقيقية التي تستهدف الارتقاء بالانسان والمجتمع .

وكان العرب قبل الاسلام متفرقين قبائل بددا ، يعيشون عيشة غالبها البداوة . وجاء الاسلام فكافح العصبية القبلية ، وأحلّ رابطة العقيدة والايمان محل رابطة القرابة والدم . وتجاوز الحدود القبلية بتكوين الأمة التي هي فوق القبائل ، تعلو مصلحتها على كل مصلحة . وأدخل الاسلام فكرة الدولة والقانون ليقابل فكرة القبيلة والعرف ، وبيّن أن السلطة لله وحده ، وكل سلطة مشروعة مستمدة منه ، تستهدف اقامة العدل ورعاية الأمة . وجعل الشورى أساس الحكم ، وترك سبل تطبيقها للامة . والمرجع الأعلى هو الرسول رئيس الامة التي تضم أفرادا من قبائل مختلفة ـ وهذا ينافي الأسس القبلية ، والدستور الذى تسير عليه هو القرآن الكريم والسنة النبوية ، لا العرف ولا التقليد القبلي .

---

(١) ـ انظر صبحي محمصاني " الدستور والديموقراطية " بيروت ١٩٥٢ ص ٥٣

ولما توفي النبي ، برزت مشكلة الخلافة ،أي خلافة النبي في أمته لا خلافة الله على الأرض . لذا قال أبو بكر الخليفة الاول : " لست خليفة الله ولكن خليفة رسول الله صلعم " . لقد أكد الاسلام مبدأ الشورى ، ولكنه لم يضع للعرب هيكل نظام سياسي ، لذلك كان من الطبيعي أن يستعين المسلمون الأولون بتقاليد هم العربية السياسية ،آخذين المبادىء الاسلامية بعين الاعتبار (١) . ولما طعن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ، وضع مبدأ الشورى لحلّ مشكلة الخلافة . ولعله كان للشورى جذور في التقاليد السياسية العربية ، فلها ما يشابهها في مجلس زعماء القبيلة الذين يختارون الشيخ ،وربما كانت مأخوذة من فكرة الملأ المكيّ ،وهو مجلس يضم أعيان أهل مكة ،وقد نظمه قصي لادارة شؤون قريش ،وبنى له دار الندوة ،وكان مقيداً برأي المجلس برغم أنه رئيسه وابرز أعضائه (٢) .

ولم تكن الخلافة وراثية في أول عهدها ،بل كانت انتخابية تجرى باحدى طريقتين : الاولى أن ينتخب الخليفة أهل الحل والعقد ، كما جرى في انتخاب أبي بكر . والثانية ان يختار الخليفة من يخلفه بعد استشارة أصحابه ،كما فعل ابو بكر حين عيّن عمر ، واستحسن المسلمون هذا الاختيار . وكان الانتخاب يتأكد بالبيعة ،فيعاهد المسلمون الخليفة على الطاعة والتسليم له بالولاية عليهم . والولاية هنا انتخابية شوروية تقوم على عهد المبايعة ، ومعنى هذا بالمصطلح الحديث أن السيادة مصدرها ارادة الرعية ، والعقد المبرم بينهم وبين صاحب الولاية . ولكن ولاية الخليفة زمنية ودينية ،أي هي بعبارة ابن خلدون " سياسة الدنيا وحراسة الدين " . فالخليفة في تنفيذ ولايته مقيّد بدستور ديني هو الشريعة الاسلامية المبنية على القرآن والسنّة والاجماع والقياس .

غير أن هذا المبدأ الذي طبّق في عهد الخلفاء الراشدين ، لم يطبّق في عهد الخلافتين الأموية والعباسية ،اذ انقلبت الخلافة آنذاك وراثية مطلقة ماعدا بعض المستثنيات كخلافة عمر بن عبد العزيز مثلا (٣) .

---

١)— انظر د . عبد العزيز الدوري " مقدمة في تاريخ صدر الاسلام " بيروت ط ٢ ١٩٦٠ ، ص ٤٧ .

٢)— المصدر نفسه ، ص ٤٩ .

٣)— انظر محمصاني ، المصدر السابق ،ص ٤٢ .

ثم طرأ الضعف والتفكك على حكومة الخلافة العربية ، وتدخلت العناصر الاجنبية في الحكم ، الى أن دخل العرب تحت حكمهم وحكم المماليك . وانتقلت الخلافة من العرب الى العثمانيين ، وكان حكمهم نوعا من الملكية الوراثية المطلقة ، وكان للسلطان حق التشريع بفضل (الارادة السنية) الى أن صدر الدستور عام ١٨٧٦ الذي رتبه مدحت باشا للسلطان عبد الحميد الثاني .

وعلى ذلك عرفت البلاد العربية والاسلامية نظام الشورى أساسا صالحا للحكم ، اذ كان السبيل الى تبين الحق وتقصي الاراء الصائبة . ولقد أمر بها الاسلام وجعلها عنصرا من العناصر التي تقوم عليها الدولة ، فقد ورد في الكتاب الكريم سورة عرفت باسم سورة الشورى وسميت بذلك لانها قررت (الشورى) عنصرا من عناصر الشخصية الاسلامية مصداقا لقوله تعالى " وأمرهم شورى بينهم " [1] وكذلك قوله تعالى " وشاورهم في الأمر " [2]. ومن هنا كانت الشورى أصلا في ادارة الشؤون الجماعية وأساسا في الاستشارة لكفالة الحرية التامة في ابداء الآراء مالم تمس أصلا من أصول العقيدة أو العبادة . وبقيت الشورى دون نظام خاص لأنها من الشؤون التي تعتبر فيها وجهة النظر متغيرة بتغير الاجيال والتقدم البشري .

ويتضح مما سبق أن الشورى أصل أساسي من أصول الحكم في الأمة العربية الاسلامية ، وأنها الضمانة المثلى لاقامة حكم ديمقراطي حر يقوم على المسؤولية الجماعية لكي تنعم الأمة بالسعادة والرقي في مختلف نواحي حياتها .

ولما كانت الدولة العثمانية هي صاحبة الأمر في معظم أقطار الوطن العربي ومنها سورية لذلك سنلقي نظرة مجملة على التنظيم الدستوري والتمثيل النيابي في سورية آنذاك .

١ - مجلس المبعوثان :

لقد أدى اختلال نظم الحكم العثماني القديمة الى أمرين : الاول هو التغلغل الاستعماري الأوربي الى مختلف أجزاء الدولة العثمانية بما فيها المشرق العربي ، وما رافقه من نزاعات دولية على اقتسام أقطاره . والثاني ، هو بدء حركة الاصلاح والتجديد في الدولة في مطلع القرن التاسع عشر ، على أساس التخلص من النظم القديمة الاقطاعية ، وبناء الدولة الحديثة .

---

١) : سورة الشورى - الآيات ٣٦ - ٣٩

٢) : سورة آل عمران - الآية ١٥٩

لوقف تدهور الدولة والابقاء على ممتلكاتها ضد الأطماع الاوربية فيها .

ولم يكن بمقدور الدولة العثمانية أمام انحطاط أداتها العسكرية برا وبحرا ، وفساد الانكشارية (1) الذي تجلى بالعدوان على الأموال والارواح والأعراض ، وتضاؤل ارتباطهم بثكناتهم الا عند استلام (العلوفات) المرتبات ، الا أن تبدأ اصلاحاتها بهم للتخلص من فتن العصبيات والمغامرين في الداخل ومن عواقب الهزائم العسكرية في الخارج . فنجح السلطان محمود الثاني (١٧٨٤ - ١٨٣٩) م - يعتبر من أعلام الاصلاح العثماني - في القضاء على نظام الانكشارية عام (١٨٢٦) ، وادخل القوانين والانظمة الغربية الى الولايات ، كما عمل على انشاء قوة عسكرية نظامية جديدة بدل النظام القديم (2)، وقد توفي ولم يتمم من ابواب الاصلاح الا تنظيم الجند . ولكنه بقضائه على الانكشارية قضى على آخر عوائق الاصلاح العسكرى (3) . وفي عهد السلطانين عبد المجيد وعبد العزيز ، توفرت فئة من رجال الدولة تبنت فكرة الاصلاح ، أبرزهم رشيد باشا ، وعالي باشا وفؤاد باشا (4) فصدر في عهد السلطان عبد المجيد (خط كلخانة) (5) في ٣ تشرين الثاني عام (١٨٣٩) م ثم أتبعه باصدار (خط شريف همايون) في ١٨ شباط (١٨٥٦) م وخلال صدور هذين المرسومين ، انكب الوزراء المصلحون على وضع وتنظيم القوانين الخاصة لكل فرع من فروع

---

1) - حول ذلك انظر محمد فريد بك المحامي - تاريخ الدولة العثمانية ص ٢٠١ وسيرد فيما بعد ب محمد فريد بك المحامي وكتاب د . علي حسون - تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية ص ١٤٩ . وسيرد فيما بعد ب د . علي حسون وكتاب محمد أنيس - الدولة العثمانية والشرق العربي من ١٥١٤ - ١٩١٤ - ص ٢١٢ وسيرد فيما بعد ب محمد انيس .

2) - عبد العزيز محمد عوض - الادارة العثمانية في ولاية سورية من ١٨٦٤-١٩١٤ . ص ١٦ وسيرد فيما بعد ب محمد عوض - عبد العزيز .

3) - د . احمد طربين - تاريخ المشرق العربي المعاصر ص ٢٣١ وسيرد فيما بعد ب د طربين المشرق .

4) - توفيق برو - العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤ م - ص ٢٩ وسيرد فيما بعد ب توفيق برو .

5) - "كلخانة" وسمي بذلك لأنه القي في قاعة الزهور . وتضمن هذا الخط : تأمين ضمانات لكافة الرعايا - تنظيم قانون للضريبة - تنظيم شؤون الخدمة العسكرية . للاطلاع يمكن العودة سليمان البستاني "عبرة وذكرى - الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده" ص ٢ وكتاب د . علي حسون المصدر السابق ص ١٥ .

القضاء (١) مما أثار ضجة اهتزت لها اوربا ، فالى جانب الرغبة في الاصلاح ، هدف اعلان "خط كلخانة" الى استرضاء الدول الاوربية التي دعمت الاستانة في حربها مع ابراهيم باشا (٢).
والى احتواء نتائج حملة المصريين على سورية التي جرت فيها أول تجربة لمجاراة تقدم اوربا والاستفادة من علومها زمن محمد علي (١٧٦٩ - ١٨٤٩) م ، وذلك حين دعم القوة العسكرية ، ونشّط حركة الانتاج .

ولكن حتى ذلك الوقت لم يكن الاصلاح يعني سوى منة (٣) من السلطان على رعايا دولته فلم تكن فكرة تحديد سلطات المستبد المطلق تخطر في بال أحد ، كما أن هذه الاصلاحات لم تقم على أساس اعطاء العناصر التي تتشكل منها الدولة حقوقها القومية (اللغوية والعنصرية)، بل جل ما سعت اليه هو المساواة بين المسلمين وغير المسلمين ، وصهرهم في التابعية العثمانية وذلك للحيلولة دون لجوء غير المسلمين الى حماية الدول الاجنبية .

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، دخلت الدولة العثمانية دورا متزايدا من الضعف والوهن داخليا وخارجيا ، فالبذخ والاسراف الذى كان يعيشه السلاطين وتكاليف حرب القرم ، الى جانب الفوضى في السياسة المالية للسلطنة التي جعلتها ترزح تحت وطأة الديون الخارجية ونشاط الدول الأوربية في المقاطعات التي تحكمها الدولة العثمانية ، والذى أحدث تقدما بدأ يؤثر على كيان الدولة ، كل هذا دفع الاحرار العثمانين الذين كانوا في الأصل ينتقدون اسراف القصر السلطاني وعدم كفاية الادارة الملي والتخوف من نتائج التدخل الأوربي في تلك الظروف، وارتأوا المبادرة لمعالجة مشاكل الدولة فالتفوا حول مدحت باشا (٤)، الذى كان يلعب دورا بارزا في أحداث تلك السنوات حيث كان يبث روح الاصلاح ، ويعمل على انفاذ العمل بالتنظيمات .

---

١) محمد فريد بك المحامي - المصدر السابق . للاطلاع على هذه القوانين انظر ص ٧٠٢ .
٢) سليمان البستاني - عبرة وذكرى ص ٢٥ ويرد كذلك في أماكن لاحقة. ومن الجدير بالذكر ان سليمان البستاني ، كان نائبا في مجلس المبعوثان وهو مسيحي عربي من لبنان .
٣) - A.L. Tibawi-A modern Histoy of Syria , London 1969 , P. 48
٤) كان مدحت باشا واليا على بغداد وقد لعب دورا اصلاحيا كبيرا فيها . وعندما عاد الى الاستانة تزعم حركة الاصلاحيين وأصبح زعيما للاحرار وفيما بعد اعتبر الأب الروحي للدستور ورغم أن السلطان عبد الحميد الثاني عينه صدرا اعظما له ، الا أنه بعد تعليق الدستور أقصى مدحت باشا عن منصبه واتهمه بالخيانة العظمى .

واستطاع أن يقوم بدور رئيسي في خلع السلطان عبد العزيز المسرف ، وخلع السلطان الجديد مراد الخامس (١٢٩٣ هـ ١٨٧٦ م) من بعده ، بسبب اعتلال في عقله ، وكانت مبادرة الخلع في الحالتين قد اتخذت من قبل الوزراء بعد موافقة شيخ الاسلام .

تولى السلطان عبد الحميد الثاني عرش الدولة العثمانية بعد خلع السلطان مراد الخامس " وكان قد وعد رئيس الاحرار مدحت باشا قبل جلوسه على العرش بمنح القانون الأساسي واقناع الأمة العثمانية بالحرية "،[١] ودعوة مجلس المبعوثان للاجتماع .

وفي ٢٤ كانون الاول ١٨٧٧ م ، قرأ مدحت باشا ـ الصدر الأعظم ـ الارادة السلطانية التي أعطت للأمة العثمانية الدستور والحرية . وكان قد أعلن الدستور العثماني عام ١٨٧٦ م[٢] عن طريق لجنة تشكلت لهذا الخصوص ، على أساس دمج الاجناس البشرية والطوائف في بوتقة واحدة ، ومما نص عليه الدستور :[٣] ـ أعتبار الاسلام دينا للدولة مع حفظ حقوق جميع الرعايا من المذاهب المختلفة .

ـ افساح المجال أمام جميع (العثمانين) في تقلد المناصب الرسمية على قدم المساواة .

ـ اعتماد التمثيل الشعبي عن طريق مجلس المبعوثان .

اجتمع مجلس المبعوثين لأول مرة سنة ١٨٧٧ في سراي (ضولمه باغجة) وافتتحه السلطان عبد الحميد[٤]. كما كان هناك مجلس الأعيان ، الذي ألف مع مجلس المبعوثين (البرلمان العثماني)[٥]

---

١) محمد فريد بك المحامي ـ المصدر السابق ـ ٧٠٣
٢) تألف الدستور العثماني من (١١٩) مادة منها :
ـ حرية التعليم على ان يكون اجباريا ، وحرية المطبوعات .
ـ الغاء السخرة ومنع المصادرة والتعذيب .
ـ جعل اللغة العثمانية اللغة الرسمية للدولة . فخري البارودي ـ مذكرات ـ ص ٧٨
٣) سليمان البستاني ـ عبرة وذكرة ـ المصدر السابق ص ٣٠ .
٤) محمد فريد بك المحامي . المصدر السابق ـ ص ٧٠٤
٥) ـ د . منير العجلاني ـ الحقوق الدستورية ـ ص ٦٨ . تكوّن مجلس الاعيان من خمسة وعشرين عضوا بالتعيين ، أما مجلس الشيوخ فتألف من مئة وعشرين عضوا تم اختيارهم بالانتخاب ، وكانت انتخابات مجلس المبعوثان تجري على درجتين ، ويتم الترشيح باحدى طرق ثلاث : ١ ـ أن يرشح الرجل نفسه بعريضة يقدمها الى الوالي . ٢ ـ أن يرشحه جمهور من الاهالي بعريضة يوقع عليها ٣٠ رجل على الاقل . ٣ ـ ان يرشحه الحزب المنتمي اليه . للاطلاع يمكن العودة لكتاب حقي العظم ـ حقائق عن الانتخابات النيابية في العراق وسورية وفلسطين ص ١٩ ـ ٣٢ ـ

وأطلق العثمانيون على الدستور (اسم القانون الأساسي) وسمي العهد الدستوري الجديد (بعهد المشروطية)[1] لانه اشترط تقيد السلطان بأحكام الدستور .

ولتخفيف الأزمة الداخلية حكم السلطان عبد الحميد الولايات على أساس توسيع المأذونية بناء على المادة (١٠٨) من الدستور .[٢] وكانت ولاية سورية قد ظهرت في تلك الفترة بناء على نظام الولايات الجديد عام ١٨٦٤م ، بحيث أصبحت تضم ولايتي الشام وصيدا القديمتين .[٣] وفي عام ١٨٧٣م فصلت متصرفية القدس عن ولاية سورية وألحقت بها ولاية بيروت في عام ١٨٨٧م ، بينما بقيت ولاية سورية تحتفظ باسمها الجديد الى ان تم جلاء العثمانيين عنها عام (١٩١٨) م .

الا أن طبيعة الحكم لدى السلطان عبد الحميد لم تسمح باطالة عمر هذا البرلمان ، فلم يكد ينتظم مجلس المبعوثان وينظر في شؤون الدولة حتى صدرت الارادة السلطانية بفض وتعطيل الحياة النيابية في ٤ شباط عام ١٨٧٨م (ولم يحدد موعد لاجراء انتخابات جديدة وفقا للمادة (٧) من الدستور)[٤] واستمر عبد الحميد في الحكم منفردا حتى عام (١٩٠٨) م .

ولعل من دلائل ضيق عبد الحميد بمجلس المبعوثان والدستور والنواب ، ان كان من أسباب تعطيل مجلس المبعوثان اجتماع خاص عقد في القصر السلطاني لبحث الازمة الداخلية والخارجية للدولة ، حضره الوزراء والزعماء وعدد من النواب ، وجه فيه أحد النواب الاتراك خطابا للسلطان ، ألقاه بلهجة قاسية ، فرد عبد الحميد بعد ذلك بأن أعلن أنه سوف يحكم البلاد كما حكم البلاد جده السلطان محمود ، من خلال امتياز وليس كما فعل ابوه عبد المجيد من خلال المؤسسات الحرة .[٥]

وتذرع ايضا بأن النواب مجموعة قوميات ، فمنهم التركي والعربي والسرياني والبلغاري والبوسني والسلافي .. الخ وأن لكل منهم لغة مستقلة ، وأديان متباينة ، مما يسبب مشاكل مذهبية .[٦]

---

١) كانت المشروطية تعني تقييد سلطة السلطان بقيود يقررها الدستور .
ساطع الحصري ـ البلاد العربية والدولة العثمانية ـ ص ٩٧ مصر ١٩٥٧ م

٢) توفيق برو ـ المصدر السابق ـ ص ٢٩ .

٣) عبد العزيز محمد عوض ـ المصدر السابق ـ ص ٧

٤) د . احمد طربين ـ المشرق ـ المصدر السابق . ص ٢٧٧

٥) ـ Tibawi, op. cit,. P. 151

٦) مذكرات [illegible] البارودي ص ٧٨ .

النواب السوريون والعرب في مجلس المبعوثان :

كانت البلاد العربية قد قسمت بناء على قانون الولايات الذى سنته الدولة عام ١٨٦٤م في عهد السلطان عبد العزيز الى ولايات[1]. وبناء على هذا التقسيم جرى انتخاب النواب العرب لمجلس المبعوثان فيما بعد[2]. ففي الدور الأول للمجلس مثل بلاد الشام تسعة نواب (ثلاثة مسلمون وواحد ارمني مسيحي) من ولاية حلب ، وأربعة (اثنان مسلمان واثنان مسيحيان) من ولاية سورية (دمشق) . ومسلم واحد من متصرفية القدس ، وكان النواب من الأسر المعروفة ؛ فمن المسلمين كان نافع الجابرى (حلب) وخالد الاتاسي (حمص) وحسين بيهم (بيروت) ويوسف ضيا الخالدى (القدس) ، أما من المسيحيين فكان الماروني نقولا نقاش (بيروت) والارثوذكسي نوفل نوفل من طرابلس .

وكان لهؤلاء النواب العرب دور لا يستهان به في مجلس المبعوثان[3] ، وتميز بعضهم بمواقف تتسم بالشجاعة والاستقامة ؛ فنافع الجابرى كان أول نائب يستجوب الوزراء ، حين كان يركز أسئلته حول الموازنة ، ويسأل عن أسباب تقاعس سلاح البحرية خلال الحرب مع روسية والتي بدأت في نيسان عام ١٨٧٧م . وكذلك عرف يوسف ضيا الخالدى بجرأته ومن مواقفه ، اقدامه على انتقاد تعيين رئيس مجلس المبعوثان من قبل السلطان لا من قبل النواب .

كما انضم النواب العرب الى ماعرف بـ (كتلة المعارضة) وكان بعضهم من زعمائها أمثال الجابرى والخالدى[4]. وساهموا مع غيرهم من النواب الاتراك بزعامة (بكيشهرلي زادة أحمد أفندى) ونواب من الأرمن في الضغط على عبد الحميد لتغيير الوزراء والقائمين على الحكم حيث اتهموهم بعدم الاهلية والكفاية للحكم .

---

١) ــ هذه الولايات هي : حلب ــ بيروت ــ دمشق ــ بغداد ــ الموصل ــ البصرة ــ طرابلس الغرب الى جانب المتصرفيات التابعة للباب العالي مثل : جبل لبنان ــ والقدس ــ دير الزور ــ وبنغازى . . الخ وايضا من الولايات اليمن والحجاز .

٢) ــ انظر حول ذلك كتاب محمد عزة دروزة ــ نشأة الحركة العربية الحديثة ص ٢٩٩ طبعة عام ١٩٧١

٣) ــ Tibawi, op. cit., P. 150 .

٤) ــ توفيق برو ــ المصدر السابق ، ص ٣٠ . . ساهم أيضا في المعارضة كل من النائب خليل غانم من بيروت ونيقولا كي نوفل من طرابلس الشام .

ولكن حتى ذلك الوقت لم يطرح النواب العرب في مجلس المبعوثان أية موضوعات تدل على تبلور مفهوم القومية العربية لديهم، ولم يشكلوا أية مجموعة للدفاع عن حقوق العرب ، بل اتسمت مناقشاتهم بحرصهم على الدولة العثمانية والانتماء اليها [١] من خلال فكرة الجامعة الاسلامية التي طرحها جمال الدين الافغاني حيث تبلورت (المشاعر الدينية والوطنية والعربية والتحررية) [٢] واعتمدت الفكرة على ضرورة التفاف المسلمين حول شخصية السلطان العثماني باعتباره خليفة المسلمين ، وعلى الحج الى البيت الحرام حيث يلتقي فيه المسلمون ويبحثون سبل الدفاع عن العالم الاسلامي . ففكرة القومية التي تتجاوز المذهبية والطائفية لم تكن قد شاعت بين الشعوب العربية ، فقد كانت العلاقات الاجتماعية تقوم على أساس التمييز بين الطوائف والمذاهب .

وكان للمعارضة في مجلس المبعوثان مواقف مختلفة فيما يتعلق بسياسة الدولة منها اقدامها على وضع مطلبين هامين ، أولهما يتعلق بطلب محاكمة الصدر الاعظم (محمود نديم باشا) مع عدد من قادة الجيوش الذين قصّروا في واجباتهم الحربية . وثانيهما الطلب من المجلس أن يبدى رأيه في خطر الصدر الاعظم (أدهم باشا) وأربعة من وزرائه على الحكم ، وقد ألقى نائب القدس يوسف ضيا الخالدى خطابا تناول فيه هذين المطلبين أمام مجلس المبعوثان ، فأثار خطابه حفيظة السلطان عبد الحميد ، فأصدر أمره بنفي عشرة من نواب المعارضة ، بينما فرّ عدد من المبعوثين العرب ، كان منهم خليل غانم وضيا بك الخالدى والامير أمين أرسلان الى فرنسا . [٣]

ورغم كل ذلك الا أن المجلس اثبت أنه أكثر استقلالا وأقل انقيادا للسلطة التنفيذية مما كان متوقعا . كما أبدى الاعضاء غيرتهم على حقوقهم ومسؤولياتهم ، فطرحوا موضوعات على درجة من الاهمية ، تناولت مسار الحرب الروسية العثمانية في أحرج أوقاتها ، وشارك النواب العرب أخوانهم العثمانيين الاصلاحيين في النضال من أجل الاصلاح الدستوري والحد من سلطة عبد الحميد المطلقة .

---

١) — المصدر السابق — الصفحة نفسها .. وكتاب عبد العزيز محمد عوض — المصدر السابق ص ٤٤ .

٢) د . احمد طربين — المشرق — المصدر السابق — ص ٢٩١

٣) توفيق برو — المصدر السابق ص ٤٩

ولكن حين عطل عبد الحميد مجلس المبعوثان ، بقيت الحياة الدستورية مشلولة لثلاثين عاما حتى أعيد أعلان الدستور العثماني ، إثر الانقلاب الدستوري الذي قامت به جمعية الاتحاد والترقي في ١٠ تموز ١٩٠٨ م وسادت روح التفاؤل والتآلف بين مختلف الطوائف في الفترة الاولى لعودة الدستور .[١] وفي ٢٤ تموز صدرت الارادة السنية بالدعوة الى القيام بالانتخابات لمجلس المبعوثان .[٢] فبادر الاتحاديون الى ترشيح مبعوثين من الاتراك عن الولايات العربية ، مخالفين بذلك نص المادة (٧٢) من الدستور .[٣] وأثاروا شكوك وريبة العرب فبلغ عدد المرشحين الاتراك خمسة عشر نائبا ليمثلوا الشعب السوري بالاضافة الى خمسين نائبا عربيا، حيث بلغ المجموع (٦٥) نائبا عن العرب من أصل (٢٧٥) مبعوثا،[٤] فكانت نسبة نواب العرب تقارب ثلث النواب الاتراك الذين كانوا يعدون (١٥٠) نائبا . ولقد بادر العرب بعد غدر الاتحاديين بهم الى مطالبتهم عن طريق المعارضة بتعديل شروط الانتخاب وذلك في حزيران عام ١٩١٠ الا ان الاتحاديين وقفوا ضد طلبهم ورفضه مجلس المبعوثان ، وأحس العرب بمدى الغبن الذي لحق بهم ، اذ لم ينالوا سوى وزارة الاوقاف ، مع العلم أنهم يشكلون نسبة كبيرة من سكان الدولة .

وكان العرب في بادئ الامر يقفون بجانب الاتحاديين ، كما انتسب عدد منهم الى (جمعية الاتحاد والترقي)[٥] مثل رفيق العظم وحقي العظم وعبد الرحمن الشهبندر ، أما بما تضمنه برنامجها السياسي من حيث اخضاع الوزارة لمراقبة مجلس المبعوثان ، وكانت قبل ذلك تخضع بشكل كامل للسلطان والصدر الاعظم . حتى أن سن القوانين كان منوطا

---

١) _ عبد العزيز محمد عوض _ المصدر السابق ص ٤٧

٢) _ توفيق برو _ المصدر السابق _ ص ١٠٠ وللاطلاع على كيفية الانتخابات لمجلس المبعوثان يمكن العودة للصفحة ١٠٠ _ ١٠١ من نفس الكتاب .

٣) _ جاء في المادة (٧٢) من الدستور العثماني (من الواجب على المنتخبين أن ينتخبوا المبعوثين من أهالي دائرة الولاية التي هم منها)

٤) _ حسن الحكيم _ الوثائق التاريخية ص ٤٠٧ . وانظر حول ذلك كتاب محمد عزة دروزة _ نشأة الحركة العربية الحديثة _ ص ٢٩٨ .

٥) _ جمعية الاتحاد والترقي ، جمعية سياسية ، وتعتبر من أبرز الجمعيات التي تشكلت لمعارضة السلطان عبد الحميد، ويبدو انها تأسست عام ١٨٨٩ م وانتشرت خلاياها في المدن البعيدة عن الاستانة الى ان قادت الانقلاب ضد السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٨ م بعد ان تسربت للجيش _ سليمان البستاني ، ص ٤٣ _ عبرة وذكرى ص ٧٨ .

بمجلس الوزراء ولا يحق لمجلس المبعوثان أو الاعيان التدخل في مناقشة ونقد القوانين الا باذن من السلطان [١]. ولكن الفترة مابين ١٩٠٨ و ١٩١٤ م تميزت بمواقف متباينة للنواب العرب اختلفت بين الحرص على الدولة العثمانية والانتماء اليها كدولة مسلمة، وبين المطالبة باللا مركزية للولايات العربية ثم الدعوة لاستقلال سورية وقد انعكست هذه المواقف على مناقشات النواب العرب في مجلس المبعوثان؟ ففي بدايات جلسات المجلس تعرّض النواب العرب لضغوط مختلفة وتهم باطلة ، حاول النواب الاتراك الطورانيون الصاقها بهم ، وساعدتهم في ذلك جريدة (طنين) الاتحادية [٢]، حيث شنّت حملة على النواب العرب ادعت فيها عدم صلاحيتهم للانتخابات، ولم يكن النواب العرب على وعي كامل بحقوقهم الدستورية ، لذلك كانت ردودهم ضعيفة، وأن حاولوا اظهار شي من التضامن ، كما حدث عندما ناقش المجلس عضوية شفيق المؤيد . ولكن السمة الغالبة عليهم أنه لم يكن لهم صوت مسموع اثناء الدورة الاولى من جلسات المجلس، ولم تظهر مشاركتهم [٣] كما لم يوحدّهم هدف معين .

---

١) توفيق برو ـ المصدر السابق ص ٨٠ ـ ٨١

٢) توفيق برو ـ المصدر السابق ص ١١٤ وانظر كتاب محمد عزّة دروزة ـ نشأة الحركة العربية الحديثة ص ٣٠٠، كان ممن تعرض للهجوم المباشر النائبان العربيان شفيق المؤيد من دمشق ويوسف باك شنوان من طرابلس الغرب فقد كانا من موءسسي جمعية الاخاء العربي العثماني، وكذلك السيد طالب النقيب واحمد باشا زهير من البصرة .

٣) من الجدير بالذكر ان العرب عانوا من مشكلتين بارزتين خلال الانتخابات ، الاولى تتصل بجبل لبنان الذي كان يخشى ان اشتراكه في مجلس المبعوثان لابد ان يوءدي الى انضمامه في الدولة العثمانية ويخسر بذلك امتيازاته المعترف بها دوليا . والثانية هي شرط معرفة اللغة العثمانية للوصول الى كرسي النيابة، وقد حالت دون وصول كثيرين من اصحاب الكفاءات والمثقفين العرب الى مجلس المبعوثان وانتخب فقط من يجيد العثمانية دون النظر الى موءهلاته العلمية والشخصية . المصدر السابق نفسه ص ١٠٧

وغلب عليهم عدم تعمقهم بالامور التشريعية وكانوا قد مُنعوا من استعمال غير العثمانية في المجلس لذلك عندما دعا وزير الاوقاف ـ عربي ـ بعد انتهائه من القاء بيان وزارته بالعثمانية دعاء باللغة العربية ليوفق الله وزارته كاد أن يثير عليه ثائرة المجلس ، فقد احتج النواب الاتراك عليه . وتكرر مثل هذا الحادث . ولكن كل ذلك لم يكن ليغير الولاء للدولة العثمانية الذي وضعه العرب ونوابهم فوق كل اعتبار ، الى حد جعلهم يثوروا في مجلس المبعوثان مع من ثار من الاتراك ضد ما أعلنته (الجمعية السورية) في ٧/١/١٩٠٩م في باريس حول الدعوة لاستقلال سورية استقلالا اداريا .[1] وذلك معلنين أكدوا حفاظهم على وحدة الدولة العثمانية .

ولم تستمر اوضاع النواب العرب هذه طويلا ، فبعد قيام الانقلاب المضاد ضد الاتحاديين في آذار عام ١٩٠٩م[2] بدا ان النواب العرب أصبحوا متفهمين أكثر من ذي قبل لخفايا السياسة وللمناورات السياسية التي يتقنها الاتراك ، كما ان احتكاكهم بالمحيط التركي وسّع معرفتهم باللغة العثمانية وجعلهم أكثر تفاعلا مع الوسط الذي كانوا يعيشون فيه .

وفيما بعد أسهمت عدة أمور في دخول النواب العرب الى كتلة المعارضة ، كان من أهمها حادثة امتياز شركة (لنش)[3] الانكليزية للملاحة النهرية في العراق التي وقّع امتيازها دون علم مجلس المبعوثان ، بالرغم مما اثير حولها من جدل ، وقد نوقشت هذه القضية في مجلس المبعوثان في جلستي ١١ و١٢/١٢/١٩٠٩م ، وقام النواب العرب بدور واضح في متابعتها حيث قدم كل من نائبي الديوانية وبغداد وهما شوكت باشا واسماعيل حقي بابان بك ، تقريرين الى المجلس يستوضحان فيهما من الوزارة عن سبب منحها امتيازا يضر بمصلحة البلاد ، وعلى الاخص بلاد ما بين النهرين ضررا فادحا دون العودة لمجلس المبعوثان . وقد استطاعت مجموعة من النواب العرب وبلغ عددهم حوالي اربعين

---

١) توفيق برو ـ المصدر السابق ـ ص ٩١ ـ ٩٢

٢) عبد العزيز محمد عوض ـ المصدر السابق ص ٤٨. ولقد طالبت الثورة المضادة بالغاء القانون الاساسي والعمل (بالشريعة المحمدية) .

٣) ساطع الحصري ـ نشوء الفكرة القومية ص ٢٠٢ ـ بيروت ١٩٥٦م وكذلك يمكن الاطلاع على قضية امتياز شركة لنش الانكليزية في مياه الرافدين السودة لكتاب توفيق برو المصدر السابق ص ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨ .

ثانيا ـ اثناء مناقشة هذه القضية أن تخوض نقاشا حادا كاد يودي بحكومة (حسين حلمي باشا) لولا ان وقفت جمعية الاتحاد والترقي بجانبها ، فقد ذكر النائب العربي طالب النقيب في جلسة يوم ١٤/١٢/١٩٠٩م في كلمة القاها أنه (اذا تمسكت الحكومة برأيها ومنحت هذا الامتياز فسيكون ذلك فاتحة المصائب الكبرى) [(١)].

وكان ماذكره صحيحا ، فعلى اثر وقوف الاتحاديين ضد المعارضة وضد النواب العرب ثار النواب العرب وعم الاستياء البلاد العربية وتطور الامر الى مايشبه الثورة في العراق، ولم تهدأ الا بعد ان قرر أعضاء حزب الاتحاد والترقي الموافقة على استقالة وزارة حسين حلمي باشا.[(٢)] تكررت المشادات الكلامية بين النواب العرب والمعارضة من جهة والنواب الاتراك الاتحاديين من جهة أخرى ، ففي جلسة ١٠/٥/١٩١١م هاجم النواب العرب الاتحاديين وصاح أحدهم (ان العرب مضطهدون حتى في المجلس فلا يدعونهم يتكلمون).[(٣)] ولكن ذلك لم يحول المشاعر العربية عن الدولة العثمانية ولم يجمعهم حول فكرة قومية واحدة . وفي تلك الفترة كانت اليمن تعاني عددا من المشاكل وكان مجلس المبعوثان بصدد دراسة مشروعات لاصلاحها ، فأقدم طلعت بك رئيس الوزارة على سحب المشروع من المجلس بحجة أنه سيتولى الامر ، ولكن أثار ذلك ثائرة اليمنيين ، واعلن الامام يحيى الجهاد ضد الترك، وبدأ يقوم بأعمال مسلحة يساعده فيها عدد من القبائل،وتضامن النواب العرب معه،فقدموا مشروعا جديدا الى مجلس المبعوثان والاعيان، ضمنوه مطالبهم ومنها ايصال الخط الحديدي الحجازي الى اليمن.[(٤)] كما تقدمت مجموعة اخرى منهم النائب الامير امين ارسلان باستجواب للحكومة عما حل بمشروع الاصلاحات المرجو تنفيذه باليمن ، ولكن الاتحاديين تجاهلوا الموضوع واستمرت الضغوط على الحكومة الى أن حملت رئيس الوزارة طلعت بك على الاستقالة ، وتكون هذه المرة الثانية التي ينجح فيها العرب في اسقاط الوزارة ، بعد أن اسقطوا وزارة (حسين حلمي باشا)

---

١) ـ توفيق برو ـ المصدر السابق ـ ص ١٨٣

٢) ـ المصدر نفسه ص ١٨٧

٣) ـ توفيق برو ـ المصدر السابق ص ٢٠٨

٤) ـ المصدر نفسه ص ٢٢٢

وبنتيجة هذه المشاورات والصدامات اصبح للنواب العرب صوت مسموع في مجلس المبعوثان ودخلوا مرحلة جديدة من التحدي ، شاركوا فيها بجميع أنواع النقاش ، واستنكروا تمسك الاتحاديين بعنصريتهم ، بازاء رفض وجود العنصريات والقوميات الاخرى .[1]

واستطاع النواب العرب بعد ذلك توحيد جهودهم مع الكتل المعارضة وانشاء الاحزاب (كالحزب الحر المعتدل) كما التفتوا الى الاصلاحات التي تهم ناخبيهم ، فحاول المبعوث (نافع الجابري) اقناع المجلس بأهمية ثغر الاسكندرونة للملاحة . في حين قدم شفيق المؤيد العظم دراسة لضريبة الدخل وطالب الحكومة العثمانية بنشر التقارير المتعلقة بأعضاء مجلس المبعوثان ومجلس الاعيان حتى لا يكون هناك افتراء على النزيهين من قبل النواب المفترين ، وأطلق على جمعية الاتحاد والترقي اسم (جمعية اليد السوداء) وخطب العظم مع النائب العراقي طالب النقيب بشجاعة وحفلوة حتى في بعض الاوساط الرسمية .[2] كما شن النواب العرب هجوما على الاتحاديين والدولة العثمانية لتراخيها في الدفاع عن ليبيا أمام الغزو الايطالي ، واتهم الاتحاديين بشكل مباشر كل من المبعوثين العربيين شفيق المؤيد وعبد الحميد الزهراوي ، بينما أشار رضا توفيق في جلسة ١٩/١٠/١٩١١ الى تهافت الاتحاديين على الكراسي الوزارية وتغافلهم عن الاحتلال الايطالي ، ومن ثم ركّز النواب العرب على ضرورة الادارة اللامركزية للولايات ، مما أخاف الاتحاديين وجعلهم يقدمون على حلّ مجلس المبعوثان ، خاصة وأن معارضة الائتلافيين بدأت تتعاظم ، وقد وافق مجلس الاعيان على حل المجلس .

وجرت في نيسان ١٩١٢ الانتخابات لبرلمان جديد غلبت عليه الصبغة الاتحادية ، ولقي الناخبون العرب كثيرا من العنت والاستفزاز مما دفعهم الى التمسك بمطلب الحكم اللامركزي الذي عبّر عنه تشكيل حزب (اللامركزية الادارية العثمانية) في القاهرة ، وكان كل من انتمى اليه أو عمل فيه من العرب ، وامتدت فروعه على البلاد العربية .[3]

---

١) انظر حول ذلك توفيق برو ص ٢٥٦ — ص ٢٥٨

٢) المصدر نفسه ص ٢٧١ .

٣) توفيق برو ص ٢٤ — ٤٠ .

في تلك الفترة استلم الائتلافيون [١] الحكم وبقي المجلس قائما الى أن سقطت وزارة الائتلافيين ، وفي ٢٢ تموز ١٩١٢ وفي ١٤ /٥/١٩١٤ تشكل مجلس الاعيان بقيادة الاتحاديين .

ومن الجدير بالذكر ان العرب كان لهم وجود أيضا في مجلس الاعيان، ومن هؤلاء سليمان البستاني والشريف علي حيدر وخليل حمادة باشا وعبد الحميد الزهراوي وغيره ... وتراوح عددهم بين اربعة الى خمسة اعضاء من أصل خمسة واربعين أو خمسين عضوا في مجلس الاعيان.

ولقد انتهت دورة البرلمان (مجلس المبعوثان) في ١٩١٤/٨/٧ م حيث كانت النقمة العربية على الاتحاديين قد بلغت مداها ، ولكن بدخول تركيا الحرب العالمية الاولى التي بدأت في أول آب ١٩١٤ م توقف بالضرورة نشاط العرب المعادي للترك الداورانيين وانخرط الشباب العرب في الجيش ، وحلوا أحزابهم ليتفرغوا [٢] لمتطلبات العرب .

وجدير بالذكر أن العرب ساهموا في جملة المناشط ظهرت من خارج نطاق الدولة، فمثلت نخبة منهم الجمعيات العربية والمهاجرين العرب في الامريكيتين وتداولوا امورهم فيما بينهم، وبعد أن يئسوا من الاصلاحات التي وعد بها الاتحاديون ، شاركوا في مؤتمر كبير عقد في باريس في ١٧ حزيران عام ١٩١٢م [٣] أوفدت اليه الحكومة الاتحادية مندوبا عنها خشية أن يخرج الامر من يدها ، وكان من نتيجة هذا المؤتمر أن يتم الاتفاق بين العرب والاتراك على

---

(١) انظر الائتلافيون : وهم اعضاء حزب الحرية والائتلاف الذي تشكل في ٨ تشرين الثاني ١٩١١ م، وقد ضم هذا الحزب جميع المخالفين لحزب الاتحاد والترقي ، وانضم اليه الحزب الحر المعتدل وحزب الاهالي بسبب تقارب برامج الاحزاب الثلاثة. ولكن حزب الائتلاف الجديد هذا ضم عناصر غير متجانسة من ترك وعرب. سواء من الناحية العنصرية أو الفكرية، وانما كانت تجمعهم فكرة مناوئة جمعية الاتحاد والترقي، كما كانت تجمعهم رابطة الالام والامال المشتركة والمصالح والايمان بالمبادئ اللامركزية في الحكم. وقد لقي هذا الحزب لمبادئه شعبية داخل وخارج مجلس المبعوثان وتعاظم أمره، وقد تألف فرع حزب الحرية والائتلاف في دمشق برئاسة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر الذي كان في السابق من اعضاء حزب الاتحاد والترقي وانسحب منه . لمزيد من الاطلاع يمكن العودة لكتاب حقي العظم- حقائق عن الانتخابات النيابية في العراق وفلسطين وسورية صفحة ٧٢ — ٧٤

(٢) امين سعيد — الثورة العربية الكبرى جـ ١ ص ٥٧—٥٨ .

(٣) عبد العزيز محمد عوض المصدر السابق [illegible] ص ٥٢— ٥٤ .

تحقيق رغبة العرب في تعريب الادارة والتعليم بكل مراحله ، وجعل المأمورين والموظفين في البلاد العربية ممن يلمون باللغة العربية ، كما اتفق على أن يعين ثلاثة وزراء عرب على الاقل في الوزارة العثمانية[1] .

ولكن هذه الاتفاقات الاصلاحية ، وبسبب ظروف الحرب العالمية الاولى ، لم تجد سبيلها الى التنفيذ خاصة بعد عودة جمعية الاتحاد والترقي وايقافها لحركات الاصلاح ، مما سبب استياء لدى الناس وعم سخطهم سائر الولايات العربية ومدنها، وعلى اثرها تشكلت جمعيات سرية وعلنية[2] الهدف منها الدفاع عن الحقوق العربية.ولكن هذه الجمعيات حتى نشوب الحرب العالمية الاولى لم تكن لديها النية في الانفصال عن الدولة العثمانية ، وذلك لامرين: الاول تمسكهم بالخلافة العثمانية الاسلامية. والثاني تخوفهم من امتداد النفوذ الاجنبي الى بلادهم الذى بدأت بوادره تلوح في المستقبل القريب .

ومع ازدياد المظالم التركية ، والتي بلغت ذروتها في اقدام جمال باشا على اعدام نخبة من القوميين والمفكرين العرب في سورية ولبنان، تحولت النهضة العربية الى حركة قومية سياسية[3] .

٢ ـ الحياة النيابية في العهد الفيصلي والمؤتمر السوري ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ :

بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى، نشطت الولايات للنظر في أمورها الخاصة مستقلة بذلك في رأيها عن الخضوع لسلطة خارجية ، ولم تكن أوضاع تلك الولايات قد تبلورت بعد من حيث وجود حكومة أو هيئة نيابية ، فاقتصر العمل على المجالس الادارية[4] والمجالس البلدية للنظر في الامور ، وكان هذا الوضع القانوني في تلك الفترة ، ويتضح ذلك كما جاء في نص البرقية المرسلة الى كل من سمو الامير فيصل

---

١) عبد العزيز محمد عوض المصدر السابق ص ٥٤

٢) د . احمد طربين ـ المشرق ـ المصدر السابق ص ٣٩٢. للاطلاع على اسماء هذه الجمعيات ونشاطاتها يمكن العودة ايضا لكتاب عزة دروزة " نشأة الحركة العربية الحديثة

٣) احمد طربين المصدر نفسه ، ٣٩٧ .

٤) المجالس الادارية وكانت تعرف (ادارة مجلسلرى) وكانت توجد في مراكز الولايات والالوية والاقضية ، وقد منحت هذه المجالس بناء على التعليمات الانتخابية الموقته التي صدرت في ٢٨ تشرين٢ ١٨٧٦م حق انتخاب النواب لأن هذه المجالس الادارية ذاتها منتخبة من قبل الشعب فانتخابها للنواب بمثابة انتخاب الشعب لهم . كتاب عبد العزيز محمد عوض المصدر السابق . ص ٤٣

ومؤتمر السلام والرئيس ولسن رئيس الولايات المتحدة الامريكية (نحن امضينا مجلس بلدية دمشق الممثلين الشرعيين لأهالي هذا القطر والرؤساء الروحيين فيها).[١]
اشارة الى أن اعضاء مجلس ادارة سورية ومجلس بلدية دمشق العربية يتألفون من اعضاء مجلس الولاية ومجلس البلدية اضافة الى رجال الدين والوجهاء، وكانوا هم الممثلين الشرعيين للشعب السوري .

وبالنظر للقرارات التي كانت تصدر من مجالس الشورى وغيرها في تلك الفترة ، يتضح أن أغلب الموضوعات والقرارات تركزت على المشاكل الداخلية كاستيفاء الديون والضرائب ووضع الطلاب، الى جانب بعض الصلاحيات من الحكومة السابقة . كما جاء في قرار مجلس الشورى في كانون الأول سنة ١٩١٨ عدد (٣٢٤) : "بعد تصديق مجلس الشورى على مقررات لجنة تحقيق الغنائم ثم اعادة الاوراق لها يجب عليها أن تنظم دفتر تثبت فيه جميع الاموال والاشياء التي ينبغي أخذها واستردادها من الحكومة البائدة في أثناء الانهزام أو بعده" .[٢]

فمجلس الشورى في تلك الآونة كان يقوم بتعديل الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعد زوال الحكم العثماني عن البلاد ، من حيث تغيير العملة وتحويلها الى العملة المصرية، وكذلك انشاء لجنة تحقيق الغنائم لاستعادة ما أخذته الحكومة قبل الانهزام وبعده، ودراسة وضع الطلاب ، وتأمين معاشات للمهاجرين ، واستيفاء الديون .

وقبل الحديث عن الحياة النيابية لابد أن نشير الى تقسيمات سورية الادارية بعد خروج الاتراك منها [٣] ، فقد كانت على النحو التالي :

المنطقة الشرقية : وضمت في بدء التقسيم ولايتي دمشق وحلب والوية حماة وحوران والكرك بما في ذلك المنطقة التي سميت فيما بعد شرقي الاردن .

كما تحولت حمص الى متصرفية بعد أن كانت مركزاً للقضاء تابعاً لمتصرفية حماة

---

١) جريدة العاصمة عدد (١) ٢٢/٣/١٩١٩م ص ٥

٢) جريدة العاصمة ٢٥/٣/١٩١٩ العدد (١١) ص ٤

٣) يوسف الحكيم ــ سورية والعهد الفيصلي ص ٣٣ ــ ٣٤ .

وتحوّل جبل العرب الذى كان يسمى جبل الدروز في العهد العثماني،وكان يضم عدة اقضية مرتبطة بمتصرفية حوران ــ تحوّل الى متصرفية مركزها بلدة السويداء والحقت بمديرية الداخلية مباشرة شأنها شأن جميع المتصرفيات (الالوية) ، والتي سميت في العهد العربي محافظات . أما ولاية حلب فكانت تمتد من حدود لواء دير الزور شرقا حتى ساحل الاسكندرونة غربا، فكانت بذلك ولاية سورية بكاملهــا تمثل المنطقة الشرقية ، وحلب مع القسم الجنوبي من ولايتها، وكامل لواء دير الزور .

المنطقة الغربيــة :

شملت جبل لبنان ــ المتميز بنظامه الخاص ــ وكل القسم الغربي الساحلي من راس الناقورة جنوبي بلدة صور الى مابعد مرفأ الاسكندرونة شمالا ، بما فيها مدينــة بيروت مركز الولاية ، ولوائي طرابلس واللاذقية ، واقضية جسر الشغور وانطاكيــة والاسكندرونة ،وكانت الاسكندرونة قائمقامية من ملحقات حلب ، وقضاء العمرانيــة (مصياف) الذى كان ملحقا بلواء حماة .

منطقة فلسـطين :

وضمت علاوة على كل حدود متصرفية القدس المستقلة المرتبطة بوزارة الداخلية مباشرة لوائي عكا ونابلس وأقضيتهما وكانتا مرتبطتين بولاية بيروت .

وسنلاحظ كيف شملت الانتخابات للمؤتمر السورى كل هذه المناطق ، وبشكل طبيعي، دليلا على الشعور العام بوحدتها .

في تلك المرحلة بدأت الحياة التشريعية تظهر على المسرح السياسي السورى خلال وجود الامير فيصل في مؤتمر الصلح عام ١٩١٩م فأنشأت الحكومة الجديدة (ديوانا للشورى الحربي للنظر في شؤون الجيش كما أنشأت مجلسا للشورى يساعد الحاكم العسكرى العام فــي درس القوانين والانظمة ، وأسست ديوانا عاما للمعارف ومديرية الحقانية (العدلية) .[1] وبدأت القرارات والقوانين تصدر موقّعة من الامير فيصل، وخاصة تعيين الموظفين .

---

(١) د . منير العجلاني ص ٧١ ، وكتاب يوسف الحكيم ــ سورية والعهد الفيصلي ص ٣٩ . وتألف مجلس الشورى من أفاضل رجال العلم والادب والقانون والوجاهة .

وتعتبر هذه المرحلة مرحلة (الحكومة العسكرية البحتة)[1]، حيث كان على رأسها كبار رجال الجيش ، يديرون أمورها وعلى أثر عودة الامير فيصل من مؤتمر الصلح في باريس، نشرت جريدة العاصمة مقالا جاء فيه : (ورد على الحاكم العسكرى العام من النائب المعتمد البريطاني الاعلى بنصه وحروفه وهذا هو: أخبر سعادتكم بأن مؤتمر الصلح قد قرر ارسال وفد مختلط من الحلفاء الى سورية والعراق وفلسطين لكي يتأكد من رغائب الاهالي ويقدم تقريره الى المؤتمر عن مسألة نوع الحكم .)[2]. ومن المعلوم أن المقصود بالوفد المختلط تلك اللجنة الدولية التي لم يحضر منها الى سورية سوى القسم الامريكي المسمى لجنة (كنغ كراين). وبناء على هذا القرار دعا الامير فيصل الشعب الى انتخاب ممثلين رسميين عنه يختارون لبلادهم نظام الحكم الذى يصلح لها ، ويقدمون مطالبهم الى اللجنة الدولية . وبسبب صعوبة اجراء انتخابات المجلس في منطقة الساحل السورى نظرا لوقوعه تحت الاحتلال الاجنبي ، فقد اكتفي بدعوة الناخبين الثانويين الذين سبق أن انتخبوا قبل الحرب ،[3] اعضاء (مجلس المبعوثان العثماني) في استانبول. وقام هؤلاء بانتخاب (٨٥) نائبا ، وأضيف اليهم (٣٥) نائبا من رؤساء العشائر والطوائف الدينية .[4] وشملت الانتخابات كلا من سورية ولبنان وفلسطين والاردن والاسكندرونة وفقا لاحكام قانون الانتخاب العثماني وشكل هؤلاء ما أطلق عليه اسم (المؤتمر السورى) الذى كان بمثابة مجلس نيابي ومجلس تأسيسي .[٦]

المؤتمر السورى (١٩١٩ — ١٩٢٠) :

افتتح الامير فيصل هذا المؤتمر في ٧ حزيران سنة ١٩١٩م في قاعة النادى العربي بدمشق، وفي هذه الجلسة حدّد دور المؤتمر ب (تمثيل البلاد امام اللجنة الامريكية وعرض أمانيها وفي سن قانونها الاساسي .)[5]

---

١) ساطع الحصرى — يوم ميسلون — ص ٢٤٣

٢) جريدة العاصمة العدد ٢٠ ص ١، ٢٤ ٦ نيسان ١٩١٩

٣) د . ذوقان قرقوط — تاريخ العرب الحديث والمعاصر ص ٤٠٧

٤) جميل العلواني — نضال شعب ص ٣٢٤

٦) ساطع الحصرى يوم ميسلون ص ٢٦١

٥) د . منير العجلاني — المصدر السابق ص ٧٣ .

واستمرت اجتماعات المؤتمر ، وفي جلسته التي عقدها بتاريخ ٢٠ تموز عام ١٩١٩ م أصدر قراره الاجماعي الذى يطالب بالاستقلال التام الناجز للبلاد التي تحدها شمالا جبال طوروس وجنوبا خط رفح – العقبة، وغربا البحر ، وشرقا الخط الممتد شرقي ابو كمال الى الجوف [(١)] ، كما أعدّ المؤتمر قراره المؤلف من عشرة بنود وقدمه الى لجنة الاستفتاء الدولية مبيّناً فيه رغائب الشعب السورى . [(٢)]

ويمكننا تحديد قيام الحياة التمثيلية في سورية بنشأة المؤتمر السوري ، حيث ظهر في قراراته الاهتمام بالمشاكل على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وعالج مختلف الموضوعات التي تهم الشعب السورى، بل كثيرا ما انعكست الاحوال التي تمر بها سورية على الجلسات، فكانت صورة حقيقية للاحداث الجارية ، ففي جلسة المؤتمر المنعقدة بتاريخ ٢٢ تشرين ٢ عام ١٩٢٩م ، عرض الحاكم العسكرى العام الوضع الراهن في سورية بعد أن دخلها الجيش العربي بمساعدة الحلفاء ، وأشار الى أن فيصل ذهب الى مؤتمر الصلح للدفاع عن حقوق البلاد، ثم ذكر أن الجيش البريطاني قد انسحب من بعض المناطق ، في حين بقيت قواته في حوران والكرك ، على أن تبقى السلطة الادارية في هذه الاماكن كما كانت سابقا (أى للمجالس المحلية). وأكد الحاكم العسكرى العام أن هذا التدبير المؤقت قد اتخذ دون استشارة العرب الذين هم حلفاء ايضا، وقال ان الامة امتعضت لهذا التصرف وأنه (تعددت بمقتضى هذا التدبير القيادة العسكرية في سورية بعد أن كانت موحدة) . [(٣)] وأضاف : "لقد دعا سموه (الاميرفيصل) مؤتمركم الموقر لاطلاعه على الموقف الحاضر بصفتكم زعماء وممثلي ارادة الامة لتبدوا رأيكم في هذا الاتفاق الاخير المؤقت".

---

١) جميل الملواني – المصدر السابق ص ٢٣٤

٢) بحثت بنود القرار في قضية الاستقلال والوحدة ونوعية الحكم ، ورفض المطالب الصهيونية في فلسطين، وطالب المؤتمر باستقلال العراق . للمزيد عن ذلك انظر ساطع الحصرى – يوم ميسلون – ص ٢٦٤ .

٣) جريدة العاصمة العدد (٧٨) تاريخ ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩١٩ م ص ١

وقد تجاوب المؤتمر مع أهمية الموضوع ورفع الى الأمير فيصل جوابا جاء فيه " فالمؤتمر السوري بهذه الصفة القانونية التي يمثلها ولاعتماده على صوت الأمة التي أنابته عنها ، فهو يقدم لسموكم عظيم منته وشكره على ما بذلتموه " (١) .

كما أن تسرّب الأخبار عن تقسيم الأراضي السورية بناء على اتفاقية سايكس بيكو (أيار ١٩١٦) جعلت المؤتمر يتخذ موقفا واضحا يستنكر فيه ما يخطط للبلاد ، وأعطى الأمة التي يمثلها حق الدفاع عن وحدتها واستقلالها . ثم ذكّر الأمير فيصل بأن الحكومة يجب ان تكون وطنية ولمجلس الأمة حق المراقبة عليها ضمن القانون الأساسي ، وجاء في ختام الخطاب الذي وجهه المؤتمر للأمير فيصل : " والمؤتمر يعتبر نفسه على وفاق تام مع سموكم بلزوم اتخاذ التدابير العاجلة لتطبيق هذه الأوضاع . وتشكيل حكومة مسؤولة أمام الأمة " (٢).

ثم أصدر المؤتمر ، بناء على جلسته العمومية المنعقدة في ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩١٩ ، منشورا يوجب " على الأمة الدفاع الوطني مالا وبدنا ضد كل من يحاول الاخلال بوحدة البلاد واستعمارها والعبث باستقلالها " (٣) .

ومن المؤكد أن التعاون الذي بدا واضحا بين المؤتمر السوري ومساعي الأمير فيصل منذ بداية افتتاحه ، قد أعطى ثماره فيما بعد ؛ فقد عاد الأمير فيصل من مؤتمر الصلح ، وحضر الجلسة التي انعقدت في السادس من آذار ١٩٢٠ م ، للاستماع الى تقرير من فيصل عن مداولاته ومباحثاته في باريس . وألقى فيصل خطابا جاء فيه : " في الوقت الذي قرب فيه حل المسألة التركية حلا نهائيا في مؤتمر الصلح ، رأيت أن أدعوكم مرة اخرى لتقرير مصير البلاد حسب رغائب الأهالي الذين رأوا فيكم الكفاءة للنيابة عنهم في مثل هذا الوقت العصيب " (٤) .

---

١)- جريدة العاصمة العدد (٨٩) تاريخ ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩١٩ ص ٥ .

٢)- المصدر السابق نفس الصفحة ، كان من الموقعين على خطاب المؤتمر كلا من هاشم الاتاسي ، وسعيد حيدر ، ومن الأعضاء وقع كل من عبد القادر الخطيب ، وفوزي البكري ، ووصفي الاتاسي ، ابراهيم هنانو - علي الكايد - دعاس جرجس - رياض الصلح - سعد الله الجابري - صلاح الدين الحاج يوسف .

٣)- المصدر السابق ص ٥ .

٤)- جريدة العاصمة العدد (١٠٧) - تاريخ ٨ آذار ١٩٢٠ ص ١-٢ .

ثم أكد على أن موتمر السلم قد وعد بأن ينظر في رغبة الشعوب في تقرير مستقبلها حسب اراد تها ، وأن الأمة العربية لاتقبل اليوم أن تستعبد ، وعبّر عن اعتقاده بأنه ليس هنالك من يريد استعباد الأمة بعد أن اطلع على نوايا الدول الأوربية ، بل أن الدور الذى قام العرب في الحرب يوكد أنهم يستحقون حريتهم واستقلالهم بفضل الدم الطاهر الذى سفكوه (١).

وفي نفس الخطاب تعرض الامير فيصل الى السياسة التي ستسير عليها الدولة السورية وقال : " فسياستنا في المستقبل سياسة سلم مبنية على الثقة المتبادلة . وبكلمة واحدة سياسة تتفق مع مصالح الامة ومتفقة مع السلم العام " ، وأضاف بأن على اعضاء المؤتمر السورى تقرير شكل الدولة وتعيين دستور لها ، ليضطلع كل بواجبه .

على اثر خطاب الامير فيصل هذا وبناء على التعليمات التي أعطاها ، اجتمع المؤتمر السورى فيما بعد وأصدر قرارا في ٨ آذار ١٩٢٠ م نص على النقاط الاساسية التالية : (٢)

- مبايعة فيصل ملكا ورفع علم سوريا الجديد . (٣)

- استقلال البلاد السورية استقلالا تاما بحدودها الطبيعية على أساس الحكم المدني النيابي .

- حفظ حقوق الأقلية وادارة مقاطعات البلاد على طريقة اللامركزية الادارية .

اما على الصعيد الخارجي فقد نص على :

- رفض مزاعم الصهيونية .

- طلب استقلال العراق وتكوين اتحاد سياسي واقتصادى بينه وبين سورية .

---

١)- انظر مذكرة لويد جورج ، وفيها ما يثبت أن الحليفتين بريطانيا وفرنسا خانتا عهودهما للعرب مهما كانت طبيعة التفسير الذى يعطيه الحلفاء لهذه العهود .

Lloyd George, The Truth About The Peace Treaties, Vol. II, PP.1082-1100

٣)- جريدة العاصمة العدد (١٠٩) - تاريخ ١٥ آذار عام ١٩٢٠ ص ١ .

٤)- على الرغم من فشل قيام الدولة العربية الموحدة ، الا ان الامل في تحقيقها لم يغادر أذهان الرواد الوحدوين العرب ، فقرروا أن تكون اعلام " الدولة العربية " الجديدة موحدة في أشكالها وألوانها الأساسية بحيث يبقى علم الثورة خاليا من النجوم علما لمملكة الحجاز ، بينما أضيفت نجمة واحدة الى علم سورية ونجمتان الى علم العراق . انظر الحول ذلك ساطع الحصرى - يوم ميسلون - ص ٨٤ .

وجاءت هذه القرارات لتستبق الأحداث (١) ، فقد علم المؤتمر السوري أن (مؤتمر سان ريمو) سيعقد في نيسان ١٩٢٠ م لتوزيع مناطق النفوذ بين الحلفاء ، فأراد ان يضعه أمام أمر واقع ، محاولا بذلك تجنيب سورية الوقوع فريسة للاستعمار.

واستطاع المؤتمر السوري أن يمارس في تلك الفترة صلاحيات المجلس النيابي والمجلس التأسيسي ، فقد تقدمت اليه وزارة علي رضا الركابي - التي تشكلت بناء على أمر الملك فيصل بتأليف وزارة تحكم البلاد طبقا للمبادئ الدستورية - وتألفت هذه الوزارة من :

علاء الدين الدروبي	رئيس مجلس الشورى
رضا الصلح	وزير الداخلية
سعيد الحسيني	وكيل وزير الخارجية
اللواء عبد الحميد	وكيل وزير الحربية ويديرها رئيس أركان الحرب يوسف العظمة
فارس الخوري	وكيل وزير المالية
جلال الدين	وكيل وزير الحقانية
ساطع الحصري	وزير المعارف
يوسف الحكيم	وكيل وزارة التجارة

وتقدمت ببيانها الى المؤتمر السوري في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ آذار سنة ١٩٢٠م ، وجاء في البيان : ان " هيئة الوزارة سعيدة جدا بكونها أول وزارة وطنية دستورية في تاريخ سوريا ظهرت أمام أول مجلس ممثل للامة ، تقرأ بيانها وتبسط خطتها ". ثم قال رئيس الوزارة " عهد الينا مولانا المعظم بادارة المملكة على المبادئ المدنية الدستورية التي اختارها مجلسكم الموقر ، وباشرنا العمل واستلمنا أزمة الأمور مستعينين بالله ومعتمدين على مؤازرة الامة وموطنين العزم على أن نبذل أقصى الجهد في سبيل المحافظة على الاستقلال التام ضمن الوحدة السورية " (٢) .

---

١)- جريدة العاصمة العدد (١٠٩) - تاريخ ١٥ آذار ١٩٢٠م ص ١ ، وكتاب د. ذوقان قرقوط " المشرق العربي في مواجهة الاستعمار " ص ٩٣-٩٤-٩٥.

٢)- جريدة العاصمة (١٠٩) ص ٢ المصدر السابق .

ثم عرضت الوزارة سياستها على المؤتمر السورى فحددت السياسة الخارجية للدولة بأنها علاقة سلمية مع الدول الاجنبية : " فسياستنا الخارجية اذن هي سياسة السلم والولاء مع جميع الدول الأجنبية ، وخصوصا مع دول الحلفاء الذين آزرونا في الحرب وسيؤازروننا في السلم أيضا ، وصيانة حقوق رعاياهم والاستفادة بما نحتاج اليه من مدنيتهم مما يساعد على رقينا ولا يمس استقلالنا " (١) ويلاحظ الباحث أن سياسة الوزارة كما وردت ،بهذا التحديد، (أى لكون العلاقة تقوم على الولاء والسلم) تتجاهل الأطماع الاوربية وتظهر نحوها حسن نية وتتمسك بوعود الحلفاء للعرب .

أما على صعيد السياسة الداخلية ، فقد أعلنت حكومة الركابي أنها " ستبقى على الأساسات الحاضرة الى أن يصدر القانون الاساسي (الدستور) الذى يضمن لسكان كل مقاطعة من أبناء الوطن السعي في سبيل عمران بلادهم وتزييد ثروتهم وترفيه حالهم وسنبذل الجهد في توطيد الأمن العام والدفاع عن الاستقلال التام - ان هذه الخطة منطبقة على رغائب الأمة التي تلبي دعوة الجندية بالحمية والرغبة للقيام بخدمة الوطن المقدسة (٢) .

وبالنسبة للتعليم ، أكد البيان حرص الوزارة على النهوض به ، والاهتمام بترجمة الكتب المختلفة ، كما أكد على الصعيد الاقتصادى ، ضرورة انماء الصناعة والتجارة لتخفيف وطأة الغلاء التي انتشرت في العالم (٣) .

وبما أن الوضع في البلاد لم يأخذ طابعه الدستورى الواضح ، فقد أعلنت الحكومة أنها ستسير وفق القوانين والأنظمة المالية العثمانية ، وعلى ما جرى تعديله او وضعه منها الى أن يتم تعديلها ، والتمست الحكومة من المجلس أن يسرع بوضع القانون الاساسي وقانون انتخاب نواب الأمة لكي تجرى الانتخابات ويجتمع المجلس التشريعي بأقرب وقت ممكن .

وتابع المؤتمر دوره الدستورى النيابي ،ولم يقتصر على منح الثقة للوزارة أو على الدور الذى حدده له الملك فيصل في وضع الدستور الأساسي للبلاد ،بل شارك النواب في متابعة

---

١)- من الواضح أن النوايا التي أعلنتها الوزارة حول حماية حقوق الرعايا الأجانب ،كانت لتطمين الحلفاء بناء على سياسة السلم المعلنة بينهم.

٢)- جريدة العاصمة - المصدر نفسه - الصفحة نفسها .

٣)- لمزيد من المعلومات عن الوضع الاقتصادى والتعليمي يمكن العودة الى البيان الوزارى الصادر في جريدة العاصمة العدد (١١٣) تاريخ ٢٩ آذار سنة ١٩٢٠ م .

الاحداث الخطيرة التي كانت تمر بها البلاد بلهفة وقلق،وكانوا يسألون ويستوضحون ، وكثيرا ما كانت الجلسات صاخبة . كما كانت المذكرات والبرقيات تنهال عليه في مختلف الموضوعات، ويتم الرد عليها أو احالتها الى الجهات المختصة لدراستها . وبمناسبة صدور قرارات مؤتمر سان ريمو ، وصلت الى المؤتمر السوري برقيات احتجاج واستنكار على مدى جلسات متعددة (١)، وكان أكثرها تأثيرا برقية من رئيس بلدية السلط تعلن احتجاج أهالي البلقاء على قرار مؤتمر سان ريمو ،فتلقاها النواب بالهتاف والتأييد ،وكانت جلسة ٢٦ أيار ١٩٢٠ م جلسة مشهودة تقرر فيها نشر برقية رئيس بلدية السلط في الجرائد السورية.

كما تلقى المؤتمر أخبارا مفادها أن اتفاقا عقد بين فيصل وحاييم وايزمن الزعيم الصهيوني (٢)؛ لذلك استفسر من الوزارة عن صحة هذه الشائعات . فارسلت الوزارة تكذيبا بهذا الشأن ، ونفت بأن يكون له أي ظل من الحقيقة أبدا ، وأحيلت مذكرة بشأنه الى الجرائد لنشرها .

ومن الأمور التي كان يعالجها المؤتمر أيضا مناقشة عضوية النواب ، وكذلك التعاون مع السلطة التنفيذية التي كانت تلجأ الى المجلس لمساندتها في حل المشكلات والقرارات التي

---

١)- كانت جريدة العاصمة السورية تنقل خلاصة جلسات المؤتمر كل يوم بيومه ، لذلك يمكن متابعة أعمال المؤتمر السوري من خلالها والاطلاع على وجهة النظر الرسمية فيها لانها تعتبر الجريدة الرسمية للبلاد .كما أن أغلب برقيات الاحتجاج الواردة للمؤتمر بشأن قرارات سان ريمو وغيره كانت تقوم بنشرها .

٢)- جريدة العاصمة العدد (١٢٧) أيار عام ١٩٢٠.
انظر تفنيد هذا الاتفاق في د .أحمد طربين " فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار (١٨٩٧-١٩٢٢)" القاهرة ١٩٧٠، ص ١٣٠-١٣٢ وقد ورد فيه أن مشروع الاتفاقية لاغ من الوجهة الحقوقية لا لأن فيصلا ارفقه بشرط صريح هو نوال العرب استقلالهم وحق تقرير مصيرهم كما وعدوا في السنة السابقة في التصريح للسوريين السبعة وفي التصريح البريطاني الفرنسي فحسب ، وانما أيضا لان فيصلا لم يتحقق من أهمية ما كان يدور حوله ، ولم يدرك خطورة البرنامج الصهيوني .

تتخذها ، لثقة الشعب بممثليه (١) .

في تلك الفترة جرى تغيير وزارى ، فتقدمت الوزارة الجديدة ببيانها للمؤتمر في يوم السبت ٨ أيار ١٩٢٠م، لنيل الثقة ، وكان على رأس الوزارة الجديدة هاشم الأتاسي وتألفت وزارته من :

رضى الصلح رئيس مجلس شورى الدولة

علاء الدين الدروبي وزير الداخلية

الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وزير الخارجية

المقدم الركن يوسف العظمة وزير الحربية

فارس الخورى وزير المالية

جلال زهدى وزير العدل

ساطع الحصرى وزير المعارف

يوسف الحكيم وزير الزراعة والتجارة والاشغال العامة

وناب عنه في القاء البيان الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وزير الخارجية ،وأعلن في البداية أن قيام هذه الوزارة الجديدة جاء بناء على استقالة السيد علي رضا الركابي ،ثم ذكر ثلاث أسس رئيسية للوزارة ،لم تختلف كثيرا عن الوزارة السابقة (٢) ، الا فيما يتعلق بالسياسة

---

١)- في جلسة المؤتمر السورى بتاريخ ٢٥ أيار ١٩٢٠ ، تليت مذكرة واردة من رئاسة الوزارة تطلب فيها المؤازرة الأدبية من المؤتمر بخصوص القرض الداخلي الذى وضعت الحكومة قانونه ، وبعد مناقشة الأعضاء لموضوع القرض ، اقترح سعد الله الجابرى (حلب) وصلاح الدين الحاج يوسف (صفد) مع غيرهم من النواب الاكتفاء بالمذاكرة وقبول القرض وتعضيده ونشر منشور على الامة للاشتراك به ، وقد قبل اقتراحهم .

٢)- الأسس الثلاث التي قامت عليها وزارة الاتاسي هي : (١- تأييد استقلالنا التام والناجز المتضمن في جملة ما يتضمنه حق التمثيل الخارجي . ٢- المطالبة بوحدة سوريا بحدودها الطبيعية مع ردّ طلب الصهيونيين جعل بعض القسم الجنوبي منها وهو فلسطين، وطنا قوميا لليهود . ٣- رفض كل مداخلة أجنبية تمس سلطاننا القومي). (ويلاحظ في هذا البند بدء الشعور بالخطر من التدخل الاجنبي والاحتلال في حين كانت الوزارة الاولى أكثر اطمئنانا لتلك الدول) .

الداخلية ،فقد ركز البيان على الناحية الأمنية الداخلية وجاء فيه : " فقد عزمنا على استعمال الشدة والصرامة في وجه كل من يعكر صفو الامن ويعبث بالراحة ويسيء سمعة البلاد " ، ويبدو أن الحكومة اتخذت هذا الاجراء لردع كل من يحاول التشويش في البلاد خلال المباحثات التي كان يجريها الملك فيصل في باريس لحل المسألة السورية .

الا أن الوزارة سرعان ما استدعيت للمساءلة من قبل نواب المؤتمر السوري حول مايتعلق بأوضاع البلاد وما يجرى فيها ، ففي جلسة ٢٦ أيار ١٩٢٠ تلي في المؤتمر تقرير مقدم من مندوبي جبل عامل يسألون فيه الحكومة عن أعمال الحكومة الافرنسية في جبل عامل ، مثل احراق القرى ، وازهاق النفوس . . وأحيل التقرير الى اللجنة المختصة لدراسته (١) .

كما تقدم النائب يوسف العيسى باقتراح حضور أحد اعضاء الوزارة لاعطاء المعلومات عن الخطة التي يسير عليها الوفد السوري في المؤتمر في باريس ، والتعليمات التي تزوده بها الحكومة ، وهل هذه المعلومات قطعية ، أم أن الوفد سيراجع الحكومة بما يظهر له من التصورات الداخلية على القضية ، وهل اذا راجع الحكومة بشيء تقنع الحكومة باعطائه تعليمات جديدة من عند نفسها أم تستفتي الأمة بهذا الشأن .

الدستور :

من أهم الأمور التي قام من أجلها المؤتمر السوري هو وضع دستور " قانون أساسي " للبلاد مؤلفا من (١٤٨) مادة (٢) . ويعطي هذا العمل صفة (المجلس التأسيسي للمؤتمر) . وقد وضع الدستور بشكل يختلف تماما عن سائر الدساتير التي وضعت فيما بعد لسورية ، فكان ملكيا ،ديموقراطيا ، يأخذ بنظام المجلسين - مجلس النواب ومجلس الشيوخ - ، كما أنه نظم طريقة الحكم على قاعدة الاستقلال الاداري او اللامركزية الواسعة ،وطرح خمس نقاط رئيسية هي (٣) :

---

١)- جريدة العاصمة العدد (١٢٨) تاريخ ٣١ أيار ١٩٢٠ م .

٢)- ساطع الحصري - يوم ميسلون - ص ٢٦٢ .
وانظر غالب العياشي - الايضاحات السياسية - ص ٥٩ .

٣)- د . منير العجلاني - المصدر السابق ص ٧٨ .

١- شكل الحكم : ملكي مقيد .

٢- نظام الحكم : برلماني والسلطة التنفيذية فيه مسؤولة أمام السلطة التشريعية.

٣- تتألف المملكة من مقاطعات تتمتع باستقلال واسع محلي ... ولكل مقاطعة مجلس نيابي يقوم بأعباء المقاطعة وليس له أن يسن قانونا يخالف نص القانون الاساسي .

٤- يتضمن المشروع فصلا في الحياة العامة والحقوق الشخصية.

٥- لا يشمل المشروع فيما عدا ضمان الحريات ما يشبه نصوص الدستور السوري الجديد المتجه نحو المبادىء الاشتراكية ، واستقلال السلطة القضائية التام.

والامر الذى لايشوبه الشك هو أن القانون وضع لجميع اجزاء بلاد الشام ، وورد في القانون الأساسي للمؤتمر ما يؤكد ذلك ،(١) دليلا على الايمان المطلق بوحدة المنطقة مثال ذلك :

١- ان حكومة المملكة السورية العربية ، حكومة ملكية مدنية نيابية عاصمتها دمشق ودين ملكها الاسلام.

٢- المملكة السورية تتألف من مقاطعات ذات وحدة سياسية لا تقبل التجزئة.

٣- اللغة الرسمية في جميع المملكة السورية اللغة العربية.

ولقد تألف القانون الاساسي من اثني عشر فصلا (٢) ، وضعته لجنة مختارة من اعلام الفقه الدستورى في المؤتمر ، وشهدت جلسات المؤتمر مناقشات حادة اثناء مناقشة بنود الدستور

---

١)- الدكتورة خيرية قاسمية - الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨-١٩٢٠ م ص ٢٩١ ، ويلاحظ وحدة بلاد الشام في انتماءات نواب المؤتمر السورى لمختلف اجزاءها ، كما هو مبين في الجدول الملحق بالبحث .

٢)- د . ذوقان قرقوط - المشرق العربي المعاصر من ص ٩٧ حتى ص ١١٢ - للاطلاع على فحوى فصول الدستور . بحثت هذه الفصول في : الفصل الاول : في المواد العامة - الفصل الثاني في الملك وحقوقه - الفصل الثالث : في حقوق الافراد والجماعات - الفصل الرابع : في الحكومة السورية العامة - الفصل الخامس : في المؤتمر آ - مجلس الشيوخ ، ب مجلس النواب - الفصل السادس : في المحكمة - السابع : في المالية - الثامن : في ديوان المحاسبات . التاسع : في الموظفين - العاشر في المحاكم - الحادى عشر : في المقاطعات - الثاني عشر : في مواد شتى .

فقد استغرقت مناقشة المادة (١٢٤) من لائحة القانون الاساسي المتعلقة بادارة المقاطعات حوالي أربع جلسات من ٢٠ أيار ١٩٢٠ م حتى ٢٦ أيار ١٩٢٠ م، اذ اقترح ثمانية وعشرون عضوا الاكتفاء بمذاكرة هذه المادة، فقبل الطلب (١)، هذا الى أنه بينما كانت المادة (٧٩) من القانون الاساسي تناقش في جلسة ٢٥ نيسان ١٩٢٠ م - التي تنص على صفات الناخب - قدم مندوب لبنان (اقليم الخروب - الشوف) ابراهيم الخطيب - وكان من أعضاء "الحزب الحر المعتدل" - اقتراحا لاعطاء حق الانتخاب للنساء اللواتي أتممن نصاب السن من جهة والتعليم الثانوي من جهة أخرى، فأثار طرحه المبكر هذا بلبلة في المجلس بين مؤيدي هذا الرأي ومعارضيه، وفي نفس الوقت أعطى صورة واضحة عن المستوى الفكري والثقافي والاحساس بالمسؤولية الذي يتمتع به نواب الأمة في المؤتمر، وقد لقي اقتراح ابراهيم الخطيب تأييدا من (مندوب غزة) الشيخ سعيد مراد المنزعي وكان حقوقيا، فألقى خطابا أشار فيه الى أهمية حق المرأة في الانتخابات معتمدا على نصوص شرعية، الا ان المؤتمر لم يقر هذا الحق بالرغم من الجدل الذي أثير حوله، وذلك درءا للفتنة التي قد تنجم بسبب تنوع مشارب النواب واتجاهاتهم الدينية، ولعدم الرغبة في ايقاظ جفوة لا مبرر لها في تلك الآونة، ولكي لايكون الموضوع مسوغا لبعض النواب للتشويش على المجلس اثناء بحثه للدستور . ولقد ترددت أصداء هذا الاقتراح خارج المجلس (٢)، فوردت برقيات على المؤتمر تؤيد هذا الحق، مثل كتاب السيد محمد الباقر ورفقائه من بيروت والذى تلي في جلسة ١٩٢٠/٥/٢٩، ومذكرة الدكتور سكاف وبركات وعرضت في جلسة ١٩٢٠/٧/٨ م، بينما وصلت برقيات أخرى تحمل احتجاجا على منح مثل هذا الحق، كتلك التي أرسلها بعض علماء الدين في دمشق، وتليت في جلسة ١٩٢٠/٧/٨م.

---

١)- جريدة العاصمة العدد (١٢٧) والعدد (١٢٨)، أيار ١٩٢٠ م. جاء نص المادة (١٢٤) كما قبلها المؤتمر السوري كالآتي : "المقاطعات التي تدار على أصول اللامركزية الواسعة في ادارتها الداخلية ماعدا الامور التي تدخل في اختصاصات الحكومة العامة كما هو مصرح بهذا القانون.

٢)- جريدة العاصمة العدد (١٢٨) والعدد (١٣٦) - والعدد (١٣٩) تاريخ ١٩٢٠/٥/٣١ م و ١٩٢٠/٧/١ م و ١٩٢٠/٧/١٢م.

والمهم في أعمال المؤتمر السوري أنه قد ظهر بمظهر لائق لتمثيل الشعب السوري ، وخاصة وانه شهد بدايات الحياة الحزبية البرلمانية ، حيث ضم تشكيلا لحزبين هامين هما حزب التقدم - والحزب الحر المعتدل ،وكان مدعوما من حزب الاستقلال العربي الذى يطالب باستقلال البلاد العربية مع تكوين اتحاد فيما بينها ، وحزب الاتحاد السوري الذى ينادى سورية للسوريين (١) . الا أن الملك فيصل كان يعلّق أهمية خاصة على وجود حزبي التقدم والحر المعتدل ، حيث كان يطلع أعضاءها على تطورات الأمور . وقد طلب فيصل من المؤتمر انتخاب أربعة أعضاء من كل حزب لمقابلته، فيتشاور معهم بشأن الحشود الفرنسية التي ازدادت في لبنان استعدادا للهجوم على سورية ، فتكوّن الوفد الاستشارى من (محمد الشريقي - عفيف الصلح - عادل زعيتر - حكمة الدنيال) عن " حزب التقدم " ،و (عبد القادر الخطيب - جلال القدسي - صلاح الدين الحاج - يوسف دعاس الجرجس) عن " الحزب المعتدل " (٢) . وكان الحديث حول الخطة الحكيمة التي يجب على المؤتمر السوري اتباعها تفاديا من الاخطار المحدقة بالبلاد (٣) .

وفي جلسة يوم الثلاثاء ١٣ تموز سنة ١٩٢٠ م أدلى وزير الحربية يوسف العظمة امام المؤتمر السوري ببيان عن أوضاع البلاد ، وذكر أن الوزارة تقدمت للمؤتمر بخطة تهدف الى " المحافظة على صلات الصداقة مع جميع الحلفاء ، ولاسيما دولتي فرنسا وانكلترا " ، فوافق المؤتمر عليها ، كما أشار الى قرارات مؤتمر سان ريمو (نيسان ١٩٢٠ م) ، الا انه ركّز على موقف الجنرال غورو Gouraud قائد الجيوش الفرنسية ، وأكد انه حاول عرقلة سفر وفد الملك الى أوربا ، وحشد حشودا كبيرة ، ووصف شروط غورو بأنها " ليست مخالفة فقط لمطالب الامة ورغائبها وعزمها القطعي على المحافظة على استقلالها ، بل هذه القرارات هي التي وقّعت حكومة فرنسا عليها أيضا " .

وحتى ذلك الوقت - لم تكن الحكومة السورية قد تلقت مذكرة مكتوبة من الجنرال غورو ، مع أنه بدأ الزحف العسكرى في المنطقة الشرقية ، واحتل بلدة رياق ،لكي يمارس ضغطا يجعل

---

١)- د . ذوقان قرقوط - تاريخ العرب الحديث والمعاصر - ص ٤٠٨ - ٤٠٩ .

٢)- جريدة العاصمة العدد (١٣٩) - تاريخ ١٢/٧/١٩٢٠ .

٣)- يوسف الحكيم - سورية والعهد الفيصلي - ص ١٦٦ .

الحكومة السورية تقبل شروطه ، الا ان وزير الحربية يوسف العظمة أعلن في المؤتمروللعالـم أجمع عدة نقاط تبين موقف السوريين من هذه الاحداث وهي :

١- نحن لا نريد الا السلام والمحافظة على استقلالنا وشرفنا الذى لا نتحمل ان تشوبه شائبة .

٢- نحن نبرأ من كل تهمة نوصم بها ويراد بها الايهام بأننا نريد الاخلال بعلاقاتنا مع حليفتنا وحلفائنا .

٣- نحن لا نرفض المفاوضات ،ومستعدون أن ندخل بها وها ان الوفد تحت رئاسة جلالة الملك مستعد للذهاب لمواصلتها ونحن نقبل كل حل لا يمس باستقلالنا وشرفنا ويكون مبنيا على أساس الحق والاستقلال .

وقد وافقه المؤتمر على هذه النقاط ، وأرسلت الحكومة احتجاجا على معاملة الجنرال غورو وطلبت احالة القضية الى التحكيم الدولي .

وفي جلسة الخميس ١٥ تموز ١٩٢٠ م ،تلي قرار موقع من خمسة واربعين عضوا خلاصته المحافظة على القرار التاريخي (١)، وبقاء المؤتمر السورى في حالة انعقاد ، فقبل الاقتراح بالاتفاق التام ،وقد ورد في القرار : " ان المؤتمر السورى الممثل للأمة السورية في مناطقها الثلاث يعتبر قراره التاريخي بمواده الأساسية الثلاث التي هي - الاستقلال التام والوحدة ورفض السيطرة الصهيونية - وملكية جلالة الملك فيصل على الأساس النيابي الدستورى - بقاء المؤتمر منعقدا يراقب أعمال الحكومة المسؤولة امامه الى ان يجتمع مجلس نواب بموجب القانون الأساسي ، قرارا واحدا لا يقبل التجزئة وان نقص جزء منه يعتبره المؤتمر نقضا للقرار بحذافيره ،وان المؤتمر السورى لا يعترف باسم الأمة السورية ،باى معاهدة أو اتفاقية او بروتوكول يتعلق بحقوق البلاد ،وما لم يصادق عليها هذا المؤتمر" (٢) . ويقصد بذلك اتفاقية فيصل - كليمنصو التي وافق مجلس الوزراء على قبولها ، ولم يشذ منهم أحد

---

١)- جريدة العاصمة العدد (١٤١) تاريخ ١٩ تموز ١٩٢٠ ص ٢ .

٢)- القرار التاريخي ،هو بقاء المؤتمر منعقدا حتى يجتمع المجلس النيابي المنتخب .

٢)- جميل العلواني - المصدر السابق ص ٣٤٢ .

حسن الحكيم - الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي من (١٩١٥ - ١٩٤٦) م ص ١٦٢ .

" سوى وزير الحربية يوسف العظمة ، الذي أصرّ على رفضها "(١) ، وقبول انذار غورو .

وعلى اثر تطور الأحداث جرى تغيير وزاري جديد واستلم رياسة الوزارة علاء الدين الدروبي (٢) في تموز ١٩٢٠ م ، فتقدم الى المؤتمر ببيان وزارته ، واشار فيه الى حراجة الموقف الحاضر ، والى أنه سيتم الضرب على أيدي كل من يعبث بالأمن العام (٣) .

الا أن هذه الوزارة ساءت علاقتها بالسلطة الفرنسية ، بسبب وضع الاخيرة يدها على كل شيء ، وشل حركة الحكومة السورية ، ووصل الأمر بالفرنسيين أن اتهموا الملك فيصل " بأنه أشرف ببلاده على قيد اصبعين من الهلاك " ، وحملوه مسؤولية الاضطرابات الدموية التي وقعت في سوريا ، كما طالبت السلطة الفرنسية بتخفيض الجيش العربي السوري وتحويله الى قوة ضابطة تخصص لصيانة الهدوء في البلاد ، وذكرت أنه سيتم نزع السلاح من الاهلين بالتدريج . وبناء على هذه القرارات والأوامر ، ردت الوزارة ببلاغ أذاعته تنفيذا لما سبق جاء فيه " يمنع موظفو الحكومة كافة من الاشتغال بالسياسة ومن يخالف ينح عن وظيفته ويسجل ذلك في سجله " . وكان الهدف من ذلك التضييق على الوطنيين لمنعهم من ممارسة نشاطاتهم المعادية للاستعمار الفرنسي . ولكن دخول الجيش الفرنسي الى سورية ومباشرة احتلالها فعلا ، أنهى كل التوقعات ، وبدأت سورية مرحلة جديدة من النضال الدستوري في ظل الانتداب ، الذي فرض عليها دون أن يكون لها يد في اختيار الدولة المنتدبة ، مع أنه ورد في ميثاق عصبة الأمم : " أن أماني هذه المجتمعات - التي كانت تحت الحكم التركي - يجب أن تكون موضع اعتبار رئيسي في انتخاب الدولة المنتدبة " (٤) .

---

١)- يوسف الحكيم - سورية والعهد الفيصلي - ص ١٦٢ .

٢)- تألفت الوزارة من: علاء الدين الدروبي رئيسا للوزارة وللخارجية ، وعبد الرحمن اليوسف لرئاسة مجلس الشورى ، وجميل الألشي لوزارة الحربية ، عطا الايوبي للداخلية ، فارس الخوري للمالية ، محمد جلال للعدلية ، بديع المؤيد لوزارة المعارف ، يوسف الحكيم للتجارة والزراعة والنافعة .

٣)- جريدة العاصمة العدد (١٤٢) تاريخ ٢٩ تموز ١٩٢٠ م .

٤)-

المجالس الادارية والاستشارية حتى عام ١٩٢٨م :

بادر الفرنسيون بعد دخولهم سورية الى تجريد فيصل من صلاحياته كملك للبلاد ، وذلك في بلاغ أذاعه الجنرال غوابيه (قائد الحملة الفرنسية) في ٢٧ أيار ١٩٢٠ م (١) ، منتهكين بهذا العمل السيادة السورية ، ومستهترين بارادة الأمة التي انتخبت فيصل ملكا دستوريا لها بالاجماع .

وأتبع هذا العمل بتمزيق المملكة السورية الى عدة دول وحكومات أولها دولة لبنان الكبير، ودولة حلب، ودولة دمشق، وحكومة العلويين، وحكومة جبل الدروز، ولواء الاسكندرونة المستقل (٢) . وفصلت الأقضية الاربعة (بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا) عن سورية اعتبارا من ٢ آب ١٩٢٠ م، وضمت الى لبنان واصبحت عاصمته بيروت (٣) اعتبارا من أول ايلول ١٩٢٠ م بناء على قرار المفوض السامي الفرنسي رقم ٣١٨ وتاريخ ٣١ آب ١٩٢٠ م .

ولم يعد بامكان هذه الدويلات الشكلية تحقيق المطالب الدستورية والقانونية التي كانت تطمح اليها الأمة السورية (٤) بعد أن امتلأ شعبها بالأفكار التحررية ، وكانت هذه التجزئة جديدة عليه، لم يعهدها حتى في أسوأ مراحل الحكم العثماني .

---

١)- جريدة بردى (سورية بين عهدين) ص ٢٢ .

٢)- قام الجنرال غورو بجمع قائمقامية الاسكندرونة مع أنطاكية ، وسمي المجموع باسم ((سنجق الاسكندرونة)) ، وقرر له سنة ١٩٢١ م . نظاما خاصا يشبه الى حد كبير " الحكم الذاتي ".انظر حول ذلك : ساطع الحصرى - يوم ميسلون - ص ٤٠٦ .

٣)- حسن الحكيم - الوثائق التاريخية - ص ٢٥٠ .

- جريدة العاصمة العدد (١٤٧) تاريخ ١٦ آب ١٩٢٠ م.

٤)- كانت تستعمل كلمة " الامة السورية " باستمرار تعبيرا عن الدولة السورية بحدودها المعروفة ضمن المناطق الثلاث ، وقد استخدمتها الوزارة الاولى في بيانها حين قالت: " على هذه المبادىء النبيلة والاساسات الراسخة انتخبت الامة السورية أعضاء مجلسكم الموقر - المؤتمر السوري - لاجل تعيين مصيرها " ، وقد تكرر لفظ الأمة السورية واستعمل حتى مرحلة متأخرة من تاريخ سورية ، وكان يقصد بها الشعب العربي في سورية .

وفي ١٧ حزيران عام ١٩٢٢ م صدر قرار المفوض السامي بتأليف مجلس للاتحاد السوري يضم خمسة ممثلين عن كل دولة من دول دمشق وحلب وجبل العلويين (١). وعين لتمثيل دولة دمشق في هذا الاتحاد كلا من سامي باشا وجميل مردم بك ، وفارس الخوري ومحمد علي العابد . وعيّن طاهر الاتاسي عن حمص ، ومنصور الحلقي عن حوران ، وانتخب صبحي بركات رئيسا لهذا المجلس الذى تحددت له طريقة انتخابية ومواعيد للالتئام (٢). فكان يتم اجتماعه تارة في حلب وأخرى في دمشق بالتناوب. ولابد لقراراته من موافقة المفوض السامي على أن يتولى المجلس اعداد الموازنة المتعلقة بالاتحاد وتنفيذها . وقد حددت صلاحية المجلس وفقا لقانون واحد بالمسائل التالية :

١- قانون العقارات والامتلاك.

٢- قانون المدني (الاتفاقات والعقود) .

٣- قانون التجارة .

٤- أصول المحاكمات الحقوقية والتجارية - طرق الاجراءات .

٥- قانون الجزاء.

٦- محافظة الممتلكات الصناعية والتجارية والأدبية .

كما نصت المادة الرابعة من مواده على انشاء ثلاث مديريات مشتركة هي : المالية والاشغال العامة والأمور الحقوقية ، أعقب هذا في ٣٠ آب عام ١٩٢٣ م صدور قرار عن المفوض السامي يقضي بانشاء مجالس تمثيلية لكل الدول الواقعة تحت الانتداب ونظم القرار رقم ٢١٤٤ طريقة الانتخاب (٣) ، وتجديد صلاحيات هذه المجالس بالنظر في الميزانية والضرائب والتشريع والادارة ، وتعيين ممثلي الدولة في المجلس الاتحادى . وأهم تلك الصلاحيات طرح الاسئلة على الحاكم وابداء التمنيات ، ولكن الاحداث أثبتت أن هذه المجالس كانت مجالس تمنيات ، ليس لها من الصلاحيات التشريعية والقوة ما تستطيع به فرض أمر، وأريد بها فقط " ذر الرماد في العيون " ليبدو الشعب مشاركا في ادارة بلاده.

---

١)- وجيه الحفار - الدستور والحكم - ص ١٦٧ .

٢)- للاطلاع على المجلس الاتحادى وكل ما يتعلق به ، يمكن العودة لكتاب د. ذوقان قرقوط - المشرق العربي ... ص ٢٠٧ و ٢٠٨ . وكتابه " تطور الحركة الوطنية في سورية " ص ٥٦ حتى ٥٩ حول المجالس التمثيلية ومجلس الاتحاد .

٣)- ذوقان قرقوط - تطور الحركة الوطنية ص ٥٦ .

ولكن الشعب السوري الذي سبق له أن مارس حقوقه من خلال المجلس التشريعي الحقيقي في هيئة " المؤتمر السوري " احتج على انشاء هذا المجلس ، وعلى تضييق صلاحياته وتحديدها، وقاطع انتخاباته المشبوهة ، فلجأت السلطة الفرنسية لضمان انتخاب من ترضى عنهم .

واستكمالا للمخطط الفرنسي الموضوع لتمزيق سورية واقتطاع أراضيها ، ألغى المفوض السامي الجديد الجنرال ويغان Weygand الاتحاد السوري في ٥ كانون الاول ١٩٢٤م بالقرار رقم ٢٩٨٠ ، وفك ارتباط لواء الاسكندرونة بدولة حلب السابقة ، بحيث أصبح خارجا عن نطاق النظام الجديد لدولة سورية المكونة من دمشق وحلب فقط ، وتألفت حكومتها في ١٠ كانون الأول ١٩٢٤ م ، وعين صبحي بركات رئيسا للدولة ورئيسا للوزراء ، على أن يكون مسؤولا امام المفوض السامي ، في حين استمرت المجالس التمثيلية لعام ١٩٢٣ وأصبح مقرها الدائم دمشق (١)، وأوكلت اليها مهام السلطة التشريعية باختصاصات محدودة كما عين رئيس الدولة حقي العظم رئيسا لمجلس الشورى اعتبارا من أول كانون الثاني عام ١٩٢٥ م (٢).

وبإزاء التجزئة المصطنعة التي آلت اليها البلاد ، والحكم الفرنسي الارهابي المباشر طرحت مسألة تنظيم الدستور ، فأراد الفرنسيون الانفراد بوضعه ، وطالب السوريون الاشتراك بذلك (٣) . فتشكل وفد سوري من دمشق ومن حلب ، وذهب الى بيروت في ١٧ كانون الثاني من سنة ١٩٢٥ م ، حاملا مطالب الشعب الى المفوض السامي الجنرال ساراي وتلخصت في عدة بنود تتعلق بالوضع السياسي والاقتصادي ، ومنها (٤) " دعوة الجمعية التأسيسية وأن تنتخب انتخابا حرا لتضع للبلاد قانونها الأساسي ، وحل المجالس التمثيلية الحالية لأنها لا تنطبق على القواعد النيابية ، وحصر حق التشريع بالمجلس النيابي والغاء القوانين الاستثنائية الصادرة بشكل قرارات فردية " .

---

١)- قرقوط - تطور الحركة الوطنية ص ٥٨ .

٢)- وجيه الحفار - المصدر السابق - ص ١٦٨ .

- كان الانتداب الفرنسي على سورية قد أقره مجلس جمعية الأمم المنعقد في لندن ٢٤ تموز ١٩٢٢ م. لذلك كانت السلطة الفرنسية تتصرف بحرية .

٣)- صبحي المحمصاني - الاوضاع التشريعية في الدول العربية ، ص ٢٧٥ .

٤)- د . ذوقان قرقوط / المشرق العربي في مواجهة الاستعمار ص ٢٢٠ .

وستتكرر في المستقبل هذه المطالب الحرة (١) على لسان كل المطالبين بتحسين اوضاع سورية ، وستصبح محك نجاح أو فشل كل المجالس النيابية اللاحقة وكذلك الحكومات.

ولقد استقبل المفوض السامي هذه المطالب بالمدنية ، وطلب من الوطنيين جمع صفوفهم لتحقيق غايتهم لأنهم لم يمثلوا جهة واحدة ، فتألف في تلك الاثناء أول حزب في سورية هو "حزب الشعب" (٢) وكان له فروع في المحافظات ، ثم أجرى عدة مفاوضات مع المفوضية الفرنسية العليا دون نتيجة ، وعندما فشل الشعب في تحقيق مطالبه نشبت الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥ م وعمت المدن السورية ، وشاركت فيها كل الفئات مما اضطر الفرنسيين الى اعادة النظر في سياستهم تجاه سورية ، فاستقال صبحي بركات (٣) من رئاسة الحكومة ، وتسلم الحكم المباشر (بيير أليب) المندوب الممتاز لدى دولة سورية وجبل الدروز ، كما أطلق على الجنرال اندريا Andrea لقب (٤) (حاكم دمشق العسكري) واستمر في الحكم المباشر المدني والعسكري حتى ٢٦ نيسان ١٩٢٦ م.

وعندما عين دي جوفنيل خلفا للجنرال سراي Sarrail الذي حمله الرأي العام الفرنسي تبعة القصف الوحشي لمدينة دمشق ، سارع منذ وصوله يدعو البلاد الى انتخابات نيابية بحجة الوقوف على الآراء والرغائب العامة ، الا أن البلاد أعرضت عنه وقاطعت الانتخابات ، ولم تنجح الا في حلب بسبب الضغط والتزييف الذي مارسته السلطات الفرنسية هناك (٥).

---

١) - للاطلاع على مطالب الوفد يمكن العودة لكتاب سورية من الاحتلال الى الجلاء - نجيب الارمنازي الطبعة الثانية ص ٤٣ . وسيرد اسم الكتاب فيما بعد باسم نجيب الارمنازي.

وكتاب حسن الحكيم - مذكراتي - ج ص ٣٥٢.

٢) - نشأ هذا الحزب عام ١٩٢٥ م ، وكان يرأسه الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ، يمكن الاطلاع عليه في فصل لاحق من هذا البحث.

٣) - كان صبحي بركات قد عين رئيسا لدولة سوريا الموحدة عام ١٩٢٥ ، وكان معه بديع المؤيد رئيسا للمجلس التمثيلي.

٤) - وجيه الحفار - المصدر السابق - ص ١٦٩.

٥) - نجحت الانتخابات في حلب ، لان دمشق كانت تخضع للأحكام العرفية ، بينما حلب غير خاضعة لها مما أتاح المجال لإجراء الانتخابات.

ولكنه برغم ذلك كله ،أقرّ المجلس الوحدة السورية في أول جلساته ، فسارعت السلطات الفرنسية لتعطيله ،اذ تجاوز الحدود المرسومة له ، وعلى الأثر نشبت الاضطرابات، واعتقل بعض الوطنيين وتم نفي بعضهم الآخر ،ولكي يخمد المفوض السامي د و جوفنيل De Jouvenel هذه الثورة ، حاول تأليف حكومة وطنية في ٢٤ كانون الأول عام ١٩٢٥ م ، وكلف بها الشيخ تاج الدين الحسني - وكان هذا قاضيا لدمشق - وهاشم الاتاسي ، فأعرض الناس عنها ، وتهرب تاج الدين من توليّها خشية نقمة الوطنيين عليه.

جدّت السلطة الفرنسية في البحث عمن يتولى رئاسة الدولة ، ونجحت باقناع الداماد أحمد نامي الشركسي باستلام رئاسة الدولة بقرار أصدره المفوض السامي في ٢٦ نيسان ١٩٢٦م (١) على أن يظل موجودا الى أن يلتئم البرلمان المنتخب قانونا ويعين بنفسه رئيس الدولة.
وقد تم تأليف وزارة ضمت بعض العناصر من الوطنيين ،وهم فارس الخوري لوزارة المعارف ، ولطفي الحفار وزيرا للأشغال العامة والتجارة ، وحسني البرازي لوزارة الداخلية ،وقدم هوءلاء بيانا للشعب عن أسباب قبولهم الدخول في وزارة الداماد ورد فيه :

" قبل أن وافقنا على تلبية الدعوة بتأليف حكومتنا الحاضرة ،وضعنا أمامنا في ساحة التأمل والاعتبار أمورا كثيرة تتناول قوة الحق في جانب قضيتنا الوطنية والوعود المكتوبة والشفهية التي تلقيناها من فخامة المفوض السامي وشخصية هذا العميد البارزة في العالم الاوربي ... ولزوم الاعتماد المتقابل والتعاون الحقيقي بيننا وبين الافرنسيين لنتمكن من الاستفادة بعلمهم وخبرتهم ... وخطأ الموقف السلبي حيال كوارث البلاد الحيوية والاقتصادية " (٢) .

بعد ذلك نشرت الحكومة بيانا في أيار ١٩٢٦ م ،أقرّه د و جوفنيل ، وينص على عشرة بنود :

- دعوة الجمعية التأسيسية لتتولى سن دستور البلاد على قاعدة السيادة القومية .
- تحويل الانتداب الى معاهدة بين فرنسا وسورية .

---

١)- وجيه الحفار - المصدر السابق - ص ١٦٥ .

٢)- وجيه الحفار - المصدر السابق - ص ٣٤ .

- تحقيق الوحدة السورية ... الخ (١).

وكان موقف د ه جوفنيل متحفظا بشأن الوحدة ، فهذا مالايناسب السياسة الفرنسية القائمة منذ البدء على مبدأ (فرق تسد).

ولم يلبث الوطنيون في هذه الحكومة أن دخلوا في صراع مع الفرنسيين نتيجة قصف هؤلاء للأحياء المدنية بدمشق ، ولأمر آخر ، هو اعلان الدستور اللبناني في ٢٦ أيار ١٩٢٦م الذى نص على سلامة الأراضي اللبنانية ، وعدم التنازل عن شيء منها ، وكان هذا منافيا للمطالب الوطنية والوحدوية للشعب السورى الذى يحتج على ضم الأقضية السورية الاربعة وغيرها الى جبل لبنان ، فاستقال الوزراء الوطنيون من الوزارة ، ثم حلّت الوزارة واعتقل الوزراء السوريون ، وتم ابعادهم الى بلدة الحسكة في الجزيرة السورية.

وفشل د و جوفنيل De Jouvenel كسابقيه في اقرار الهدوء في سورية ، مما حدا بالحكومة الفرنسية لارسال بونسو Ponsot كمفوض سام جديد الى سورية في ١١ تشرين الاول سنة ١٩٢٦ م ، وعرف عنه ميله الى التصرف بصمت ، وتكررت لقاءات الوطنيين معه ، وعرضوا عليه مطالبهم التي لم تتغير ، والتي حوت الحد الأدنى من حقوقهم الوطنية ، الا أن الرد الفرنسي عليها لم يتغير في أسلوبه المعروف بالمماطلة والوعود الكاذبة . وفي الوقت الذى كانت تتصاعد فيه النقمة الشعبية ضد حكومة الداماد الذى اعتبر متعاونا مع الفرنسيين ، رأى بونسو أن يقوم بخطوة جديدة لعله يكسب الوقت لصالحه ، فوافق على تغيير وضع الحكومة حين أسند في ١٤ شباط ١٩٢٨ رئاستها الى الشيخ تاج الدين الحسني ، بعد أن استقال الداماد ، وكان الحسني في وقتها من قادة المعارضة على الرغم من أنه كان هو ووسطاؤه على اتصال مع المفوض السامي قبيل وبعد تعيينه (٢).

---

١)- للاطلاع على برنامج حكومة الداماد ، وقد عرف باسم الميثاق الوطني فيما بعد ، أى بعد أن تم تعديله على يد مجموعة من الوطنيين ، منهم حسن الحكيم ، والدكتور عبد الرحمن الشهبندر ، وسعيد حيدر ، انظر قرقوط / المشرق العربي في مواجهة الاستعمار ص ٢٩١ ، ومذكراتي لحسن الحكم ج ١ ص ٢٦٣.

٢)- الأمنازى ص ٧٢.

الفصل الاول

" الشد والجذب في العملية الانتخابية بين القوى الوطنية والضغوط الفرنسية"

مجالس ١٩٢٨-١٩٣٢-١٩٣٦

سنتناول في هذا الفصل العملية الانتخابية لمجالس ١٩٢٨ و ١٩٣٢ و ١٩٣٦ ، كما سنتناول المجلس التأسيسي لعام ١٩٢٨ والدستور الذى وضعه.

العملية الانتخابية لمجالس ١٩٢٨ و ١٩٣٢ و ١٩٣٦ :

١- العملية الانتخابية لمجلس ١٩٢٨ :

شهد عام ١٩٢٨ م نجاحا ملموسا في تصاعد المدّ الوطني النضالي ضد فرنسا وسياستها الانتدابية ،وكان الشيخ تاج الدين الحسني قد عين في ١٤ شباط رئيسا لمجلس الوزراء في دولة سوريا (١) ، تمهيدا لخطوات جديدة تتخذها فرنسا ، كان أهمها اقامة مجلس تأسيسي ،وتأتي هذه الأهمية ،من ان فرنسا كانت حريصة على أن لا تتقيد بمعاهدة مع سوريا وان تبقي الامور دون ضابط ، لضمان بقاء الوجود الفرنسي في المنطقة ، كما بدا أن الفرنسيين يمقتون أسلوب المعاهدة ،بعد أن سبقتهم انكلترا الى عقد معاهدة مع العراق . (٢) ، ولكن عدول فرنسا عن فكرة الارتباط بمعاهدة مع سورية ،وانشاء المجلس التأسيسي ، كان له أسباب مختلفة ؛ فالثورة السورية عام ١٩٢٥ م وما أعقبها من نشوب الثورات الشعبية حتى ضد الحكومات المحلية التي أقامتها فرنسا كحكومة الداماد أحمد نامي شكّل ضغطا قويا على السياسة الفرنسية الى جانب أن الرجال الوطنيين عادت اليهم الثقة والقوة رغم وجود عدد منهم في المنفى (٣) . وأسهم مع العناصر التالية في دفعها نحو فكرة اقامة نظام نيابي في سورية ، وهذه العناصر هي :

---

١)- وجيه الحفار - الدستور والحكم ص ١٧١ - استمرت حكومة الشيخ تاج المؤقتة في الحكم أربع سنين وبضعة أشهر.

٢)- في حديث بين نجيب الارمنازى والمسيو اوغست برونه - وكان هذا في مهمة سياسية في سورية - أشار برونة الى موضوع الانتداب بقوله : " ان عقد معاهدة لا يخرجه -الانتداب في ظل المعاهدة - عن أن يكون من أساليب الرياء الانكلوسكسوني " ، نجيب الارمنازى ص ٥٤ .

٣)- Pierre Rondot - L'expérience Français en Syrie et au Liban (1918 - 1945) Paris 1948 , P. 399

١- الرفض الشعبي لفكرة الانتداب ، والعداء الشديد لفرنسا .

٢- فشل فرنسا بالاتيان بحكومات وطنية يرضى عنها الشعب ،لان الشعب كان على قناعة من أن أية حكومة تعينها فرنسا ستكون ألعوبة بيدها .

٣- شعور السياسيين الفرنسيين ، أن وجود هيئة نيابية ينتخبها الشعب ، يسهل عليهم مهمة التعامل مع جهة واحدة ، تعتبر قراراتها نافذة ، لأن الشعب هو الذى رضي بها ،وبالتالي لن تكون هنالك معارضة خارج المجلس النيابي ،وسيفرغ الانتداب في هيئة معاهدة ، توءمن ما لم تستطع تأمينه حالة الفوضى التي فرضتها فرنسا على السوريين .

٤- تعرض فرنسا لضغوط خارجية جاءتها بالدرجة الاولى من الاحراج الذى سببته لها انكلترا في العراق ،حيث تم توقيع المعاهدة الانكليزية العراقية عام ١٩٢٢م، وتم بموجبها تحويل الانتداب الى معاهدة بين الطرفين ، مما جعل عصبة الأمم تنظر الى فرنسا على أنها متخلفة عن انكلترا لعدم حلها مشاكل سورية وايصال الانتداب الى غايته (١) .

لكل هذه الاسباب ، وجدت فرنسا نفسها مدفوعة عام ١٩٢٨ م لتعلن عن اجراء انتخابات مسبوقة بحملة دعائية . وفي ١٥ شباط ١٩٢٨ م ألقى بونسو بيانا أشار فيه الى عزمه على اجراء الانتخابات ، وقال أنه " قد أذنت هذه الساعة وستجرى الانتخابات العامة قريبا ، بالطرق الموضوعة ،وبالقوانين المعمول بها ، والتي ستضمن لكافة الاحزاب حرية الاقتراع والتصويت" ، وذكر أيضا " ان كافة قيود الحريات المشروعة ، قيود موروثة من عهد الاضطراب "(٢) ، ثم أقر من خلال بيانه قانون الانتخابات القديم الموروث عن الدولة العثمانية ، ولم يشر الى رفع القيود على الحريات ،مما جعل الوطنيين - حين دخلوا الانتخابات رغم مساوئها - يركزون على نقاط الخلل هذه ، واعتبروا أن المجال لا يزال متسعا لتعديل بنود قانون الانتخابات المتعلقة ب : الانتخاب على اساس القضاء

---

١)- انظر حول هذه النقطة Roadot , Ibid., P. 400

٢)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج١ ص ٩٢ .

دون اللواء - ومدة النيابة - وشرط الاقامة لمدة ستة أشهر ،وشرائط النيابة عن الاقليات(١)".
كما أبدوا تخوفهم من عدم تحديد مدة الوكالة النيابية لأعضاء المجلس الذى ستسفر عنه الانتخابات ،اذ من المتعارف عليه ، أنه يتم تحديد صلاحية المجلس ومدته قبل انتخابه.
واتضح فيما بعد أن شرط الاقامة لستة أشهر كان وسيلة لمنع كثير من الرجال الاكفاء من ترشيح أنفسهم ،حيث كان فيهم المحكوم والمنفي مما يتيح الفرصة لترشيح من هم أقل كفاءة واخلاصا(٢).
كما أن قانون الانتخابات بحد ذاته لايهدد حرية الانتخابات فقط ، بل هو يحرم الناس ايضا من حق النيابة بسبب مذاهبهم الدينية ، كما حدث مع فارس الخورى لانه بروتستانتي(٣).
وأعدت فرنسا العدة للانتخابات ،فشجعت أتباعها ،ومن لمست فيهم اعتدالا ،على التكتل ضد الوطنيين ،فوقف حزب الاصلاح ، وحزب الميثاق ،والحزب الديمقراطي ،والحزب الحر المعتدل ،والحزب الملكي صفا واحدا في مواجهة الوطنيين على أمل ان ترجح كفتهم (٤).

جرت الانتخابات حسب ما هو مرسوم لها على مرحلتين ،وفي انتخابات الدرجة الاولى في (١٠ نيسان) كادت الجهود الفرنسية أن تكلل بالنجاح ،حين رجحت كفة المعتدلين بعد عمليات التزوير ،وسرقة صناديق الاقتراع ، وشراء ضمائر ضعاف النفوس (٥) ، فقد عمدت فرنسا للتدخل بالانتخابات عن طريق تكليف رجال الاستخبارات ، وأنصار الانتداب بالاشراف

---

١)- جاء في المادة الثانية من قانون الانتخاب أن القضاء الذى لايبلغ عدد سكانه خمس عشر الفا ،لايحق له ان ينتخب نائبا عنه ،ولذلك يضم الى أقرب مركز قضاء مجاور في المحافظة ،أو الى مركز المحافظة نفسه ، وتتألف عندئذ الدائرة الانتخابية من هذا المجموع ،وفي المادة الثالثة ورد " يحدد لغير المسلمين عدد من الكراسي النيابية يتناسب مع عددهم في كل دائرة انتخابية على النحو الوارد في المادة السابقة ".

٢)- من هؤلاء المحرومين " عبد الرحمن الشهبندر - احسان الجابرى - سلطان باشا الاطرش- وجماعة جبل الدروز - وسعيد حيدر - فاتح المرعشي " وكانوا منفيين ومحكومين كتاب عبد الرحمن الكيالي - المراحل ج١ ص ٩٥ وانظر غالب العياشي ص ٣٧٠ .

٣)- جريدة القبس العدد (٣) ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣١.

٤)- عبد الرحمن الكيالي- المراحل -ج١ ص ١١٥.

عليها (١) ، لذلك هدد الوطنيون بالانسحاب من الانتخابات ،اذا لم يشرفوا على صناديق الاقتراع ،فأرسل المسيو (موغرا) Mogorat الفرنسي المتتبع للانتخابات الى الحكومة يطلب اليها أن تسمح لكل قائمة من المرشحين أن تنتدب اثنين عنها ، فأرسل الوطنيون عن قائمتهم اثنين هما فوزى الغزى واحسان الشريف ، وارسلت الحكومة اثنين عنها (٢) . وفي الفترة مابين (١٠ - ٢٤ نيسان) تحرك الوطنيون لاثارة المشاعر الوطنية ،فساد الاعتقاد بأن من لايوءازرهم يعد خائنا ووقفت الصحافة بجانبهم ،فعطلت الحكومة صحيفة الرأى العام الدمشقية في (١٦ نيسان ١٩٢٨م) الى أجل غير مسمى لنشرها مقالات تهاجم فيها الحكومة السورية التي تنفذ أوامر المفوضية العليا، لتعطيل بعض أعمال الاحرار والتدخل في سير الانتخابات (٣). وفي (٢٤ نيسان) جرت انتخابات الدرجة الثانية واسفرت عن اجماع الناخبين على اختيار الوطنيين ، ففازت قوائمهم في جميع المدن ، بينما لم ينجح من المعتدلين سوى تاج الدين الحسني ، وكان هذا الانتصار دليلا كافيا على عمليات التزوير التي اتبعت في المرحلة الاولى . ورغم ذلك ، فقد احتدم النقاش في المجلس التأسيسي بعد قيامه في (٩ حزيران ١٩٢٨م) بين النواب ولجنة الطعون حول المخالفات التي ارتكبت خلال الانتخابات ، وتم التشكيك بعضوية (١٦) نائبا (٤) ، وكان بامكان المجلس فسخ انتخابهم ،لان منهم أميين استثنوا من شرط معرفة القراءة والكتابة لانهم من البدو ، ومنهم واحد قادر على كتابة اسمه فقط ، والباقون طعن في انتخابهم ووجدت الاسباب لحرمانهم (٥)، ولكن المجلس تجاوز عنهم .

---

١)- د . منير العجلاني - الحقوق الدستورية - ص ٨٦ .

٢)- المراحل - ج ١ ص ٩٥ ، من الجماعة التي عملت لصالح الانتداب وتلاعبت بأوراق الاقتراع هم رائف المؤيد وجماعته .

٣)- جريدة القبس العدد (٣) ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣١ - والعدد (٩) في ٧ كانون أول ١٩٣١ .

٤)- شمس الدين الرفاعي - تاريخ الصحافة السورية - ج ٢ ص ٨٥ .

٥)- محاضر جلسات المجلس النيابي عام ١٩٢٨ الجلسة الخامسة .

٦)- عبد الرحمن الكيالي - رد الكتلة الوطنية على بيان المفوض السامي ص ٦٩ .

٢- العملية الانتخابية لمجلس ١٩٣٢م :

بعد أن أعلن المفوض السامي دستور الجمهورية السورية في ١٤ أيار عام (١٩٣٠)م
كان من الضروري قيام مجلس نيابي يضع هذا الدستور موضع التنفيذ ، وتحقيقا لذلك عين
السيد سالومياك Salomiaque رئيسا للدولة السورية ، وأسندت اليه ادارة انتخابات
الدرجة الاولى في (٢٠ كانون الاول ١٩٣١ م) ثم الدرجة الثانية في ٥ كانون الثاني ١٩٣٢م.
في حين أصدر المفوض السامي قرارا في ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١ م ، نص على احتفاظه
بتنظيم الانتخابات الموكل بها في الأصل الى رئيس الدولة بموجب القرار الصادر في ٢٠ آذار
١٩٢٨م (١) وبموجب المواد المذكورة في ملحق ذلك القرار بتعيين مواعيد الاقتراع وأيامها
وساعاتها وعدد الكراسي النيابية . الا أنه لم يشر الى أي تعديل في قانون الانتخابات
الذي كان يعاني من سلبيات كثيرة ، أهمها المواد التي تحرم المرشحين من حق مراقبة
الصناديق ، في حين أن المرشحين في لبنان كان يسمح لهم بمراقبة الصناديق في انتخاب
الدرجتين ، وكذلك مسألة حرمان الأقليات في سورية من نائب عنهم يكونون أحرارا في انتخابه
من أية أقلية كانت (٢) ، هذا واعتبارا من العدد (١١) لجريدة القبس تاريخ ٩ كانون
أول ١٩٣١ م (٣) ، بدأت هذه الجريدة بنشر قانون الانتخابات ، وهو نفسه القانون
الذي صدر في شباط عام ١٩٢٨ م وجرت بموجبه انتخابات الجمعية التأسيسية ، وقد
علقت القبس على نشرها للقانون بأنه " من الضروري أن يعرف القرّاء ما هو هذا القانون
الذي أوجد هذه الأزمة التي سميت بأزمة مراقبة الصناديق ، وهي في الحقيقة أزمة مراقبة
النيات التي أدت اليها سياسة حسن " التفاهم النزيه " . وسندرك أهمية هذا التعليق
اثناء متابعتنا للعملية الانتخابية.

---

١)- جريدة القبس العدد (٣) تاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣١.
جريدة العاصمة العدد (٢٥) ٣١ كانون الاول ١٩٣١ من صفحة ٤ حتى ١٩.

٢)- المصدر السابق نفسه والصفحة نفسها.

٣)- المصدر السابق من العدد ١١ وحتى ما بعد العدد (١٦) ، يمكن متابعة
قانون الانتخابات لعام ١٩٣١.

وفي ٧ كانون أول ١٩٣١ م أصدر المفوض السامي مرسوما تضمن كيفية توزيع المقاعد النيابية بالنسبة لكل دائرة انتخابية ، وبالنسبة للأقليات ، وحدد عدد النواب موزعين حسب (١) طوائفهم ، كما حدد اماكن انتخابات البدو والرحل . الا أن الاستعدادات للعملية الانتخابية بدأت مبكرة عن هذا التاريخ ، حيث يمكننا تمييز ثلاث جهات فيها هي : الوطنيون - المعتدلون والسلطة الفرنسية .

فبالنسبة للوطنيين كان الوضع كما وصفه نجيب الريس (٢) بقوله في مقال له بجريدة القبس " ولكن جهلنا بالموقف لن يطول كثيرا لاننا بين أمرين : اما أن يقرر الوطنيون رفض الدخول في الانتخابات باعتبار الانتخابات لا تحل المشكلة الاساسية للقضية السورية قبل معرفة أسس المعاهدة رغم الضمانات على حريتها ، وأما أن تعد الانتخابات مسألة مستقلة عن المعاهدة وعن الدستور ، فيدخل فيها عند الاطمئنان على حريتها وصيانة صناديقها من العبث ، ورفع أي ضغط عن الناخبين في المدن والقرى ، واذ ذاك فيكون للمعاهدة شأن آخر يقال الرأي فيها تحت قبة البرلمان ، فاما قبول واما رفض ينتهي بحل البرلمان وقيام حكومة موقتة كحكومة الشيخ تاج تتحكم بالبلاد ، أو تكون آلة التحكيم اربع سنين أخر " .

---

١) - جريدة العاصمة العدد (٢٥) ٣١ كانون الاول ١٩٣١ من صفحة ٤ الى ١٩ .
انظر ستيفن هامسلي لونغريغ - تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ص ٢٢٤ .
ومقابلة شخصية جرت مع الاستاذ حامد الخوجة بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٣ ، وكان رئيسا لكتلة المشائر ونائبا في مجلس النواب .
توزيع الاعضاء على النحو التالي : ٥٢ للسّنة ، ١٤ أقليات ، ٤ للقبائل ، ومن هذه الاقليات ١ للاسماعيليين ، و ٣ للشيعة .
- جريدة القبس العدد (١٢) تاريخ ١٠ كانون أول ١٩٣١ م . - قرارات جديدة للانتخابات .
- د . صلاح العقاد - المشرق العربي المعاصر ص ٢٢ .

٢) - جريدة القبس العدد (٢) تاريخ ٢٨ تشرين ثاني ١٩٣١ . من الضروري التنويه بأن جريدة القبس كانت تنطق بلسان الوطنيين .

ويبدو أن الوطنيين انقسموا بين هذين الرأيين مما اضطر ابراهيم هنانو - كبير الوطنيين - الى التصريح بأن " الكتلة الوطنية جميعها شخصية واحدة تقول بقول واحد ، ... وان الوطنيين اذا قرروا دخول الانتخابات فسيكون قرارهم بالاجماع ،واذا قرروا الرفض، فسيكون رفضهم بالاجماع أيضا ،ليس هناك أتاسيون ولا مردميون ولا بارودييون بل هناك وطنيون فقط " (١). ولكن ما غلب على الوطنيين هو رغبتهم في دخول الانتخابات حيث عمدت جريدة القبس في أعدادها المختلفة الى نقل رأى الوطنيين والشعب والتمهيد لقبولهم الانتخابات ،فذكرت أن النيابة حق طبيعي لايعني الاعتراف بحق آخر ،وممارسة هذا الحق لن يضعف من المطالبة بالحقوق الاخرى ولا يقيد صاحبه حتى بالأمر الواقع. ثم تساءلت الصحيفة عن المادة (١١٦) من الدستور ، وهل يعني دخول انتخابات عام ١٩٣١ م اقرار الدستور المشوّه بالمادة (١١٦) . ثم أجابت بالنفي وعللت ذلك بأن هذه التحفظات هي على مسوءولية فرنسا وحدها ، لاتقيد الأمة بشيء مادام نوابها لم يعترفوا بها ،ومادام مجلسهم قد حلّ لانهم رفضوها عام (١٩٢٨) م ، بينما طالب فارس الخوري الوطنيين بالاشتراك في الانتخابات ليوقفوا العمل بالمادة (١١٦) وليوءمنوا حرية العمل للنواب دون رقابة خارجية ، وتشكيل حكومة دستورية مستقلة لا تخضع لغير المجلس النيابي ،وقال " لقد وقفنا الآن مع الفرنسيين وجها لوجه " (٢) . مشيرا الى الوعود الفرنسية على لسان المفوض السامي بأن الانتخابات ستكون حرة . ثم أصدرت الكتلة الوطنية بيانا بشأن الاسباب الموجبة لدخولها في الانتخابات وجاء .. في هذا البيان : " تحت هذا اللواء الوطني الطاهر وفي هذه النيات البريئة قررنا متحدين دعوة الامة للاشتراك معنا بهذا الانتخاب غير معتدين بما ظهر من الاحداث العائدة لحقوق الأمة وأمانيها ... وراغبين بأن نقابل كل نية صافية من جهة فرنسا بأصفى منها ،فلا نضيع فرصة مسعفة لطلوع الاماني الوطنية المشتهاة ولا نفسح مجالا لاستمرار الظلامة والعبث بحقوق البلاد " (٣) .

---

١)- القبس عدد (٣) تاريخ ٢٩ تشرين ثاني ١٩٣١ .

٢)- القبس العدد (٢) تاريخ ٢٨ تشرين ثاني ١٩٣١ ص ٢ .

٣)- د . ذوقان قرقوط - المشرق العربي في مواجهة الاستعمار ص ٢٧٢ .

أما عن المعتدلين أو (المتعاونين) ، فقد نقلت القبس عن جريدة " الميثاق " الحلبية قولها : " اذا قرر رجال الكتلة الوطنية دخولهم في هذه الانتخابات فمن المرجح ان توحد الاحزاب وتعمل مجتمعة لمقاومة الكتلة ، أما اذا لم تدخل الكتلة الانتخابات فتعمل هذه الاحزاب منفردة ويتكل كل حزب على أنصاره مستقلا " (١) ، وهذا ما حصل فعلا عندما قرر الوطنيون دخول الانتخابات ، وكان يتزعم الجناح المعتدل كلّ من صبحي بركات، وحقي العظم ، اللذين عملا مع السلطة الفرنسية في حلب لتنظيم مجموعة برلمانية من (٣٨) مرشحا أطلق عليها اسم " الحزب الحر الدستوري " وترأسها صبحي بركات ، الذي شغل في السابق منصب رئيس الاتحاد السوري عام (١٩٢٥) م . وكانت له شعبية لابأس بها .

وحرصا من المستشار الفرنسي بدمشق على وضع الوطنيين بين شقّي الرحى ، نظم مجموعة من نواب الجنوب (جنوب سورية) أطلقوا على أنفسهم اسم " كتلة الجنوب " ، استطاعت مع الحزب الحر الدستوري ان تمارس الضغط على النواب الوطنيين ، وان تشكل ثقلا كان من الصعب مجابهته (٢) .

وسيّرت السلطة الفرنسية العملية الانتخابية وفق مخطط مدروس ، يستهدف الوصول الى شكل برلماني يمكن معه فرض المعاهدة التي تناسب المصالح الفرنسية ، واتخذت عدة اجراءات ، ففي حلب قام المندوب المعاون المسيو لافاستر Lavastre في حلب بالضرب على الوتر المذهبي بين الطوائف المسيحية ، وأقنعهم بطلب الحماية من فرنسا (٣) .

وفي ١٠ كانون الاول عام ١٩٣١ م ، منعت السلطات الفرنسية الاجتماعات ، وذلك في بلاغ اصدرته الحكومة المحلية ونشرته الصحف الحلبية كافة ، وجاء فيه : (ان كل اجتماع يعقد للتحدث مع الناخبين ولو كان قانونيا يمنع) (٤) .

---

١)- القبس العدد (٩) تاريخ ٧ كانون الاول ١٩٣١ .

٢)- نقلا عن مقابلة شخصية مع الاستاذ حامد الخوجة بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٣ .

٣)- عبد الرحمن الكيالي - رد الكتلة الوطنية على بيان المفوض - ص ١٢٢ .

٣)- عبد الرحمن الكيالي - رد الكتلة الوطنية ... ص ١٢٣ .

هنالك العديد من التصرفات التي لجأت اليها السلطات الفرنسية للضغط من أجل الانتخابات وتزويرها يمكن مراجعتها في كتاب عبد الرحمن الكيالي السابق من ص ١٢٢ وحتى ص ١٢٧ .

بدأت العملية الانتخابية ،وهي أشبه ما تكون بمعركة متعددة الأطراف ، وكانت انتخابات الدرجة الاولى في (٢٠ كانون الاول ١٩٣١ م) اختبارا صعبا لمناورات فرنسا ، حيث جرت تحت رقابة الجيش والأمن ،وأبعد المنتخبون عن مراقبة مجريات العملية ،واتضح أن هنالك قوائم تحاول فرنسا فرضها بالقوة . واختارت هيئة التصويت ممن لهم مصلحة مع فرنسا ،أمثال بعض أعضاء البلدية والموظفين في دوائر القضاء والتعليم ومأموري الادارة (١)، لتضمن النتائج . عندها أرسل الوطنيون برقية الى المفوض السامي ينتقدون فيها التزوير والاعتداءات التي جرت على رجال الكتلة وناخبيهم ،وقد ذيلت البرقية بتوقيعات العديد من رجال الكتلة أمثال : جميل مردم ، ولطفي الحفار ،واحسان الشريف ، وفائز الخوري .. (٢) حينئذ ردت السلطة الفرنسية على اعتراضات الوطنيين بأن أوقفت ثلاثة من مرشحي الكتلة الوطنية وهم : سعدالله الجابري ، وجميل ابراهيم باشا ، والمحامي ادمون رباط و ٦٨ شخصا من أنصار ودعاة الكتلة الوطنية (٣) ، بتهم وتحريضات شتى من قبل أنصار السلطة الفرنسية .

ورغم ذلك فقد فاز الوطنيون في حماه ودوما ودمشق في انتخابات الدرجة الاولى ، بعد الاضطرابات التي كان سببها التلاعب في أوراق الانتخاب .

وفي انتخابات (٥ كانون الثاني ١٩٣٢ م) للدرجة الثانية تفجر الموقف ونشبت المعارك في كل من دمشق وحماه ودوما بين الوطنيين والمرشحين الذين تدعمهم السلطة الفرنسية ،واضطر المفوض السامي بونسو أن يوقف الانتخابات ،ولم تستمر ، الا بعد أن تفاهم مع الوطنيين على اجراء انتخابات حرة ،وتخفيف الضغط على الناخبين وعدم العبث والتزوير في صناديق الاقتراع .

---

١)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل ج١ ص١٢٢ .

٢)- جريدة القبس العدد (٢٠) تاريخ ٢٠ كانون الاول ١٩٣١ .
أثناء الانتخابات وقع العديد من الضحايا والقتلى في ٢٠ كانون أول ١٩٣١ ، ويمكن العودة الى أعداد جريدة القبس التي ظهرت بعد هذا التاريخ ، لانها حافلة بذكرهم وبالتبرعات التي جمعت لأهاليهم .

٣)- عبد الرحمن الكيالي - رد الكتلة الوطنية ... ص ١٤ .

واستؤنفت العملية الانتخابية في (٣٠ آذار ١٩٣٢) ولكنها لم تجر بحرية كاملة ، واستطاعت فرنسا بكل أساليبها الملتوية وبالجهود الكبيرة التي بذلتها ،أن تخرج القوائم (٥٢) نائبا معتدلا و (١٧) نائبا وطنيا ، وقد فاز النواب الممالئون للسلطة الفرنسية في الاقضية وفي حلب ومنطقة الاسكندرونة بسبب تلاعب المشرفين على الانتخابات ؛ أما الوطنيون فكان أكثرهم من نواب دمشق وحمص وحماه (١) ، كما أن الاثر الذي تركته انتخابات سنة ١٩٣٢ م ،كان عميقا واشتمل على " افظع الحوادث وأسوأ الامثلة لانتهاك حرمة القانون وكرامة الأمة " ،على حدّ وصف وطني معاصر (٢) .

وجدير بالذكر أن قانون الانتخاب في سورية يتضمن قاعدتين جوهريتين ، الاولى أن التصويت [illegible] على درجتين ، والثانية أنه يجري على قاعدة الحصص الطائفية المحددة لطوائف السكان ؛ فهنالك ٥٩ نائبا مسلما و ٩ نصارى منهم ٣ كاثوليك و [illegible] اسرائيلي ،وهذا نوع من الانتخاب على القاعدة النسبية العددية (٣) .

على ضوء نتائج الانتخابات ألقى العديد من النواب الوطنيين خطبا مختلفة شرحوا فيها أسباب [illegible] دخول الانتخابات والسياسة النزيهة التي كانوا ينوون فيها التعامل مع السلطة الفرنسية ،والتي انتهت بأزمة الرشاوى والتزوير في صناديق الاقتراع ، ومما ذكروه قولهم : " ونحن الوطنيين اذا أقدمنا على دخول الانتخابات والاشتراك فيها ،فلأننا أدركنا تمام الادراك أن لا سبيل لانقاذ وطننا البائس من حالته السيئة الا بالتعاون النزيه مع الفرنسيين ،القوة التي تتسلط حتى الآن على جميع مقدرات البلاد وتتصرف بها تصرفا نشهد نتائجه بأعيننا ، والذي أردنا وضع حدود له تتفق مع أمانينا ومع مبادئنا اذا استقام الاخلاص للتعاون السوري الفرنسوي لدى الفريق السوري " (٤) .

---

١)- النشرة الرسمية لدولة سوريا - العدد (٨) (٣٠ نيسان ١٩٣٢) ص ٩٣ .
قرار المفوض السامي رقم ٨ - ١٩٣٢ سوريا المؤرخ ١٨ نيسان ١٩٣٢ .اعلان نتيجة الانتخابات النيابية التكميلية . ومقابلة شخصية مع الاستاذ حامد الخوجة في دمشق بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٣ .

٢)- عبد الرحمن الكيالي - رد الكتلة الوطنية .. ص ٨٧ .

٣)- جريدة الأيام العدد (١٦٩) تاريخ ١٢ حزيران ١٩٣٢ م - من خطب فخري البارودي وفائز الخوري وزكي الخطيب .

الا أن هذا لم ينطو على أية فائدة ،فقد عمدت السلطة الفرنسية الى متابعة تدخلها في الانتخابات ، فلم تكتف بضمان فوز نواب موالين لها ، بل سعت لحمايتهم والسهر على أرواحهم ،لعلمها أن الوطنيين والشعب من خلفهم لن يسكتوا على هذه النتيجة ،وقد تم ما توقعته السلطة ،اذ تعرض صبحي بركات ،وكان على رأس القائمة الانتخابية في حلب ، لمحاولة اغتيال أثناء وجوده في أحد الفنادق في بيروت على يد أحد الشباب المتحمسين(١).

وتكررت عمليات التهديد مرات مختلفة ،وامتنع العديد من النواب عن مقابلة زائريهم من أصحاب الحاجة . وقد عرضت في (١٤ حزيران ١٩٣٢ م) على البرلمان حادثة النائب شاكر نعمت الشعباني (٢)، اذ جاءه شابان من حلب يحملان احتجاجا فلم يقابلهما ، وألقي القبض عليهما وأوقفا.وبنتيجة المناقشة حول هذه الحادثة ،اتضح مدى الخوف الذي يسيطر على النواب لتعاونهم مع السلطات الفرنسية ،واتضحت الهوة الواسعة التي أصبحت تفصل بين النواب والأهالي الذين يمثلونهم.والى ذلك أشارت جريدة القبس في معرض تعليقها على انتخاب النائب شاكر نعمت الشعباني:" بعدما فاز الشعباني في النيابة عن حلب أصبح مثل السلطان عبد الحميد يرى في كل زاوية كمينا ينوي اغتياله ويرى في كل جيب مسدسا يتحرك ليرميه برصاصة ويرى في كل يد خنجرا مشهرا لقتله" (٣).

وهكذا انتهت الانتخابات بقيام مجلس ملاين للانتداب بأغلبية ثلثيه ،وانقسم المجلس الى ثلاث فئات غير عادية : فئة وهي الاكثرية ،مؤيدة للانتداب وموافقة عليه دون تحفظ. وفئة ترغب في التعاون ولا تتشدد في المطالب،ويصح أن يطلق على افرادها اسم (المعتدلون) ، وفئة ثالثة وهي أقلية صلبة العقيدة الوطنية لا تعترف بالانتداب الفرنسي ،وترغب في التخلص منه وترفض أية مفاوضة معه اذا لم تكن على أساس وحدة البلاد واستقلالها (٤).

---

١)ـ نجيب الأرمنازي ـ سوريا من الاحتلال الى الجلاء . ص ٨٦.

٢)ـ محاضر المجلس النيابي عام ١٩٣٢ ـ الجلسة الرابعة ١٤ حزيران.

٣)ـ جريدة القبس العدد (٥٩) ١٤ شباط ١٩٣٢.

٤)ـ د. عبد الرحمن الكيالي ـ المراحل ـ جـ٢ ص ٣٣٧.

واطلقت للنظر هو ضآلة نسبة الوطنيين في المجلس ، وترجع الى الضغوط الفرنسية والرشاوى أثناء الانتخابات ، والى تشتت جهود الوطنيين الذين تأثروا بتعطيل الفرنسيين لمجلس عام (١٩٢٨) م ورغبتهم في الشغب والتشويش على المجلس الجديد الذى جاء لينفذ الدستور الأبتر المقيد بالمادة (١١٦) .وفي معرض التعليق على ذلك ، قالت جريدة القبس : " على تقدير أن الوطنيين سيكونون أقلية ، ولكننا عندما نذكر الأقلية والاكثرية لانفهمها بالعدد ، وانما نفهمها بالأشخاص الذين تتألف منهم هذه الأقلية او تلك الاكثرية" (١).

ولقد دلت جميع القرائن على رفض الشعب للمجلس النيابي ، والى ردود الفعل السلبية لقيامه الى جانب الحساسيات التي ظهرت بين النواب والتي أحدثت مشاكل انتهت بتعليق جلسات المجلس .

٣- <u>العملية الانتخابية لمجلس عام ١٩٣٦ م :</u>

على أثر نجاح الوطنيين في اسقاط مجلس عام ١٩٣٢ م ، وذلك برفض أغلبية المجلس النيابي لمعاهدة عام ١٩٣٣ م ، وتحول حتى المعتدلين الى صفوف الوطنيين خشية الاتهام بالخيانة العظمى ، تصاعدت الحركة الوطنية في البلاد ، وشعرت فرنسا بالعجز عن تطويقها ، رغم فقد الحركة لزعيم من زعمائها وهو ابراهيم هنانو .وفي ١٠ كانون الثاني ١٩٣٦ م أقيم حفل تأبيني في دمشق لذكرى هذا الراحل ، فكانت مناسبة ألهبت المشاعر الوطنية ، وتشكلت لجنة للاشراف على مقاطعة شركة الجر والتنوير (الترامواى والكهرباء) باعتبارها شركة أجنبية استثمارية ، وعقب ذلك أضربت دمشق اضرابا شاملا (٢٠ كانون الثاني) ، وتبعتها المدن السورية كلها في نفس اليوم (٢) . وأجمعت الأمة على الاضراب الى أن يحقق ميثاق الكتلة الوطنية (٣) . فاستقالت الحكومة - حكومة تاج الدين الحسني - في ٣ شباط ١٩٣٦ لشعورها بالعجز والحرج ، وأقدمت السلطة الفرنسية في ١٥ شباط على ايقاف كل من سعد الله الجابرى والدكتور حسن فؤاد ، والمحامي نعيم الانطاكي لرفضهم التوقيع على ورقة يتعهدون بها أن يفكّوا الاضراب ويفتحوا متاجر البلد (٤) .

---

١)- جريدة القبس العدد (١٠٨) تاريخ ١٠ نيسان ١٩٣٢م .
٢)- علي رضا - المصدر السابق - ص ٤١٦ .
٣)- جريدة الجزيرة العدد (٥٧٩) ، تاريخ ١١ تشرين الأول ١٩٣٦ م .
٤)- علي رضا - المصدر السابق ص ٤١٨ .

ولكن الكتلة الوطنية استمرت في موقفها ، واستطاعت أن تقنع الجميع بأنها الجهة الوحيدة المؤهلة في تلك الفترة لقيادة الحركة السياسية في سورية ، والتعامل خاصة مع فرنسا ، وأن تجاوب البلاد معها واضح في الاضرابات التي شملت البلاد . وحينذاك دعي رئيس الكتلة الوطنية هاشم الأتاسي الى المفوضية (٢٨ شباط ١٩٣٦) وانبثق عن هذه الدعوة انتخاب وفد للتفاوض مع المفوض السامي في بيروت (١) .

تألف الوفد المفاوض من ، هاشم الأتاسي والدكتور عبد الرحمن الكيالي وفائز الخوري ، وعفيف الصلح (٢) ، وفي ١ آذار ١٩٣٦ م ، توصل الطرفان الى اتفاق من أجل عقد معاهدة ، وتشكيل وفد لهذه الغاية يذهب الى باريس ، كما تقرر انهاء الاضراب الذى أطلق عليه " الاضراب الخمسيني " لأنه استمر خمسين يوما ، وحدد لذلك يوم الاحد في ٨ آذار ١٩٣٦ ، ونزلت جماهير الشعب الى الأسواق والشوارع باحتفال شعبي في كافة المدن السورية ، وأعلنوا فتح المتاجر ، ولقد أذاعت الكتلة الوطنية بيانا عن نتائج المفاوضة الأولى ، وعن موافقة الجانب الافرنسي بوثيقة موقعة منه ، على خمسة أمور جوهرية لم يكن ليقرّها قبل المحادثة وهي (٣) : ١- الموافقة على أن لا تقل حقوق السوريين في المعاهدة المتيدة عن حقوق العراق في معاهدته الأخيرة مع بريطانيا .

٢- بأن ليس للجانب الافرنسي مصلحة في التجزئة ، وانما الذى يريده هو افراغ الوحدة المنشودة في قالب يأتلف مع المبادئ المسلّم بها في الدستور السورى ولدى جمعية الأمم ولايجاد هذا القالب لابد من بحثه في باريس .

٣- انتخاب وفد من الوطنيين لمفاوضة فرنسا في باريس وحل النواحي التي لايمكن البت بها في سورية .

٤- اعادة الحياة النيابية الحرة بأسرع ما يمكن .

٥- العفو عن المحكومين واعادة المعتقلين واطلاق سراح الموقوفين .

---

١)- جريدة الجزيرة العدد (٥٧٩) تاريخ ١١ تشرين الاول ١٩٣٦ ص ٥ .

٢)- د . ذوقان قرقوط - المشرق العربي في مواجهة الاستعمار - ص ٣٩٥ ويمكن العودة الى نفس الكتاب حيث يوجد نص الاتفاق السورى الفرنسي ص ٣٩٥ ، وفي نفس الصفحة بقية مطالب الوفد .

٣)- جريدة الجزيرة العدد (٥٧٩) تاريخ ١١ تشرين الاول ١٩٣٦ ص ٥ .

وبناء على ماسبق ذهب وفد من الوطنيين (١) ،ومكث في باريس حوالي ستة شهور الى أن تم له توقيع المعاهدة في شهر أيلول من عام ١٩٣٦ م ،وعاد ليستقبل بحماس وطني لم تشهده سورية منذ زمن طويل ،باعتباره بذل جهدا مضنيا من أجل تحقيق الحياة الدستورية التي تريدها البلاد ، لذلك أعلنت الدعوة لانتخابات نيابية تشمل المدن السورية ،الا أن هذه الانتخابات اختلفت عن غيرها باعتبارها تقوم على أساس مشروع المعاهدة المتيدة بين الجانبين السوري والفرنسي . فقد جاء في تصريح لجميل مردم ردا على ما نشرته احدى الصحف الحلبية : " ان المعاهدة موجودة بنودها ونصوصها وسيطلع عليها الرأي العام قبل الانتخابات" (٢) . ومعنى ذلك أن الانتخابات ستجرى على أساس هذه المعاهدة ، بحيث تكون كاستفتاء للأمة لتقول كلمتها فيها تحت قبة البرلمان ،وعن طريق مجلسها النيابي .

تم توزيع الدوائر الانتخابية لتشمل المحافظات العشر التي تتألف منها الدولة ، وجرت الانتخابات على مرحلتين في (١٤ و ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٦ م) وكان الكتلويون الحزب شبه الوحيد الذي يجرى عليه الاقتراع . فالشعب لم يكن يختار نوابا عاديين ، بل النواب الذين صنعوا المعاهدة ، لذلك عاد الوطنيون الى بلادهم حيث شاركوا في الانتخابات ، ومنهم سعد الله الجابرى الذي توجه الى منطقة الجميلية - وهي احد أحياء حلب الشعبية - حيث التقى مع المجلس الملي الاسرائيلي وفريق من وجهاء الطائفة الاسرائيلية وشبابها المثقف ، برياسة (رحمو نحماد) . والقى المحامي ايزال شموش خطابا حيّى فيه باسم المجلس الملي رجال الكتلة الوطنية واعلن ابتهاله وضراعته الى الله في يوم السبت أن يسدّد خطاهم لانجاح القضية الوطنية (٣) . ومن الجدير بالذكر أن الطائفة الاسرائيلية أرسلت كلا من رحمو نحماد ، والياهو بيضا من وجوه اليهود في حلب الى العاصمة دمشق لمطالبة الحكومة بنقل كرسي الطائفة الاسرائيلية من دمشق الى حلب، لأن اليهود في حلب أكثر عددا من باقي اليهود المقيمين

---

١)- تألف الوفد المفاوض من أجل المعاهدة من : هاشم الاتاسي ، جميل مردم بك ، سعد الله الجابرى ، فارس الخورى ، ومن الوزراء شارك ادمون حمصي ،والامير مصطفى الشهابي .

٢)- جريدة الجزيرة - العدد السابق ص ٣ .

٣)- جريدة القبس العدد ٩٩٠ تاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٦ ص ٥ .

في سائر المدن السورية (١) . وكان ينظر الى هذه الطائفة بأنها من الشعب السوري دون تمييز .

وعندما طرحت قوائم المرشحين ، تقدمت اللجنة العليا للشباب الوطني بمرشحين هما : الدكتور منير العجلاني والدكتور سيف الدين المأمون ، الى الكتلة الوطنية وطلبت دعمهما (٢) ، وفعلا نجح هذا الدعم ، وارتفع عدد المنتخبين الى (٨٦) نائبا بدلا من (٦٩) في المجلس السابق (٣) ، وظهرت نتائج الانتخابات بأغلبية ساحقة لصالح الوطنيين ، وفاز معظمهم بالتزكية لثقة الشعب بهم وللآمال المعقودة عليهم ، وكتبت جريدة القبس معلقة على هذه النتائج : " المجلس القادم كتلوى لحما ودما ، فليس هناك قوة تقاوم الوطنيين او تقف في سبيلهم ، لقد كانت السلطة الفرنسية وحدها هي التي تقف في وجه الكتلة ومرشحيها ، وكان ممثلو السلطة هم الذين يتولون ادارة الانتخابات ، ويضمنون لمرشحي الحكومة النجاح لا بقوة البرهان والاقناع ، بل بفعل القوة ... اننا أمام برلمان وطني يأتمر بأمر زعماء الكتلة وينفذ تعليماتهم ... والوزارة ستكون وطنية خالصة " (٤) .

والحقيقة أننا لكي نعرف أبعاد انتخابات عام (١٩٣٦) م وهي انتخابات وطنية ~~مشهورة~~ نتساءل : لماذا سمحت السلطة الفرنسية بهذا الحدّ الوطني ، ولماذا لم تقف في وجهه ؟ .. وهل كانت غافلة عن نتائجه ؟ ... والجواب على ذلك هو أنه من المؤكد أن تسليم زمام الأمور للكتلة الوطنية لم يكن ناتجا عن عجز في السياسة الفرنسية أو مجرد خضوع لأمر واقع ؛ فالسنوات التي بقيت بها السلطة الفرنسية في سورية حتى ذلك الوقت كانت كافية لتطلعها على أحوال الشعب السوري بشتى فئاته وتقف على

---

١)- جريدة القبس العدد ٩٨٨ تاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦ ص ٣ .

٢)- المصدر السابق العدد ٩٨٦ تاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٣٦ ص ٤ .

- من الجدير بالذكر أن اللجنة العليا للشباب الوطني ، قد تشكلت اثناء وجود الوفد المفاوض في باريس ، وكان من أبرز اقطابها فخري البارودي ، وأهم أهدافها تكوين قوة ضابطة من الشباب أطلق عليهم " القمصان الحديدية " .

٣)- ستيفن هامسلي لونغريغ - المصدر السابق ص ٢٧٧ .

٤)- القبس العدد (٩٥٨) تاريخ ٢٥ أيلول ١٩٣٦ م .

نقاط الضعف التي يعانيها . لذلك حاولت الالتفاف حول الكتلة الوطنية وجرّها الى لعبة الحكم التي كانت تلاقي هوى في نفوس بعض الوطنيين ،حتى تستهلك كل طاقاتها فيهـا ، وبالتالي تبعدها عن هدفها الرئيسي . أما المعاهدة فبالرغم من أنها منحت شيئا من الاستقلال ومن مظاهر السيادة ،الا أنها لم توضع موضع التنفيذ ، وبقيت مرهونة بموافقة البرلمان الفرنسي عليها ، وحين نكل هذا البرلمان عن المعاهدة السورية الفرنسية/ من ذلك فقد ذهبت فرنسا الى أبعد وجهت الحكومة الفرنسية بشكل غير مباشر ضربة الى الكتلة الوطنية حين انتهت نهاية سيئة على يد أفرادها ، وذلك حين ظهرت أمام الشعب بمظهر العاجز عن تحقيق ما كان منوطا بها ومتوقعا منهـا ، فظهر أفرادها وكأنهم يهدفون الى الوصول للحكم فحسب .

وبالفعل لم يتوقع رجال الكتلة أنفسهم ،ان ينقلب الشعب عليهم بعد مدة من حكمهم ، وأن تنتهي الفترة التي سميت باسمهم " فترة حكم الكتلة الوطنية " في شباط عام ١٩٣٩م ،بفشل ذريع تجلى بفشل اتمام المعاهدة ،ثم بضياع لواء الاسكندرونة ، لان خصومهم استغلوا فترة التردّي السياسي ووقوع جميل مردم بك رئيس الحكومة آنئذ في اخطاء سياسية فادحة - سيرد ذكرها في حينها - ،لكي يؤلبوا الناس عليهم .

وتعطل المجلس النيابي أربع سنوات بعد انتهاء حكم الكتلة الوطنية ،لتنعقد بعدها انتخابات جديدة ،بعد أن أعلن استقلال سوريا ،وكان المجلس النيابي الذي انبثق عن انتخابات عام (١٩٤٣) م ، أول مجلس نيابي يمضي مدة دورته كاملة ، وفيه عادت العناصر الوطنية مع تغيير طفيف في بعض الوجوه ، فاستلم شكري القوتلي رئاسة الكتلة بدلا من هاشم الأتاسي ،وانتخب رئيسا للجمهورية .

... ...

ب - المجلس التأسيسي لعام ١٩٢٨ والدستور :

أطلق على مجلس عام ١٩٢٨ اسم " المجلس التأسيسي " ، تمييزا له عن غيره من المجالس التمثيلية والاستشارية (١) ، ويمكن تعريفه ، بأنه مجلس صناعة القوانين ، وفيه يتم وضع الدستور الاساسي للبلاد ، ويكون المجلس منتخبا من قبل الشعب ، كما أنه في نظامه الداخلي يأتي خلوا من فصل ينظم علاقة المجلس بالحكومة ، وبالتالي لا تكون الحكومة ممثلة فيه ، بل هو الذي يكوّن وجود الدولة ويحدد مسؤولية الحكومة (٢) . وقد سمي بالمجلس التأسيسي لأنه كان تأسيسا للمجالس اللاحقة التي أتت بعده ، وقد ذكر النائب فائز الخوري أثناء مقارنته بين المجلس التأسيسي والمجلس التمثيلي ، أن " هذا المجلس - التأسيسي - لا يستطيع أن يعترف بوجود حكومة دستورية في البلاد ، لانه انما اجتمع لوضع أسس هذه الحكومة الدستورية وتقييدها بنصوص دستور المجلس ، هو مجلس تأسيسي وليس نيابي ، لذلك لم يهتم لتمثيل الحكومة فيه " (٣) .

وبناء على ما سبق فان صلات هذا المجلس مع الهيئة التنفيذية كانت غير قائمة ، وتركزت جهوده على الأسس الرئيسية ، وأهمها قضية الدستور الا أنه ومنذ أن افتتح المجلس جلسته الأولى في ٩ حزيران ١٩٢٨ م ، كانت نذر الخلاف بين السلطة المنتدبة والمجلس واضحة ؛ فقد ألقى المفوض السامي بونسو خطابا لمّح فيه بتهديدات فرنسا في حال خروج المجلس عن ارادتها وصلاحياتها ، وأشار الى رغبة فرنسا بأن تعيش سورية حياة دستورية ، لذلك فقد لازم انعقاده حذر فرنسي شديد جعل فترة المجلس قصيرة .

فبعد أن تم وضع الدستور ، عمدت فرنسا لوضع تحفظات على ست من مواده ، ادعت بأنها تخالف صلاحيات فرنسا كدولة منتدبة ، ونتيجة لرفض النواب لهذه التحفظات ولحذف المواد الست ، أُجّل المجلس ثلاثة أشهر وانتهى أمره الى التعليق لأجل غير مسمى .

---

١) - المجالس الاستشارية تقوم بأعمال متنوعة ، وأشهرها مجلس شورى الدولة ، الذي ينحصر عمله في النظر بقضايا الضرائب بلا واسطة أو ضريبة التمتع والمسقفات ، وبدل التمتع وتخمين الأعشار ، كما ينظر في مقررات جميع المجالس الادارية ولجان البلدية ، وفي جميع القضايا التي تنشأ عن تنفيذ شؤون الادارات العامة ...
لمزيد من الاطلاع حول أعمال مجلس شورى الدولة ، يمكن العودة لكتاب :
الحكومة السورية في ثلاث سنين من ١٥ شباط ١٩٢٨ الى ١٥ شباط ١٩٣١ م ، ص ١١٥ .

٢) - محاضر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨ م ص ٥٢ .

٣) - محاضر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨ - الجلسة الرابعة ص ٥٥ .

وبالرغم من أن حياة هذا المجلس كانت قصيرة لم تتجاوز الشهرين حيث افتتح في ٩ حزيران ١٩٢٨ م وعطل عمله في آب من العام نفسه، الا أنه حفل بالمواقف التي أكدت الرغبة الشعبية في المصادقة على القرارات التي تحقق مصالح الأمة . واستطاع أن يوضح نقاط الخلاف بين الجمعية التأسيسية وفرنسا، في حين كانت قبل ذلك التاريخ مبطنة بأساليب مختلفة.

المواضيع الرئيسية المعروضة على المجلس :

وقبل ان يتصدى المجلس لبحث المواضيع المطروحة عليه ،تم اجراء انتخابات رئاسة المجلس واللجان ،وأسفرت عن نتائج مرضية لصالح الوطنيين ،حيث استلم هاشم الأتاسي منصب الرئاسة بأغلبية ٤٨ صوتا (١) ،مقابل (١٨) صوتا نالها منافسه محمد آل يحيى اكبر الاعضاء سنا . وفاز ابراهيم هنانو برئاسة لجنة وضع الدستور يساعده فوزي الغزي . كما انتخب عدد من الوطنيين لرئاسة لجان أخرى ،وبدا وكأنهم يسيطرون على المجلس ،ولاقى هذا الوضع ترحيبا من الدول المجاورة ،اتخذت شكل برقيات مهنئة بافتتاح عصر جديد وكان في مقدمتها برقية رئيس مجلس النواب اللبناني محمد الجسر (٢).

١- الدستور :

وبعد أن تم توزيع اللجان ، تفرغت لجنة وضع الدستور المكونة من (٢٧) (٣)عضوا لعملها ،وتم تخصيص الجلسة الثالثة في ١٢ حزيران لسنّ الدستور ، وفيها عرّف النائب فوزي الغزي طبيعة هذا الدستور "بأنه حلقة من سلسلة مطاليب أجمعت الأمة عليها (٤)" ، كما قدّمت اللجنة تقريرا عن الاسباب الموجبة لوضع الدستور،جاء فيه أنها وضعت نصب أعينها في كل أبحاثها ودرسها ،حالة البلاد وما تصبو اليه من استقلال ووحدة وما تتطلبه من حياة

---

١)- محاضر جلسات البرلمان ،المجلس التأسيسي ١٩٢٨ م - الجلسة الاولى ص ٣.

٢)- المصدر السابق - الجلسة الثانية ١١ حزيران ١٩٢٨ م ص ١٧.

٣)- وجيه الحفار - الدستور والحكم في الجمهورية السورية ص ١٢.

٤)- محاضر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي ١٩٢٨ م - الجلسة الرابعة ص ٢٤. تجلت المطاليب الوطنية في : الوحدة السورية - العفو العام عن المبعدين - انهاء الانتداب - اقامة حكم دستوري - وقد اتخذت شعارا للوطنيين ،وأصبحت محل نجاح او فشل الحكومات المتلاحقة وموقف فرنسا منها .

ديموقراطية تتفق مع رقيها وحضارتها ،أو تلائم رغبات أهلها على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم ، وأنها قد تذرعت بما يلائم ذلك من الاسس والمبادئ دون افراط في الحريات الشخصية ، ولا تفريط في حقوق الأفراد والجماعات مع حفظ التوازن بين الأمة والحكومة والقوانين التشريعية والتنفيذية (١).

ومن المعلوم أن المجلس قام بالأساس لوضع الدستور،لذلك يمكن القول أن سورية قد حازت قصب السبق على جاراتها العربيات ،خاصة وان لجنة سورية نيابية هي التي وضعت هذا الدستور ، فجاء ممثلا لارادة الشعب ،في حين أن الدستور العراقي وضعته الحكومة وقدمته بعدها للمجلس التأسيسي . كما أن مصر لم تكن أفضل حيث عينت الحكومة لجنة لوضع الدستور (٢).

وبما أن اللجنة السورية النيابية كانت تضم زعماء الحركة الوطنية ،فقد اعتبر الدستور أداة صالحة لادارة البلاد والنهوض بها وتنظيم العلاقات بين الدول والافراد (٣). واحتوى الدستور على (١١٥) مادة موزعة على ثلاثة أبواب تتعلق بالاحكام الاساسية ،وبالسلطات والمحكمة العليا (٤) ،وكان أهم تلك المواد تلك التي ضمت صلاحيات الدولة وحقوقها ، ففي المادة (٢٩) جاء : (الأمة مصدر كل سلطة) ،فتحققت بذلك أول أمنية من أماني البلاد المرتكزة على ارادة الشعب . ثم دعمتها المادة الثانية التي تنص على الوحدة الكاملة للبلاد ، وأكدت توجهها الحضاري في المادة الثالثة التي أعلنت أن الجمهورية السورية جمهورية نيابية ، واعتبر النواب مسؤولين منفردين ومجتمعين أمام السلطة التشريعية (٥) ،أي أخضعت السلطة التنفيذية لارادة الشعب . أما باقي المواد فقد بحثت في حقوق الافراد وفي صلاحيات المجلس النيابي ، وناقشت المادة (١١٠) موضوع الجيش الوطني ،ودور المجلس النيابي في انشائه.

---

١)- وجيه الحفار - الدستور والحكم في الجمهورية السورية - ص ٥٠-٥١ ،للاطلاع على شرح للدستور السوري يمكن العودة لنفس الكتاب ، وفيه شرح كامل لدستور عام ١٩٢٨م

٢)- محاضر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي ١٩٢٨م ص ٢٢٣.

٣)- وجيه الحفار - المصدر السابق - ص ١٢.

٤)- جريدة العاصمة - الدستور السوري - المنشور في أيار ١٩٣٠م.

٥)- محاضر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي ص ٢٢٦.

ومن المؤكد ان الدستور ، تجاهل وجود الانتداب ،مما أوجد لفرنسا سببا لتعنتها واصرارها على ايقافه او شلّه ، ففي الجلسة الثانية عشرة التي خصصت لعرض الدستور على البرلمان ، أثير جدل كبير وضع كلاّ من الوطنيين وفرنسا على المحك ،وأظهر النوايا على حقيقتها . وكانت الأسباب الرئيسية لهذا الجدل ،ان الدستور ، طرح موادا تتعلق بمسألة الوحدة السورية والتمثيل الخارجي ،وتعيين الممثلين في البعثات الدبلوماسية ، وفي مسألة الاحكام العرفية ، وما يتعلق بالجيش ، وكان الفرض أن تبحث هذه المسائل في المعاهدة المقبلة ، في حين أن فرنسا اعترضت عليها بكل قوتها محتجة بأنها تحرمها من الوسائل التي تساعدها على القيام بالالتزامات الدولية التي أخذتها على عاتقها .

وفي الواقع أن هذه المواد التي أثارت الخلاف ليست بدعة تنكر على واضعيها ، فقد وجد مثلها في الدستور العراقي (١) ،ولكن موقف فرنسا من هذه المواد التي عرفت باسم (المواد الست) (٢)، وتعنتها الشديد،يوضح مدى الاختلاف بين موقفها هذا وموقفها حين دعت الجمعية التأسيسية لوضع دستورها بملء حريتها ، فقد أثارت الشكوك لدى النواب الوطنيين حول صدق فرنسا في ايصال سورية الى حكم دستوري تُعقد في ظله معاهدة مع فرنسا . وقد ذكر لطفي الحفار في معرض حديثه عن المواد الست : " شعرنا أثناء مذاكراتنا التي دامت الليل بطوله قبل هياج تلك الجلسة بأن الاصرار على حذف هذه المواد كان منشوءه وزارة الخارجية نفسها ولم يكن المسيو بونسو والمسيو موغرا من هذا الرأي " (٣) . ربما كان الأمر كذلك وان كان هذا لم يغد شيئا . وسُلّمت تحفظات المفوض السامي على الدستور في ١١ كانون الثاني ١٩٢٩م الى ديوان المجلس التأسيسي ومما جاء فيها : " في كل المدة التي تبقى الواجبات الدولية فيما يختص فيها بسورية ملقاة على عاتق فرنسا ، لاتكون أحكام هذا الدستور التي من شأنها ان تمس هذه الواجبات قابلة للتنفيذ الا ضمن الشروط المعينة في اتفاقات تعقد ما بين

---

١)- جميل بيهم - الانتدابان في سورية والعراق - ص ١٢٧ .

٢)- محاضر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨ - الجلسة الرابعة عشر ٩ آب - المواد الست هي (٧٣-٧٤-٧٥-١١٠-١١٢ (١)) والمادة الثانية اعتبرت مخالفة للاتفاقات الدولية ،ولا يمكن تعديلها لقرار متخذ من قبل المجلس .

٣)- لطفي الحفار - ذكريات - حـ ٢ - ص ١٤ .

الحكومتين الفرنسية والسورية "(١) . ونتيجة لهذا الموقف ساد جو المجلس مشاعر الحماس، فألقيت الخطب الوطنية ، وحدثت مشادات كلامية ، كما شُنّ هجوم على المعتدلين الذين اقترحوا تأجيل بحث المواد الست ومتابعة مناقشة باقي بنود الدستور. وكان على رأس هؤلاء المعتدلين ، رئيس الحكومة تاج الدين الحسني (٢) ،الذى هاجمه عدد كبير من النواب، أمثال لطفي الحفار وسعد الله الجابرى ، وفخرى البارودى واتهمه الأخير بتوزيع الرشاوى لمنع انتخاب النواب الصالحين للأمة ،كما شجب تعاونه مع فرنسا لتشكيل برلمان بأغلبية مؤيدة للانتداب ،تصوغ دستورا أبتر (٣) .

ويبدو أن تاج الدين الحسني لم يتمكن من اخفاء اتصالاته مع الفرنسيين ، وميوله المعتدلة نحوهم ،وتنازلاته التي كان دوافعها الطمع في الوصول الى الرئاسة في حكومة مقبلة ، وبالرغم من أن حكومته ،كما وصفها المفوض السامي ،وكما أعلنت هي في بيانها بأنها " حكومة مؤقتة " (٤) ريثما يعين المجلس التأسيسي حكومة دستورية تتولى الصلاحيات ، الا أن الذى كان مؤقتا هو المجلس التأسيسي ،والذى كُتب له الدوام هي حكومة تاج الدين التي استمرت حتى عام (١٩٣١) م ، ثم تكررت في فترات لاحقة .

ورغم التشدد الفرنسي تجاه المواد الست ،فقد عملت الجمعية التأسيسية عبثا على ايجاد حل يرضي الفريقين قبل وقف المفاوضات بينهما (٥) ، الا أن قرار تأجيل المجلس صدر اعتبارا من ١١ آب ١٩٢٨ م. ثم اعقبه تأجيل ثان لثلاثة أشهر أخرى ، فتقدم المجلس بتعديل للمادة الثانية وللمواد الباقية ، فرفضه المفوض السامي بكتاب مؤرخ في ٣ شباط ١٩٢٩م (٦).

---

١)- د. ذوقان قرقوط - المشرق العربي في مواجهة الاستعمار - ص ٢٣٤.

٢)- كان الشيخ تاج - وهو قاض شرعي - يتمتع بأصداء سمعة والده الشيخ بدر الدين الحسني - حافظ الحديث الشريف،الا أن هذا لم يمنع تعاونه مع الفرنسيين. وجيه الحفار - الدستور والحكم - ص ١٧٢.

٣)- محاضر جلسات البرلمان عام ١٩٢٨ ص ٢٨٦ .

٤)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل - حـ ١ ص ٩٢.

٥)- جميل بيهم - الانتدابان في سورية والعراق ص ١٢٧.

٦)- علي رضا - المصدر السابق ص ٢٩٦.

ولم تفد المرونة شيئا ،فعطل المجلس الى أجل غير مسمى ،قبل أن يناقش الدستور كاملا ، او يوافق عليه كاملا (١) . وقد انتصرت ارادة الامة (٢) ورفضت التحفظات الفرنسية على المواد الست ، لانها لم تكن اكثر من ذريعة فرنسية للتخلص من هذا المجلس . وفيمايلي نعرض لأهم القضايا التي طرحت عام ١٩٢٨ م على المجلس النيابي ولموقف النواب منها :

٢- مسألة الوحدة السورية : مع بداية الانتداب تصاعد الشعور الوطني ،وباتت الحاجة الى التكتل جزءا من الحفاظ على الذات خاصة وان البلدان العربية التي استقلت عن الدولة العثمانية ومن بينها سورية كانت تتطلع الى انشاء كيان موحد ،وحكم دستوري نيابي ، يبعد عنها الخوف من مسألة توزيع الانتدابات . ولما لجأت فرنسا الى سياسة " فرّق تسد " بسلخ بعض الاقضية من سورية لتقيم بها لبنان الكبير ،غدا واضحا ان قضية الوحدة السورية ستلاقي مصاعب كثيرة لتحقيقها،فتركزت حولها المعارضة الوطنية ،وكانت من أولى المطالب الموجهة لفرنسا . واثناء وضع الدستور روعي التأكيد على الوحدة ، فجاء في المادة الثانية منه " أن البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية ذات وحدة سياسية لا تتجزأ ، اوبالاحرى لاعبرة لكل تجزئة طرأت عليها منذ نهاية الحرب حتى اليوم " (٣) وأكد النواب على أهمية هذه المادة ، وألقى النائب لطفي الحفار كلمة في المجلس النيابي شرح فيها أبعاد استقلال البلاد ووحدتها ، وقال " نعم انه لأمر جليل أن تكون الأمة هي الموضع الاعلى للسلطة التشريعية والتنفيذية ، وانه لحادث خطير أن يقرر هذا الدستور استقلال البلاد وسيادتها ،وأن لايقرّ ما حل بها من التجزئة والانقسام في مختلف أقسامها ونواحيها تحقيقا لوحدتها " (٤) مشيرا بذلك الى نجاح الوطنيين في جعل الوحدة من المواد الأساسية للدستور .

---

١)- وجيه الحفار - المصدر السابق - ص ١٢ ويمكن العودة لكتاب د . ذوقان قرقوط المشرق العربي في مواجهة الاستعمار ص ٣٣٨ - للاطلاع على مذكرة رئيس الجمعية التأسيسية حول تأجيلها ص ٢٠٨ .

٢)- لطفي الحفار - ذكريات (منتخبات من خطب وأحاديث ومقالات) ص ٢٠٨ .

٣)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل - حـ ١ ص ١٠٠ .

٤)- محاضر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨ ص ٢٥٠ .

لقد كانت أهمية الوحدة الوطنية نابعة مما جرّه التقسيم من مصائب على سورية ، حيث تراجعت التجارة والصناعة والزراعة ، فقد كانت مداخيل خزائن الدويلات السورية تُنفق على المجالس والوظائف ، واذا فاض شيء من الدخل - كما حدث في دولة العلويين - ينفق على مظاهر العمران من تعبيد طرقات وانشاء لوكندات " وأما التجارة والزراعة والصناعة فأمرها الى الله " (١) .

كذلك فان النقص في صادرات البلاد استمر باطراد ، وبمقتضى الاحصاء الرسمي للستة الأشهر الأولى من عام ١٩٢٩ م نقصت الصادرات عن الواردات السورية زهاء (١٩) مليون ليرة سورية (٢) .

وانطلاقا من هذا الواقع كان من الضروري المطالبة بالوحدة ، ويلاحظ ، ان مجلس عام (١٩٢٨) م ضم نوابا عن لواء الاسكندرونة ، شاركوا في مناقشاته مفضلين التمسك بوحدتهم على الاحتفاظ بوضع خاص بهم ، وأكدوا ذلك في خطب ألقوها في مجلس الشعب، وجاء على لسان نائبهم (قره مرسل) في كلمة ألقاها باللغة التركية ، وترجمها النائب فايز الخوري: " الاسكندريون يوافقون على الوحدة السورية وعلى الدخول في الجامعة السورية ولكنهم يشترطون مع هذا أن تحفظ حالتهم الخصوصية وأن تراعى أحوالهم التي هم فيها " (٣) .

الا أن الحفاظ على الوحدة الوطنية من قبل الوطنيين ، قابله تعنت فرنسي اعتبر التجزئة " حالة حقوقية واقعة لايمكن تعديلها بقرار متخذ من طرف واحد ". فردّ الوطنيون بالطعن في الدستور الذى تريده فرنسا ، باعتباره يحرم الحكومة السورية النيابية من ممارسة صلاحياتها التي نصت عليها جميع بنود الدستور ، ويعيق البلاد من التقدم نحو السيادة .
وانعكست هذه الحالة داخل البرلمان على شكل خطب معادية لفرنسا ، وقد أشار النائب فائز الخوري الى الرفض الشعبي لما تريد أن تقره فرنسا وقال : " ان الأمة السورية غير ملزمة بصكوك الانتداب لانها من طرف واحد ، اذا لم تسمح فرنسا لسورية بتنفيذ الدستور ،

---

١) - محمد جميل بيهم - الانتدابان في العراق وسوريا ص ٢٠١ .
٢) - محمد جميل بيهم - المصدر السابق - ص ١٠٧ .
٣) - محاضر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي لعام ١٩٢٨ ص ٢٥١ .

وطالب فرنسا " أن تسمح لنا أن نتنفس شيئا من الحرية تحت حمايتها ووصايتهـــا " .
وأضاف " أنا أفضل أن تنحل هذه الجمعية التأسيسية ونخرج منها شرفاء ناصعي الجبين
من أن نوقع هذا الطلب " (١) .

وعلى ذلك لم تعدّل المواد الست المطلوب حذفها ، ولكن عدّلت فقط المادة الثانية
تعديلا جوهريا ، واما المادة (٧٥) المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية ، فقد حـذف
منها كلمة " السياسيين " أى تولية الممثلين السياسيين ، وقد اصبحت المادة الثانية على النحو
التالي " البلاد السورية وحدة سياسية لا تتجزأ وحقوق الاعتراض على التجزئة الحاضرة محفوظة" (٢)
ووضعت في الدستور الذى نشر في ٢٢ أيار ١٩٣٠ م بالصيغة التالية : سوريا وحـدة
سياسية لا تتجزأ " (٣) ، دون أى اشارة الى واقع التجزئة الذى تعيشه سورية . وانتهت أيام
المجلس لان السلطات الفرنسية أمرت بتعليق جلساته لرفضه المطالب الفرنسية .

واذا عدنا الى تقرير المفوض السامي الذى قدمه الى لجنة الانتدابات الدائمة وناقشه
عام ١٩٣١ نراه يشير الى موضوع وحدة سورية قائلا : " ان الأمر لا يتعلق فقط بسـنجق
الاسكندرونة فان جميع مسائل الحدود قد حُددت قبل الصك الذى انشيء بموجبه الانتداب
في ٢٤ تموز ١٩٢٢ م ، فان الحدود بين الاراضي الموضوعة تحت الانتداب وفلسـطين
وما بين النهرين من جهة وسوريا ولبنان من جهة أخرى ، قد عُيّنت باتفاق معقود في ٢٣ كانون
الأول سنة ١٩٢٠ م (٤) ... وكذلك فيما يتعلق بالحدود التركية التي عيّنت في ٢٠ تشرين
الأول ١٩٢١ م ، أى قبل صك الانتداب والذى يؤيد في مادته الحالة الراهنة " .

فالمرجح أن ما آلت اليه البلاد السورية من التقسيم الى دويلات كان سيتم تنفيذا لعقود
شاء الشعب أم أبى ومهما كانت النتائج ، وبالرغم من القناعة الفرنسية برغبة جميع هذه الدويلات
التي أقامتها في العودة الى الاندماج بالوحدة السورية ، وقد تناولت كاتبة فرنسية موضـــوع

---

١)- محاضر البرلمان ، المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨ م ص ٢٩١ .
٢)- د . ذوقان قرقوط - المشرق العربي في مواجهة الاستعمار ص ٣٣٥ .
٣)- جريدة النشرة الرسمية للجمهورية السورية عدد (١٢) ملحق عام ١٩٣٠ - دستور دولة سوريا ص ٤ .
٤)- عبد الرحمن الكيالي - رد الكتلة الوطنية - ص ٣٥ .

الوحدة السورية بمقال ورد فيه : " ان لبنان يرفض الوحدة ،بل هو يرفض العودة الى حجمه الأصلي ،أما جبل الدروز فلا يكتفي بالمطالبة بالوحدة السورية ، بل يريد الوحدة العربية وهذا هو شأن جبال العلويين "(١) . ورغم مغالاة هذه الكاتبة في موضوع وحدة لبنان خلافا للحقائق الدامغة التي تدحض ادعاءها هذا - من حيث القيام بالمظاهرات والاضرابات التي عمت المدن اللبنانية والسورية ،الا أنها كانت محقة جدا فيما يتعلق بجبل العرب وجبل العلويين .

٣- مسألة العفو العام :

على أثر الثورة السورية الكبرى عام (١٩٢٥-١٩٢٧) وما تبعها من مواقف وطنية ، تعرّض العديد من الزعماء للنفي والسجن،وكانوا يمثلون رجالات سورية المعول عليهم ومنهم عبد الرحمن الشهبندر ، وسلطان باشا الأطرش واحسان الجابري وغيرهم.وقد استغلت السلطة الفرنسية غيابهم ، ودعت الى الانتخابات عام ١٩٢٨ م ، ورأينا رغم ذلك كيف نجح الوطنيون وكانوا أغلبية في المجلس التأسيسي ، لذلك لم يلبث موضوع عودة هؤلاء الرجال ليشاركوا في الحياة الدستورية أن أثير، وتعلقت الآمال على المجلس لحلّ هذه المشكلة . وتوالت البرقيات عليه بهذا الشأن مطالبة بحث قضية العفو عمن هم خارج الوطن ، وعمن هم رهن الاعتقال ، ومن هذه البرقيات مضبطة بعثها أهالي دمشق جاء فيها :

" حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمعية التأسيسية المعظم .. اما وقد انتهت الجمعية الموقرة من انتخاب اللجان وباشرت سن الدستور والنظر بالشؤون المعهودة اليها فاننا نرجو أن تكون باكورة أعمال الجمعية التوصل باصدار قرار العفو عن جميع المجرمين السياسيين المحكومين وغير المحكومين ، أخذ الله بيدكم لما فيه تحقيق أماني الأمة وميثاقها "(٢) .

وبعد طرح الموضوع على بساط البحث اتضحت مواقف متباينة للنواب تجاهه ، ورغم هذا التباين ، فان الاجماع حول أحقية هذا الطلب غلب على المناقشة ، وبدو

---

١)- جريدة القبس - العدد (٣) - ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣١ .

٢)- محاضر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨ .

أن الاختلافات تعود الى مدى احساس النواب بالقوة والضعف تجاه الهيمنة الفرنسية ، والتخوف من مواجهة فرنسا بهذا الطلب بشكل قسرى ، بحيث لاتعرف أبعاد الرد الفرنسي . ففي حين رأى النائب عبد القادر أفندى أن يتمنى المجلس على المعهد ليصدر عفوا عاما ، نرى ان النائب فخرى البارودى اعتبر هذا اهانة وأجاب بأن من يرغب أن يتمنى فليذهب بصفته الشخصية ،أما المجلس فهو (يقرر وينفذ) (١) . أى أن الشعور بالاستقلالية ورفض التسلط الفرنسي كان يدفع البعض لرفض أى موقف ضعف مع المفوضية ،ولم يتمكن الوطنيون من الوصول الى قرار ، كما لم يحصلوا على أى وعد فرنسي بهذا الخصوص ،وبقي الموضوع معلقا الى أن كان عام ١٩٣٦ م ،حين وصلت الكتلة الوطنية الى الحكم وسيطرت على المجلس النيابي ، عندها فقط تم اصدار قرار المفو عن المبعدين السياسيين .

وربما كان من أسباب فشل ايجاد حل لمسألة العفو العام سنة ١٩٢٨ م ، هو شعور الوطنيين بعدم صدق فرنسا في موقفها تجاه المجلس ،وترجيحهم الاسراع في وضع الدستور للبلاد ،حتى تأخذ شكلا دستوريا مستقلا يمكنهم من التصرف بحرية أكبر ، الى جانب انشغالهم بالمعارضة الفرنسية للمواد الست التي ضيقت بها الخناق على الوطنيين ،واتضح لهم أن فرنسا لم تكن تخشى شيئا خشيتها من دستور لا يحقق مصالحها ، لذلك لم تنل قضية العفو العام حظها بما يكفي من العناية والدعم ،وانصب اهتمام النواب على الدستور وما تبعه من مواقف .

٤- <u>الدستور والطائفية :</u>

التركيبة السكانية التي كانت تتألف منها سورية جعلت موضوع الطوائف قضية حساسة ، واثارتها في أى شكل ،كان يتطلب حرصا كبيرا حتى لا تؤوّل بغير ما يراد منها . خاصة وأن فرنسا كانت تستغل هذا الموضوع تماما ، على نحو يضمن لها الوقيعة بين طوائف السكان ، وعدم استقرار البلاد .

وأثناء وضع الدستور أُفسح المجال للطائفية فورد ذكرها في عدة بنود (٢) ، ورغم أن المادة الثالثة من الدستور نصت على أن دين رئيس الدولة هو الاسلام (٣)، الا أن بقية

---

١)- محاضر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي ص ١٠٦ .

٢)- محاضر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨م - ص ٢٥٠ .
والبنود التي تناولت الأقليات هي : (٦-١٩-٢٨-٣٧) من دستور عام ١٩٢٨م .

٣)- النشرة الرسمية للجمهورية السورية - ملحق العدد رقم (١٢) ٢٢ أيار ١٩٣٠م ص ٤ .

البنود تناولت حقوق الطوائف (١) المدنية والسياسية ، والحفاظ عليها ، طبقا لمبادئ الحق والعدل التي وضعتها اللجنة المكلفة بوضع الدستور .

وقد واجهت اللجنة نقدا لورود كلمة الأقليات الدينية أثناء مناقشة المادة (٣٧) فقد اعتبر تمثيل الأقليات الدينية للمشاركة في الانتخابات ، بينما منعت الطوائف من الانتخاب لأنها ليست أقلية دينية . وبنتيجة الانتخابات اتضح أنه لم يفز أحد من مرشحي الطوائف ، فحُرم العلويون من التمثيل لأنهم ليسوا أقلية دينية ، كما أن طوائف المسيحيين بدأت تميّز نفسها بغية تمثيل نفسها كأقلية دينية .

واثناء مناقشة موضوع الطوائف في المجلس أثير التساؤل التالي : " اذا كانت الطوائف نفسها متفقة على توزيع الكراسي . فما هو السبب ياترى في اصرار اللجنة على الغائها ؟ "(٢) مع العلم أن الغاء [illegible] الطوائف [illegible] التمثيل يلحق الضرر بها مادامت أقلية لها وضعها الذى تريد أن تشارك من خلاله في الانتخابات . فاذا منعت هي من التمثيل وأدمجت بالاكثرية ، فغالبا سيمثلها أشخاص غير مطلعين على حقيقة احتياجاتها ومطالبها كما يجب ، وهذا ما أراد بعض النواب ايضاحه ولفت الانظار اليه ، خاصة وان النواب المسيحين في مجلس عام ١٩٢٨ م كانوا غير موافقين على أن يُنظر الى الاقليات من خلال هذه الزاوية - الزاوية الدينية - وكان لابد من الاعتراف بحقوق الأقليات الطائفية أيضا في صلب الدستور (٣) .

أما الاكثرية فانه لم يكن يضيرها أن تشترك الطوائف معها في التمثيل . وقد وُجّه الاتهام الى لجنة وضع الدستور ، بأنها عمدت الى وضع المادة المتعلقة بالأقليات على هذه الصورة ، حتى لاتتقيد حرية الأكثرية ، علما بأن المادة السادسة من الدستور أكدت على جعل السوريين متساوين بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية ، ولاتمييز بينهم في ذلك بسبب الدين أو المذهب أو الأصل أو اللغة .(٤)

---

١)- وجيه الحفار - المصدر السابق - ص ١١٤ .

٢)- محاضر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي - ص ٢٥١ .

٣)- وجيه الحفار - المصدر السابق - ص ١١٤ .

٤)- النشرة الرسمية للجمهورية السورية - الدستور السوري - ٢٢ أيار ١٩٣٠ م - ص ٤ ملحق العدد (١٢)

وحقيقة الأمر ،أن لجنة وضع الدستور لم تكن متجنية على النحو الذي اتهمت بـه ، خاصة وهي تعلم حساسية مثل هذه المواضيع ، الا أنها رأت أن تمثيل هذا العدد الكبير من الطوائف كان يعني في حينها مزيدا من التمزق وتشتيت الجهود السورية المبذولة لمواجهة الانتداب الفرنسي ، كما أن التصريح علنا بوجود الطوائف سيكون اقرارا بما تدعيه فرنسا من وجود طوائف وأقليات عليها أن تحميها ، بينما ادماج هذا الموضوع في اطار الأكثرية الوطنية العربية السورية يؤكد النظرة الموحدة للشعب السوري ،ويلغي فكرة التجزئة ويتجاوز الطائفية ،ويقطع الطريق على التدخل الفرنسي .

وثمة مبرر آخر ،فالشعب كان مندفعا ومتحمسا لتجربته الدستورية الجديدة الموحدة ، ولم يكن من الحكمة في شيء اثارة موضوع التمثيل الطائفي ،فقد أثبتت الأحداث المتوالية أن دخول الأقليات للبرلمان عن طريق الانتخابات وعلى أساس التمثيل النسبي (١) ، قد فشل ، بينما دخولها على أساس الأكثرية يتيح لها التمثيل دون الاضرار . لذلك لا يُعقل أن يكون حرمان الطوائف من التمثيل بهدف الاقلال من شأنها أو حرمانها من حقوقها ،بل كان هناك ترجيح للمصلحة العامة حتى ولو على حساب القلة بسبب ماكانت تمر به البلاد .

---

(١)- التمثيل النسبي ، يقوم على مبدأ أساسي هو توزيع المقاعد النيابية بين القوائم بنسبة قواتها .

د . منير العجلاني - الحقوق الدستورية - ص ٣٣٤ .

- جاء في المادة (٢) من قانون الانتخاب : " القضاء الذي لا يبلغ عدد سكانه خمسة عشر ألفا لا يحق له ان ينتخب نائبا عنه ،ولذلك يُضمّ الى أقرب مركز قضاء مجاور في المحافظة أو الى مركز المحافظة نفسه ، وتتألف عندئذ الدائرة الانتخابية من هذا المجموع .

المادة (٣) من قانون الانتخاب " يُحدّد لغير المسلمين عدد من الكراسي النيابية يتناسب مع عددهم في كل دائرة انتخابية على النحو الوارد في المادة السابقة ".

ومن المواضيع المتعلقة بقضية تمثيل الطوائف والأقليات ، موضوع حقهم في تعليم لغاتهم ليحافظوا على كيانهم، وقد قيدتهم مواد الدستور وخاصة المادتين ٢٠ و ٢٢ بوحدة البرنامج ، مما يتنافى والحريات الشخصية التي منحهم اياها الدستور ، بل ان حرية تعليم اللغة من حرية الفكر، فمن مسّها فانه يجرح أنبل مبدأ اقرّته المدنية العصرية، وهو مبدأ القوميات (١) .

ولكن هذا لا يتفق مع الرغبة في تغليب شخصية المواطن السوري على الشخصية الطائفية ، والسعي نحو وحدة البلاد القومية .

يمكن القول أن الموضوع كله ، برغم ما أثير حوله ، كان عملية موازنة بين السلبيات والايجابيات وترجيحها للمصلحة الوطنية ، ومنعا للاستغلال الفرنسي للظاهرة الطائفية المستترة لابد أن يغرقها نمو الوعي القومي العربي .

... ...

(١)- محاضر جلسات البرلمان ـ المجلس التأسيسي ـ ص ٢٥٠ .

حصيلة مجلس عام ١٩٢٨ م :

نتيجة الأحداث المتتابعة في هذه السنة ، وما أحاط بالانتخابات وقيام المجلس التأسيسي وما رافقه من الملابسات ، خرجت كل من سورية ، والسلطة الفرنسية بنتائج مختلفة كانت حصيلة لجهود الطرفين المتعارضة .

فالسوريون أحسوا بوطأ السيطرة الفرنسية ومقدرتها على شلّ كل حركة ترمي الى احراج أو اضعاف موقفها كدولة منتدبة ، خاصة وأنها وجدت نفرا من الممالئين لها من الساسة السوريين ، استطاعوا اضعاف الموقف الوطني في البلاد . ولكن ورغم تواضع النتائج التي خرج بها الوطنيين ، الا أن وصولهم الى المجلس التأسيسي وسيطرتهم عليه ، والمواقف الوطنية التي شهدتها الجلسات ، كل ذلك أثبت وعي النواب الكامل لحقوقهم في التمثيل وحرصهم على تغليب المصلحة العامة ، وسعيهم لتوحيد الجهود ضد الخطر الفرنسي ، كما أثبتت صدق وطنيتهم التي دفعت بالمعتدلين الى التصلب ، ادراكا منهم بأن تقديم التنازلات لدولة الانتداب يدفعها الى مزيد من التشدّد والاستهانة بالحقوق الوطنية . وكان سلاحهم في هذا السبيل (تهمة خيانة الأمة) يشهرونه ضد كل من يقبل بالأوامر الفرنسية ، وعلى رأسها طيّ المواد الست من الدستور ، لذلك عندما أُعلن قرار تأجيل المجلس لثلاثة أشهر رحّب النواب بذلك وهتفوا بتحية الاستقلال والدستور وسورية والجمعية التأسيسية (١) ، فقد اعتبروه دليلا على تمسكهم بالقضايا الوطنية ، وقرروا " أن تفوّض الجمعية التأسيسية ديوانها أثناء عطلتها متابعة السعي لدى المراجع الايجابية لتحقيق أماني البلاد " (٢) .

الى جانب ما سبق ، استطاعت التجربة النيابية ان تصقل نفوس الكثيرين ، وان تكسبهم مزيدا من الخبرة عند تولّيهم كرسي النيابة ، ومعالجة المسائل الداخلية والخارجية للبلاد ، كما أدت الى تعميق شعورهم بعظم المسؤولية الملقاة على عاتقهم ، وكشفت عن حقيقة النفر الموالي للفرنسيين ، وكان يتستر حتى ذلك الوقت بالسعي لمصلحة الوطن ، في حين كانت تقوده مطامعه الشخصية .

---

١)- محاضر البرلمان - المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨ م - ص ٣١٠ .

٢)- المصدر السابق ص ٣٠٩ .

وأما بالنسبة للنجاح الكبير الذى حققه الوطنيون - الدستور - فانه اعتبر برهانا على حسن اضطلاعهم بالأمور الدستورية والقانونية ، كما أثبت أهلية سورية للحياة الحرة الكريمة ، فقد حوت بنوده جميع الأسس التي تنهض بسورية وتجعلها تواكب الأمم المتحضرة ، ولا أدل على ذلك من أن دستور عام (١٩٣٠) م الذى أصدره المفوض السامي كان صورة عن دستور الجمعية التأسيسية الذى وُضع عام (١٩٢٨) م ، ولكن المادة (١١٦) التي أضافها ، شلّت فعاليته وجعلته حرفا ميتا .

وكان اقدام المفوض السامي على طلب حذف المواد الست ، شاهدا على تماسك هذا الدستور وعلى تجسيده حقوق البلاد وأهليتها للاستقلال والسيادة .

ولكن بالرغم من العراقيل والعوائق التي أقامتها فرنسة في وجه الحياة النيابية الديموقراطية يبقى عام (١٩٢٨) م ومجلسه النيابي مثلا للمواقف الوطنية ، وصورة حقيقية للتطلعات والأماني التي كان المواطن العربي في سورية يتحرق الى تحقيقها .

أما بالنسبة للسلطة الفرنسية ، فقد كانت النتائج تشير الى فشل سياستها الرامية للنيل من صمود الموقف الوطني ، ففي الانتخابات فاز الوطنيون فوزا ساحقا ، وفي مجلس (١٩٢٨) م تأكد عجز السلطة الفرنسية عن شقّ الصف الوطني ، والمراهنة على اجتذاب المعتدلين الى صفها ، وأتى الدستور ليجردها من أدوات الاشراف المباشر على شؤون البلاد . الأمر الذى جعلها تقدم على شل الدستور وتعليق جلسات المجلس النيابي ، ثم ايقافه تماما ، بحجة عدم مراعاة التزاماتها الدولية . وحقيقة الأمر أنها أرادت ان تستعيد السيطرة الحقيقية على الأمور ، قبل أن تخرج من يدها كليا ، خاصة وقد رأت تصلّب النواب في موقفهم تجاه المواد الست ، ورفضهم التعديلات الفرنسية عليها .

ولم يلبث المفوض السامي عام (١٩٣٠) م في ١٤ أيار أن أعلن الدستور ، بعد أن قيّده بالمادة (١١٦) مستغلا فترة تعطيل المجلس ، كما حاولت السلطة الفرنسية الاستفادة من الصدمة التي تلقاها النواب بايقاف جلسات المجلس النيابي ، الذى ضحوا كثيرا من أجله وللوصول اليه ، وذلك بأن ضغطت على المرشحين لانتخابات عام (١٩٣٢) م في محاولة لايجاد مجلس نيابي يكون أكثر طواعية لها ، ومن هنا كان مجلس عام (١٩٣٢) م يختلف كثيرا في أعضاءه عن المجلس السابق .

الفصل الثاني

المجلس المنبوذ عام ١٩٣٢

والاتجاه نحو حكم الكتلة الوطنية (١٩٣٦)

أصدر المفوض السامي في ٢٢ أيار عام ١٩٣٠ مجموعة قرارات (١) كانت قد وضعت في ١٤ أيار من العام نفسه، وكان منها دستور الدولة السورية، الا أن المفاجأة ظهرت حين اتضح أن هذا الدستور هو واحد من خمسة دساتير لحكومات خمس هي: جبل الدروز - وجبل العلويين - وسنجق الاسكندرونة - ودستور لبنان - ودستور سورية، وأطلق على هذه الدساتير اسم " القانون الأساسي للدول المشمولة بالانتداب " (٢)، مقررا بذلك واقع التجزئة، ومعتبرا هذه الدول دولا مستقلة (٣)، أما نظام العشائر فقد بقي كما وضعته السلطة الانتدابية حين مجيئها للبلاد، تديره ادارة خاصة.

---

(١)- راجع العدد رقم ١٢ من النشرة الرسمية للجمهورية السورية ٢٢ أيار ١٩٣٠ م.
وقد صدرت هذه القرارات بالأرقام التالية:
- قرار المفوض السامي للجمهورية الفرنساوية عدد ٣١١١ المؤرخ في ١٤ أيار ١٩٣٠ بنشر دستور دولة سوريا.
- قرار المفوض السامي للجمهورية الفرنساوية عدد ٣١١٢ المؤرخ في ١٤ أيار ١٩٣٠ بنشر النظام الاساسي لسنجق الاسكندرونة.
- قرار المفوض السامي للجمهورية الفرنساوية عدد ٣١١٣ المؤرخ في ١٤ أيار ١٩٣٠ بنشر النظام الاساسي لحكومة اللاذقية.
- قرار المفوض السامي للجمهورية الفرنساوية عدد ٣١١٤ المؤرخ في ١٤ أيار ١٩٣٠ بنشر النظام الاساسي لحكومة جبل الدروز.
وكذلك يمكن العودة لكتاب حسن الحكيم - الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتدابي الفرنسي - ص ٢٥١.

(٢)- نجيب الارمنازي - سورية من الاحتلال الى الجلاء - ص ٨٠.

(٣)- بحسب القوانين الأساسية التي تتصل بجبل الدروز واللاذقية فالدستور السوري المصادق عليه في ١٤ أيار ١٩٣٠ م منح هاتين المنطقتين حكومة ذاتية يمارس الحاكم الحكم في كل منهما، ويساعده مجلس، وفي حكومة اللاذقية يسمى هذا المجلس (التمثيلي) ويتألف من أعضاء منتخبين وأعضاء معينين، وينبغي للحاكم أن يحصل على موافقة المجلس بكل ما يتصل بالقوانين التشريعية بما فيها الموازنة ولا يمكن فرض أي ضريبة دون موافقة المجلس، وبالنسبة لحاكم جبل الدروز فانه يستدعي المجلس المشكل كليا من أعضاء معينين لأخذ رأيه بالموازنة والقوانين التشريعية.

١- المجلس في مواجهة المادة (١١٦) من الدستور :

ونتيجة لهذه الدساتير المتعددة ، انحصر دستور الدولة السورية بدولتي دمشق وحلب وجاء صورة لمشروع الدستور الذي وضعته الجمعية التأسيسية عام ١٩٢٨ (١) مع تعديلات طفيفة في الشكل ، يمكن أن تكون النصوص الواردة في دستور بونسو قد جاءت أمتن عبارة وأفضل سبكا من نصوص الدستور الأصلي ، والقليل من مواد دستور الجمعية التأسيسية ، بقي بالصيغة التي اختارها واضعو الدستور . الا أنه كانت هنالك تعديلات جوهرية المفعول ، حيث أضيفت مادة جديدة الى الدستور - الذي تتألف بنوده من ١١٥ مادة ، هي المادة ١١٦ (٢) . وكانت هذه المادة قالبا أفرغت فيه السلطة المنتدبة كل مآربها وتحفظاتها ، فجرّدت السلطة المحلية من صلاحياتها ، وجعلت السلطة العليا للمفوضية الفرنسية ، كما أدخل تعديل على المادة الثانية المتعلقة بالوحدة بحيث أصبحت " سوريا وحدة سياسية لا تتجزأ " (٣) .

---

١)- وجيه المختار - الدستور والحكم - ص ٦٢ .

٢)- ملحق العدد (١٢) من الجريدة الرسمية للجمهورية السورية عام ١٩٣٠ - ص ١١ - قرار نشر دستور دولة سوريا جاء في المادة ١١٦ من الدستور : " ما من حكم من أحكام هذا الدستور يعارض ولا يجوز أن يعارض التعهدات التي قطعتها فرنسا على نفسها فيما يختص بسوريا لاسيما ما كان منها متعلقا بجمعية الأمم .
ويطبق هذا التحفظ بنوع خاص على المواد التي تتعلق بالمحافظة على النظام وعلى الأمن وبالدفاع عن البلاد وبالمواد التي لها شأن بالعلائق الخارجية ، لا تطبق أحكام هذا الدستور التي من شأنها أن تمس تعهدات فرنسا الدولية فيما يختص بسوريا في اثناء مدة هذه التعهدات الا ضمن الشروط التي تحدد في اتفاق يعقد بين الحكومتين الفرنساوية والسورية. وعليه ان القوانين المنصوص عليها في مواد هذا الدستور والتي قد يكون لتطبيقها علاقة بهذه التبعات لا يتناقش فيها ولا تنشر وفقا لهذا الدستور الا تنفيذا لهذا الاتفاق ، ان القرارات ذات الصفة التشريعية أو التنظيمية التي اتخذها ممثلو الحكومة الفرنساوية لا يجوز تعديلها الا بعد الاتفاق بين الحكومتين " .

٣)- المصدر السابق - دستور الدولة السورية - المادة الثانية ص ٤ .

وأهم ما في هذه المادة (١١٦) أنها شكلت نقطة ارتكاز للعديد من المسائل الهامة، فاعتبرت سببا لتعليق جلسات مجلس عام ١٩٢٨، حين فشلت فرنسا كما ذكرنا، باقتناع النواب بطيّ المواد الست، ولجأت الى وضع المادة (١١٦) في محاولة منها للالتفاف حول النواب وايقاعهم في شرك السيطرة الفرنسية.

كما أنها كانت من أهم المبررات للهجوم على برلمان عام (١٩٣٢)، حيث اتهم النواب بالخيانة لعملهم في ظل دستور مشلول يحرم الأمّة من ممارسة سيادتها الوطنية، كما أن المجلس تلقى برقيات تنكر وجوده وتعتبره متواطئا مع السلطة الفرنسية (١). وبالرغم من معارضة النواب لهذه المادة -١١٦- وعدم حلفهم يمين الاخلاص للأمة والدستور (٢)، الا أن هذا لم يغير من الأمر شيئا.

ثم لا يخفى حقيقة عمل النواب الوطنيين في مجلس عام (١٩٣٦) وحتى عام (١٩٣٩) في ظل الدستور نفسه، مستترين وراء سعيهم لتوقيع معاهدة (١٩٣٦) م التي ستعطي لسورية استقلالها، وبالتالي هيكلها الدستوري الحر، فما الذى جرى بصدد ذلك كله؟ سنجيب على ذلك في دراستنا لمجلس عام ١٩٣٦ في فصل لاحق.

ومن الجدير بالذكر أن مجلس عام (١٩٣٢) ومجلس عام (١٩٣٦) كلاهما لم يحلف أعضاؤهما يمين الاخلاص للدستور، لان المادة (١١٦) الجاثمة في نهاية الدستور تجعل الاخلاص له خيانة للوطن وتفريطا في حقه، مع أن المادة (٤٦) من الدستور نصت على أنه " قبل أن يتولى النواب عملهم يقسمون يمين الاخلاص للامة والدستور، وتقسم هذه اليمين علنا أمام المجلس" (٣).

لقد استمرت مشكلة المادة (١١٦) قائمة الى أن كان عام (١٩٤٣) م، حين جرى ثاني تعديل في دستور عام (١٩٢٨) م (٤). وكان التعديل الاول قد جرى عام (١٩٣٠)

---

١)- وجيه الحفار - الدستور والحكم - ص ٦٥.
٢)- هنالك صورة للبرقيات التي تلقاها البرلمان عام ١٩٣٢ م احتجاجا على قيامه في ملاحق البحث.
٣)- النشرة الرسمية للجمهورية السورية - دستور الدولة السورية المنشور بتاريخ ١٤ أيار ١٩٣٠ م - ص ٦.
٤)- هنالك تعديل ثالث جرى عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ م سنذكره في حينه.

عند اضافة المادة (١١٦) ،وتعديل المادة الثانية ، وجاء تعديل عام (١٩٤٣) عندما صوّت النواب على (١١٥) مادة من الدستور ،ولم يصوتوا على المادة (١١٦) ، باعتبار أنها من وضع سلطة أجنبية . وأعيد نشر الدستور خلوا منها ،وحينئذ أقسم رئيس الجمهورية ونواب الأمة اليمين المنصوص عليها في الدستور (١) . فكان هذا أول موقف تحدّ حقيقي ينفّذ ضد السلطة الفرنسية ،وأول بوادر الاستقلال ،وبداية التحرك الوطني الاستقلالي على الصعيد الداخلي والخارجي .

بعد أن أعلن المفوض السامي الدستور السوري عام (١٩٣٠) ،ثارت المدن السورية (٢) وقادت احتجاج الشعب في هذه الانتفاضة ، الكتلة الوطنية ،التي بدأت تأخذ شكلها النهائي كحزب معارض للسلطة الفرنسية ،وراحت تستقطب العديد من الافراد المتحمسين للقضية السورية ، وكان من نتيجة الفوضى التي حدثت في البلاد أن تركت الأمور معلّقة الى ١٩ تشرين الثاني عام ١٩٣٠ م ،حيث خطا بونسو خطوته الثانية ،فأصدر ثلاثة قرارات وردت ضمن كتاب انهاء حكم الشيخ تاج الدين (٣) ،وذلك تمهيدا لاجراء انتخابات نيابية .

في القرار الأول ،تمت الدعوة لانشاء مجلس استشاري (٤) ،ولكن هذا المجلس لم ينعقد سوى مرة واحدة ،لأنه لم يحقق الهدف من انشائه . وفي القرار الثاني ،أوكلت فيه أمور

---

١)- نجيب الأرمنازي - سورية من الاحتلال الى الجلاء -ص ٨٢.

٢)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل -ج١ ص ١١٦.

٣)- جريدة العاصمة - العدد (٢٥) - ٣١ كانون الاول ١٩٣١ م ص ٤-٦-٧.
وانظر د. ذوقان قرقوط -تطور الحركة الوطنية في سوريا -ص ١٣٤.

٤)- تألف المجلس الاستشاري من الأعضاء التالين : حقي العظم - صبحي بركات - الداماد أحمد نامي - الشيخ تاج الدين - جميل الألشي ،وكلهم من رؤساء الحكومات السابقة ،ورئيس الجامعة السورية الدكتور رضا سعيد ،ورئيس محكمة التمييز مصطفى برمدا ،وحاكم متصرفية اسكندرون ،ورئيس غرفتي التجارة في حلب ودمشق ،وأضيف اليهم رئيس الكتلة الوطنية هاشم الأتاسي . وقد اجتمع المجلس جلسة واحدة لم يحضرها رئيس الكتلة ، ثم ان الداماد تلى تقريرا ،أعلن على اثره العميد ختام الجلسة وانتهت الوظيفة
- للاطلاع يمكن العودة لكتاب د. عبد الرحمن الكيالي - انظر رد الكتلة الوطنية على بيان المفوض السامي ص ١٠١.

الدولة للوزراء ليقوموا بتصريفها ، أما القرار الثالث فقد منح فيه المفوض السامي نفسه صلاحية القيام بمهام رئيس الدولة ،على أن يكون هنالك أمين للسر يتمتع بصلاحيات واسعة ،يبقى تحت مراقبته ،والقصد واضح هو تعزيز السيطرة الفرنسية ،ولتحقيق ذلك ولاجراء الانتخابات عين سالومياك Salomiaque على ادارتها .

وبعد أن انتهت العملية الانتخابية ،أصدر المفوض السامي بونسو القرار رقم ٦٧ ل .ر المؤرخ في ٢ حزيران (١٩٣٢) [1] يدعو المجلس النيابي الى الانعقاد في ٧ حزيران ١٩٣٢ وكانت له أهداف يريد تحقيقها من وراء انشاء هذا المجلس المؤيد لوجود الانتداب، وتمثلت هذه الاهداف في ثلاثة أمور رئيسية :

فالمفوض السامي يريد أن يأتي بمجلس يقرّ الدستور العاجز (٢) ، ويعمل في ظله حتى يأخذ شكلا قانونيا ويصبح ساري المفعول ، وهذا سيؤدي بالتالي الى تشكيل حكومة موالية للانتداب ،الأمر الذي حدث فعلا ، ثم بعد ذلك من الممكن عقد معاهدة بين فرنسا وسورية ،وستضمن هذه لفرنسا سيطرتها على سورية . وهذا ما وُضعت من أجله معاهدة عام (١٩٣٣) ، الا أنه لم يكتب لها النجاح .

---

١)- النشرة الرسمية لدولة سورية - العدد (١١) - ١٥ حزيران ١٩٣٢ ص ١٣١ .

٢)- مقابلة جرت مع الاستاذ حامد الخوجة بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٣ بدمشق .

٢- الصراع بين الوطنيين والمعتدلين داخل المجلس :

حفل مجلس عام (١٩٣٢) م بالصراعات الداخلية ووجهات نظر النواب المختلفة كما تعكسها انتماءاتهم المتباينة، وصدرت عنه قوانين تتعلق بالسياسة الداخلية لسورية، كما نوقشت الميزانية، وفيما يلي نعرض نقاط الاختلاف والمشاكل المتعلقة بوجود البرلمان نفسه، ثم نشرح أهم المواضيع التي عالجها.

تم انتخاب اللجان التي يتألف منها المجلس، وبعدها تم انتخاب صبحي بركات رئيسا للمجلس، وذلك حتى يأخذ البرلمان شكله الصحيح، ومن بعدها يتسنى طرح القضايا المنوطة به (١).

كانت أول مشكلة واجهها المجلس، هي مشكلة تحديد المواضيع التي تناقش في الجلسات، وكان النص الفرنسي للدستور السوري يخول رئيس الجمهورية تحديد مواضيع الجلسة، مما يحرم السلطة التشريعية حرية عرض المواضيع التي تراها أهم من غيرها والتي تشغل بال النواب. وعلى هذا الأساس رفض النائب فائز الخوري أن يكون العمل بموجب النص الفرنسي وأشار الى ذلك في خطابه (٢) " نحن وضعنا دستورنا - اشارة الى دستور عام ١٩٢٨ - ووضعناه بالعربية لا بالافرنسية لنرجع اليها ولا نقبل الا بالنص العربي". وقد استند في كلامه الى نصوص الدستور وبخاصة المادة (٤٥) والفقرتين الثانية والثالثة منها، وكان تهجّم فائز الخوري منذ بداية العمل النيابي، ردا على البرنامج الذى وُضع لعمل المجلس، والذى حُدد بوضع الدستور موضع التنفيذ، وانتخاب مكتب المجلس ورئيس الجمهورية، ثم تصديق الانتخابات، وتحديد مخصصات الرئيس وأعضاء المجلس (٣).

الا أن اعتراضه هذا لم يؤخذ بعين الاعتبار، وردّ عليه مندوب المفوض السامي - وكان يحضر جلسات البرلمان كمراقب -: " النص الافرنسي هو المعول عليه" (٤)، ولعله

---

١)- كان المجلس النيابي يتألف من تسع لجان حسب الاختصاصات الموزعة عليها.

٢)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الاولى - تاريخ ٧ حزيران ١٩٣٢ م.

٣)- نجيب الأرمنازى - سورية من الاحتلال الى الجلاء - ص ٨٧.

٤)- محاضر جلسات البرلمان، الجلسة الاولى - تاريخ ٧ حزيران ١٩٣٢ م.

أراد من ذلك ليس فقط اقرار النص الافرنسي ، وانما التذكير بالهيمنة الفرنسية وحسم الامور لصالحها .

اما النقطة الثانية التي طالب بها النواب الوطنيون ، فهي ضرورة الغاء المادة (١١٦) من الدستور التي شلته ، وقد تصدى لشرحها النائب لطفي الحفار (١) ، وأيد هي ذلك النائب نوري الاصفري حين اقترح أن يتم القسم للدستور حتى المادة (١١٥) ، ودون المادة (١١٦). وكان النائب شاكر نعمت الشعباني قد طلب القسم على الاخلاص للدستور ، الا أن توفيق الشيشكلي رفض مثل هذا القسم (٢) ، كما استنكف الوطنيون عن التصويت على انتخابات الرئيس واعضاء المكتب احتجاجا على وجود المادة (١١٦) في الدستور (٣) ، الا أن هذه الاعتراضات والمواقف الوطنية لم تجد نفعا ، لان الصراع كان بعيدا عنها ومتجليا في أمور أخرى ، خاصة وان الوطنيين قرروا منذ البداية تحدّي المجلس النيابي . فقد خطب ابراهيم هنانو - الزعيم الوطني الحلبي - في ذكرى المولد النبوي الشريف (٢٩ تموز ١٩٣٢) قائلا :
" نحن الآن نعترف أن الوضع الحاضر في هذه البلاد هو غير شرعي والمجلس يجب تهديمه ، فان كنتم تحترمون كرامة أنفسكم وحقوقكم يجب عليكم ألا ترضخوا لمن اعتدى عليكم وعلى كرامتكم ، وألا تقبلوا بمجلس لا يمثلكم ، ونحن ساعون لتهديم هذا المجلس النيابي المزيف مهما كلفنا الأمر " (٤) . وضربت جريدة القبس المعروفة بميولها الوطنية على هذا الوتر حين قالت :
" اننا على ثقة من أن كل حل سياسي لا يشترك به الوطنيون في حلب وعلى رأسهم سيد الشمال الكبير ابراهيم هنانو لا ينتج خيرا ولا ينقذ البلاد من القلاقل والاضطراب ، فعلى المجلس أن يكون من نوابه ابراهيم هنانو لا شاكر الشعباني " (٥) .

وقد حاول المتعاونون مع المجلس والمعادون للوطنيين ضرب هؤلاء ببعضهم ، منتهزين فرصة وجود الدكتور عبد الرحمن الشهبندر خارج الوطن ، لكي يروّجوا على لسانه ما ينتقص من

---

١)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثانية - تاريخ ١١ حزيران ١٩٣٢ ص ٢٠ .
٢)- د . عبد الرحمن الكيالي - المراحل - جـ ١ - ص ١٩٦ .
٣)- علي رضا - المصدر السابق - ص ٣٢٧ .
٤)- المصدر نفسه - ص ٣١١ .
٥)- جريدة القبس العدد ١٢٤ تاريخ ٢٩ / حزيران ١٩٣٢م .

مكانة رجال الكتلة الوطنية ،لذلك كتبت جريدة القبس مقالا توضح فيه هذه الاساليب وذكرت أن : " محاربة الوطنيين باسم الدكتور شهبندر ،طريقة عرفها السوريون قاطبة ،وأدركوا بُعْد حضرة الدكتور عنها ، وافترائها عليه ،ولقد استخدم الرجعيون اسم الدكتور طيلة أربع سنوات ،وحاربوا الوطنيين على حسابه ،واستغلوا سوء التفاهم الذي قام بينه وبين اخوانه الاستقلاليين للنكاية بالوطنيين ، والدسّ عليهم ،واتهامهم آونة بالتفريط وآونة بالصلابة ، ثم عُرف من بعد أن ذلك كله كان بغير علم الدكتور ، ومن دون ارادته ورأيه " (١) .

ومن الجدير بالذكر أن الصحف الوطنية تعرضت لعمليات ضغط متوالية ،نتيجة وقوفها الى جانب الوطنيين وترويج أفكارهم ؛ ففي ١٠ تموز عام ١٩٣١ أوقفت جريدة الأيام لسان حال الوطنيين لأجل غير مسمى بحجة تهييجها للرأي العام ، (٢) وتكررت العملية ضد الصحيفتين الناطقتين بلسان العناصر القومية وهما (القبس) عام (١٩٢٨) و (الايام) عام (١٩٣١) فصودرتا مرات عديدة ولفترات طويلة ، مما أدى الى خسارة فادحة لحقت بهما (٣) . هذا وقد كانت صحيفة الأيام من أقوى الصحف في سورية رغم معارضتها لفرنسا ، "وقد عطلتها السلطات الفرنسية بقرار رقم ٣٣٥٢ في تموز ١٩٣١ الى أجل غير مسمى بسبب مقال هاجمت فيه السياسة الاستعمارية التي ينتهجها الحاكم السوري الممالئ للسياسة الفرنسية " (٤) .

وقد طالب كل من النائب الشيشكلي والشعباني بضرورة وقف التعطيل الاداري للصحف حفاظا على حرية الرأي العام ، على أن يحال صاحب الصحيفة المسؤول الى المحاكم ، دون تعطيل جريدته ،في حال اساءة تلك الجريدة (٥) .

---

١)- جريدة القبس عدد ٦ نيسان ١٩٣٢ م - ص ٠٣

٢)- عبد الرحمن الكيالي -رد الكتلة الوطنية ص ٩٩٠

٣)- شمس الدين الرفاعي - تاريخ الصحافة السورية - جـ ٢ ص ٩٣٠

٤)- المصدر نفسه ص ٩٤٠

٥)- الجريدة الرسمية للجمهورية السورية العدد (٢) ، ٣١ كانون الثاني ١٩٣٣ ص ١٠٣ - ١٠٤٠

ذكرنا أن الصراع بين الوطنيين والمجلس كان قائما منذ بدايته ،وازداد الأمر تعقيدا حين أُعلن عن انتخاب رئيس للجمهورية ، حيث رشّح الفرنسيون في دمشق حقي العظم ،وفي حلب صبحي بركات (١). بينما رشح الوطنيون هاشم الأتاسي .وجرت اتصالات كثيرة بين الوطنيين والسلطة الفرنسية استمرت حتى ١١ حزيران بغية الوصول الى اتفاق ، وعندما خاف الوطنيون من خروج الأمر الى مرشحي المفوضية هددوا بالانسحاب من المجلس اذا بقي الأمر محصورا بين حقي العظم وصبحي بركات ، لذلك سارعت السلطة الفرنسية الى اقناع حقي العظم بسحب ترشيحه (٢). كما تأكد لديها أن صبحي بركات بسوابقه في الحكم وخصومته للوطنيين في حلب وتلاعبه في تزييف الانتخابات في حلب" كان يستحيل قبوله ليكون أول رئيس للجمهورية السورية في عهد الدستور" (٣) ،فرُشّح محمد علي العابد وتنازل الوطنيون عن مرشحهم ، وفاز العابد بانتخابات رئاسة الجمهورية (٤). كما اطلق على النظام الجديد اسم " الجمهورية الانتدابية " (٥) ، وقد جاء هذا الاجماع على انتخاب المرشح الجديد ، حلا وسطا ،أسكت الجهات المتنازعة ،ولكن الى أجل ليس ببعيد ، اذ تولى حقي العظم رئاسة الوزارة(٦)، واحتفظ صبحي بركات برئاسة مجلس النواب التي أنتخب لها (٧) ، وبالرغم

---

١)- نجيب الارمنازي - المصدر السابق - ص ٨٧-٨٨.

٢)- جريدة الأيام تاريخ ٥ أيار ١٩٣٢ - العدد ١٣٧.

٣)- وجيه الحفار - المصدر السابق - ص ١٧٣.

٤)- محاضر جلسات البرلمان - تاريخ ١١ حزيران ١٩٣٢ ،الجلسة الثانية ص ٢٠.

٥)- د. صلاح العقاد المشرق العربي المعاصر ص ٢٣.

٦)- تشكلت الوزارة الحقية على النحو التالي :

للرئاسة ووزارة الداخلية	:	حقي بك العظم
لوزارتي العدلية والمعارف	:	مظهر باشا رسلان
لوزارة الاشغال العامة	:	سليم بك جنبرت
لوزارتي المالية والزراعة	:	جميل مردم بك

- جريدة القبس العدد الصادر في ١٢ حزيران سنة ١٩٣٢ م ،وانظر النشرة الرسمية لدولة سورية - العدد (١٢) ص ١٤٣ - ٣٠ حزيران ١٩٣٢.
- وكذلك كتاب وجيه الحفار - المصدر السابق - ص ١٧٣ والوزيران الوطنيان هما جميل مردم بك ومظهر باشا رسلان.

٧)- المصدر نفسه - الصفحة نفسها - ذكر وجيه الحفار أن صبحي بركات أدار رئاسة مجلس النواب " بعجمة مستغربة باعتباره من أصل تركي لايتقن اللغة العربية بل ولا يعرفها معرفة مقبولة " . وقد تأكدت من هذا الأمر من شاهد عيان هو السيد صبحي فرزات وهو صحفي سوري قديم في مقابلة معه جرت في ٢ نيسان ١٩٨٣ في منزله في الرياض ، حيث أكد عدم معرفة صبحي بركات للغة العربية معرفة جيدة .

من دخول وطنيين الى الوزارة وهما جميل مردم ومظهر رسلان ،الا أنه جرت عملية انتقاميـــة استهدفت العناصر الوطنية ،وكان باعثها التشفّي ،وتجلت في تدبير فشل الوطنيين في المفاوضات القائمة مع السلطة الفرنسية ،وكان جميل مردم بك قد تولاها للوصول الى عقد معاهدة تحـدد مصالح الطرفين. ولم تدم هذه المفاوضات طويلا اذ اضطر إثرها الوزيران الوطنيان الانسحاب من الحكومة ،وتقديم استقاليتهما (١) . ورغم اختلاف الآراء حول أسباب الاستقالة ،الا أننـــا سنحاول الكشف عنها، من خلال ايراد بعض الشهادات المعاصرة والآراء المعنّية فيمايلي :

- ففي ٢٠ نيسان ١٩٣٣ م نشرت الكتلة الوطنية بيانا أذاعه هاشم الاتاسي وابراهيم هنانو حول استقالة الوزيرين الوطنيين جاء فيه : " واننا لنغتبط بهذه المناسبة من تقديـــر الأمة لموقف الوزيرين الوطنيين اللذين تقدما باستقالتهما ،والنظر في اعجاب واكبار الى ماعانياه في خلال التجربة القاسية من مضض ،وتحملاه من عناء في سبيل تحقيق أماني الأمة الـــتي اولتهما ثقتها الغالية " (٢) .

- أما عبد الرحمن الكيالي فقد ذكر : " أن حادث انسحاب الوزيرين الوطنيين السيدين جميل مردم بك ومظهر باشا رسلان من الحكومة في ١٩ نيسان سنة ١٩٣٣ ، وانسحاب الوطنيين من المجلس المزيف ووقف المفاوضات التي جرت بين الوزير جميل مردم وبين المفوض الســامي وممثليه ،لأنها لم تحقق امكان ادخال وحدة البلاد السورية ضمن نصوص المعاهدة فمنذ مـــا أبى الجانب الافرنسي أن يمدّ يد الاخلاص والتعاون للعمل في سبيلها رفضوا البقاء فـــي الوزارة والنيابة وفضّلوا الانسحاب" (٣) .

- كما جاء في كتاب وجيه الحفار : " استقال الوزيران بسائق الضغط المتزايد مـــن رجال الكتلة الوطنية الذين لم يرتاحوا الى السياسة الجديدة ،ولم يرد فيها ما يحقق أمـــاني البلاد" (٤) .

---

١)- الجريدة الرسمية للجمهورية السورية العدد (٩) ١٥ مايس ١٩٣٣ ص ١٠

٢)- د. عبد الرحمن الكيالي - رد الكتلة الوطنية - ص ١٠٤ - ١٠٥ .
وكتاب د. ذوقان قرقوط - المشرق العربي في مواجهة الاستعمار - ص ٣٨٧ .

٣)- د. عبد الرحمن الكيالي - المصدر السابق ص ١٠٤ .

٤)- وجيه الحفار - المصدر السابق - ص ١٧٤ .

- ولكن جريدة القبس،وفي عددين متتاليين،نشرت رأيين مختلفين لجميل مردم بك عن أسباب استقالته ؛ففي ٢٠ نيسان أوردت جريدة القبس لقاء قام به مندوبها مع جميل مردم بك حول استقالته (١) فاجاب : " ان مساعينا منذ تشرين الأول الماضي كانت منصرفة الى حمل الجانب الافرنسي على الدخول في مفاوضات معنا لتحقيق أماني البلاد ،وقد خطونا خطوات مهمة في هذا السبيل ... أما قضية الوحدة فقد جاء في بيانات فخامة المفوض أمور تتعلق بها لم نجدها كافية ولا محققة لرغبة الأمة ولذلك ما برحت مساعينا مستمرة لادراكها ".

- وفي ٢١ نيسان ذكرت نفس الجريدة بأن جميل مردم بك عزا استقالته الى سبب (٢) شخصي بحت ؛ففي رده عن سؤال حول ما اذا كانت الاستقالة نتيجة تصادم مع الافرنسيين كمفاوضين ،نفى ذلك وقال : " لم تصطدم مفاوضاتنا مع الافرنسيين بشيء بل كانت مشربة بروح المسالمة والرغبة الأكيدة في الانتهاء من الوضع الحاضر وتحقيق أقصى أماني البلاد "، ولما سئل عن سبب استقالة مظهر رسلان ، قال : " تضامنا معي للاسباب الشخصية نفسها". وفي جوابه عن سؤال حول بقائه في المجلس النيابي ، أكد بقاءه وقال : " ان لي من الجرأة ما يجعلني أبقى وحدي في المجلس بصفتي نائبا انتخبتُ للدفاع عن حقوق الشعب".

واذا كانت هذه بعض الآراء حول استقالة الوزيرين الوطنيين ،فانه يمكننا حصر هذه الاسباب في عدة نقاط :

١- الضغط الذي مارسته الكتلة الوطنية على الوزيرين ،لرفضها بالأصل المجلس والعاملين فيه ،وكذلك لاصرارها كما رأينا سابقا على تهديم المجلس ،وبالتالي كان هدفها من استقالة الوزيرين ،احراج موقف الحكومة التي تعتبرها متواطئة وملاينة للفرنسيين تجاه الشعب ،وهذا الأمر يقودنا الى حقيقة ما دعا جميل مردم للقول بأن استقالته كانت لسبب شخصي ،وكذلك استقالة مظهر رسلان .

٢- فشل جميل مردم في ادخال فقرة (وحدة البلاد السورية) ضمن نصوص المعاهدة ، مما أدى بالتالي الى وقف المفاوضات ،فسارع الى تقديم استقالته ليبرهن على أنه الوطني المخلص الرافض للمساومة على وحدة البلاد .

---

١)- جريدة القبس- العدد ٣٢٦ - تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٣٣ م ص ٢ .

٢)- جريدة القبس- العدد ٣٢٧ - تاريخ ٢١ نيسان ١٩٣٣ م ص ٢ .

٣- يمكن القول بأن جميل مردم كان مدفوعا للاستقالة ، وليس برغبته الشخصيـــة ، لذلك لم يذكر موضوع فشل المفاوضات خلال مقابلته مع جريدة القبس ، واكتفى بأن الأسبـاب الشخصية هي التي دعته للاستقالة (١).

وفي كل الاحوال فان رجال الكتلة الوطنية حاولوا أن يثبتوا عدم تشبثهم بالوزارة وغيرها ، والتأكيد بأن مصلحة الوطن فوق كل شيء . فقد ألقى لطفي الحفار خطابا في ٢٥ نيسان ١٩٣٢م (٢) بيّن فيه حقيقة ذلك بقوله : " ان لكم نوابا إن كانوا في البرلمان أقلية عددية فهم أكثرية حقيقية بتأييد الأمة لهم ، فثقوا بأنهم لن يهتموا قط بالمظاهر الخادعة ولا بالرئاسات والوزارات ولكنهم يرغبون مخلصين في أن يكونوا قوة عاملة مفيدة للبلاد في داخل المجلس كما هم في خارجه ".

وتبع استقالة الوزيرين الوطنيين من الحكومة ، انسحاب النواب الوطنيين من المجلس ، وذلك بدءا من ١٨ نيسان (١٩٣٣) م ، وفي جلسة البرلمان المنعقدة في ٩ أيار ١٩٣٣ تغيب عن المجلس (٢٥) نائبا (٣) ، كان منهم نواب الكتلة الوطنية السبعة عشر (٤) ، وكانـت الجلسة الثالثة في ٨ مايس ١٩٣٣ م ، قد عُقدت لمنح الثقة الى الوزارة الجديدة - التـي ألفها حقي العظم بعد استقالة الوزيرين الوطنيين (٥) . ونالتها بأغلبية الأصوات ،وردّت دمشق بالاضراب ، احتجاجا على افتتاح المجلس وعلى تشكيل الوزارة (٦).

وعندما سئل لطفي الحفار عن رأيه في الموقف الحاضر والحكومة الحاضرة ، أجـاب " الموقف الحاضر لا يتلاءم بأي وجه من الوجوه مع مصلحة البلاد السياسية والاقتصادية ، وانـي لا أنتظر قط اصلاحا مجديا وعملا نافعا الا من الحكومات التي تمثل الفكرة الوطنية تمثيـلا

---

١)- من الجدير بالذكر أن جميل مردم بك ومظهر رسلان كانا يسيطران على الوزارة الحقية بديوانها كيفمايشاءان . انظر علي رضا - ص ٣١٤.

٢)- لطفي الحفار - ذكريات - ج ١ ص ٢٣٠.

٣)- جريدة القبس العدد ٣٢٨ تاريخ ٤ أيار ١٩٣٣ م.

٤)- علي رضا - قصة الكفاح الوطني - المصدر السابق - ص ٣٢٧.

٥)- ممن دخل الوزارة الجديدة - شاكر نعمت الشعباني وأصبح وزيرا للمالية ، وسليم جنبرت وزيرا للنافعة ، وسميت الوزارة باسم وزارة ادارية . محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثالثة ٨ أيار ١٩٣٣ م.

٦)- جريدة القبس - العدد الصادر بتاريخ ٩ أيار ١٩٣٣.

صحيحا " (١) . كما أشار بأنه كانت لدى الكتلة الوطنية فكرتان ،الاولى ترى موقفا سلبيا كاملا، وذلك بأن ينسحب الوطنيون من الحكومة ومن المجلس وذلك لمحاربة الحكومة من خارج المجلس ، والثانية يرى مؤيدوها أن يبقى النواب الوطنيون في المجلس ليدافعوا عن المبادىء الوطنية داخل قاعة المجلس . ولكن لطفي الحفار أنكر أن يكون وجود فكرتين مختلفتين دليلا على انشقاق الكتلة وانقسامها ،وقال " أما ما يراد أن يثيره البعض بأن هناك اختلافا أو انقساما بيننا وبين اخواننا في الشمال أو في غيره ، فهذه دعايات باطلة يستخدمها الاجنبي لاضعاف نفوذ الكتلة"(٢)

وفي الجلسة الرابعة للمجلس من الدورة الاستثنائية تاريخ ١١ مايس ١٩٣٣ ،أى بعد أن قدمت الحكومة برنامجها وحازت على الثقة،حضر فخرى البارودى الى المجلس وألقى كلمة حدّد فيها طبيعة الصراع . وطلب من الأعضاء الاصغاء اليه وقال " لنضع حدّا فيما بيننا وبينكم أو بينكم وبين البلاد ، أو بين البلاد والمجلس والحكومة وفرنسا ". واستطرد يقول:" انني أتيت أيها السادة لهذا المجلس اليوم على مسؤوليتي الخاصة ،الأمة لا تريد أن أدخل ،والكتلة لا تريد أن أدخل ،فأتكلم بصفتي فخرى البارودى فقط وبصفتي نائبا عن هذه الأمة ،وهي التي انتخبتني لأدافع عنها في هذا المجلس" (٣). ثم تساءل ما اذا كان هذا المجلس وطنيا أو فرنسيا ،فردّت عليه أصوات " نحن كلنا وطنيون " . وكانت جلسة حافلة تصدى فيها شاكر نعمت الشعباني لفخرى البارودى ، وبدأ كل منهما يكيل التهم للآخر ،الى أن انتهت الجلسة ولم يخرج فخرى البارودى منها بطائل،لأن رئيس المجلس أشار الى أن " المذاكرة بهذا الشأن انتهت ونحن عملنا واجبنا وأعطينا الوزارة ثقتنا فان هي عملت خلاف ارادتنا سحبنا عنها ثقتنا " (٤) .

---

١)- لطفي الحفار - ذكريات جـ ١ - ص ٢٦٣ .

٢)- المصدر السابق - لطفي الحفار - ص ٢٦٣ .

٣)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الرابعة من الدورة الثالثة - تاريخ ١١ أيار ١٩٣٣ م .

٤)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الرابعة - ١١ أيار ١٩٣٣ م ص ١٩ .

ويبدو أن صبحي بركات كانت تساوره مشاعر النقمة لاقصائه عن الرئاسة ،وقد اتهم الوطنيين بأن لهم يدا في ذلك حين رفضوا ترشيح صبحي بركات وحقي العظم لها ، وراح يتحين الفرص للانتقام مستغلا قانون تنسيق الموظفين الذى سُبق بقانون آخر عام ١٩٢٨ م، ينص على التصنيف الذى حفظ حقوق الموظفين وحماها من العبث (١) ،وفيه تم ابعاد الأشخاص الذين برهنوا على عدم كفاية في الوظائف ،أو لم يتمتعوا بالسمعة الطيبة أو أصبحوا عالة على الادارة بجهلهم وسوء تدبيرهم (٢). الا أن المجلس النيابي في جلسة ٣١ أيار ١٩٣٣ م أصدر قانونا يتضمن تعديل ملاكات الموظفين (٣) ،وقد أقره مجلس النواب ، دون أن يتسنى له الوقت لدراسته (٤) ، ونص أيضا على تنسيق الموظفين وشمل الغاء التصنيف القديم ، كما عمل في تعديل ملاك الدولة بحيث أبعد حوالي ٢٥٪ من الموظفين ،ثم خُفضت الرواتب ،وأُلغيت بعض الوظائف وأدمج بعضها الآخر ،وطُبّق هذا القانون على جميع الوزارات ومنها العدلية ،واستثنيت دوائر الأمن العام من هذا القانون ، وعلل وزير المالية ذلك ،بأن الحكومة أخذت بعين الاعتبار وجود المادة (١١٦) (٥).

وفي ٥ حزيران عام ١٩٣٣ قامت وزارة حقي العظم بتسريح عدد من الموظفين بشكل تعسفي بحجة أن البلاد تعاني من عجز مالي ،في الوقت الذى كانت فيه سورية تدفع ديون الحرب العالمية الأولى للحلفاء كتعويض عن خسارتهم في الحرب مع أنه لا يد لها في هذه الحرب (٦). وكانت ذيول هذا القانون سيئة على الدولة لأن تحكيم الأهواء والرغبات الشخصية في أمر كهذا ، فتح المجال لانتشار الرشاوى والتزوير ، كما أنه خرّب العديد من الدوائر ، وتعرّض الاقتصاد السورى نتيجة لذلك لهزة عنيفة ،وتسربت السلع خارج الدولة ،حتى قدرت

---

١)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل - جـ ١ ص ٢٢٦.

٢)- الحكومة السورية في ثلاث سنين من ١٥ شباط ١٩٢٨ م - ١٥ شباط ١٩٣١ م ، طبعة عام ١٩٤١ م ص ٩.

٣)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثالثة عشر - ٣١ أيار ١٩٣٣ م -ص ١٠٦.

٤)- عبد الرحمن الكيالي -المراحل - جـ ١ -ص ٢٢٦ ، وانظر الجريدة الرسمية للجمهورية السورية العدد (١٠) تاريخ ١٠ حزيران ١٩٣٣ ص ٢٠٦.

٥)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثالثة عشر - ٣١ أيار ١٩٣٣ م.

٦)- علي رضا - المصدر السابق - ص ٣٢٧.

الكمية المهربة من مادة الملح بـ (١٨) ألف كيلو غرام (١).

وكانت أكثر المناطق تعرضا لعمليات (التنسيق)، هي المناطق الشمالية، حيث شملت الاشغال العامة والصحة والداخلية والمعارف، ووصل الأمر الى اغلاق دار المعلمين والمعلمات وحصرها في دمشق (٢). وغلب على عمليات التنسيق في الشمال روح التشفي والانتقام.

وأخذت الأوضاع في المناطق السورية تبدو كمراكز قوى متوزعة كل واحدة تعمل ضد الأخرى، فاستقل حقي العظم بالسلطة التنفيذية، وباشر مهامها دون الرجوع الى البرلمان، الذي يرأسه خصمه في الانتخابات صبحي بركات، حتى أن كثيرا من المسائل الهامة لم تُعرض على المجلس، وخاصة ما يتعلق منها بالزراعة والتجارة والاقتصاد، وأسهم هذا في زيادة تردي الأوضاع الاقتصادية، لأنها كانت تشكل مصادر الثروة الرئيسية.

واتضحت مظاهر الصراع بين السلطتين، بينما كان المجلس يناقش مشكلة الفلاح والضرائب التي تثقل كاهله، الى جانب ما يعانيه من نفق الأغنام وانخفاض أثمانها بالمقارنة مع ضريبتها، وأشار النائب فائز الخوري في معرض مطالبته في التخفيف عن الفلاح منددا بالحكومة وملوحا لها بالتهديد بقوله: "اذا لم تأت - يقصد بها الحكومة - بما يرضينا، فسنستعمل السلاح الذي خولنا اياه الدستور، وهو اسقاطها" (٣).

وسنلحظ في فصل قادم أن مثل هذا التهديد سيتكرر في مناقشات عديدة.

---

١)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل - جـ ١ ص ٢٢٦.

٢)- المصدر نفسه ص ٢٥٤.

٣)- محاضر جلسات البرلمان عام ١٩٣٢ م - الجلسة الرابعة ص ٣٦.

٣- موازنة عام ١٩٣٣ م وبنودها :

انتهت الجلسة الثانية من الدورة الثانية في ٣١ تشرين الاول ١٩٣٢ ، والحكومة لم تتقدم ببرنامجها الى المجلس النيابي ،فكان هذا مدعاة لتهجم النواب عليها ، لانه لا يمكنها ممارسة صلاحياتها دون الحصول على ثقة المجلس ، ويظهر أن الحكومة كانت في مأزق نتيجة ضغط السلطة الانتدابية عليها ، واضطرارها لأخذ موافقة الاخيرة ،خاصة فيما يهم الأمور الخارجية والداخلية ،وجاء هذا الضغط والتأخير في تقديم برنامجها بسبب المادة (١١٦) المذيلة بالدستور ،وتوقف طرح العديد من الأمور ، بانتظار ما سيتم بشأن الموازنة الجديدة .

وحاولت الحكومة الرد على الاتهامات الموجهة اليها ،بأنها بحاجة الى مزيد من الوقت لدراسة مختلف المسائل ،وأن الوقت المعطى لها لم يكن كافيا لكي تستطيع جمع المعلومات ودراسة الاحتياجات ،وبالتالي التقدم ببرنامج ناجح أمام المجلس ، الا أن النائب فائز الخوري تهكم على الحكومة وعزا تأخيرها الى رغبتها في انتظار موافقة السلطة الفرنسية (١) .

ومن الجدير بالذكر ،أن تأخر الحكومة بتقديم برنامجها ، وبالتالي تأخير تقديم الموازنة الجديدة للعام (١٩٣٣) م ، دعا رئيس الجمهورية ليصدر مرسوما بتاريخ (٥ كانون الثاني ١٩٣٣) م ورقم ٦٨٧ ، يتضمن اعتماد موازنة عام (١٩٣٢) م لشهر كانون الثاني ١٩٣٣ (٢) ، ريثما يتم في الجلسة الاستثنائية اقرار الموازنة الجديدة والسير بموجبها (٣) .

---

١)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثانية - ٣١ تشرين الأول ١٩٣٢ ص ٦٠

٢)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الرابعة عشر ٧ كانون الثاني ١٩٣٣ من الدورة الاستثنائية .

٣)- كان المجلس النيابي يجتمع كل سنة في دورتين عاديتين ،الاولى تبدأ في أول يوم ثلاثاء يأتي بعد الخامس عشر من شهر آذار ،وتنتهي مع نهاية شهر أيار ،أما الثانية فتبدأ في أول يوم ثلاثاء يأتي بعد الخامس عشر من شهرتشرين الأول ،وتستمر حتى آخر السنة ،وتخصص هذه الدورة لمناقشة الموازنة الجديدة ،واذا لم ينته المجلس من مناقشتها في هذه الدورة ،يدعو رئيس الجمهورية المجلس لدورة استثنائية تنتهي في آخر كانون الثاني لمتابعة دراستها - دليل الجمهورية السورية - ص ١٧٣ .

وبعد انتظار طويل ، تقدمت الحكومة الى المجلس في الجلسة الثالثة (٥ تشرين الثاني ١٩٣٢) م بثلاث بنود رئيسية :

الأول - طلبت منحها الثقة لتستطيع الدخول مع رئيس الجمهورية في مفاوضات المعاهدة المرجو عقدها مع سلطات الانتداب .

الثاني - وكان عبارة عن مشروعي قانون :

آ - العفو العام .

ب - توزيع الاعانات على المزارعين .

أما الثالث - فكان تقديم مشروع موازنة عام ١٩٣٣ م .

وكانت هذه البنود مجال نقاش طويل ، حيث اعتبر بعض النواب أن هنالك أولويات في المسائل المعلقة ، وأشار النائب وديع الشيشكلي (الجيجكلي) الى أن مشكلة الوحدة يجب أن تكون قبل المعاهدة لأن في سورية دولة الدروز ودولة العلويين ، ولكن النقاش لم يسفر عن شيء ، لأن الحكومة حصلت على الثقة .

ومن المرجح أن المجلس لم يكن لديه خيار واسع في قضية منح الثقة ، فالى جانب الدعم الذى يلقاه حقي العظم ، فان ما تقدمته الحكومة كان ملحا ، خاصة مشكلة المعاهدة والعفو العام ، وارتفاع الضرائب وضرورة اقرار الموازنة الجديدة لعام ١٩٣٣ ، هذا وقد مددت الدورة النيابية بصورة استثنائية لأنهاء الموازنة وتصديقها حتى ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٣ (١) .

هذه المشاكل مجتمعة سهلت الحركة على الوزارة العظمية ، واستطاعت في الجلسة الرابعة (٧ تشرين الثاني ١٩٣٢) أن تحصل من المجلس على اقرار قانون بشأن مساعدة الزراع (٢) ، وتم التنبيه الى ضرورة التركيز في المساعدة على فقراء المزارعين - الا أن هذا أثار اعتراض بعض أصحاب الأراضي كالنائب نوري الأصفري الذى طلب أن يكون العطاء للجميع فقراء وأغنياء ، مستغلا وضعه كنائب ليجرّ الغنم ناحيته ، الا أن جميل مردم ردّ عليه ، واتهمه

---

١)- علي رضا - المصدر السابق - ص ٢١٦ .

٢)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الرابعة تاريخ ٧ تشرين الثاني ١٩٣٢ م .

بأنه من أشباه الرجال (١) ، لأنه حاول الحصول من المصرف الزراعي على اعفاء من الديون في اللحظة التي يُعدّ فيها من المزارعين الاغنياء. وقد تكرر تدخل النواب فيما بعد في القوانين والمشاريع لتحريكها خدمة لمصالحهم ، حتى ولو أثرت في بعض الأحيان على الصالح العام. وكانت قد جرت حادثة مماثلة في المجلس النيابي ، عندما وردت برقية في (٧ حزيران ١٩٣٢) من نواب العشائر (٢) ، بشأن خفض ضريبة الأعشار وتخفيف المصاعب الاقتصادية التي كانوا يعانون منها ، فشكل المجلس لجنة لهذا الشأن . واستغل النائب فخري البارودي الفرصة ، وأوضح بأنه يريد أن يضم اسمه لهذه اللجنة لأنه كما قال : " لَذَعَت وكوت قلبي الضرائب ومحروق قلبي من الضرائب " (٣) .

وأصدر المجلس النيابي أيضا في جلسته التاسعة (٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٢) ، قانون العفو العام (٤) ، الا أن هذا القانون لم يكن متكاملا اذ لم يشمل كل الجرائم ، كما لم يشمل المبعدين السياسيين .

وقد صدر ذيل له في (١٤ كانون الثاني ١٩٣٣) م ، ليصبح شاملا ما قبل تاريخ (٢٤ تموز ١٩٢٠) ونشر هذا الذيل بناء على أمر رئيس الجمهورية ، كما اهتم المجلس بالقضاء ، وتمت تسمية الوزارة المختصة بوزارة العدلية ، وأنشئت لجنة لدراسة حالة المسجونين ومصاريفهم ، واتضح أن عددهم في أول كانون ثاني ١٩٣٣ هو ألفان وسبعمائة واربعة وسبعون سجينا (٥) .

---

١)- جريدة القبس العدد الصادر في ١٦ كانون ثاني ١٩٣٣م.

٢)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثالثة - ١٣ حزيران ١٩٣٢ ص ٣٥ ، كان من جملة التواقيع : عن عشائر عنزة مجحم ابن مهيد - وميرزا عبد المحسن نائب عشائر شمر .

٣)- النشرة الرسمية ملحق العدد (٢٣) ٧ تشرين ثاني ١٩٣٢ ص ١٠٣-١٠٤.

٤)- كان الشعب والنواب يطالبون باصدار مثل هذا القانون منذ أيام المجلس التأسيسي ، وذلك ليتسنى لزعماء الثورة السورية (١٩٢٥) العودة الى البلاد . انظر حول ذلك محاضر جلسات البرلمان - الجلسة التاسعة - ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٢.

٥)- الجريدة الرسمية العدد (١) تاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٣٣ ص ١٠٣.

ثم بوشر بمناقشة الموازنة في ١٢ كانون الثاني ١٩٣٣ ، وكشفت البنود عما كانت تعانيه سورية من تفاقم الضائقة المالية ،كما لوحظت محاولة الحكومة اتباع سياسة التقشف وشد الأحزمة على البطون لتفادى الازمة (١) .فامتنع عن تعيين موظفين جدد وطنيين أو أجانب ، وعدم ترفيع أى منهم وتخفيض الاجر اليومي للعاملين (المياومين) (٥٠ ٪) الى جانب رواتب الموظفين والعمال التي أخضعت الى حسم عام يستوفى من أصل رواتبهم بنسبة قدرها ثمانية ونصف في المئة ،واستثني من ذلك الذين يبلغ معدل رواتبهم السنوية (٣٠٠) ل.س (٢) ، وكان هذا التصرف والتخفيض من باب سد العجز في الميزانية. وكان أكثر الاشياء اضرارا باقتصاديات البلد بلاء أعظم مورد وهو (ايرادات مصلحة الجمارك) بيد سلطات الانتداب وتحت رقابتها (٣) . الى جانب ادماج سورية ،بما أسمي (صندوق المصالح المشتركة) (٤).

وتخوف النواب على اختلاف مذاهبهم من الأرقام التي حملتها الموازنة ،والتي تنذر بتردى الأوضاع الاقتصادية ؛ وفي اثناء مناقشة الموازنة في المجلس اعترض النائب عبد القادر الخطيب على هذا الوضع وقال : " هنالك موارد كبيرة كالجمارك وميزان السياسة الاقتصادية في البلاد ، لم يمكّنوا هذه الأمة من أن تضع يدها عليها ،وان تقرر وجه انفاقها ، وهنالك مصالح كبرى تُنفق لها الأموال دون أن يسأل رأيكم فيها . . وهنالك مفوضية عليا ،والخلاصة هنالك وضع شاذ خلقته القوة وخلفه سوء حظ هذه الأمة ،فنحن غايتنا ليس اقرار الوضع الشاذ ، وانما هي انهاء هذا الوضع الغريب" (٥) .

اما النائب شاكر نعمت الشعباني ،فأراد تهويل الأمر أكثر ،خاصة وان هنالك عداء بينه وبين وزير المالية جميل مردم بك ،تجلى في عدة اشتباكات كلامية حدثت أثناء انعقاد

---

١)- سنعرض في مكان لاحق من البحث للحالة الاقتصادية التي مرت على سورية بدءا من عام ١٩٢٠.

٢)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثالثة والعشرون - الدورة الاستثنائية لشهر كانون ثاني ١٩٣٣.

٣)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل - جـ ٢ ص ١١٤.

٤)- سيرد شرح (صندوق المصالح المشتركة) اثناء الحديث عن مجلس عام ١٩٣٦ م.

٥)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة السابعة عشر ١٦ كانون الثاني ١٩٣٣ م ص ٥١ .

جلسات المجلس (١) ،فتحدث عن الموازنة قائلا : " وكلما ذُكرت كلمة الموازنة تضطرب جوانحي أمام تلك الأرقام السوداء في الموازنات ، أنا لا أقول بالاشتراكية ،ولا أقر الشيوعية ،ولكنني انتسب الى شعب بائس فقير "(٢) . وكأنما أراد الشمباني بذلك ان ينفي عن نفسه المطالبة بتطبيق الاشتراكية ،وان كان يلقي ضوءا على بعض الحلول لتلك الأزمة . فالاشتراكية والشيوعية لابد وأن تكون قد راودت أفكار بعض النواب المستنيرين في تلك الآونة ،الا أنهم ارتأوا أن الخلفية الاقتصادية والاجتماعية لغالبية النواب ، وتربّص السلطات الفرنسية لايساعدان على اقرار المبادىء الاشتراكية .

تألفت موازنة عام ١٩٣٣ من ثمانية عشر فصلا شملت مختلف مصالح الدولة ،وانقسمت الى قسمين ،أحدهما كان يتوافق مع الانظمة والقوانين ، وقد لقي موافقة المجلس . والآخر اختلف فيه النواب ، ولم يتضمن المشاكل التي تعانيها الدولة ، لذلك كانت تتم مناقشة كل فصل من فصوله على حدة ، بمشاركة اللجان المختصة ، كما كانت تتم مناقشة ميزانية الوزارات ومشاكلها لايجاد الحلول لها ،ولم يخل الأمر من المشادات الكلامية التي كانت تحدث بين النواب نتيجة تحزباتهم ،مثال ذلك ما حدث أثناء مناقشة الفصل الخامس المتعلق بموازنة وزارة الداخلية ،فقد اتهم النائب فخري البارودي الدكتور توفيق الشيشكلي مقرر اللجنة المالية بجهله بأمور هذه اللجنة ، وانتقص كفايته لكونه طبيبا لايمكنه أن يدير الأمور المالية ، وكان هذا من قبيل الاثارة ، لأنه اضطر الشيشكلي للدفاع عن نفسه وتجاوز ذلك ،حين راح يكيل للدولة الاتهامات مؤكدا : " أن جمهورية ذات ألقاب فارغة وفخامات الى دولات الى أصحاب معالي تشكل نفوسها مليونا ونصفا لأحرى أن تكون قرية أو مشيخة قرية ، وأما قوله أني طبيب ومن سوء حظ البلاد أن يكون الطبيب مقررا للجنة الداخلية فأني أرد عليه بشدة فان

---

١) - حدثت مشادة كلامية بين شاكر نعمت ووزير المالية جميل مردم حول التخمين الاجباري ، حتى أن مردم نعت شاكر نعمت بالكذب ،للاطلاع على الموضوع يمكن العودة الى محاضر مجلس النواب - الجلسة الثالثة - ٥ تشرين الثاني ١٩٣٢ -ص ١٤ .

٢) - محاضر مجلس النواب - الجلسة السابعة عشر ١٦ كانون الثاني ص ١٥٩ .

للطبيب رأيا وقلبا يستطيع معهما أن يدرس كل قضية .....«(١).

أما عن باقي فصول الموازنة ، فقد شغلت وزارة الزراعة الفصل العاشر ، وكانت أوضاعها صعبة بسبب ما تتعرض له من المصاعب والعقبات . كما كان المجلس قد ألغى المدرسة الزراعية بالسلمية وقد كان يعوّل عليها لتخريج بعض الاختصاصيين ، بحجة أنها قديمة ولا يستفاد منها.لذلك طالب النواب باحداث مدرسة زراعية ،وطُرحت على أثر ذلك الآراء الاصلاحية وعُرضت الوجوه السلبية ، ومنها أنه لا يوجد في دمشق اختصاصي زراعي واحد يستطيع أن يقدم تقريرا يتفق وحاجة البلاد (٢) ، كما عُرضت بعض الحلول كاعطاء المزارعين قروضا لأمد طويل ومنحهم تنزيلات في الضرائب .وبديهي أن الاهتمام بالزراعة قد برز بشكل خاص لأنها تعتبر من المصادر الرئيسية حيث لا توجد في سورية صناعة متقدمة يمكن الاعتماد عليها ، لذلك سنورد فيمايلي موجزا عن الاحوال الزراعية في سورية في تلك المرحلة :

لقد أجمعت التقارير والخطب المقدمة من النواب على سوء حالة الزراع لسوء أوضاع المواسم الزراعية ,فقد ذكر النائب محمد نوري الفتيّح بأنه منذ سبع سنين حتى عام ١٩٣٣ والزراع يعانون من الحشرات والآفات التي أتت على المزروعات ،وأكد النائب سليم جنبرت بأن الفلاح " يشكو الى الله الجدب في الأرض والنقص في الثمرات ولأولي الأمر كثرة الضرائب والى الناس فقر حاله " (٣) . وأيده في ذلك النائب حامد الخوجة الذي عرض حالة القرويين وما يعانونه من ألم الفاقة والفقر لقلة الأمطار وموت الأغنام .واجمع النواب على ضرورة اتخاذ تدابير سريعة لرفع الضيم عن الفلاح والمزارع والأخذ بأيديهما . فتشكلت لجنة زراعية لتدقيق قانون اعانة الزراع بناء على ما قرره المجلس النيابي في جلسة (٥ تشرين الثاني ١٩٣٢) ، وقدمت هذه اللجنة قانونا يخول الحكومة عقد قرض لمساعدة المحتاجين من الزراع،وبلغت قيمة القرض (٥٠٠) ألف ليرة سورية بفائدة لا تتجاوز ٥ ٪ ، على أن يبتاع المزارعون بهذه الاعانة بذارا من حنطة وشعير.

---

١)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة التاسعة عشرة - الجلسة السادسة من الدورة الاستثنائية كانون الثاني ١٩٣٣.

٢)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الحادية والعشرون - الثامنة من الدورة الاستثنائية لشهر كانون ثاني ١٩٣٣.

٣)- الجريدة الرسمية - العدد (١) - ١٥ كانون الثاني ١٩٣٣ -ص ١١٥.

واثناء استعراض موضوع قرض الزراع ، ذكر النائب فائز الخوري بأن للدولة على الزراع وأصحاب الأملاك " بواقي تزيد عن (٤) ملايين ليرة سورية لم تدفع للخزينة وهي في جيوب أغنى المزارعين " (١) ، وأما الفقراء والفلاحون الذين لا يملكون أرضا يزرعونها فقد سددوا كل أو اكثر ما عليهم من الديون . لذلك طلب أن يراعى وضع الفلاحين الصغار ، حتى لا تنحصر الفائدة من قانون مساعدة الزراع بالأغنياء منهم .

وقد احتج بعض النواب المزارعين الأغنياء على كلام فائز الخوري لأنه يمسهم أمثال النائب ابراهيم باشا ونوري الاصفرى ، متعللين بأن عليهم كثيرا من الضرائب والنفقات التي يدفعونها ، فهم بحاجة الى تلك المساعدة . الا أن النائب حامد الخوجة أيّد فائز الخوري على موقفه من الزراع الصغار ، واتهم كبار المزارعين بأن مصاريفهم تذهب على البذخ والاسراف لحياتهم الخاصة .

وبنتيجة المناقشات أقر المجلس مشروع اعانة الزراع ، كما صدر قانون يتضمن المصادقة على التعديلات الجارية لأعشار بعض القرى، ومنح تنزيل عشرة في المئة من أعشار عام ١٩٣٢ ، وصدر القانون في (٣١ كانون الثاني ١٩٣٣) (٢) . وقانون في (٥ حزيران ١٩٣٣) بشأن تجديد وتمديد ديون المصرف الزراعي . والى جانب عرض حالة الزراع والدعوة لمساعدتهم ، ذكر النائب أميل سمكرخ - القنيطرة - أسباب تراجع الزراعة في البلاد وعزاها الى عدة أسباب منها : جهل الفلاح بالتقنية الحديثة ، وانصراف الملاكين الكبار عن أراضيهم الى حياة المدن ، ووجود الأراضي المشاع دون استثمارها ، وطالب بايجاد زراع متعلمين لأصول الزراعة وتقنيتها ، وضرورة تأمين رؤوس أموال تخدم مايلزم الزراعة الحديثة من تجهيزات ، ثم فرز الاراضي المشاع حتى يعتني كل مالك بأرضه . وعبّر النائب الشيشكلي عن مفهوم متطور للملكية الزراعية حين دعا آملا أن تسود: " الديموقراطية في بلادنا الى درجة تستطيع بها أن تضع قانونا بتوزيع الأراضي بحسب درجة العامل وعدد نفوسه " (٣) (أفراد عائلته) ، ولكن فائز الخوري علّق على

---

١)- المصدر نفسه ملحق العدد (٢٣) - ٧ تشرين الثاني ١٩٣٢ - ص ٢١ .

٢)- الجريدة الرسمية - العدد (٣) ١٥ شباط ١٩٣٣ - ص ٥٨ .

٣)- النشرة الرسمية - ملحق العدد (٢٣) ٧ تشرين الثاني ١٩٣٢ - ص ٢٧-٢٨ .

ذلك بقوله " أما تقييد الملكية فهي نظرية اجتماعية لانعلم مدى احتمال امكان تنفيذها ، بل هي نظرية اشتراكية ".

وفي فصل الأشغال العامة ، جاء الحديث عن فندق بلودان الذى يتطلب بناؤه مبالغ ضخمة في وقت تعاني فيه البلاد من ضائقة اقتصادية ، الا أن هذا لم يمنع الحكومة من الاستمرار في العمل فيه (١) ، مع أنه مع غيره من المشاريع التي أقيمت في مراكز الاصطياف كانت البلاد في غنى عنه بسبب ضائقتها الاقتصادية وحاجتها للمبالغ التي تصرف لأجلها (٢) .

كما قُدّمت دراسة للطريق الممتد من الجنوب الى الشمال ، من جسر بنات يعقوب الى تركيا ، والذى يعتبر العمود الفقرى للمواصلات السورية ، كذلك درست خطط لانشاء شبكة من الطرق وتزفيت ما هو موجود منها .

وأيضا أعلنت الوزارة المسؤولة بأنها ستهتم بمستشفى دير الزور ، وفي بناء قصر للعدلية . وقد قبلت أغلب المشاريع المقدمة .

أما التعليم ، فقد تناولت دراسته جميع مراحله المختلفة : بالنسبة للتعليم الابتدائي ، كان هنالك اعتراض حول المناهج المقررة ، ومنها أن الاطفال لايدرسون تاريخ بلادهم أو جغرافيتها ، علما بأن الحاجة ماسة لدراسة أحوال الوطن الأم ، حتى ينشأ جيل واع لأحداث بلاده ، كما أشار الدكتور توفيق الشيشكلي الى أهمية محو الأمية (٣) ، للتقليل من نسبة الأميين ، ولرفع الكفاءة الفردية ، والى ضرورة انشاء حدائق والى أهمية الرياضة البدنية (٤) .

---

١)- كانت الحكومة التاجية قد أقرت انشاء فندق بلودان في عام ١٩٢٨م ، ورصدت له مبلغ (١٨٦٠٠) ليرة سورية . للاطلاع يمكن العودة لكتاب - الحكومة السورية في ثلاث سنين من ١٥ شباط ١٩٢٨ - الى ١٥ شباط ١٩٣١ ص ١٤ ، وقد صدر مرسوم رقم ٣٥٥٤ تاريخ ١٤/٢/١٩٣٢ ، بمنح استئجار واستثمار فندق بلودان الكبير - انظر الجريدة الرسمية العدد (٧) تاريخ ١٥ نيسان ١٩٣٥ ص ٨٩ .

٢)- الجريدة الرسمية - العدد (٧) ١٥ نيسان ١٩٣٣ ص ٢٣٨ .

٣)- محاضر البرلمان - الجلسة الخامسة عشر ١٢ كانون الثاني ١٩٣٣ ص ١٤٢ .

٤)- الجريدة الرسمية - العدد (٨) ٣٠ نيسان ١٩٣٣ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

كما كان هنالك اقتراح حول ايجاد برنامجين ، الأول لمن يريد الاستمرار في الثانوي ، والثاني من أجل فقراء الأرياف والمدن ، ولمن يريد تعلم القراءة ومبادىء الحساب وذلك للقضاء على الأمية .

أما التعليم الثانوي ، فكان يعاني من مشاكل تشابه ما يوجد في المرحلة الابتدائية من حيث المناهج المقررة ، ودرس مشروع للاتجاه الى المدارس الصناعية والزراعية ، لتخريج هيئة تستطيع الخدمة في هذه المجالات ، خاصة وأن مثل هذه الاختصاصات نادرة بحكم الاتجاه نحو التعليم العام ، وبسبب حاجة البلاد اليها ، وكذلك لمنع ازدياد أعداد الموظفين الذين يشكلون عبئا على الدولة .

وبخصوص المدارس العالية والجامعة ، لوحظ أنها كانت ~~محدودة~~ ذات فروع الكم والكيف ، وكان الاتجاه الغالب فيها دراسة اختصاصات الطب والصيدلة والحقوق ، حتى صار هنالك تخمة لدى الشباب المتعلم في هذه المجالات ، بينما شهدت الاختصاصات الأخرى كالهندسة نقصا شديدا في المنتسبين اليها ، بحيث كانت لا تفي بالحاجة ، ولا تسد العجز الناتج عن تطور البلاد (١) ، كما صدر قرار رقم ٣٦٣٧ بشأن الاوضاع الجديدة لمعهد الحقوق التابع للجامعة السورية في دمشق وتناولت بنوده أسس ونظم التسجيل ومدة الدراسة الخ . . .

الى جانب هذه الجهات التعليمية ، كانت توجد مدارس خاصة تدعمها الجمعيات الأهلية والخيرية ، وساهمت هذه المدارس بقسط لا بأس به من انتشار التعليم وقد وضع قرار رقم ٣٨٢٠ مكرر بتاريخ ١٣ كانون أول ١٩٣١ (٢) ، وتضمن مراقبة معاهد التعليم الخاص في الدولة السورية ، وأعطى هذا القرار لرئيس الدولة حق البت في فتح المدارس المحلية واغلاقها باستثناء المدارس الاجنبية الخاصة ، هذا كما نوقش سوء أحوال المعلمين وضعف رواتبهم الى جانب ما يقدمونه من جهد .

وفي معرض ذكر أهم المؤسسات التي لعبت دورا فعالا في البلاد ، أكد الدكتور الشيشكلي على أنه " اذا أرادت البلاد السورية أن تفاخر بعمل محسوس ملموس ، فهي تفاخر

---

١)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثانية والعشرون - التاسعة من الدورة الاستثنائية لشهر كانون ثاني ١٩٣٣ م ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

٢)- النشرة الرسمية لدولة سورية العدد (١٠) ٣١ مايس ١٩٣٢ - ص ١٢٤ .

بأربع مؤسسات ، وهي أولا ، أعمال مديرية الصحة العامة ، ثانيا المجمع العلمي ، ثالثا الجامعة السورية وفروعها ، رابعا : دار الآثار دون أن ترجح احداها على الأخرى " (١) .
وان كان في هذا القول شيء من الصحة فانه لا يمكن اغفال بعض الجهات الاخرى التي كانت تعمل كالاشغال العامة التي تولت استصلاح المناطق المحروقة من القرى ، بعد حادثة (الجسر وسقوط القطار) ، وحصلت على قانون بشاعية هذه الأراضي ليتم عمرانها (٢) .

كانت بنود الموازنة تمثل أهم طرق الصرف وأوجه الانفاق ، ولكن كيف تتمكن سورية من تأمين موارد ها ؟ . جاء على لسان مقرر اللجنة المالية ، النائب شاكر نعمت الشعباني أن مصادر واردات الحكومة السورية هي (٣) :

١- أرباح الدولة الخاصة / من الحاصلات الزراعية ، والأرباح الصناعية والتجارية .

٢- الجباية / وهي الضرائب والتكاليف الأميرية .

٣- القروض .

ويلاحظ بأنه لم يتعرض لذكر الواردات الجمركية بحكم وقوعها تحت السيطرة الفرنسية المباشرة (٤) ، والاستفادة السورية منها ضئيلة مع أنها تشكل الضريبة المباشرة التي يدفعها جميع الأفراد، كل حسب مقدرته على الشراء والاستهلاك. وقد علّق النائب فخري البارودي على ذلك بأن حصة المفوضية من ميزانية الدولة هي أكثر من نصف وارداتها، وهي لا تدخل تحت

---

١)- محاضر جلسات البرلمان الجلسة الثانية والعشرون / التاسعة من الدورة الاستثنائية كانون الثاني ١٩٣٣ ص ٢٤٩ : لقد وضع قرار رقم ١٦٦ ل.ر ، تاريخ ٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ ، بشأن وضع نظام للآثار القديمة يتناول ملكية هذه الآثار من قبل الدولة ، وحماية الآثار القديمة وحق الحفر ومنع تصدير الآثار القديمة خارج البلاد . حول ذلك أنظر الجريدة الرسمية العدد (٢٣) ١٥ كانون الأول ١٩٣٣ - ص ٦١٧ ، كما صدر في ١٣/١١/١٩٣٤ مرسوم رقم ٣١٠٥ بوضع ملاك لموظفي المجمع العلمي العربي ومرسوم آخر لتحديد موازنته. انظر الجريدة الرسمية العدد (٢٢) تاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٤ ص ٣٣٤ .

٢)- المصدر نفسه - الجلسة الخامسة عشر ١٢ كانون الثاني ١٩٣٣ ص ١٤٢ .

٣)- المصدر نفسه - الجلسة الثالثة والعشرون لشهر كانون الثاني ١٩٣٣ ص ٢٦٧ .

٤)- سيرد في مكان لاحق حديث عن الواردات الجمركية ، ضمن الحديث عن الحالة الاقتصادية في سورية .

اشراف الحكومة السورية ومجلسها النيابي (١).

٤ـ أما موضوع المصرف السوري : فقد نوقش ما تحصل الحكومة السورية عليه من فائدة ، فاتضح انه بنسبة واحد ونصف مما يدفعه المصرف للحكومة الفرنسية ؛ قرشان لفرنسا ، يقابلان نصف قرش (٢) لسورية ، وهذا غاية في الاجحاف ، وفيما يلي لمحة عما يتمتع به هذا المصرف من الميزات (٣) :

ـ كان في الدرجة الاولى يتمتع بحماية ممثلي فرنسا في سورية ؛ وهذا وحده يؤمن له التصرف بحرية كاملة .

ـ ثم أنه كان له امتياز اصدار الورق النقدي .

ـ كما ابيح له ان يصدر المبالغ التي يريدها بشرط ان يدفع ضمانة للخزينة الافرنسية من سندات الدفاع الوطني .

ويمكن ان نستدل من ميزانية هذا المصرف على ان معدل ربحه الصافي في السنة يبلغ (٢٨) مليون فرنك ، الى جانب فائدة قيمتها (٦ ٪) ستة في المائة ، ولم تكن هذه حاله فقط بل كانت حال العديد من الشركات كشركات النقل . ولكي نعرف الغبن الذي يلحق بسورية من سلطات الانتداب ، وبالذات في موضوع المصرف السوري ، سنلاحظ في فصول قادمة الأزمة التي تعرضت لها سورية بعد عام (١٩٣٦) م بسبب انخفاض قيمة الفرنك الفرنسي وارتباط العملة السورية به ، ومما لا شك فيه ان بقاء سورية عاجزة عن تأمين مواردها المالية ، كان لا بد ان يؤخر اهليتها للاستقلال ودخولها في نادي الدول المستقلة ، اذ كان من الشروط الرئيسية التي اقرتها لجنة الانتدابات الدائمة في جنيف التابعة لعصبة الامم ، وهي تناقش دخول العراق في العصبة المذكورة ان الدولة التي تكون تحت الانتداب وتتخلص منه ،

---

١)ـ الجريدة الرسمية العدد (٤) ٢٨ شباط ١٩٢٣ ص ١٥٨

٢)ـ محاضر جلسات البرلمان الجلسة الثالثة والعشرون ـ الدورة الاستثنائية لشهر كانون الثاني ١٩٣٣

٣)ـ د . عبد الرحمن الكيالي ـ الرد على بيان المفوض السامي في سوريا ص ١٧٣

لكي تستطيع ادارة نفسها بنفسها ، يجب عليها ان تؤمن مصادرها المالية " والا فهي بحاجة الى وصاية عليها ، من هنا حرصت فرنسا على وضع يدها على المداخيل الرئيسية لسورية واعتبرتها جزءا من صلاحياتها كدولة منتدبة .

قبل التصديق على الموازنة الجديدة صدرت عدة قوانين منها :

آ ـ قانون بشأن تحديد تعويضات وتخصيصات رئيس المجلس واعضاء المجلس بتاريخ ١٥ شباط ١٩٣٣ (١).

ب ـ قانون تحديد العفو عن معاملات النفوس المكتومة المقدم من الحكومة (٢).

اثناء الحديث عن هذا القانون تم استعراض وضع العشائر، وفي حين ذكر النائب فاضل العبود بأن العشائر هي ثلاث: الشعلان وعنزة وشمر ولا يمكن مساواة باقي العشائر بها واخضاعها لنظام خاص بل يجب اخضاعها للنظام المدني ، رأى النائب حامد الخوجة ، بأن النظام المدني الذي يلحق بالمحاكم يجرهم للفساد أكثر من نظام العشائر ، ورأى ان يسن نظام خاص للعشائر يسير بهم بشكل تدريجي لوصولهم الى النظام الذي تتبعه جميع البلاد .

وقد اكد النائب عبد المحسن الهفل بأن العشائر الموجودة في سورية هي نصف المجموع تقريبا، فيقتضي سن قانون لهم حسب عاداتهم وأصولهم كما هو مصرح في الدستور السوري(٣).

---

١)ـ الجريدة الرسمية للجمهورية السورية ـ العدد (٤) ٢٨ شباط ١٩٣٣ ص ٧٣، ومن الجدير بالذكر ان هذا القانون استغرق عدة جلسات لدراسته .

٢)ـ محاضر جلسات البرلمان ٢٣ أيار ١٩٣٣ ـ الجلسة السابعة من الدورة الثالثة . جاء في القانون : مادة (١)ـ يثابر العمل باحكام المادة ٨٧ من القرار المؤرخ في ١٥ تشرين الاول ١٩٣١ رقم ٣٦٣٣ لغاية عام ١٩٣٣ ، بشرط ان لا تشمل تلك الاحكام وقائع النفوس التي حصلت عام ١٩٣٢ .

مادة (٢) ـ بشأن تسجيل نفوس افراد العشائر اذا اعترف بتحضّرهم .

وقد كانت هنالك بعض العشائر الموجودة في منطقة الجزيرة ولا تزال تعيش حياة التنقل ولم تجنح الى الاستقرار، فرفض البرلمان ضمّها الى قيود النفوس لصعوبة ضبط افرادها .

٣)ـ النشرة الرسمية للجمهورية السورية العدد (٢٤) ٣١ كانون اول ١٩٣٢ ص ٥١ ـ ٥٢ .

هذا وكانت مصلحة العشائر في المفوضية العليا قد اعدّت مشروعا جديدا لاصلاح أحوال العشائر وذلك عام ١٩٣٢ ، جاء فيه :

١- اسكان ١٥٠٠ عائلة من العشائر السورية في القرى واقطاعهم الاراضي اللازمة لتدريبهم على الحياة الزراعية .

٢- تعيين اختصاصيين لتعليم العشائر الاصول الزراعية الحديثة لترك حياة الغزو .

٣- توزيع بذار على مزارعي العشائر مجانا .

٤- تعليم اولاد العشائر .

٥- أنشاء ثلاثة مستوصفات ثابتة في مناطق الحدود والصحراء لمداواة افراد القبائل .

ج . - قانون الاجور المدرسية ، والكراسي المجانية في المدارس التجهيزية - واعتبر هذا القانون ساريا من أول تشرين الاول ١٩٣٣ كما انه سرى على لواء الاسكندرونة .

د - قانون تعيين درجات التعليم العمومي - بكل مراحله - والمواد التي تدرّس فيه ، فقد كانت اللغة والآداب الفرنسية تدرس الى جانب اللغة والآداب العربية .

هـ . - قانون تقسيط وتأجيل بقايا الاموال الاميرية - صدر في دمشق برقم ١٣٥٢ تاريخ أيار ١٩٣٣ (١).

و - قانون تحديد رسم الماشية في عام ١٩٣٣ .

ز - قانون تعديل ملاكات الموظفين صدر بتاريخ ٥ حزيران ١٩٣٣ ، وقد استثنيت دوائر الامن من هذا القانون ، وعلل وزير المالية ذلك ، بأن الحكومة اخذت بعين الاعتبار وجود المادة (١١٦) في الدستور .

ح - تم اعفاء قشور الصنوبر المستعملة في مدابغ لواء الاسكندرونة من كافة الرسوم .

بعد ذلك صدقت الميزانية كاملة في (١ حزيران ١٩٣٣ م) وبقيت بعض المصاريف المستورة دون مناقشة ، كالمخصصات الزائدة للسيارات وغيرها ، كما انه لم يتم وضع حل جذري

---

١)- المصدر السابق - الجلسة الحادية عشر عام ١٩٣٣ ٢٩ آذار .
للاطلاع على مزيد من المعلومات يمكن العودة الى محاضر المجلس النيابي عام ١٩٣٢ ، الدورة الاستثنائية لشهر كانون الثاني .

لما يعانيه الفلاح والمزارع ، واهم من ذلك ، ان كل هذه المناقشات جرت في ظل هيمنة المادة (١١٦) التي يكمن فيها الداء الاساسي .

٥ — مقاطعة الوطنيين للمجلس ومعاهدة ١٩٣٣ :

بينما كانت الموازنة تناقش في المجلس ، كان هنالك العديد من المشاكل التي تسيطر على جو المناقشات ، ففي تلك الفترة وبالضبط في (١٨ نيسان ١٩٣٣) كان الوزيران الوطنيان مردم ورسلان قد استقالا ، وانسحب النواب الوطنيون ، وفي بداية كل جلسة واثناء قراءة اسماء النواب الحاضرين ، كان يلاحظ التغيب المستمر للوطنيين (١) ، هذا مع العلم ان النائب هاشم الاتاسي ظل غائبا منذ البداية عن المجلس لاعتقاده بأن المجلس ليس اكثر من اداة بيد الفرنسيين (٢). وكان الفضل في بعض القوانين التي صدرت يعود لجميل مردم حيث نجح في قضايا الاعشار اذ انزل نصف الضرائب عن المزارعين بسبب رداءة المواسم الزراعية واعلن العفو العام عن محكومي التظاهرات والانتخابات وعن مرتكبي الجنح والمخالفات البسيطة ، وذلك قبل خروج مردم وزميله رسلان من الوزارة (٣) ، ويلاحظ ان العفو لم يشمل المبعدين السياسيين . وبالرغم من نشاط جميل مردم في الوزارة الا انه كان مراقبا في تصرفاته من قبل المفوضية الفرنسية العليا ، الامر الذى حدّ من صلاحياته ، وانتهى به الحال الى الاستقالة .

ولا تفوتنا ملاحظة الدور الذى كان يلعبه مقرر اللجنة المالية — شاكر نعمت الشعباني — فقد اتخذ اسلوب المعارضة في كل مناقشاته ، وهدفه من ذلك (ضرب عصفورين بحجر واحد) ; فمن جهة كرّر الطعن بالوزارة واتهمها بالتقصير وكبت الحريات والفشل في تقديم تقرير عن اعمالها الذى وعدت بها ومن ضمنها العمل على الوحدة السورية (٤). والمقصود بالوزارة هنا ليس فقط رئيسها حقي العظم ، ولكن الجبهة الوطنية ، التي تتمثل بجميل مردم بك وزير المالية ومظهر

---

١) — النشرة الرسمية للجمهورية السورية — ملحق العدد رقم ٢٢ — ص٦ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٢م .

٢) — د . عبد الرحمن الكيالي — المراحل جـ ١ ص ١٨٤

٣) — المصدر السابق — ص ١٧٩

٤) — محاضر جلسات البرلمان — الجلسة الاولى — من الدورة الثالثة ٢٢ نيسان ١٩٣٣ م

رسلان وزير المعارف والعدلية ، ومن جهة ثانية يبدو انه كان يأمل في الحصول على كرسي في الوزارة بعد ان استقال الوزيران الوطنيان ، وكان لانتمائه الى الحزب الحر الدستوري الذى يتزعمه صبحي بركات ما يشجعه على الكشف عن آرائه بنحو متعمّد وغير متعمّد ؛ فقد ذكر "ان البلاد صف واحد ، وان البلاد التي تطالب بلسان احزابها متفقة على الاسس ولكنها تختلف بالاساليب والطرق ، واذا نظرتم الى برنامج الحزب الدستورى ، ترون فيه قضية الوحدة السورية مدونة ، ترون فيه كل ما قلته بشأن السيادة والوحدة ، ولا فرق في نظر المعتدلين ، وغيرهم فيما يتعلق بأماني البلاد" (١) وكأن الشعباني كان يحاول ان يجعل من نفسه ناطقا رسميا للحزب الحر الدستورى ، وان يظهر حزبه بمظهر الحزب الوطني الذى يسعى لتحقيق اماني البلاد ، ومن المفيد ملاحظة ان صبحي بركات ولطيف غنيمة قد انشقا عن شاكر نعمت الشعباني الذى كان يطلق على نفسه اسم (عميد الاحرار الدستوريين) ، وعن بقية اعضاء الحزب الحر الدستورى ، خاصة بعد ان وصل بركات الى رئاسة المجلس ووعد بان يكون فوق الحزبية والتحزب . هذا وقد تنبأت جريدة القبس بنهاية الحزب الحر الدستورى حين قالت :

" ولن يقدّر لهذا الحزب ان يعيش اكثر من المدة التي تنقضي معها الدورة البرلمانية الحاضرة " (٢). ونتيجة لما كان يكنّه الشعباني من حفيظة على الوزارة تطاول عليها ، وبلغ الامر به ، الى ان نفى وجود سياسة داخلية للحكومة ، وقصر عملها على الاعمال الادارية والكتابية ، الامر الذى افضى بالبلاد الى الفوضى، وتهكم على قضية الامن ، وان الحكومة ليس لها اى يد فيها ، بل هي في يد غيرها — مشيرا الى فرنسا . واشار الى ان السياسة المالية بالية وتسير على قوانين تعود الى العهد العثماني ، واكد بأن دمشق باتت تعيش على قوت غيرها ، وخاصة مدينة حلب ، التي فقدت استقلالها بانضمامها الى دمشق ، وفقدت من احتياطيها المادى الذى استهلكته العاصمة ، وكان الطعن وكيل التهم مهمة ركز عليها شاكر نعمت الشعباني ، للطعن في الوطنيين وابراز نقائصهم في الحكم .

---

١) — محاضر جلسات البرلمان — الجلسة الاولى من الدورة الثالثة ٢٢ نيسان ١٩٣٣ .

٢) — جريدة القبس — العدد الصادر في ٢٦ تشرين الاول ١٩٣٢ ص ٢

وفي حين كان الصخب يشتد والنقاش يعلو داخل المجلس ، فلن النواب لم يصمّوا آذانهم عما كان يجرى خارج المجلس ، فقد اشار النائب حامد الخوجة - نائب الرقة - الى القلق والهيجان اللذين يجتاحان الشعب ، والاضطراب الذى عمّ البلاد (١) ، وعزا ذلك كله الى الشائعات التي احاطت بمحادثات المعاهدة ، والى استقالة الوزيرين ، اللذين كانا يشكلان نصف الوزارة المؤلفة من اربعة وزراء ، والى أمر آخر هو عدم حضور الوطنيين الى المجلس وتشويشهم من الخارج على اعماله . وكان في هذا الكثير من الصحة ، لان الكتلة الوطنية وبتحريض بالدرجة الاولى من ابراهيم هنانو، عزمت على سحب رجالها من المجلس، وبالتالي اثارة الشعب ودفعه للقضاء على المجلس النيابي .

وتداركا للامر عجلت وزارة حقي العظم الثانية ، بتقديم بيانها الوزارى الى المجلس بتاريخ (٨ أيار ١٩٣٢) ، واشار رئيس الوزراء الى ان الحكومة ستسعى لاقرار السكينة والسير نحو الاستقلال ومتابعة المفاوضات لعقد المعاهدة ، وتجاهل وضع المبعدين السياسيين ، وقد منحت الوزارة الثقة (٢) .

كنا قد ذكرنا ان من الاهداف الرئيسية لدخول الوطنيين الى المجلس ،السعي لعقد معاهدة مع فرنسا تحدد المصالح السورية وتعتبر اكثر تحررا بالقياس الى المعاهدة العراقية - البريطانية . كما رأينا ان جميل مردم هو الذى تولى مباحثات المعاهدة ، ولما تأكد انها لا تحقق الاماني الوطنية ، وان فرنسا تماطل في موضوع الوحدة السورية ، وبسبب ضغط الكتلة الوطنية ، قدّم استقالته ، وتضامن معه الوزير مظهر رسلان، وسحب الوطنيين يدهم من مناقشات المعاهدة ، وتولى توضيعها حقي العظم واعضاء وزارته الثانية (٣) .

---

(١)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثامنة ٢٧ نيسان ١٩٣٢

(٢)- الوزارة العظمية الثانية التي الفها المفوض السامي جاءت على النحو التالي :

حقي العظم - للرئاسة والداخلية ، الحاج محمد الاطه لي - للزراعة ، وسليم جنبرت للاشغال العامة والمعارف ، شاكر نعمت الشعباني للمالية ، الشيخ سليمان الجوخة دار - للعدلية .

للاطلاع العودة لكتاب عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج١ - ص ٢١٦

(٣)- جريدة بردى - سورية بين عهدين - صدرت عام الاستقلال ١٩٤٦ ، ص ٢٧ .

وكان المفوض السامي (بونسو) قد استدعي الى باريس اثر فشل المفاوضات ، وحل مكانه (دومارتيل) الذي وصل في (١٤ تشرين الاول ١٩٣٣) الى بيروت ، وتابع مفاوضات المعاهدة مع الحكومة السورية الجديدة برئاسة حقي العظم ، وانتهت المفاوضات بمعاهدة عُرفت باسم معاهدة الشعباني[1].

وسنتناول هذه المعاهدة وموقف الجهات المختلفة منها وما آلت اليه بعد قليل.

ومن الجدير بالذكر ان حكومة حقي العظم الثانية اعطيت صلاحيات واسعة من قبل المفوضية الفرنسية،وذلك دعما لموقفها لاتمام مشروع المعاهدة ، ولتستطيع السلطة الفرنسية تنفيذ مخططاتها عن طريقها . ومن ضمن الصلاحيات التي حصلت عليها : حق اصدار مراسيم اشتراعية دون العودة الى المجلس النيابي - وكان ذلك تحديا كبيرا للسلطة التشريعية ،وكذلك سمح لها باتخاذ ما تراه مناسبا حتى ولوكان معارضا للقوانين نفسها .

وبناء على موقف القوة هذا الذي تحقق لحكومة حقي العظم ، راحت تخطط لتنفيذ أول الرغائب الفرنسية وهي تهيئة الجو لقبول المعاهدة الفرنسية ، وأول ما لجأت اليه ، هو استرضاء بعض النواب باسلوب خفي ؛ فقررت الغاء الديون التي كانت للدولة على المزارعين ، وكان هذا طريقا مباشرا اسقطت فيه الديون المترتبة على النواب الذين يشكلون اكبر قسم من المدينين،وهم الذين تبنّوا هذا القانون حين عرضه (٢) ،فقد بلغت الديون التي بذمة نائب حلب ورئيس بلديتها غالب آل ابراهيم باشا (١٨) ألف ليرة سورية.وأحد عشر الف ليرة سورية في ذمة نائب جبل سمعان عارف الجزار ، كما بلغ مجموع الديون المترتبة على باقي النواب والمقربين منهم ما لا يقل عن مليوني ليرة سورية . وفي ٢٩ أيار ١٩٣٣ ، صدر قانون بشأن تقسيط

---

١)- مرّ معنا ان الشعباني كان مقررا للجنة المالية في عهد الوزارة الاولى سنة ١٩٣٢ ، واصبح وزيرا للمالية في زمن الوزارة العظمية الثانية عام ١٩٣٣ م بعد استقالة الوزيرين الوطنيين ، وكان طموحا ، الامر الذي اوقعه في شباك الفرنسيين ، وربما سنتهمت المعاهدة بمعاهدة الشعباني ، لكونه من أكثر المتحمسين لها والمدافعين عنها ، وهذا زاد في كراهية الشعب له ، خاصة وان موقفه العدائي من الكتلة الوطنية قديم .

٢)- د . عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ١ - ص ٢٢٥

وتأجيل باقي الاموال الاميرية (١) ولو أن الوزارة حرصت على جمع هذه الديون لسد العجز الواضح في الميزانية ، لكان لها ما ارادت ، او لكان لها جزء كبير منه ، الا انها هدفت الى شراء اصوات النواب حين عرض المعاهدة عليهم ، وفي اقل الاحتمالات لضمان سكوتهم ، وقد فازت بدعمهم وتغاضيهم عن تجاوزاتها وانتهاكاتها لحقوق السلطة التشريعية .

وبعد ان دعمت الحكومة موقفها ، قامت باتصالات مكثفة مع المفوض السامي ، تم فيها تهيئة المعاهدة ، وناب عن رئيس فرنسا الكونت (دو مارتيل De Martel) المفوض السامي في سورية ولبنان . أما عن رئيس سورية فقد ناب حقي العظم رئيس مجلس الوزراء .

مضمون المعاهدة (٢) : حُدّدت مدة المعاهدة بخمس وعشرين سنة ، وتألفت من ثلاثة صكوك :

أولا ـ معاهدة صداقة وتحالف .

ثانيا ـ بروتوكول "آ" بشأن الاتفاقيات والعقود التي ستوضع موضع التنفيذ في ذات الوقت الذي تنفذ فيه المعاهدة عند دخول سوريا جامعة الامم .

ثالثا ـ بروتوكول "ب" بشأن البرنامج الواجب تحقيقه خلال المدة التمهيدية لكي يؤمن بطريقة التعاقد وضمن نطاق القانون الاساسي تطور المؤسسات الحالية ، لاجل نقل التبعات الى الحكومة السورية نقلا تدريجيا .

كما ضمت المعاهدة اثنتي عشرة مادة .

---

١)- محاضر جلسات البرلمان ـ الجلسة الحادية عشر ـ ٢٩ أيار ١٩٣٣ .

٢)- لمزيد من الاطلاع على مضمون المعاهدة يمكن العودة الى جريدة القبس الصادرة في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٣ م

ـ وانظر حسن الحكيم ـ الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية من صفحة ٣٠٦ ـ الى صفحة ٣٢٥ .

ـ وانظر د. ذوقان قرقوط ـ المشرق العربي في مواجهة الاستعمار ـ من صفحة ٣٧٦ وحتى الصفحة ٣٨٠ .

ـ يقول وجيه الحفار في كتابه ـ الدستور والحكم ـ ص ١٧٤ ، بأن نصوص المعاهدة وردت من باريس . ويذكر محمد عزة دروزة في كتابه حول الحركة العربية الحديثة ص ٤٧ بأن المفوض السامي عرض المعاهدة المعدّة .

استدعى المفوض السامي الى بيروت كلا من رئيس الجمهورية السورية ، وهيئة الوزارة برئاسة حقي العظم لإطلاعهم على نص المعاهدة ، وتورطت الحكومة في التوقيع عليها في ١٦ تشرين الثاني (١٩٣٣) (١) ، قبل عرضها على المجلس النيابي ، وكان هذا موقفا استغلته فرنسا الى ابعد الحدود .

الا ان سليم جنبرت وزير المعارف والاشغال العامة ، بعد ان اطلع على بنود المعاهدة عاد الى المفوض وقال له فيما قال : " المعاهدة كما هي لا يمكن قبولها ، وانا واول من يرفضها" (٢) وذلك بعد ان خامرته الشكوك في امر المعاهدة ، وتخوف من ان قبولها يعتبر خيانة للوطن ، واتبع ذلك بأن قدم استقالته ، قبل توقيع المعاهدة من قبل الحكومة بيوم واحد ، اي في ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٣ ، ولم تجد الوسائل على حمله لاستردادها (٣) . وكان لموقفه هذا صدى واسع ، وترحيب في الاوساط الشعبية والوطنية (٤) .

---

١)- وجيه الحفار - المصدر السابق - ص ١٧٤

٢)- علي رضا - المصدر السابق - ص ٣٣٣

٣)- حسن الحكيم - مذكراتي - ج ٢ ص ١٧٠

٤)- كان سليم جنبرت مسيحيا كاثوليكيا ، معتدلا في مواقفه مع فرنسا ، الا ان هذا لم يمنعه من اتخاذ موقف وطني ازاء التجني الذي لمسه في المعاهدة ، وقد قدّر له الوطنيون هذا كثيرا ، حتى انه عرض عليه منصب الوزارة مرتين زمن حكم الكتلة الوطنية .

- ذكر الدكتور ذوقان قرقوط في كتابه - تطور الحركة الوطنية في سورية ص ١٤٢ ، ان الوزير سليم جنبرت كان ممن وقّعوا معاهدة ١٩٣٣ م ، وهذا يتنافى تماما مع موقفه الذي اعلن عنه ، حين استقال احتجاجا على المعاهدة التي تخالف رغائب الامة ، ولعله وقع في الاشتباه بسبب ذهاب سليم جنبرت الى بيروت ومقابلته المفوض السامي ، ولكنه عاد على اثر الزيارة رافضا للمعاهدة . حول ذلك انظر غالب العياشي ص ٣٨٤ .

- ولا بد من الاشارة الى ان سليم جنبرت كان ينتمي الى الحزب الحر الدستوري ، الا انه فُصل منه بعد تنصيبه وزيرا للاشغال العامة ، بحجة انه لم يأخذ رأي الحزب في قبوله الوزارة ، وقد اجاب على هذا : " لم احضر اجتماعا من اجتماعات الحزب منذ تأسيسه حتى الآن ، ولذلك لا ارى ما يدعو الى اصدار مثل هذا القرار ، على اني ايضا لم اشترك باسم الحزب في الوزارة " ، نقلا عن جريدة الايام - العدد (١٧٤) تاريخ ١٧ حزيران ١٩٣٢ م - ص ٢

انتهز الوطنيون الفرصة ،وأصدروا بيانا يوم الاثنين ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٣ شرحوا فيه وضع المعاهدة ، ومما جاء في هذا البيان (١) :

أ - ان المعاهدة خالية من كل معاني السيادة ،وهي تقر وتجيز تدخل الافرنسيين بالصغيرة والكبيرة من شؤون البلاد الداخلية - الادارية ، والمالية ،والقضائية ، والعسكرية وحتى التعليمية ،وتحرمها من سيادتها الخارجية .

ب - انها تقر التجزئة اقرارا واضحا وصريحا ،وتطلب من البلاد المصادقة على ذلك.

جـ - انها تفرغ الصلاحيات التي أخذها الافرنسيون لأنفسهم من حقوق البلاد بصورة عهد يغلّ عنقها الى مدى لا يعلم منتهاه ، ويحمّلها عدا ذلك نفقات هذا الاستعمار .

أي أن المعاهدة ستكون عملية اقرار من سورية بصلاحيات فرنسا وما نالته بشكل خطي ، هذا وقد ادعت فرنسا أنها أخذت بعين الاعتبار رغائب سكان بعض المناطق بالانفصال، لهذا أقرت التجزئة ولم تفرضها ،والحقيقة أن ما ادعته فرنسا لم يكن صحيحا ،فهي لم تأخذ رأي الأهالي في أي قضية مهما كانت جوهرية ،فما الذي دعاها .تساير في هذه النقطة بالذات ؟ علما بأن الرغبة الاكيدة لدى جميع سكان المناطق ،هي الانضمام للأم سورية ، واذا كانت هنالك بعض الأصوات الشاذة لأحزاب أو شخصيا عدمينة متطرفة تريد استغلال الفرص ،الا أن المسار العام للجماهير العريضة كان وحدويا .

هاج الشعب اثر سماعه بالمعاهدة ، وتلقى المجلس العديد من برقيات الاستنكار تحمل اللعنات عليه وعلى الحكومة ،وعلى كل من يوافق على المعاهدة وتحذّر النواب من التوقيع عليها (٢). ولأول مرة تساهم .. ي السيدات السوريات ببرقيات الاحتجاج . وكنّ قد ساهمن سابقا في النضال في جميع ادوار الصراع ضد الاجنبي (٣).

وتحرزا من تدهور الاحوال عطل المفوض السامي العديد من الصحف، وأصدر بيانا هدد فيه بانزال العقوبات بكل من يحاول اثارة الشعب والتطفل على المعاهدة ، الا أن هذا

---

١)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل جـ ٢ ص ٢٤ .

٢)- المصدر السابق ص ٢٦ .

٣)- جميل الملواني - نضال شعب وسجل خلود - من ١٩١٩-١٩٤٦ ص ٣٦٢ .

لم يجد شيئا ، ولاسيما بعد أن عجلت السلطة الفرنسية بنشر بنود المعاهدة في الصحف في (١٦ تشرين الثاني) (١) موقّعة من الجانبين ، وقبل عرضها على البرلمان ، مما أربك الحكومة وأوقعها في مأزق حرج أمام المجلس . ولما اطلع صبحي بركات رئيس المجلس على المعاهدة ، انساق وراء الاجماع الشعبي وأعلن رفضه لها ، كما هدد باستقالته بدل الموافقة عليها . وكان وقد أدى موقف صبحي بركات هذا الى تغيير جذرى على سير الامور في المجلس ؛ فأغلبية الأعضاء النواب كانوا يدينون له بالولاء ، وله مكانة خاصة في نفوسهم وقد جمعتهم صفة الاعتدال في علاقتهم مع فرنسا ، والرغبة في التعاون معها. أما وقد تغيّر موقف الرئيس الآن ، فالأرجح أن كفته سترجح ، خاصة وأن الوطنيين سيؤيدون خطوته ، وحدث المتوقع ، اذ عاد الوطنيون بعد غياب طويل عن المجلس ، وأعلنوا أنهم من تحت قبته سيحاربون المعاهدة ويقفون في وجه التصويت عليها .

المعاهدة في البرلمان :

على اثر الحرج الذى وقعت فيه الحكومة بعد انكشاف أمرها للشعب ، حاول شاكر نعمت الشعباني أن يمنع مناقشة المعاهدة في المجلس ، ولكن جميل مردم والنواب الوطنيين أصروا على عرضها على المجلس لمناقشتها (٢) .

وفي جلسة الأربعاء ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٣ ، كان الجو متوترا داخل المجلس وخارجه (٣) . ففي الخارج فرضت القوات الفرنسية حماية أمنية حول المجلس ، وفي الطرق المؤدية اليه ، وفرض ما يشبه حظر التجول ، بينما اجتمع النواب في الداخل في انتظار عرض المعاهدة للتصديق عليها ، واستطاع الوطنيون استمالة معظم النواب الى جانبهم ، واستغلال الموقف الايجابي لصبحي بركات ، فصعد جميل مردم الى المنصة وقرأ مضبطة موقعة من (٤٦)

---

١)- دليل الجمهورية السورية - الدولة السورية - ص ١٦٠ .

٢)- جريدة القبس - العدد الصادر في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٣ .

٣)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ٢ ص ٢٥ ، وقد قامت مظاهرة نسائية خارج المجلس رغم حشود (السنكال) مستنكرة المعاهدة ، ووصلت اصواتهن الى مسامع النواب ، فازدادوا حماسة لرفضها .

نائبا ،برفض المعاهدة وردها (١)، لأنها تنافي اماني الأمة وضد رغائبها ،ويروي النائب حامد الخوجة حادثة رفض المعاهدة في البرلمان - وكان وقتها أمين سر المجلس- على النحو التالي :

لما جاء دور المعاهدة ،أعلنت أنها معاهدة تبادل صداقة بين البلدين ،ولما باشرت قراءتها فاذا بحردم بك يقوم من مكانه ويقترب من المنصة ، ليتلو العريضة ،فاذا بالمندوب يقوم من مكانه بجانب منصة الخطابة ، فهجم مردم على المنصة ،وترك معطفه بيد معترض في طريقه ، واندفع وتلا العريضة برفض المعاهدة ، بينما المندوب يتلو قرار ايقاف الجلسات (٢).

على أثرها أوقف مندوب المفوض السامي الجلسة وأجلها أربعة ايام ، وفي ٢٥ تشرين الثاني ،أصدر المفوض السامي قرارا بوقف مناقشات المجلس النيابي (٣)، وطلب من رئيس الجمهورية استرداد المعاهدة المفروضة ، كما طلب منه أن يتم تمزيق اوراق الجلسة الاخيرة المتعلقة بالمعاهدة ، بحجة أن المناقشة لم تكن نظامية ، ولكن رئيس المجلس رفض الطلب الأخير وأشار الى أن الجلسة كانت نظامية ،وأن مناقشاتها طبيعية ، خاصة وإن الموضوع حساس ويمس مستقبل الأمة .

وتألفت لجنة لمتابعة العمل النيابي ضمت كلا من رئيس المجلس صبحي بركسات ، وهاشم الاتاسي ،وجميل مردم ، وفائز الخوري ، ونقولا جانجي ، ونوري الاصفري ، وعفيف الصلح ، ونسيب الكيلاني (٤).

---

١)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الاولى في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٣.
جاء في نص الضبطة : " لقد اطلع النواب الموقعون أدناه على نصوص المعاهدة التي وقعت عليها الحكومة وعرضتها على مجلسنا النيابي لاقرارها فوجدوها مناقضة لرغائب الأمة وغير ضامنة لمصالح البلاد من وحدة وسيادة واستقلال ، ولذلك فنحن نرى رد هذه المعاهدة وانتخاب لجنة مؤلفة من خمسة عشر نائبا لكتابة قرار الرد ونقترح اجراء انتخاب اللجنة حالا ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ". عن كتاب الدكتور ذوقان قرقوط - المشرق العربي في مواجهة الاستعمار - ص ٣٨٤ .
وكذلك يمكن العودة لكتاب عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ٢ ص ٣٤ - ٣٥ .
٢)- مقابلة مع الاستاذ حامد الخوجة بين كاتبة البحث وبينه جرت في دمشق بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٣ .
٣)- وجيه الحفار - المصدر السابق ص ١٧٥ .
٤)- علي رضا - المصدر السابق - ص ١٣٤ .

كما طالب الوطنيون باسقاط الحكومة العظمية ، واعتبروها ساقطة بسقوط مشـــروع المعاهدة المقدم من قبلها(١) وتعذر على المكتب الدائم للمجلس اقامة الدورة الاستثنائيــة لمجلس النواب اعتبارا من (١ كانون ثاني ١٩٣٤) ،كعقوبة من فرنسا لرفضه المعاهدة .

والغريب في الأمر أن البرلمان الفرنسي لم يكن راضيا تمام الرضا من معاهدة عام ١٩٣٣ ، فقد ذكر أحد النواب الفرنسيين ، وهو يشير الى بعض بنودها : " معنى هذا هو ترك الانتداب مع الحد الادنى بتوطيد الأمن والنظام في هذه البلاد ،وهي مهمة تصبح صعبة جدا ، بعـد اضاعتنا سلطة مراقبة شؤونها السياسية "(٢) .

اذا كان هذا رأي الفرنسيين في المعاهدة ،وهي لا تحقق كثيرا من الأماني الوطنية ، فكيف يمكن أن يتوقع السوريون خيرا من الفرنسيين ؟ والأمر الملفت للنظر أن جريدة القبس نشرت في أحد أعدادها مقالا ورد فيه : " ان فرنسا لاتفكر البتة في عقد معاهدة مع سوريا اليـوم ، بل تفكر في أن تخلع شيئا فشيئا واجبات الحكم التي اضطلعت بأعبائها على عاتق أهل سورية ، فتؤلف قوى جندية يمكن الاستعانة بها عند اللزوم لحفظ الأمن والدفاع عن الحدود ، ثـم تنظم القضاء السوري وأنظمة الضرائب ، وتؤلف المجلس الاقتصادي وتصلح مع البرلمان كثيرا من الشؤون السورية ،أما المعاهدة ،فلن توضع موضع المستقبل سنة ١٩٣٦ ،أي نهايــة مدة البرلمان الحالي "(٣) . وكأنما أرادت الجريدة التنبؤ بالمستقبل حيث تم فعلا في عـام ١٩٣٦ عقد معاهدة بين الوطنيين وفرنسا ، الا أن الأمر الصحيح هو أن فرنسا لم توقع هـذه المعاهدة ، بل رفضها البرلمان الفرنسي ، وهذا ما سنراه في مكان لاحق ، مما يدلنا علـى عدم رغبة فرنسا في أي نوع من المعاهدات ما لم تحقق مآربها في التحكم والاستغلال .

ومنذ رفض المجلس النيابي المعاهدة ،كانت الدسائس تحاك ضد مصالح البـلاد في الدوائر الرسمية ولدى موظفي الاستخبارات في دمشق (٤) . وازدادت نقمة الحكومـة على المجلس لرفضه المعاهدة والتصديق عليها ،فأصدر حقي العظم كتابا في ٣١ كانون الثاني ١٩٣٤ ،وجهه الى رئيس المجلس ،كانت غايته الانتقام والتشفي ،وفيه يبلغ المجلس بتخفيض

---

١)- نجيب الأرمنازي - سورية من الاحتلال الى الجلاء - ص ٩٦ .

٢)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ٢ ص ١٠٨ .

٣)- جريدة القبس - العدد الصادر في ٢١ آب ١٩٣٢ م .

٤)- لطفي الحفار - ذكريات - ج ٢ - ص ٥٦ .

ميزانيته وتسريح بعض موظفيه بحجة الاقتصاد في النفقات (١) . وبعد تلاوة كتاب رئيس الوزارة، علّق صبحي بركات قائلا : " لي الشرف أن أحيط فخامتكم علما ، أننا قد بُلّغنا موازنة المجلس النيابي لعام (١٩٣٤) ، والتي صُدّقت على أسس ملؤها التعدي والافتئات على حقوق القوة التشريعية ،الأمر الذي لم نستغرب صدوره من حكومة احتفظتم بها على الرغم من خذلانها وسحب الثقة منها " (٢) .

وزارة تاج الدين الحسني الثانية :

الا أنه لم تستقم الحال لحكومة حقي العظم ، فقد قدم استقالة حكومته في ١٧ آذار عام ١٩٣٤ (٣) ، بعد أن خسر ثقة الشعب واستحق غضبه ،وكذلك خسر الجولة مع فرنسا ، كتب محمد كرد علي في مذكراته في وصف حكومة حقي العظم : " حرص رؤساء الوزارات في كل دور على استخدام ذويهم وخواصهم ، والافضال على أنصارهم وصنائعهم. وأعظم من كان له الغرام العظيم بحماية الأهل والأقارب حقي العظم " (٤) .

وقال أيضا " أما حقي العظم فما أظنه على طول مقامه في الرياسات خالف المنتدبين في مسألة واحدة ،حتى قال أحد رجال الانتداب له على كثرة استكانته وسرعة موافقته : انا نريد رئيس وزارة يقول لنا تارة نعم وتارة لا . لا أن يقول لنا نعم دائما فان هذا لا فائدة فيه.(٥)

وقامت السلطة الفرنسية بتعيين حكومة جديدة تحت رئاسة الشيخ تاج الدين الحسني في نفس اليوم الذي استقالت فيه حكومة حقي العظم ،وكانت عودة تاج الدين الى السلطة تعني الكثير ،خاصة وان رئيس الجمهورية محمد علي العابد لم يكن راغبا في هذه الحكومة ، ولكنه لم يكن يملك من الأمر شيئا في ذلك العهد ،والسياسة الفرنسية ، كانت هي التي تتصرف بكل شأن مستترة وراء هياكل الحكم من الموظفين ، ومسيطرة على كل كبيرة وصغيرة.

---

١)- علي رضا - المصدر السابق - ص ٣٤٣.
٢)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل - جـ ٢ ص ١٠٨.
٣)- وجيه الحفار - المصدر السابق - ص ١٧٥.
٤)- محمد كرد علي - مذكرات - جـ ٢ ص ٣٢٤ ، ٣٣٧-٣٣٨.
٥) - المصدر نفسه ص ٧٧٧-٧٧٨.

عينت السلطة الفرنسية تاج الدين الحسني ، بناء على مراسيم اشتراعية كانت تصدرها في فترات تعطيل البرلمان ، الامر الذى أبقى حكومة الشيخ تاج بعيدة عن نيل الثقة من المجلس ،كغيرها من الحكومات التي تنشأ في ظل نظام دستورى ، بحجة أن المجلس معطل .
وكان المفوض السامي قد أصدر في ١٠ آذار ١٩٣٤ قرارا رقم ٥٤ ل.ز(١) بتأجيل اجتماعات المجلس الى ١٥ تشرين الاول ١٩٣٤ بينما كان المجلس سيعقد في ٢٠ آذار ١٩٣٤ وذلك دون أن يبدى سببا لهذا الاجراء ،واضطرت اللجنة البرلمانية في ٢٠ آذار عام ١٩٣٤ أن تصدر بيانا تحتج فيه على التعطيل ، وتبدى تخوفها منه .

ولا ريب في أنه كان للسلطة الانتدابية ما يفسر تصرفها ؛فبعد أن انقلب المجلس عليها ، واسقطت الوزارة ، رأت أن تأتي بتاج الدين الحسني ،بالرغم من اقتناعها بعدم رضا الشعب عنه ، لذلك كان تعطيل المجلس يتيح لها حرية التصرف ، فلم تتورع عن اتخاذ مثل هذا الاجراء ،وهي تعرف تماما أن تاج الدين لن يعارضها فيما تتخذه من اجراءات.

الا أن بقاء المجلس قائما كان منغصا لها وللحكومة في بعض الأحيان ؛ففي ٩ تشرين الثاني ١٩٣٤ م أرسل صبحي بركات رئيس المجلس احتجاجا على صرف مبلغ (٣٥) مليون فرنك على المشاريع دون علم النواب (٢) والمجلس دون موافقته على هذه النفقات ، وكان كثير من هذه الأمور يجرى بعيدا عن المجلس في محاولة لتجاهل وجوده وتحدى سلطانه .

وأخيرا تم الاستغناء عنه ، في قرار أصدره المفوض السامي دى مارتيل في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٤ وجاء في هذا القرار : " وحيث أن تحقيق عمل الانقاذ العام هذا ، قد يتعرض للخطر بسبب سير الأوضاع البرلمانية في سورية سيرا لم يزل غير كامل مما أوجب قبلا وقف مناقشات مجلس النواب في تشرين الثاني سنة (١٩٣٣) وفي آذار سنة ١٩٣٤ قرر مايلي :
المادة الأولى : توقف مناقشات مجلس النواب المنتخب في نيسان (١٩٣٢) م الى أجل مسمى " (٣).

---

١)- الجريدة الرسمية العدد (٥) تاريخ ١٥ آذار ١٩٣٤ ص ١.
٢)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج١ - ص ٣٢٣.
٣)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج٢ - ص ٢٧٩.

وعلى أثر هذا القرار أضربت المدن السورية كلها في ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٤ ،احتجا
على تعطيل أعمال المجلس ،ولكن المفوض السامي تابع خطته بعد أن تخلص من المجلس ،
فأصدر في ٣٠ كانون الاول ١٩٣٤ م قرارا برقم ١٧٦/ل.ر ، منح فيه حق اصدار المراسيم
التشريعية لحكومة الشيخ تاج الدين ، وذلك باتفاق مع الوزراء ، بحيث أعيدت السيطرة الفرنسية
على الأمور ،وأُبعد الشعب عن مناقشتها .

والسؤال الذي يُطرح في هذا المعرض هو ، لماذا غضبت المدن السورية ،وثار الوطنيون
وغيرهم لاغلاق وتعطيل المجلس النيابي ؟ ألم يكن هذا هدفهم منذ البداية حين ذكر ابراهيم
هنانو أنه سيتم تهديم المجلس مهما كلّف الثمن ؟ . ويبدو أن ذلك يرجع بنحو رئيسي الى
أن الوطنيين بعد نجاحهم في اسقاط وزارة حقي العظم ، وكذلك في رفض معاهدة ١٩٣٣ ،
وتسييرهم المجلس حسب مشيئتهم ، شعروا بأنه بمكنتهم الاستمرار في هذا المجلس طالما
أن الأمور بدأت تسير حسب رغبتهم ،وبالتالي بمكنتهم اعادة الهيمنة على الوزارة ، لولا أن المفوض
السامي فاجأهم بتعيين تاج الدين رئيسا للوزارة ، وتعطيل جلسات المجلس الى أجل غير
مسمى ،مما بدّد أحلامهم فذهبت أدراج الرياح .

٦- احوال البلاد حتى استلام الكتلة الوطنية عام ١٩٣٦ :

كانت هنالك مشاكل متفرقة ترافق سير الأحداث ،ولعبت دورا في الحياة السورية منها :

آ - منح الدويلات صلاحيات نسبية ، فبقيت مرتبطة مع العاصمة في أمور كثيرة ،
ولكنها تمتعت بحرية الحركة بعد أن صدرت لكل منها دساتير مستقلة (١) . ومن هذا الوضع
أشار موريسيس نائب لواء الاسكندرونة الى أن اللواء قد حصل بناء على النظام الاساسي الخاص
رقم ٣١١٢ المؤرخ في (١٤ أيار ١٩٣٠) على استقلال ذاتي ،وأكّد على المطالبة بحرية
ورعاية مضمون هذا القرار ،(٢) علما بأن اللواء حتى ذلك الوقت كان يُمثّل في المجلس النيابي ،
ويساهم ببعض الضرائب ، وقد حصل في (٢٣ أيار ١٩٣٣) على اعفاء قشور الصنوبر المستعملة

---

١)- للاطلاع على نصوص الدساتير يمكن العودة الى ملحق جريدة الجمهورية السورية رقم ١٢
الصادر في ٢٢ أيار ١٩٣٠ م،وللصفحة الاولى من مجلس عام ١٩٣٣ م ،سالف الذكر.

٢)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثانية عشر - ٣٠ أيار ١٩٣٣ م.

في مدارسها من كافة الرسوم (١)، كما سرى عليه قانون الأجور المدرسية والكراسي المجانية في المدارس التجهيزية .

ب - مشكلة الآشوريين : (٢)

لجأت مجموعات آشورية الى سورية ، قادمة من العراق في هجرات متقطعة بدءاً من عام (١٩٣٣- وحتى عام ١٩٣٦) ، وذلك لسوء العلاقات بينها وبين الحكومات العراقية آنذاك (٣) ، وأصبحت حياتهم متعذرة ،فكان مجيئهم الى سورية مخططا له من قبل انكلترا والعراق ،ليتم تخليص العراق من مشاكلهم التي كثرت ،ولارباك سورية بمشاكل جانبية ، خاصة وأن العراق كان يخشى وجودهم في منطقة الموصل ، واستطاع طردهم ونزع الجنسية العراقية عن كثير منهم ،لمشاركتهم في أعمال شغب مسلحة (٤).

وفي ٥ أيلول عام ١٩٣٤ ، سمحت السلطات الفرنسية لألف وأربعمائة شخص آشوري من العراق باسكانهم في الجزيرة ،واقطاعهم الأراضي الزراعية من املاك الدولة دون أن تنتظر موافقة المسؤولين السوريين (٥). وتركز الآشوريون في منطقة الخابور ،وتسبب استيطانهم في ارباك أحوال الأهلين بعد أن نازعهم الآشوريون أراضيهم وأسباب معيشتهم .وفي ٥ شباط ١٩٣٥ أرسلت الكتلة الوطنية تقريرا الى الحكومة تحتج فيه على هجرة الآشوريين واسكانهم في الجزيرة ،وضمّنت التقرير المبررات التالية لاحتجاجها هذا :

"١- لان الآشوريين شعب اشتهروا بأعمال الشقاوة والثورة على حكومات بلاده ، اذ رفضت قبولهم حكومات البرازيل وقبرص تجنبا لما قد يثيرونه هناك من مشاكل ومتاعب .

---

١)- المصدر السابق - الجلسة السادسة من الدورة الثالثة - أيار ١٩٣٣ م -ص ٢.
٢)- الآشوري ، يدين بالمسيحية على المذهب النسطوري ،ويتكلم اللغة الأشورية .
٣)- ستيفن هامسلي لونغريغ - تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي - ص ٢٦٩.
٤)- أحمد خليل محمودي - الحياة البرلمانية في العراق - رسالة ماجستير - ص ٨٢ ،(الجامعة اللبنانية لعام ١٩٨).
٥)- علي رضا - المصدر السابق - ص ٣٦٢.

٢- لأن اسكان الآشوريين في سورية ، مخالف لواجبات فرنسا القائمة أولا وقبل كل شيء علـى صيانة مصلحة السوريين .

٣- لأن وجود هذا العنصر المقلق في سورية واسكانه على الحدود يعرّض سوريا الى مشاكـل مع الحكومات المجاورة ، لأنهم قد لايتورعون عن الثأر من حكومة العراق التي نبذتهم .

٤- من المستحيل أن يرتاح السوريون الى هجرة الآشوريين وتشغيلهم في الأعمال ذات المنفعة العامة وحرمان العامل السوري من العمل فيها". (١) .

ومما لا شك فيه أن الوطنيين كانوا على حق في النقاط التي عرضوها ، لان سوريـــة لا تنقصها مشكلة القوميات الى جانب ما يُستغل من الواقع الطائفي فيها ، فهي لا تريد أن تتورط أكثر في مشاكل جانبية ، وفوق ذلك لم يؤخذ حتى رأيها في توطينهم. وعلى العمـــوم ، استمرت عملية التوطين الى آخرها ، وأصبح الآشوريون مواطنين سوريين ، رغم احتجاج ديرالزور في ٢٥ نيسان ١٩٣٥ على اسكان الآشوريين ، وتحذيرها من أن يكون لهذا الاسكان النتائج السيئة التي نتجت من تجمع الصهيونيين في سورية الجنوبية - فلسطين (٢) .

ج- <u>قضية المحاكم المختلطة :</u>

أعلن بونسو أنه سيوحّد القضاء بحيث يتناسب مع حقوق الأمة السورية ويحقق مصالح الوطنيين والاجانب ، وحرصا منه على تحقيق هذا أنشأ ما عُرف في القضاء باسم (المحاكم الاجنبية) للنظر في قضايا الرعايا والتابعين لفرنسا الى جانب القضاء المحلي المعروف (٣) ، وبذلـــك خُلقت بذور جديدة للشقاق ، وتطاولت فرنسا في غير حقوقها حين خالفت ما عُهد اليها مـــن المحافظة على وحدة البلاد ، ومنع تجزئتها .

وتطور الأمر ، حين صدر قرار رقم (٢٠٢٨) تاريخ ٧ تموز ١٩٣٣ ، المتعلق بالمحاكم المختلطة (٤) ، وكان الهدف منها حل المشاكل التي تقع بين المسلمين من جهة والفئات الاخرى من جهة ثانية ، ويترأس هذه المحاكم قاض فرنسي ، ومن الممكن أن تكون أغلبية المحكمة

---

١)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ٢ ص ٢٥٢ .
٢)- علي رضا - المصدر السابق - ص ٣٧٠ .
٣)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ١ - ص ٦٠ .
٤)- دليل الجمهورية السورية - ص ٤٠٦ .

فرنسية ، وذلك اذا كانت القضية المنظور فيها ، أحد أطرافها أجنبي ، كما أنه يتم تعيين القضاة الافرنسيين ومعاوني وزارة العدلية من قبل المفوض السامي نفسه وتستخدم اللغتان الافرنسية والعربية في تلك المحاكم ، وكل ما يصدر من الأحكام يكون باللغة الافرنسية ، وتستثنى من هذه الأحكام القضايا والمسائل المتعلقة بالاحوال الشخصية بين المسلمين ، والتي تنظر بها المحاكم المحلية ، وصارت هذه المحاكم مثار مشاكل واعتراضات بسبب ما حصلت عليه من الصلاحيات ، وقد ذكر عارف النكدي وهو من (كبار القضاة المستقلين) في خطاب لـه ، تحدث فيه عن القضاء في سورية سنة ١٩٣٠ ، فوصف معايب هذا القضاء في عهد الانتداب ، وبيّن كيف أن الموكول اليهم الارشاد والمراقبة ، أخذوا يتدخلون في الكبيرة والصغيرة ، "فيدخلون في بعض الجهات الى المحاكم ويهددون الحكام ويهينونهم " (١) . كما أشار الى أن الآمال بالاصلاح كانت معقودة على التصنيف الذي جرى في تموز ١٩٢٨ ، اذ أخرج بعض العاجزين من القضاة ، ولكن التدخل بتعيين الأشخاص ونقلهم حسب المصلحة السياسية والكيفية أفسد عمل التصنيف ، مما جعل " القضاء في سوريا تحت سيطرة السياسة " . أما النائب زكي الخطيب فقد أسف لكون القضاء في البلاد لايستمد سلطته من الحكومة الوطنية، وطالب باصلاح جوهري له ، وأكد فائز الخوري بأنه يجب أن يكون القضاء مستقلا وبعيدا عن السياسة (٢) .

ومن الجدير بالذكر ، أن رئيس الجمهورية محمد علي العابد كان يرغب في التخلص من المحاكم التي تنظر في القضايا الاجنبية ، لكثرة شكوى الناس منها ، ولأنه هو نفسه لقي منها مازاد في كرهه لها (٣) ، ولكنه عجز عن ذلك بسبب تمسك السلطة الفرنسية بها .

د ـ الاوقاف الاسلامية :

كانت المادة (١١٤) من الدستور السوري ، قد نصت على أن : " الأوقاف الاسلامية بشكل عام ملك للطائفة الاسلامية دون سواها ، يدير شؤونها مجالس ينتخبها المسلمون بوضع قانون خاص لكيفية انتخاب هذه المجالس وصلاحياتها " (٤) . الا أن فرنسا

---

١)- محمد جميل بيهم ـ الانتدابان في سوريا والعراق ، انكلترا وفرنسا ـ ص ١١٢-١١٣ .

٢)- الجريدة الرسمية العدد (٦) ٣١ آذار ١٩٣٣ ص ٢١٤ .

٣)- نجيب الأرمنازي ـ سورية من الاحتلال حتى الجلاء ـ ص ٩١ .

٤)- دستور دولة سوريا ـ الصادر في ١٤ أيار ١٩٣٠ في الجريدة الرسمية للجمهورية السورية المادة (١١٤) .

وامعانا منها في التدخل بأمور المسلمين ، منعت هذا الحق عن المسلمين فقط وأقرته لغيرهم ، وذلك حين جمع المفوض السامي المجلس الأعلى المشكل وفقا للقرار ٧٥٣ بموجب كتاب مؤرخ في ٤ كانون الأول ١٩٣٠ رقم (٨٦٥٠) ، وأضاف اليه ثمانية أشخاص بالتعيين دون الانتخاب وجعل المجلس يسن قانونا بتاريخ ٢٨ كانون الأول ١٩٣٠ ، برقم (١٠) صدّقه المفوض السامي في ١٦ كانون الاول بقرار رقم ١٥٧ ، الذى عرف باسم "التنظيمات الجديدة" (١) ، وكان هذا القانون ناسخا للمادة (١١٤) ، حيث لم يذكر شيئا عن حقوق الطائفة الاسلامية وصلاحياتها ، بينما سمح لباقي الطوائف بحرية العمل . ولكي نعرف مدى الأذى الذى لحق بالأوقاف الاسلامية ، علينا أن نشير الى أهم أعمال هذه الاوقاف (٢) .

١)- تنظيم التعليم الديني تحصيلا وارشادا ، وقد وُقفت أوقاف كثيرة على ذلك لتخريج علماء للمسلمين .

٢)- اقامة الشعائر الدينية والعبادات المفروضة وسائر ما يتعلق بها .

٣)- تنظيم المصالح الطائفية وسد عوز الفقراء والأرامل بموجب ما فرضه الدين الاسلامي .

ولكي تتحقق فائدة الأوقاف وتستطيع القيام بما أوكل اليها ، لابد أن تكون أمورها بيد الأمة الاسلامية تديرها هيئات منتخبة بشكل حر . ولكن الذى حدث أن فرنسا سيطرت عليها وأباحت لنفسها حق التشريع في الاوقاف الاسلامية على نحو غير مسبوق . كما أن الحكومة خُوّلت حق تعيين أعضاء المجالس العلمية والادارية تعيينا ، والاستغناء عن الانتخابات ، بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ٣٧ تاريخ ١٦ أيار ١٩٣٤ (٣) الذى أقره المندوب السامي في ٧ تموز ١٩٣٤ . وقد احتجت حلب على تصرفات السلطة الفرنسية وتعدياتها ، واحتج العلماء المسلمون في مؤتمرين متتاليين لهذا الغرض ، للوقوف على السبل التي تساعدهم في استعادة السيطرة على الاوقاف الاسلامية . وفي ٢٩ آب ١٩٣٤ رفعت لجنة أوقاف حلب عريضة تطلب فيها تسليم ادارتها الى ممثلي الطائفة بالانتخاب ، ولكن المفوض السامي تجاهلها واستمر فيما خطّط له ، فأهملت الى درجة أصبح فيها المسلمون يطلبون العون لهذه الأوقاف ، بدل أن

---

١)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ٣ ص ٢٢٨ .

٢)- المصدر نفسه - ج ٢ - ص ٢٦٢ - ولمزيد من الاطلاع حول تعديات السلطة الفرنسية على الاوقاف الاسلامية يمكن العودة للمصدر نفسه ص ٢٦٣ .

٣)- الجريدة الرسمية العدد (١٢) - ٣٠ حزيران ١٩٣٤ ص ١٨١ .

تصرف وارداتها في سبيل تثقيف وتعليم أولاد المسلمين وقد ذكر النائب فخري البارودي بأن واردات الأوقاف الاسلامية لا تقل عن نصف واردات الحكومة (١) . واستغرب النائب فائز الخوري وقوع الأوقاف الاسلامية تحت مراقبة مستشار فرنسي، في حين أن أوقاف غير المسلمين غير خاضعة له . الا أن رئيس مجلس الوزراء - حقي العظم - قال بأن الحكومة أوقفت تنفيذ قرار الأوقاف الذى كانت تعمل بموجبه المفوضية ريثما تأخذ رأى المجلس ، وان الأوقاف تابعة للحكومة ، واذا أراد المجلس وضع قانون لها فلا مانع لديه .

وفي ١٥ أشباط ١٩٣٣ ، كان قد صدر مرسوم بتأليف هيئة عليا للأوقاف الاسلامية ـ كان من أعضائها وزير المدلية والمعارف ووزير المالية والزراعة ، ورئيس محكمة التمييز العليا ، والمفتي العام وقاضي العاصمة ، ريثما يتم اجراء الانتخابات الوقفية . وفعلا صدر قرار رقم ١٥٧ حزيران ١٩٣٣ بشأن تنظيمات جديدة لرقابة وادارة الأوقاف الاسلامية في الدول المشمولة بالانتداب الفرنسي (٢)، الا أن التدخلات الفرنسية لم تتوقف، ومرّ معنا كيف احتجت أوقاف حلب على عدم تسلمها لأمورها عام ١٩٣٤ .

هـ - الاوضاع الاقتصادية والمصالح المشتركة :

منذ أن استولت فرنسا على سورية ، والبلاد في تراجع اقتصادى مستمر ، أعقبها أزمات مختلفة انعكست على جميع الموارد والمصاريف المالية . وفي الوقت الذى حرصت فيه دولة الانتداب على السيطرة على الأوضاع السورية ، فان حرصها الاكبر كان ينصب على الناحية الاقتصادية ، فاستطاعت أن تصبح الأولى بين الدول في الواردات السورية والثانية في الصادرات السورية ، كما أن مشتريات سورية من فرنسا عادلت خمسة أمثال ما تبيعه سورية اليها (٣) . وبالرغم من الضائقة الاقتصادية التي كانت تثقل كاهل الأهالي ، الا أن فرنسا لم تحاول التخفيف منها ، أو دعم الموازنة بأهم مصدر تفتقده، وهو واردات الجمارك ، بل زادت الضرائب على التجار وازدادت معها شكاوى الشعب ، ولكي نستطيع أن نعرف واقع الحالة الاقتصادية لابدّ من عرض بداياتها ايجازا :

---

١)- الجريدة الرسمية - العدد (١) ١٥ كانون الثاني ١٩٣٣ ص ٨٩ - ٩٠ .

٢)- المصدر نفسه - العدد (٤) ٢٨ شباط ١٩٣٣ ص ١٥٠ ، والعدد (١١) تاريخ ١٥ حزيران ١٩٣٣ ص ٢٢٧ .

٣)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل - جـ ١ ص ٢٣ .

- على اثر توقيع معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ ،كانت حصة سورية من الديون العامة المترتبة على الدولة العثمانية تبلغ (٥٧) في المئة ، بالنسبة لمداخيلها عام١٩١٢-١٩١٣ (١) علما بأنه لم ينلها شيء من الغنم ،حتى تدفع هذا الغرم نتيجة انهزام الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى .

- وفي ٢٤ أيلول ١٩٢٤ ، أصدرت المفوضية العليا قرارا حددت بموجبه توزيع حصيلة رسوم الجمارك على النحو التالي (٢) : (٤٧) في المئة للحكومة اللبنانية و (٥٣) في المئة لبقية الحكومات السورية ،ثم تعدل هذا النظام بالنظر للمداخيل والنفوس على أساس (٤١) في المئة الى الحكومة اللبنانية ،و (٤٢) في المئة الى سورية و (٨) في المئة الى حكومة اللاذقية و (٦) في المئة الى لواء الاسكندرونة ، و (٢) في المئة لجبل الدروز .

- أما في ١٤ أيار ١٩٣٠ فقد أصدر المفوض السامي قرارارقم (٣١١٥) ،نشر فيه النظام الأساسي لمجلس المصالح المشتركة (٣) . وجاء في المادة الاولى منه : "أنشىء مجلس للمصالح المشتركة لمؤازرة ممثل الدولة المنتدبة في درس المسائل المالية والاقتصادية المشتركة بين الدول المشمولة بالانتداب وحلها" . وتألف المجلس من مندوبي الحكومات المعنية في بلاد الشام (- سورية - لبنان - اللاذقية - جبل الدروز) ، وكان يجتمع على مقربة من المفوض السامي (٤) .

وقد عمدت السلطة الفرنسية الى تغطية كثير من مصاريفها عن طريقه ،ويدخل ضمن المصالح المشتركة اثنتا عشرة جهة ،بين دائرة ومفتشية وغيرها (٥) ، ومن هذه الجهات ادارة الجمارك العامة ،وما يُدفع من مبالغ لجيوش الشرق المقيمة في المنطقة ،والرواتب التي يقبضها

---

١)- الحكومة السورية في ثلاث سنين من ١٩٢٨ - ١٩٣١ م - ص ٢٥ .

٢)- المصدر نفسه - ص ٢٣ .

٣)- د . ذوقان قرقوط - المشرق العربي في مواجهة الاستعمار ص ٣٦٧-ص ٣٦٨ ، ولمزيد من الاطلاع حول مواد انشاء مجلس المصالح المشتركة ونظامه الاساسي يمكن العودة الى نفس الكتاب.

٤)- Quinze Ans De Mandat - L'oeuvre Française en Syrie et Au Liban , P. 18

٥)- دليل الجمهورية السورية ص ٤٥٤ .

موظفو الانتداب ، القائمون بالأعمال الادارية لدى الحكومات السورية واللبنانية . وقدرت ميزانية هذه الجهات بنحو ثمانية ملايين ليرة ، في سنتي ١٩٣١ - ١٩٣٢ ، وزادت مليوني ليرة وستماية الف ليرة سورية سنة ١٩٣٣ . وكلها لاتدخل ضمن موازنة الدولة العامة ، أي أن سورية كانت محرومة من أفضل الجهات التي يمكن ان تسدّ عجزها . وكان من المفروض في معاهدة عام (١٩٣٣) أن تنتقل صلاحيات هذه الجهات الى الحكومة السورية ، الا أنها بقيت تحت المراقبة والسيطرة الفرنسية (١).

كذلك واعتبارا من حزيران عام ١٩٣٠ ، وضع نظام الهذرول موضع العمل والتنفيذ من قبل الحكومة السورية (٢) ، وفي ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ ، صدر عن المفوض السامي قرار بتحويل مصلحة الهذرول الى مصلحة المونوبول (٣) ، وكان القرار تحديا لصلاحيات مجلس النواب لأنه صدر دون عرضه عليه خاصة وان مصلحة المونوبول قد وُضعت تحت اشراف شركة افرنسية لاستثمارها ، وقد شجع هذا التصرف أطراف المعارضة للحكومة التاجية على استغلاله لصالحها .

لم تكف كل عمليات الاستنزاف السابقة للموارد السورية ، وحصول فرنسا كل سنة على مبلغ يتراوح بين أحد عشر الى ثمانية مليون ليرة سورية من الجمارك والمصالح المشتركة (٤) ، بل قامت بتحويل الواردات الجمركية لتغطية خسائر شركة الخط الحديدي الذي تضرر أثناء الحرب ، وكان من المفروض أن تنفق تركيا على اصلاحه . ولكي نعرف مدى الاجحاف الذي لحق بسورية بسبب وجود الدولة الفرنسية الانتدابية ، نستشهد بما ورد في رد اللجنة الاقتصادية على بيانات المفوض السامي بونسو في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٤ ، اثناء وصفها للحالة الاقتصادية (٥).

---

١)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل - حـ ٢ ص ١١٤

٢)- الحكومة السورية في ثلاث سنين - ص ٢٢ .

٣)- الهذرول هو " نظام التمغة أو الرسم " - المونوبول هو " نظام الحصر والاحتكار " وكلا المصلحتين متعلقتان بالتبغ .

٤)- عبد الرحمن الكيالي - رد الكتلة الوطنية على بيان المفوض السامي - ص ١٨٩ .

٥)- المصدر السابق ص ١٧٠ .

- بلغ الفرق بين الوارد والصادر الضعف ،فكان مجموع العجز الذى وقعت فيه سورية من عام ١٩٢٥ الى عام ١٩٣٠ م هو (٤٠٤٫٠٤٩٫٥٨٩) ليرة سورية ذهب ،وفي سنة (١٩٣٢) بلغ العجز (٢٣) مليون ليرة سورية ،أى ما يقارب من أربعة ملايين ليرة سورية ذهب.

اما بالنسبة لعام ١٩٣٣ ، فقد أوردت الجريدة الرسمية (١) تقريرا عن الحركة الاقتصادية يتناول أوضاع السوق التجارية والنقد ،والواردات والصادرات ،وذكر التقرير أن حركة السوق التجارية ثابتة ،وان التجار الكبار والصغار يتألمون من كساد السوق وقلة البيع ، سواء كان بالجملة او بالمفرق ، وقد ساءت أحوال التجار لسوء أحوال المواسم الزراعية لاعتمادها عليها .

وبالنسبة للنفط فقد كان لهبوط أسعاره اثر كبير ؛لان دمشق لها معاملات كبيرة مع فلسطين والقطر المصرى ولها ديون وافرة ، وهبوط الجنيه الانكليزى ،أثر أولا في أسعار صادرات دمشق التي ترتكز على العملة الذهبية ، وثانيا في قيمة هذه الديون المسعّرة على أساس الذهب .

كما ذكر التقرير أن وفرة المحاصيل الزراعية في الخارج أثّر على أسعار المحاصيل الداخلية بالرغم من بعض الاجراءات الجمركية لحمايتها .

أما عن الواردات ، فان البضائع الواردة من الخارج كانت قليلة جدا لعدم الاقبال عليها ،كما قلّ التصدير سواء للبلدان الأوربية أو البلدان المجاورة من المنسوجات الحريرية والقطنية،والمحاصيل كقمر الدين والنقوع اللذين كانت تستوردهما مصر ،وقد قلّ بسبب الرسوم الجمركية الباهظة التي وضعتها الحكومة المصرية .

وعلى صعيد الحالة الصناعية ،فان صناعة النسيج وخصوصا الحرير الاصطناعي كانت مرضية ،وبالنسبة للنسيج القطني فانه تأخر بسبب المزاحمة الحاصلة لهذه الصناعة من قبل فلسطين،وقلة الطلب عليه من البلدان المجاورة،الى جانب منافسة البضائع اليابانية المشابهة للمنسوجات القطنية .

أما صناعة الجرابات فكانت جيدة وتُصرّف داخل البلاد السورية . أما المدابغ فلم تتحسّن ،ولكن المطاحن تحسنت صناعتها بعد وضع جمارك على الحنطة والدقيق الاجنبي الواردين الى سورية .

---

١)- الجريدة الرسمية ، العدد (١٥) تاريخ ٣١ تموز ١٩٣٣ ص ٧.

وبالنسبة للسكر فقد كانت صناعته جيدة وعليه اقبال وخاصة من انكلترة. هذا وكانت سورية تصدر الصوف رغم قلة محصوله ، وتصدر الجلد الذى كان الطلب عليه متواصلا وخاصة من أمريكا .

ومن استطلاع الحالة الاقتصادية التي سبق ذكرها ، لايمكن أن ننكر دور فقر البلاد وتعرضها للجدب ،كما ذكر الدكتور ذوقان قرقوط في كتابه تطور الحركة الوطنية (١) ،حين عزا الأزمة الى اسباب خارجية تجلت في الانقلاب العظيم الذى طرأ على الشرق الأدنى العربي والاسواق الجديدة التي ظهرت فيه ،والى التغيير الذى طرأ على الحالة الاقتصادية بعد الحرب ،وان كان ما ذهب اليه فيه كثير من الصحة ،الا أن وضع البلاد الداخلي من حيث تدهور الحالة الزراعية لا يمكن نكرانه لاعتماد الصناعة والتجارة عليه .

وبمناسبة الحديث عن الصناعة ،نشير الى أن النواب اهتموا لأمرها ،وطالبوا بتنشيط المصانع الحديثة ،وذكر النائب فخرى البارودى بأن البلاد " تشهد نهضة صناعية "(٢) لذلك رأى أن تعفى كل المصانع الوطنية من الضرائب لمدة سنتين ،وأن تعفى كل مصانع حديثة تتأسس من الضرائب مدة خمس سنوات تشجيعا لها .

ويبدو أن الصناعة كانت تهددها المنافسات حتى من الشرق الأقصى،لذلك طالب النائب الخطيب بأن تكون السياسة الجمركية بأيدى الحكومة السورية ،"حتى تتمكن من القبض على ميزان ثابت يُركن اليه في تسيير البلاد ."(٣)

كما تحدث عن قضية الخط الحجازى الذى يدر فوائد كبيرة على البلاد ،ولكن انكلترا وفرنسا وضعتا يديهما عليه ،علما بأن هذا الخط وقف اسلامي ومن حق البلاد أن تتمتع بموارده.

هذا وقد صدر قرار عدد ١١٣ ل.ر بتاريخ ١٩ آب ١٩٣٣ ، يتضمن وضع نظام للمناجم في الأراضي الخاضعة للانتداب .

واذا كانت هذه هي حال البلاد ،فما هي أسباب تدهور الحالة الاقتصادية في سورية ؟.

١- يعود سوء الأوضاع الاقتصادية بالدرجة الأولى الى السيطرة الفرنسية على الموارد الرئيسية في البلاد وهذه تضم :

---

١)- د . ذوقان قرقوط - تطور الحركة الوطنية - ص ٥٤ .

٢)- الجريدة الرسمية - العدد (٦) ٣١ آذار ١٩٣٣ ص ٢٧٣ .

٣)- المصدر السابق نفسه والصفحة .

أ - احتكارها لعائدات الجمارك ،وهي اكبر مورد رزق لسورية .

ب - تحكمها المطلق بصندوق المصالح المشتركة .

ج - حمايتها للشركات الأجنبية ذات الامتياز ، ومنحها تسهيلات واكراميات أجحفت بحقوق المواطنين وقضت على منافعهم ، مثال ذلك - المصرف السوري - وشركة الكهرباء - وشركة التبغ (المونوبول) - ومشروع مسح البلاد السورية المسمى بمشروع (دريفور) .

د - المصاريف الهائلة والرواتب التي تكانت تدفع للقوات الفرنسية (جيوش الشرق) الموجودة في البلاد .

٢- العجز في ميزانية البلاد الناتج عن الوضع الجغرافي الشاذ الذي أوجدته فرنسا ، وواقع التجزئة الى دويلات صغيرة الذي فرضته ،وما ترتب عليه من عرقلة أمور المبادلات التجارية والتكامل الاقتصادي في البلاد ،الى جانب هبوط أسعار العملات الاجنبية وتأثر النقد السوري والخسارة التي نجمت عن ذلك.

٣- اقامتها لحكومات تخدم المصلحة الفرنسية ، كما حدث أيام حكومة الشيخ تاج الدين الحسني ،فبعد أن استلم تاج الدين الحسني البلاد في ١٧ آذار ١٩٣٤ بناء على المرسوم رقم ٢٢٣٩ وبعد قبول استقالة حقي العظم ، قام بالعديد من المشاريع وسلمها لشركات أجنبية منها (١) :

- تمديد خط بغداد تل زيوان حتى الحدود العراقية . وأشرف على هذا المشروع وعلى مرفأ بيروت - الذي تم تحسينه - شركات افرنسية كانت عائدات الأرباح تعود اليها .

- درس اقامة خط عريض على الكهرباء بين دمشق وبيروت .

- تحسين طريق دمشق - بغداد .

- تعلية سد حمص .

---

(١)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل - جـ ١ ص ٢٢٨ .

كما أعلنت هذه الحكومة عن مشاريع لعام ١٩٣٥ منها :

- جر المياه الى العديد من المدن ، وتجفيف المستنقعات في أماكن مختلفة.

- تنظيم الحراج.

- اقامة سدود.

وصدر مرسوم اشتراعي رقم ١٩ تاريخ ١٩ نيسان ١٩٣٤ ،بشأن احداث غرف تجارية في سورية وتنظيمها ، ومرسومين آخرين لاحداث غرف صناعية وتجارية بأرقام (٢٠) و (٢١) تاريخ ١٥ شباط ١٩٣٤ (١).

وقد لجأت حكومة الشيخ تاج الى تغطية سياستها الموالية لفرنسا ببعض القرارات التي تعتمد على تنزيل ضرائب مختلفة مثل بدلات الترميع - منح سلف للمصارف الزراعية (٢).

٤- سوء الأوضاع الطبيعية وانقطاع الامطار ،وجدب الأرض.

يتضح مما سبق ايجازه ،أن البلاد مرّت بمراحل عصيبة ،شجعت الوطنيين على استغلالها للوصول بالبلاد الى حكم وطني يراعي مصالحها . ففي ٢١ كانون الأول عام ١٩٣٥ ،استغلت الكتلة الوطنية الحفل التأبيني لابراهيم هنانو ، وألقت بيانا ضمنته ميثاق الأمة ،فألهبت المشاعر الوطنية وحرضت الأهالي على العصيان ، واغلاق المحلات والمدارس ، وأتبعت موقفها هذا باغلاق جميع مكاتبها ، فأعلنت اثر ذلك مقاطعة شركة كهرباء دمشق ،وتجاوبت دمشق مع هذه الاضطرابات وتبعتها باقي المدن السورية.

استمرت الاضطرابات والاضرابات ستين يوما خيم الموت فيها على الاسواق والمرافق ، ولم تهدأ الاوضاع المتوترة الا باستقالة الشيخ تاج الدين الحسني في ٢٤ شباط ١٩٣٦ (٣) ، وعلى أثرها أجرت السلطات الفرنسية مفاوضات مع الوطنيين ، أسفرت عن اعتراف فرنسا باستقلال سورية ووحدتها ،وعلى عقد معاهدة يقوم بها وفد سوري يذهب الى فرنسا.

وبناء على ذلك تم تشكيل وزارة موقتة تقوم بالاعمال وتصرف شؤون البلاد ريثما تجري الانتخابات.

---

١)- الجريدة الرسمية العدد (٨) تاريخ ٣٠ نيسان ١٩٣٤ ص ١٢٢،١٢٦،١٣٠.

٢)- الحكومة السورية في ثلاث سنين ص ١٩ - لمزيد من المعلومات حول الموضوع يمكن العودة للصفحات ١٩- ٢٠-٢١-٢٢ من نفس الكتاب.
الترميع هي ضريبة زراعية تقوم على جعل السنوات الأربع اساسا لأخذ واحد من أربعة ، ضريبة على الانتاج الزراعي.

٣)- وجيه الحفار - المصدر السابق - ص ١٧٦.

٧- حكومة عطا الأيوبي الانتقالية :

على اثر استقالة حكومة تاج الدين الحسني ،تم تشكيل وزارة جديدة برئاسة عطا الايوبي وذلك في ٢٣ شباط ١٩٣٦ ،وأطلق عليها اسم " وزارة الانتقال " ،وبقيت في الحكم حتى ٢١ كانون الاول ١٩٣٦ ،ولكنها لم تقم بأى عمل بنّاء ،اذ تحدد عملها كما جاء في جواب عطا الايوبي للمفوض السامي دومارتيل (١) ، بالتهيئة لعودة الحياة النيابية ، وعلى أن تكون للحكومة السورية الدستورية التي سينتخبها المجلس النيابي ،حق ابرام المعاهدة مع فرنسا ، وادخال سورية في عصبة الأمم .

وخلال وجود هذه الوزارة في الحكم ،تشكل الوفد المفاوض لعقد المعاهدة ،وتوجه الى باريس ،وفي ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩٣٦ جرت الانتخابات الاخيرة للمجلس النيابي ، وفازت الكتلة الوطنية فوزا ساحقا .

... ...

---

(١)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ج ٤ - ص ١١٨ .

الفصل الثالث

المجلس الوطني من ١٩٣٦–١٩٣٩ م

قيام المجلس النيابي عام ١٩٣٦ م :

يختلف مجلس عام ١٩٣٦ م ،اختلافا جوهريا ، عن مجلس عام ١٩٣٢ م ، السابق ذكره وذلك في نشأته وتكوينه ، والأحداث التي رافقته والتي مرّت بالبلاد السورية وتركت آثارا هامة في تاريخها ويتركز هذا الاختلاف فيما يلي :

١ـ ففي حين قام مجلس عام ١٩٣٢ في ظل الحماية الفرنسية له ، وتحت ضغطها ، ورفض الشعب لوجوده ، نرى ان مجلس عام ١٩٣٦ نشأ في حماية الشعب ودعمه ، وبالموافقة الفرنسية المكرهة ، بعدما فشل مندوبوها السامون في ايجاد وضع مستقر يتيح للسياسة الانتدابية ممارسة نشاطها وتحقيق مطامعها في البلاد .

٢ـ كان نواب المجلس الاول قد وصلوا الى الكراسي النيابية بمساعدة فرنسية ، وباللجوء الى اساليب التزوير والرشوة ، لذلك نبذهم الشعب ورفض نيابتهم ومجلسهم ، بينما ضمّ مجلس عام ١٩٣٦ م نوابا اختارهم الشعب بالاجماع من الرجال الوطنيين، الذين ناهضوا الانتداب منذ استيلائه على البلاد، واقترنت اسماؤهم بالنضال ، لذلك كانت الآمال الكبيرة المعقودة على المجلس الوطني ، لا يوجد ما يماثلها في المجلس المنبوذ .

٣ـ كلا المجلسين تعرض لمحنة المعاهدة مع فرنسة ، وكلاهما فشل في تحقيقها ، ولكن فشل مجلس عام ١٩٣٢ في تصديق معاهدة عام ١٩٣٣ ، جاء من رفض الشعب لها، والتفافه حول الوطنيين للقضاء عليها وعلى صانعيها ، وقد نجح في اسقاطها ، اما معاهدة عام ١٩٣٦ فبالرغم من الاعتراضات المحلّية عليها ، الا ان رفضها جاء من الجهة الفرنسية نفسها ، في الوقت الذي صادق عليها المجلس النيابي السوري ، وكان الشعب قد رضي بها رغم عيوبها ، ما دام قادتهم الوطنيون قد وضعوها .

٤ ـ كان مجلس عام ١٩٣٦ م اكثر تجانسا ، على الاقل من الناحية الحزبية ، من المجلس الذي سبقه، وهذا ما عبّر عنه رئيسه فارس الخوري في جلسة الافتتاح في ٢١ كانون الثاني ١٩٣٦ ، حين وصفه قائلا : "لا يوجد في هذا المجلس نزعات حزبية ، بل الكل متضامنون ،

متجانسون ، متساندون على رأي واحد ، وتقدم كل منا الى الانتخاب على اساس واحد لم يمتوره تبديل ، وهو القيام على مبادئ الكتلة الوطنية " (١) ، مشيراً بذلك الى سيطرة الكتلة الوطنية على المجلس وتراجع باقي الاحزاب امامها ، والى الدور الذي تتصور الكتلة بأنها ستقوم به لكونها الحزب الاوحد المسيطر .

أما مجلس عام ١٩٣٢ ، ورغم غلبة الاعتدال على نوابه ، الا أن الوطنيين الذين تجاوز عددهم سبعة عشر نائباً ، قاموا بنشاط ملحوظ في معارضة الحكومة ، مما اقلق هذه فاستقالت وانتهى الأمر بالمجلس الى تعليق جلساته ، واذا كانت المعارضة التي تشكلت داخل مجلس عام ١٩٣٦ م ، قد ضايقت الحكومة، الا انها افتقرت الى القوة لانهاء العهد الوطني، لولا الاخطاء التي وقع بها رجال الحكم الوطني . فالشعب الذي مني من جانب منه بخيبة امل مريرة ، هو الذي انقلب على الحكومة ، وبذلك انهار ما علّق على العهد الوطني .

٥ — اتصف المجلس الوطني بتعاونه الى اقصى الحدود مع الحكومة الوطنية ، وايجاد المبررات لاخطائها، كما سنلحظ في تطور الاحداث القادمة ، في الوقت الذي حدث فيه انشقاق كبير بين الحكومة المعظّمة عام ١٩٣٣ هـ من جهة ، والمجلس النيابي برئاسة صبحي بركات ، والوطنيين من جهة ثالثة ، وكل منهم ينتسب الى جماعة حزبية اوجدها ليدعم نفسه بها، ويسعى لتعقب اخطاء الآخر والتشفي منه .

بعد هذا العرض الموجز لاهم صفات مجلس عام ١٩٣٦ ، نتابع الاحداث بدقة اكثر خاصة وانه رافق وجود هذا المجلس مشاكل كثيرة مسّت بالدرجة الاولى الوحدة السياسية للأرض السورية ، كقضية لواء الاسكندرونة ، واضطرابات في مناطق الجزيرة ، والعلويين ، وجبل العرب . اثر نجاح الكتلة الوطنية في الانتخابات ، عقد المجلس النيابي جلسته الاولى في ٢١ كانون الاول ١٩٣٦ م ، وافتتحها فارس الخوري رئيس المجلس بخطاب ، حدد فيه مهام المجلس وقال إنه " يضع القوانين والانظمة ويقرها ، ثم يراقب تنفيذها من قبل السلطات الاجرائية ومهمته الرسمية محصورة تحت هذه القبة وضمن هذه الجدران " (٢) ، وتناول حرية المجلس

---

(١)_ محاضر جلسات البرلمان _ الجلسة الاولى من الدورة الاستثنائية في ٢١ كانون الاول ١٩٣٦ ص ٣

(٢)_ محاضر جلسات البرلمان _ الجلسة الاولى من الدورة الاستثنائية في ٢١/١٢/١٩٣٦ م ص ٣ .

الذى اصبح بيد الشعب بعيدا عن السيطرة الفرنسية المباشرة .

وحتى ذلك الوقت كان محمد علي العابد لا يزال رئيسا للجمهورية السورية ، الا ان استقرار الاوضاع لصالح الوطنيين ، اشعره بصعوبة الاستمرار في منصبه ، في حين يمثل وجوده العهد القديم المنبوذ . فرأى ان يتنحى عن الحكم لصالح جماعة الكتلة الوطنية ، قبل أن يُفرض هذا عليه . لذلك تقدم في ٢١ كانون الاول ١٩٣٦ م . باستقالته الى المجلس وجاء في خطاب الاستقالة (١) " الآن وقد دخلت البلاد عهدها الجديد ، واوشكت ان تتسلم مقاليد الحكم الفئة التي اولتها الامة ثقتها ... اصبحت اعتقد أن مهمتي قد انتهت، وانه قد آن أن يفسح المجال لهذه الفئة المختارة حتى تضطلع باعباء الحكم الملقاة على عاتقها " . فقبلت استقالته بالاجماع من المجلس ، وكأنه ينتظرها بفارغ الصبر . وعلى أثرها تم انتخاب هاشم الاتاسي زعيم الكتلة الوطنية ، رئيسا للجمهورية السورية . ومن المؤكد ان رجال الكتلة كانت لديهم النيّة المسبقة للسيطرة على السلطتين التنفيذية والتشريعية، ففي نفس اليوم الذى استقال فيه محمد علي العابد ، اجتمعت الكتلة الوطنية في منزل جميل مردم بك وعرض رئيسها هاشم الاتاسي قضية الكتلة وتنظيماتها الجديدة ، وأعلن انه بعد ان يُنتخب لرئاسة الجمهورية لا يستطيع الاحتفاظ برئاسة الكتلة الوطنية ، ولذلك فهو يستقيل منها ويرغب في ان يضطلع في اعبائها الاستاذ سعد الله الجابرى ، وقد وافق رجال الكتلة الوطنية بالاجماع على هذا الاختيار (٢) .

وفعلا تم انتخابه لرئاسة الجمهورية ، كما تم في نفس الجلسة تشكيل الوزارة برئاسة جميل مردم بك (٣) ، خلفا لوزارة الايوبي . وتألفت جميعها من رجال الكتلة الوطنية ، بحيث تم توزيع المناصب الوزارية فيما بينهم (٤) ، واصبح منذ ذلك الوقت يطلق " عصر الكتلة الوطنية" .

---

١)— نجيب الارمنازى — المصدر السابق . ص ١٠٣

٢)— جريدة القبس — العدد (١٠١٧) تاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٣٦ م ص ٥

٣)— وجيه الحفار — المصدر السابق — ص ١٧٨

٤)— تشكلت وزارة جميل مردم بك على النحو التالي : جميل مردم بك رئيس الوزارة ، سعد الله الجابرى وزارة الداخلية ووزارة الخارجية ، شكرى القوتلي وزارة المالية ووزارة الدفاع ، عبد الرحمن الكيالي وزارة العدلية ووزارة المعارف .

لمزيد من المعلومات انظر كتاب عبد الرحمن الكيالي المراحل جـ ٤ ص ٤١٩

على الفترة التي عاشتها من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٣٩ ،حين استقالت وزارة جميل مردم بك في ٢٣ شباط .

المجلس النيابي في العهد الوطني :

باشرت الحكومة اعمالها قبل نيل الثقة من المجلس النيابي، بناء على تخويلها حق اصدار مراسيم اشتراعية (١) وفي ٢٢ كانون الاول ١٩٣٦ م القى جميل مردم رئيس الوزارة في المجلس، بيانا وزاريا اشار فيه الى قيام وزارتي الخارجية والدفاع وضمهما الى الملاك الوزارى ، وقال ان الوزارة حرصت على هذا الضم ليتم سلطان الامة الخارجي ، فالجيش عنوان هذا السلطان (٢) ، وقد تجاهل ان وزارته والمجلس النيابي نفسه يعملان في ظل المادة (١١٦) ، التي حرصت على استئثار فرنسة بالسيطرة على الامور الخارجية ، لكونها الدولة المنتدبة ، كما رحب في بيانه بدخول منطقتي اللاذقية وجبل الدرز ، وأكد ان موضوع دخولهما للمجلس وانضمامهما لسورية، جزء من المعاهدة التي ستطرحها الحكومة على البرلمان ع وبخصوص السياسة العامة لحكومته ، اوضح بانها وليدة ارادة الامة ، تسعى الى السهر على مصالح البلاد جليلها وصغيرها ، والجد في نشر ألوية الأمان في البلاد كلها ، والعمل على اصلاح الشؤون المالية ، وانعاش الاحوال الاقتصادية وتوزيع الضرائب .

أما عن علاقة الحكومة بالمجلس، فقد قال جميل مردم بك: " وغني عن البيان انه سيكون بيننا وبين هذا المجلس الذى هو مرآة رغائب الامة وصورة حقيقية لها ، تعاون ثابت مكين ، مستند الى القواعد الدستورية المسنونة ، والصلات الراسخة بين رجاله وبين رجال الحكومة التي نشأت عنه ، وقد علق النائب ناظم القدسي على بيان الوزارة قائلا : " اظن انني أعبر عن شعور كل منكم باننا سنكون لها عونا — اى للوزارة — ، ولن ندع اية شكاية كانت، كما تشكو الحكومات من البرلمانات " (٣) واستطرد يقول " واراني مضطرا ان اصرح باننا في هذ

١)— محاضر جلسات البرلمان — الجلسة الاولى — ٢١ كانون الاول ١٩٣٦ .

٢)— المصدر السابق — الجلسة الثانية — ٢٢ كانون الاول ١٩٣٦

٣)— محاضر جلسات البرلمان ١٩٣٦ — ١٩٣٧ الجلسة الثالثة ٢٣ كانون الاول ١٩٣٦ ص ٤٠

العهد الذي تكلف الحكومة نفسها بالاصلاح وتأخذ على عاتقها المسؤوليات ان يكون النواب عند حسن ظنها ، وان يمدوها وعدا قاطعا بأن لا يعرقلوا عملها باستيضاحات قد يكون لا طائل تحتها".

وفي هذا التعليق دليل واضح على الصلة الوثيقة التي قامت بين الحكومة لمجلس وكان اجماع النواب على منح الوزارة الثقة ، مؤشرا واضحا على ان هذه الوزارة موثوق بها ، وأن المجلس سيتعاون معها حتى النهاية .

الا ان أول بادرة لنشوء حركة معارضة للحكومة داخل المجلس ، جاءت على لسان النائب الدكتور منير العجلاني ، حين وقف متحديا الوزارة بقوله :

" على أنني أقول للوزارة الموقرة اننا سننتقد أعمالها نقدا لا هوادة فيه ، وسنقول لها في كثير من الصراحة اين كان الخطأ ، واين كان الصواب " (١) وقد تحقق تهديده هذا وبات مصدر قلق للحكومة داخل المجلس ، وفيما بعد كان من ابرز عناصر المعارضة في البرلمان .

وعلى اثر تقديم البرنامج الوزاري الى المجلس النيابي ، سلم رئيس الوزارة جميل مردم بك المجلس كتابا مرفقا بنسخ المعاهدة وذيولها وملاحقتها ، وجاء في نص الكتاب : " حضرة رئيس المجلس النيابي المحترم ، نتشرف بأن نقدم اليكم نسخة من معاهدة الصداقة والتحالف التي وقعناها بتاريخ اليوم مع ممثل الحكومة الفرنسية الكريمة ، فخامة الكونت دو مارتيل وذلك للتكرموا بعرضها على مجلسكم الموقر لتصديقها ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام " (٢) .

وفي نفس اليوم انتخب المجلس لجنة لتدقيق نصوص المعاهدة الفرنسية السورية .

نشوء المعارضة في البرلمان :

لم تكن الاوضاع تستتب داخل المجلس ويطمئن رجال الكتلة الوطنية الى ان التوفيق بدأ يحالفهم في السيطرة على مقدرات البلاد ، حتى بدت عيوب الكتلة للاعين بعد اشهر من توليها الحكم (٣) . وانقلب عدد من النواب وفي مقدمتهم الدكتور منير العجلاني على الكتلة ورجالها ،

---

١)ـ المصدر السابق ـ الجلسة الاستثنائية ١٧ نيسان ١٩٣٧ .

٢)ـ محاضر جلسات البرلمان ـ الجلسة الثالثة ٢٢ كانون الاول ١٩٣٦ ص ٤٥

٣)ـ محمد كرد علي ـ مذكرات ـ جـ ٢ ص ٥٧٨ .

بالرغم من أنه وصل عن طريقها الى المجلس (١) ، وشكل جناحا معارضا في البرلمان ، وانضم اليه نائب حمص أكرم الاتاسي ، وبدا كأن المعارضة قد شدّ لن ازرها عودة المبعدين السياسيين او بمعنى اصح ، ان عودة المبعدين السياسيين هي التي ابرزت المعارضة . هذا وكان المفوض السامي دو مارتيل قد اصدر قرارا بالعفو عنهم في (١٧ نيسان ١٩٣٧) . وعاد عدد منهم الى سورية، واعتبرت فرنسا هذا القرار مكافأة منها للمجلس النيابي لقبوله معاهدة ١٩٣٦ . وكان من ضمن العائدين ، سلطان الاطرش، وعبد الرحمن الشهبندر، وعادل ارسلان (٢) .

---

١)ـ رأينا في حديثنا عن العملية الانتخابية لعام ١٩٣٦ ، كيف تم ترشيح الدكتور منير العجلاني ضمن قائمة الكتلة الوطنية ، وقد فاز فيها .

٢)ـ محاضر جلسات البرلمان ـ الجلسة الاستثنائية ١٧ نيسان ١٩٣٧ . وجاء في قانون العفو مايلي :

١ـ المادة الاولى ـ يشمل العفو الممنوح، جميع الاعمال التي لها صفة سياسية والتي ارتُكبت قبل اول آذار ١٩٣٦ في جميع الاراضي الواقعة تحت الانتداب .

٢ـ المادة الثانية ـ يُحتفظ بالحقوق الشخصية وللمدعين الذين لم يعوض عليهم حتى تاريخ هذا القرار ان يراجعوا المحاكم الحقوقية .

٣ـ المادة الثالثة ـ ان هذا العفو يؤدي الى توقيف كافة العقوبات الاساسية والفرعية التي تكون صدرت اثناء الحكم .

٤ـ المادة الرابعة ـ يكلف امين السر العام بتنفيذ هذا القرار .

وكان هنالك عدد من الذين احتفظت المفوضية بأمرهم ، اى لم تفرج عنهم ، منهم : أحمد دياب ـ هاشم نجيب ـ فوزى القاوقجي ـ ميشيل نحاس . كما اقر المجلس النيابي قانون العفو العام بكل بنوده في ٢٧ حزيران ١٩٣٧ ، في جلسته السادسة عشر ص ٨٥٣ ، وفي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٧ ، اقر المجلس قانونا آخر برفع الحجز عن أملاك المحكوم عليهم السياسيين، الذين سبقهم العفو السابق . حول ذلك انظر محاضر جلسات البرلمان جلسة ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٧ ص ٨٢ ـ ٨٥٣ . وانظر الجريدة الرسمية العدد (٣١) ١ أيلول ١٩٣٨ ص ١٠١٥ .

حاولت المعارضة الالتفاف حول الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ، كواجهة وطنية، لتطعن بالحكم الوطني ومنجزات الحكومة . ومن المعروف ان للشهبندر مواقف وطنية مشهودة من فرنسا، كما كانت له آراء متحفظة تجاه الكتلة الوطنية ، بعد ان أقامت علاقات ودية مع فرنسا على اساس المعاهدة ، وقد اضطرب عن موقفه هذا في حديث لجريدة القبس ردا على سؤالها : " لماذا سلكتم خطة المعارضة للعهد الجديد الذى حدث في سورية " . فاجاب: " لعقيدتي ان في المعاهدة نقصا اساسيا وان هذا النقص سيتجلى في القريب العاجل" (١) .

وكان هذا هو السبب المعلن ، أما الاسباب الحقيقية للعداء بين الشهبندر والكتلة الوطنية ، فتعود الى عهد بعيد عندما كان شكري القوتلي والشهبندر يعملان معا ايام الثورة عام ١٩٢٥ م (٢) ، وعندما عاد الشهبندر للبلاد ، استطاعت المعارضة ان تستغل اسمه وموقفه تجاه تورط الكتلة بالمعاهدة وان تحدث شرخا بين صفوف الكتلة ، بدأ طفيفا ، ثم اتسع وأصبح علنيا ، بحيث شكل أكرم الاتاسي حزب الشهبندر في البرلمان " (٣)

وشددت المعارضة حملاتها على الحكومة ، فشهد المجلس النيابي مشادات كلامية حادة ، خاصة بين الدكتور منير العجلاني ، ورئيس الوزارة جميل مردم بك . وفي حين حاول لطفي الحفار التخفيف من الامر بأن قال : " يجب علينا ايها السادة ان نسمع صوت المعارضة، ولكنني اريد ان يبقى هذا الصوت محصورا ضمن جدران المجلس الكريم ، الذى يعبّر بحق عن رأى البلاد وارادتها ، لا ان يرتفع في الشوارع لغايات مختلفة واساليب شاذة لا تتفق مع المصلحة الوطنية " (٤) ، فان جميل مردم انتقد منير العجلاني ومن يمثلهم بقوله : " ليس هناك وطنيون ولا وطنية في غير الكتلة الوطنية ، وهي التي اوجدت هذه الوطنية " ، وقال للعجلاني " فانت عرفت الكفاح ايام الغنائم لا في ايام المغارم " (٥) .

ثم وجّه كلامه للطفي الحفار : " انني لا اشاطرك ولا اشاطر رايا كان الرأى في وجود سوء

---

١) — جريدة القبس — العدد (١٠٣٠) ٦ كانون الثاني ١٩٣٧ .

٢) — محمد عزة دروزة — حول الحركة العربية الحديثة — ج ٢ ص ٧٠

٣) — د . عبد الرحمن الكيالي — المراحل ج ٤ ص ٥٢٦

٤) — محاضر جلسات البرلمان — الجلسة الاولى ٢٢ آذار ١٩٣٧ ص ١٠

٥) — المصدر السابق ص ١٠ — ١٢

نية من الجانب الفرنسي ، فانا افاوضهم بنفسي، وابحث معهم بنفس الروح التي عقدت بها معاهدة العراق ... ولكنني واثق كل الثقة من ان التصديق على المعاهدة محتم " .

ووقف النائب صبري العسلي في صف رئيس الوزارة ضد المعارضة، وغمز من قناة المعارضين بقوله : " اما اخوننا العجلاني وجماعته ، فانهم يريدون ان يجعلوا العرب عربين ، والصف الوطني صفين ، ويريدون ان يجزئوا الرأي العام ويجعلون قسمين، احدهما هنا والآخر هناك ، هو يقول ان هذه الحكومة اضاعت البلاد وباعت البترول وامتياز البنك ... ان الجماعة التي يماشيها هذا الرجل تردد هذه الاقوال كما ذكرت وتقول فوق ذلك ، ان المجلس اداة مسخرة للحكومة "(١).

والحقيقة ان العجلاني استغل الاتفاقات (٢) التي عقدها جميل مردم بك مع فرنسا في ١١ كانون الاول، وهاجم رئيس الوزارة في جلسة المجلس النيابي في ٣٠ كانون الاول ١٩٣٧م، كما وجه اليه تهمة اضطهاد حرية الشهبندر ، وتحداه بأن يستقيل ويرشح نفسه للنيابة ضده .

ويبدو ان المعارضة كانت قد قويت فعلا، حتى تمكن منير العجلاني من اتخاذ هذا الموقف . ولا يخفى ان الشهبندر ، وقف موقفا سلبيا من كل ما عرضته عليه الكتلة من الاعمال ، (٣) ويرجح أن هدفه من ذلك ، اثبات وجهة نظره ، واحراج الحكومة واظهارها بمظهر المتهاون بحقوق الوطن. وربما يشير الى ذلك الخطاب الذى القاه جميل مردم في المجلس النيابي في جلسة ٣١ ايار ١٩٣٨م، حين اشار الى ان " حملة التهديم والتحريض التي يقوم بها خصوم سياسة التحالف والوئام بين فرنسا وسوريا ، فاننا نمرّ بها غير مكترثين ولا مبالين ، فهي في تناقضها وتباينها صائرة لا محالة الى الفشل والاخفاق " .

---

١)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الاولى ٢٢ آذار ١٩٣٧م ص ١٣

٢)- سيأتي تفصيل هذه الاتفاقات في مكان لاحق من البحث .

٣)- عرضت حكومة الكتلة الوطنية على الشهبندر ، الذهاب الى جنيف للاهتمام مع ممثلي الحكومات العربية بمسألة فلسطين ، كما عرضت عليه بعض المناصب الوزارية فرفضها جميعا ، وكان من اسباب عدم تعاونه مع الوطنيين انه لم يدع للمشاركة في وفد المعاهدة الذاهب الى باريس ، ولم يشارك في التشكيل الوزارى .

الا انه ورغم وقوف الحكومة في وجه المعارضة ،استطاعت المعارضة ان تجمع حولها عددا من النواب يؤيدونها في مواقفها داخل المجلس ، كما أثرت المعارضة بشكل مباشر في اضعاف موقف الكتلة الوطنية أمام الشعب ، وان لم تكن ذات قوة شعبية ، ولم تكن لديها القدرة لتصبح حزبا مزاحما للكتلة الوطنية ، تحل مكانها في الحركة الوطنية (١). ولقد وقف فائز الخوري يقول بمنتهى الصراحة أمام المجلس : " فانا اذا وجدت اعوجاجا في الحكومة يجب ان اصرح بـه " ويجب على الحكومة " ان تعتبر اننا لا نريد وزارة ولا نريد مقاما ،انا لا اوافق ان يحمل رجل اربع وزارات "(٢)،ملوحا للوضع الذى وصل اليه جميل مردم بعد استقالة وزارة شكرى القوتلي ، وأضاف "المعارضة يا سادة هي لمصلحة الحكومة وهي لمنفعتها ولخدمتها " . وقد ايده في كلامه النائب رشدى كتخدا ،ولكن من غير ان يتهجم على الحكومة وقال:" فالبلبله التي تقع في الرأى العام،والمعارضة التي نراها الآن،ليست لان الحكومة لم تتمكن من القيام بالواجب ،بل لان فرنسا لم تصدق المعاهدة ، وعدم تصديقها هو الذى يحدث هذا التبلبل بالرأى العام " (٣) .

وتصاعدت موجة المعارضة داخل المجلس ، وساعدتها عوامل الفوضى التي آلت اليها البلاد ، وعجز الحكومة الواضح امام المعضلات الرئيسية التي واجهتها،وعلى رأسها معاهدة ١٩٣٦ التي فشلت في التوقيع عليها من قبل فرنسا،وقضية الاسكندرونة التي ضاعت امام عينها وسمعها ، ففي شباط ١٩٣٨ ، اجابت حكومة مردم على مذكرة الشهبندر التي اتهمتها فيها باعطاء امتيازات غير مقبولة لفرنسا ، وعدم دفاعها عن حقوق سورية بلواء الاسكندرونة ، باعتقال انصاره الرئيسيين بتهمة توزيعهم منشورا يكرر هذا الاتهام ،ورغم انكارهم لهذه التهمة الا انه حكم عليهم بالسجن "(٤)

---

١)ـ محمد عزة دروزة ـ حول الحركة العربية الحديثة ـ ص ٧١

٢)ـ محاضر جلسات البرلمان ـ الجلسة الاولى ٢٢ آذار ١٩٣٨ ص ٧

٣)ـ المصدر السابق ص ٨ .

٤)ـ

هذا وقد عبّرت مجلة فكاهية مطّلعة على احوال الحكومة والمعارضة بقولها (١): "

ـ الطريق الموصل للوزارة ـ المعارضة .

ـ الطريق الموصل للنيابة ـ الاتفاق مع الحكومة .

ـ الطريق الموصل للمعارضة ـ اجتماع مع الدكتور شهبندر .

وفي كل الاحوال ، شغلت المعارضة حيزا كبيرا في السياسة السورية لتلك الفترة ، وفي عام ١٩٣٩ ، طالب منير العجلاني المجلس النيابي في جلسة ١٦ كانون الثاني ، ان يتم الاعتراف بوجود المعارضين رسميا، وان يمنحوا هم ومجالسهم وصحفهم حق التعبير عن آرائهم في اى وقت كان ، كما طالب بأن تكون الوظائف على اساس الكفاءات ، لا ان تراعي الحكومة اتباعها (٢) فقط ، حيث كان رجال الكتلة قد اتوا الى بعض الوظائف بجماعتهم وبعض من اعتمدوا عليهم وكانت بعض الصحف التي عرفت قبلا بميولها للكتلة الوطنية ، قد مالت الى جناح المعارضة وبدأت تنشر افكارها ، مما عرضها للتعطيل الادارى ، كما حدث لجريدتي القبس والايام (٣) .

الا ان الاحساس بالخطر نتيجة الانشقاقات في صفوف الحكومة والمجلس، دفع منير العجلاني وهو المعارض دائما ، الى الاقتراح على المجلس النيابي ، بأن " تؤلف لجنة نيابية لتوحيد الصفوف بصورة عملية سريعة "(٤). وقد اشار النائب ناظم القدسي في جلسة المجلس النيابي في ٣١ كانون اول ١٩٣٨ ، الى انه لا اختلاف في هذه البلاد حينما يكون الموضوع متعلقا باستقلالها ووحدتها ، وأكد ان الشهبندر والحكومة والمجلس والرأى العام بكل فرد فيه/لا يعرف الا الاستقلال السورى، والوحدة السورية ضمن نطاق الوحدة العربية الكبرى . كما قال: "فنحن عندما نختلف انما نختلف في مسائل طفيفة، ولكن عندما يحق الحق وتتحرج الازمات فاننا يد واحدة وصف واحد،

---

١) ـ مجلة المضحك المبكي ـ عدد ٣٦٧ تاريخ ٢٣ نيسان ١٩٣٨ ، وتعتبر مجلة المضحك من المجلات الساخرة التي تتناول الاحداث السياسية باسلوب التعليقات دون الاسهاب .

٢) ـ محمد كرد علي ـ مذكرات جـ ٢ ص ٥٧٨

٣) ـ محاضر جلسات البرلمان ـ الجلسة الثالثة ـ ٣١ آذار ١٩٣٨ ص ٣٤
وانظر حول ذلك الجريدة الرسمية ـ العدد (٢٦) تاريخ ١٥ تموز ١٩٣٧ ص ٥٨٣ ـ ٥٨٤

٤) ـ محاضر جلسات البرلمان الجلسة الثامنة ١٦ كانون الثاني ١٩٣٩ م

نفدى الوحدة والاستقلال بدمائنا "(١) .

ولكن هذه الرغبة في تلافي الخصومات لم تكن مُجدية ، وانتهى حكم الكتلة الوطنية غير مأسوف عليه .

أزمة الوزارات والاوضاع السياسية في البلاد حتى نهاية الحكم الوطني :

كان لابد قبل الاطلاع على منجزات المجلس النيابي الوطني ، من التعرف على الظروف والملابسات السياسية التي رافقت وجوده ، حتى نتمكن من دراسة مدى النجاح الذى حققه في ايصال البلاد الى وضع سياسي واقتصادى واجتماعي ، يتناسب مع آمال الشعب المعقودة عليه ، لهذا نعرض لاحوال الحكومات فيما يلي :

ذكرنا سابقا ، كيف تم تشكيل الوزارة المردمية الاولى ، ثم كيف كان حالها مع المعارضة التي وقفت بالمرصاد لكل صغيرة وكبيرة تصدر عنها ، وقد حاولت حكومة جميل مردم ان تحقق بعض الخطوات على طريق التطور ، وان تنهض ببعض الاعباء الا انها كانت مشغولة بالدفاع عن وجودها امام خصومها . قدم رئيس الوزارة امام المجلس النيابي في نهاية عام ١٩٣٧ م (٢) ، كشفا عما انجزته الحكومة ، وكان لايتجاوز بعض الاصلاحات البسيطة ، وحاول ان يبرر تقصير حكومته بما يلي : " وقد يرى فريق اننا لم نغير معالم كل شيء ، فنجيب هؤلاء اننا نريد ان نسير في لين وهوادة وبدون تسرع وعجلة " اما بالنسبة للامور الخارجية فذكر " وقد قمنا في هذه الفترة بتنفيذ كل ما عاهدنا عليه فيما يتعلق بنا ، ولا نستطيع الا ان نغتبط بما وجدناه حتى الآن من ممثلي فرنسا في سورية " . والحقيقة ان التقصير نتج عن عدم تفرغه وحكومته للقيام بواجبات الوزارة ، وانشغاله في السعي وراء تصديق المعاهدة من قبل البرلمان الفرنسي . وبينما كانت الانظار تتجه الى العهد الجديد ، لاح اول نذير بالخطر ، حين تقدم وزير المالية شكرى القوتلي باستقالته من الوزارة ، الى المجلس النيابي

١) ـ المصدر نفسه ، الجلسة الثالثة عشر ، ٣١ كانون الاول ١٩٣٨ .

٢) ـ محاضر جلسات البرلمان ، الجلسة الثانية عشر ، ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٧ م ص ٢٢٩ — ٢٣٠ .

في (٢٢ آذار ١٩٣٨) ، وجاء في بيان الاستقالة ان مرضه يحول دون متابعة العمل في الوزارة ، وان هذه الاستقالة تتيح له في الوقت نفسه " العودة الى مقاعد النواب " (١)الا انه لم يفصح عن السبب الحقيقي ، وحتى لا يسمح للمعارضة باستغلال استقالته للتهجم على الحكومة، صرّح بأنه يرفض وجودها - اى المعارضة - لأن " هذه المعارضة اقرب الى الفتنة التي تحدث البلبلة والتفريق منها الى المعارضة الصحيحة التي تترفع عن النزوات الشخصية والاغراض الخاصة المادية ... ان المعارضة في هذا الدور الانتقالي وفي الاحوال الحاضرة معارضة آثمة في نظري " .

ويبدو ان الاسباب التي قدمها القوتلي لاستقالته،تتصل بالنزاع الذى نشأ بينه من جهة، وبين رئيس الوزارة ووزير الداخلية والخارجية سعد الله الجابرى من جهة ثانية ،بسبب اقدام مردم على توقيع اتفاقات مع فرنسا (٢)،مستغلا غياب القوتلي لاداء مناسك الحج (٣). الامر الذى تسبب في مشادات كلامية حادة بينهما ، تطورت الى استقالة القوتلي (٤). ويغلب على الظن ان وزير المالية ،احس بخروج الوزارة عن اتجاهها الوطني المتشدد،وقبولها بعض التسهيلات،واندفاعها نحو تمييع الموقف لارضاء الطرف الفرنسي ،بانتظار الموافقة الفرنسية

---

١)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الاولى ٢٢ آذار ١٩٣٨ ص ٥ - ٨ .

٢)- سنعود الى هذه الاتفاقيات ،اثناء الحديث عن المشاكل الاقتصادية التي واجهت المجلس

٣)- وجيه الحفار- المصدر السابق ص ١٧٩

٤)- عللت الكتلة الوطنية استقالة القوتلي،بانها نتيجة الصدام مع فرنسا ، حول ذلك انظر دليل الجمهورية السورية ص ١٦٤ . بينما يرى الدكتور صلاح العقاد ،ان سبب نزاع القوتلي مع الحكومة،هو رفضه للحلول الوسط .. انظر كتابه المشرق العربي المعاصر ص ٣٧ . اما حسن الحكيم فيرى ان الاستقالة حصلت فعلا،لان جميل مردم وقع اتفاقيتي البترول والبنك السورى ، وشكرى القوتلي كان يود هو بذاته ان يتم الاتفاق . انظر حول ذلك كتاب مذكراتي لحسن الحكيم جـ ٢ ص ١٧٥ .

على المعاهدة ، وكلامضمن ترحيبه بالعودة لصفوف النواب ، يؤكد رغبته في التخلص من تبعات اعمال الحكومة ، والتنصل من المسؤولية ، ريثما تتضح الامور .

ولقد اعلن جميل مردم بك ، ان رئيس الجمهورية والحكومة قبلا الاستقالة ، كما تلـــي القرار الجمهوري رقم ٢٧٩ وجاء فيه :

١ــ تقبل استقالة السيد شكري القوتلي وزير المالية والدفاع الوطني .

٢ــ يسمى السيد جميل مردم بك رئيس مجلس الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني ، وزيرا للمالية والدفاع الوطني .

دمشق في ٢٢ آذار ١٩٣٨

هاشم الاتاسي

جميل مردم بك

هذا وقد طلب رئيس الوزارة الثقة لتولي هذين المنصبين/فمنحه اياها المجلس بالاجماع باستثناء النائب منير العجلاني ، الذى شن هجوما على الحكومة وجرّ معه فائز الخورى ، ووقف هذا منتقــدا تقصير الحكومة بقوله (١) : " انا لا اثق بوزير لا يجد وقتا لدرس الموضوع الذى يكلف به ، فيتركه لاحد الموظفين الذين لا نثق بهم .. والواقع بكل اسف ان الثقة التي يطلبونها الآن لا يطلبونها لانفسهم/بل للموظفين الذين لم تثق الامة بهم من قبل ولا تثـــق بهم الآن ، واذا كانت الوزارة عاجزة عن ايجاد اشخاص يتعاونون معها ، فلا كان الاستقلال ولا كان هذا الدور " .

وامتصاصا للنقمة جُرى في ٢٦ تموز ١٩٣٨ م تعديل على الوزارة/بحيث دخلها وزيران جديدان هما: لطفي الحفار للمالية/وفائز الخورى للاشغال العامة ، واعيد توزيع الحقائـــب الوزارية الاخرى من جديد (٢) .

ولئن حاولت حكومة جميل مردم ان تحسن من مصداقيتها بهذا التعديل الوزارى ، الا ان حقيقة هامة برزت ، وهي مدى التفكك الذى اصاب رجال الكتلة بعد وصولهم للحكم وسوء .

---

١)ــ محاضر جلسات البرلمان ــ الجلسة الاولى ٢٢ اذار ١٩٣٨ م ص ٧

٢)ــ للاطلاع على توزيع حقائب الوزارة الجديدة انظر وجيه الحفار ــ المصدر السابق ــ ص ١٧٩

الاوضاع في البلاد الذى عجز الحكم عن تلافيه ، فقد واجه الحكم عقبات كثيرة ، اهمها انقسامات الكتلة الوطنية وتحزّب كل مجموعة لافرادها ، بعد ان كانت الكتلة السند القوى للحكومة ، يسير من ورائها الشعب ويسلّمها زمامه ، اضافة الى اخطاء الحكومة والمحسوبين عليها ، ونشوء المعارضة ، واخيراً الدور الفرنسي الخفي في تهديم العهد الوطني .

كان من المتوقع ان تتخذ الكتلة الوطنية موقفاً موحّداً من خصومها ، وان تحاول تقويم اخطائها ، وحل مشاكلها قبل ان تستفحل ، او على الاقل تبعد عن نفسها التهم التي وجهت اليها من المعارضة . ولكنها وقفت مفككة تتنازعها المصالح الفردية والشخصية ، وكان اول ضحاياها شكري القوتلي (١) ، الذى ردّ على رفضه لاخطاء الكتلة بموقف سلبي ، وهو انسحابه من الحكومة بحجة المرض ، بينما توالت اخطاء رئيس الحكومة مسبباً في ذلك احراجات للمجلس وللكتلة ، حيث اصبح يتردد وباستمرار على باريس (٢) ، معللاً ذلك في محاولته متابعة اقرار المعاهدة ، الا انه تورط في ١١ كانون الاول عام ١٩٣٧ م ، بالتوقيع على رسائل ودية (٣) مع فرنسا ، دون علم المجلس النيابي ، تتعلق بضمان تأكيدات سورية اضافية لاحترام حقوق الاقليات ، بحيث تمنح بعض الامتيازات وتتمتع ببعض الحصانات/واستعداده لقبول الخبراء والمستشارين الذين تعينهم فرنسا (٤) ، كما الحق بالمعاهدة ملاحق لتفسيرها ، فأثارت هذه التصرفات مشاعر الغضب في المجلس النيابي لما تنطوى عليه ، من تجاهل لوجود السلطة التشريعية . واضطر المجلس لكي يعزز موقفه ويتخلص من هذا المأزق ، ان يقرر في جلسة ٣١ كانون الاول ١٩٣٨م وبالاتفاق مع الحكومة ، رفض الملاحق والتمسك بالمعاهدة وحدها ، فإمّا ابرام المعاهدة من غير تعديل او قبول بالذيول ، او الاستقلال بدون معاهدة ، كما رفض التنازلات التي قدمها رئيس الوزارة ويذكر الكيالي ان رئيس المجلس النيابي فارس الخورى ، كان من اكثر المتحمسين

---

١)ـ مجلة المضحك المبكي ـ العدد (٤١٥) تاريخ ٦ أيار ١٩٣٩ ص ٥

٢)ـ الجريدة الرسمية ـ العدد (٣٠) ـ ٢٥ آب ١٩٣٨ ص٩٦٩ مرسوم بشأن سفر جميل مردم الى باريس .

٣)ـ ستيفن هامسلي لونغريغ ـ تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ـ مترجم ص٢٩١

٤)ـ للاطلاع على هذه الاتفاقيات بشكل مفصل يمكن العودة لكتاب حسن الحكيم ـ الوثائق التاريخية ص٣٤٧ ، وكانت هذه الاتفاقات قد تمت بين جميل مردم بك والسيو دوتسان .

لرفض اعمال الحكومة ، لما كان يضمره من الشك حول انفراد جميل مردم بالتصرف (١) .

نتائج اتفاقات ١١ كانون الاول ١٩٣٧ م :

على الاقليات والطوائف :

كانت الطوائف في سورية قد حصلت على قوانين نظمت امورها زمن حكومة الشيخ تاج الدين وبايعاز من المفوضية ، لم يثر موضوع الطوائف وقتها اى جدل ، لان حقوقها كانت مرعية ، ورغم ذيولها الكثيرة ، الا ان احدا لم يفكر بها ، الا اذا استغلت واثيرت عن قصد . وبعد ان تسلمت الكتلة الوطنية الحكم ، حاولت السلطة الفرنسية استخدام موضوع الطوائف ، فاثناء الحديث عن المعاهدة حاول بعض اعضاء لجنة الانتدابات الدائمة في جنيف المطالبة بايجاد الضمانات الكافية في نصوص المعاهدة لحفظ حقوق الاقليات ، بحجة ان ما جاء في المعاهدة من ضمانات غير كاف لحفظ هذه الحقوق ، وقد استعرض المجلس النيابي السورى هذا الامر وعلّق عليه النائب عبد الله فركوح قائلا "ان من يطالع هذه الابحاث يخيل اليه ان الاقليات في الجمهورية السورية هضيمة معتدى عليها ، ان ابناء البلاد السورية جميعا دون تفريق بين اقلية وأكثرية قد اشتركوا في الجهاد لتحقيق حرية الوطن واستقلاله ". " تصفيق " (٢) .

وعقّب النائب محمد سليمان الاحمد (٣) على كلامه ". وبعد ياسادتي اين هي الاقليات التي يشيرون اليها ، أهم العلويون ؟ .. اننا نرفض باباء وحزم ان نكون الاقليات المنشودة فنحن والحمد لله من صميم العرب ، ولا يوجد في كل هذا التراث المنشور على المتوسط الازرق من هو اعرق في عروبته من العلويين "." تصفيق " .

" أم هل يريدون الدروز ، والدروز فريدة منظومة في عقد العنصر العربي ، أم يريدون بها الاكراد ، وقد كتب الاكراد في التاريخ صحائف من نور ، ام يريدون بالاقليات النصارى والنصارى في هذه البلاد احفاد غسان ولخم انبثقوا من نبعتين صافيتين نبعة غسان ونبعة ابن ماء السماء " (٤) " تصفيق " .

واعقب محمد سليمان الاحمد ، النائب فخرى البارودى محددا المفهوم الحقيقي للاقليات بالمفهوم الذى يحتمل في ذهن كل عربي في الماضي والحاضر ، فقال :" أما الاقلية والاكثرية

---

١)ـ عبد الرحمن الكيالي ـ المراحل ـ ج ٤ ـ ص ٤٤٧

٢)ـ محاضر جلسات البرلمان ـ الجلسة الثانية عشر ـ ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٧م ص ٢٣١ .

٣)ـ يعتبر محمد سليمان الاحمد (بدوى الجبل) ـ وهو من جبل العلويين ـ من أعظم الشعراء العرب في القطر العربي السورى ، توفي منذ عام ونيف اى عام ١٩٨٢ م مخلفا وراءه تراثا شعريا غنيا .

٤)ـ المصدر السابق ـ المحاضر ـ ص ٣٢ ـ ٣٥ .

فحسب ما افهمها أنا ،ان الاكثرية هي الوطنيون/وهذا منها (مشيرا الى فارس الخوري رئيس المجلس)، والاقلية هي الخائنون (والشيخ تاج منها) " ،" تصفيق " .

ولكن فرنسا حاربت هذه المشاعر الوطنية بشتى الاساليب ؛ ففي ١٣ آذار عام ١٩٣٦ م كانت المفوضية قد اصدرت قانونا رقم ٦٠ ل .ر جاء فيه (١) :

" تعتبر شرعا الطوائف ذات الاحوال الشخصية ،الطوائف التاريخية التي صدر تنظيمها ومحاكمها وشرائعها بموجب نص تشريعي ، ولها بعض الامتيازات وتتمتع ببعض الحصانات .

ومثل الطوائف والمؤسسات والرهبنات في علاقاتها مع السلطات العامة ،رئيسها الديني الاعلى رتبة ، وان كان غير موجود في الاراضي السورية فيجعل مندوبا عنه .

يمكن لهذه الطوائف ان تملك منقولا وغير منقول بموجب قرارا لمفوض السامي رقم ٢٥٤٧ تاريخ ٧ نيسان ١٩٢٤ م " .

وبالنسبة للطوائف ذات الحقوق العادية جاء : " تقام هذه الطوائف شؤونها وتدبرها بحرية ضمن حدود القوانين المدنية " .

وقد هاج الشعب لهذا القرار ، وثارت البلاد من اقصاها الى اقصاها محتجة عليه ومطالبة بالغائه ، لمخالفته تعاليم الدين الاسلامي، لانه اعتبر المسلمين طائفة من طوائف كثيرة ، وبهذا يضرب أسس النظرية الاسلامية التقليدية للدولة (٢) ، وعلى اثر تصاعد موجة الغضب اصدر المفوض السامي قرارا معدلا له تحت رقم ١٤٦ ، ولكن استمرار سخط الشعب على هذا القانون ، اضطره في النهاية الى اصدار قرار يُخرج المسلمين منه ،على ان دائرة المفوض السامي كانت قد عرضت فكرة نظام الطوائف هذا على الحكومة الوطنية ، وقد منحتها هذه الموافقة المبدئية ، على ان تطلع على المشروع وتعرضه على المجلس (٣) .الا ان هذه الدائرة صرحت علنا في بيان وزعته في الصحف لزيادة ثورة النفوس التي انتظمت البلاد ، بأن القرار رقم ١٤٦ المعدل للقرار رقم ٦٠ ل .ر لم يُتخذ الا بعد اخذ موافقة الحكومة السورية عليه (٤) .

---

١)ـ دليل الجمهورية السورية ص ٤٠٩ ـ ٤١٢ .

٢)ـ Rondot , Op.Cit., P. 400.

٣)ـ عبد الرحمن الكيالي ـ المراحل ج ٤ ص ٥٢٥

٤)ـ حسن الحكيم ـ مذكراتي ـ ج ٢ ص ١٧٥

كما قامت بنشر بنود هذا القانون ، مخالفة بذلك اتفاقها مع الحكومة ،الذى كان شرطه عرض القانون على المجلس النيابي قبل نشره ، وكان هدفها من ذلك احراج موقف الحكومة والوطنيين عامة امام الشعب (١).

وفعلا اعتبر المجلس هذا التصرف من الحكومة اعتداء صريحا على صلاحياته لكونه صاحب الحق في كل تشريع ، كما شن النواب هجوما على الحكومة ، وخاصة جماعة المعارضة امثال الدكتور منير العجلاني ، والنائب كامل القصاب ، ولم يقتصر الامر على المجلس ،فقد شجب جماعة الشيوخ والمدارس الدينية تصرّف الحكومة هذا ، مما زاد في تأزّم الاوضاع.

وفي ٢٨ آذار ١٩٣٩ ، قدّم كل من النواب ناظم القدسي وعبد العزيز الحلاج ، ورشدى كيخيا تقريرا بالغاء نظام الطوائف الذى اصدره المفوض السامي ذى الرقم ٦٠ ، والقرار المعدل له ذى الرقم ١٤٦ ل ، ر ، وذلك لانهما لم يُعرضا على المجلس ، مصدر كل تشريع كما ورد في الدستور (٢) . وتمكنت حكومة جميل مردم بك ، وقبل استقالتها من الوقوف في وجه المفوضية وتحديها لاول مرة ، وذلك بالغائها قانون الطوائف ، ولكن ذلك الاجراء جاء متأخرا ، بسبب النقمة التي ملأت قلوب الشعب عن الحكم . ومن الجدير بالذكر ان قانون الطوائف هذا ، كان الفتيل الرئيسي في اشعال اضطرابات الجزيرة واللاذقية وجبل العرب والتي أثرّت وبشكل مباشر على فشل تجربة حكم الكتلة الوطنية .

---

١) ـ عبد الرحمن الكيالي ـ المراحل ـ جـ ٤ ـ ص ٥٢٥ ، يقول عبد الرحمن الكيالي ان المفوضية نشرت القانون في الجرائد قبل عرضه على الحكومة وعلى المجلس ، ويبدو ان الاصح في هذا ، ان المشروع ،عُرض على الحكومة ووافقت عليه مبدئيا ،على ان لاُينشر قبل اخذ موافقة المجلس عليه . وهذا ما ذهب اليه الدكتور ذوقان قرقوط في كتابه تطور الحركة الوطنية في سورية ـ ص ١٦٣ ، حيث يشير الى ان الحكومة احتفظت بنسختها ، واغلب الظن ان فرنسا لم تكن تستطيع نشر القانون ما لم يكن لديها دليل على موافقة الحكومة،والا فكيف تستطيع احراجها دون ادلة .

٢) ـ محاضر جلسات البرلمان ـ الجلسة الثانية ـ ٢٨ آذار ١٩٣٩ م ص ١٣ .

المناطق السورية بين الوحدة والانفصال ـ الجزيرة واللاذقية وجبل العرب :

بناء على محادثات معاهدة ١٩٣٦ حول الوحدة السورية ، ومطالبة الوفد السوري باعادة منطقتي اللاذقية وجبل العرب الى الوطن الام ، اصدر المفوض السامي قرارين الاول في (٢ كانون الاول ١٩٣٦) رقم ٢٦٥ ل . ر ، بضم جبل الدروز ، والثاني في (٥ كانون الاول ١٩٣٦) ورقم ٢٧٤ ل . ر بضم منطقة جبل العلويين الى سورية (١) ، ونص القرارات على ان تساهم المنطقتان بالموازنة المركزية ، وان يطبق عليهما نظام الاسكندرونة من حيث الاستقلال المالي والاداري وعدم عرض موازنتيهما على المجلس النيابي (٢) ، واعتبر هذا القرار ساري المفعول بمجرد ابرام المعاهدة ، اي ان منطقتي العلويين وجبل الدروز كانتا دائما محكومتين من قبل السلطة الفرنسية باستثناء الفترة من عام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ ، الا ان السيطرة الادارية السورية في مناطق الجزيرة لم تتأكد الا نحو عام ١٩٣٨ (٣) ، وبذلك تكون المعاهدة قد تناولت الوحدة السورية ولكن ليست الكاملة (٤) ، فلا المنطقتان السابقتان عادتا بانصهار تام ، ولا الاراضي التي سُلخت عن سورية وضُمّت الى لبنان كانت مجال نقاش ، وفرنسا كانت على استعداد لوقف مناقشات المعاهدة لو تمسك السوريون بعودة المناطق التي شكلت لبنان الكبير ، فقد كانت تعتبر لبنان معقلا لنفوذها في البحر المتوسط ، لذلك اعرض الوفد السوري عن اثارة تلك القضية وضرب صفحا عنها (٥) واكتفى رئيس الوزارة جميل مردم بك بالقول (٦) : " وتسوية الامور المتعلقة بالمصالح المشتركة بيننا وبين لبنان ، ونحن لا نقرر منها الآن قاعدة انفصال ولا اتصال ، ولكننا نقترح ان تبقى الحالة كما هي لمدة معينة ، يتناول فيها كل فريق ما يخصّه ، وذلك بوضع ضريبة جمركية واحدة".

---

١) ـ حسن الحكيم ـ الوثائق التاريخية ـ ص ٣٤٩

٢) ـ محاضر جلسات البرلمان ـ الجلسة الخامسة عشر ـ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٧ ص ٢٧٧

٣) ـ Hourani, Syria and Lebanon , P. 226 .

٤) ـ نجيب الارمنازي ـ المصدر السابق ـ ص ١٠٢

٥) ـ وجيه علم الدين ـ مراحل استقلال دولتي لبنان وسورية ص ١٠٣

٦) ـ محاضر جلسات البرلمان ـ الجلسة الثانية عشر ـ ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٧ ص ٢٢٩

هذا وكان حق الاشراف على منطقتي اللاذقية وجبل العرب تابعا للمفوض السامي بموجب القرار رقم ٣١١٤ تاريخ ١٤ أيار ١٩٣٠ م ، أما منطقة الجزيرة فكان الفرنسيون قد انشأوا لها ادارة خاصة في دير الزور بحجة تعدد العناصر والجماعات في المنطقة مستغلين وضعها النائي .

وبعودة هذه المناطق للدولة السورية اصبحت تتألف من عشر محافظات (١) ، وساهم ستة عشر نائبا عن منطقة اللاذقية ، وخمسة عن جبل العرب (٢) في مجلس عام ١٩٣٦ ، إعتبارا من ٢٨ تشرين الاول . ولاقى وجودهم بين اخوانهم النواب ترحيبا حارا واشاد رئيس المجلس فارس الخوري بهذه الخطوة قائلا : "وانني باسم النواب اجمع الذين يمثلون الامة جميعها ارحب بهم — النواب الجدد — واحسب هذه الساعة مبدأ حياة جديدة . وأكد ان هذه المحافظات مجتمعة " تؤلف أمة واحدة وشعبا واحدا ولا يمكن أن يتطرق الى فكر احد منهم الانفصال " (٣)

وقد ردّ نواب العلويين امثال منير العباس ، على الحفاوة بالشكر وخطب سليمان الاحمد — نائب بانياس — : " ها نحن نعود اليكم لنحمل معكم ما نستطيع حمله من ميدان الامجاد العربية " (٤) "تصفيق" .

وتابعت الحكومة موضوع الوحدة ، بتعيين محافظين لكل من اللاذقية وجبل العرب ، . . فأُرسل النائب مظهر رسلان محافظا ممتازا لمنطقة اللاذقية لمدة ستة أشهر ، على ان يتقاضى

---

١)— دليل الجمهورية السورية ص ١٢ — المحافظات العشر هي : دمشق — حلب — حمص — حماة — الفرات — الجزيرة (وتضم الحسكة والقامشلي) - حوران — اللاذقية — جبل العرب — اسكندرونة ، وكان قد صدر قرار عدد ٥ ل.ر تاريخ (١٠ كانون الثاني ١٩٣٦) بشأن ادارة المحافظات ، حيث قُسّمت الجمهورية السورية الى ثمان محافظات هي : حلب — دمشق — حمص — حماة — حوران — الفرات — الجزيرة — الاسكندرونة ، وتدار بموجب نظامها الاساسي . حول ذلك انظر الجريدة الرسمية العدد (٢) ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٦ ص ٢٣

٢)— انقسم نواب جبل العرب الى : ثلاثة من الدروز — وواحد مسيحي — وواحد بدوي .

٣)— محاضر جلسات البرلمان — الجلسة الخامسة ٣٠ تشرين الاول ١٩٣٦ م ص ٦٧ .

٤)— المصدر السابق الجلسة نفسها ص ٦٩ .

الراتب والتعويضات المخصصة من موازنة المحافظة المذكورة (١) ، وعيّن نسيب البكري محافظاً لجبل الدروز بنفس الشروط السابقة ، هذا وكان يتم تحديد موازنة هاتين المحافظتين في مطلع كل عام وتصدر في الجريدة الرسمية للجمهورية السورية . الا ان الفرحة بالوحدة لم تتم ، فسرعان ما عادت فرنسا الى اثارة المشاكل ، وجرّت رئيس الوزارة الى توقيع تعهدات ١١ كانون الاول ١٩٣٧ ، وكان منها الى جانب الاعتراف بحقوق الاقليات ، موضوع استثمار البترول الموجود في منطقة الجزيرة (٢) ؛ وبدأت تُشيع فكرة فصل منطقة الجزيرة واوقعت بين القبائل الموجودة فيها ، وحركت فتنة طائفية ، لم تكن لتتم لولا تسويلاتها وجهودها . وقد استنكر نواب الجزيرة هذه المساعي المغرضة ، وألقى الشيخ دهام الهادي خطاباً قال فيه: "بصفتي رئيساً لاكبر عشيرة في الجزيرة ، وبصفتي نائباً شرعياً أمثل الجزيرة مصرحاً بأن معظم أهالي الجزيرة بل ربما يمكنني القول عمومهم وهم الذين يمثلونها اصدق تمثيل لا يقبلون ولن يقبلوا ، بأي فكرة اساسها فصل هذه المنطقة التي هي عضد سوريا الوحيد ، كما انه ليس ثمة اقليات في الجزيرة لا مسيحية ولا كردية ، بل نحن كلنا أهالي الجزيرة من مسيحيين وموسويين وأكراد وعرب — متساوون في الحقوق والواجبات " (٣).

في حين حلّل النائب محمد عز الدين الحلبي الموقف الفرنسي وموضوع الاتفاقات بشكل اشمل ، فقال : " تتناقل الالسنة ويتحدث الكثيرون من ابناء الشعب ، بأن لقضية البترول في الجزيرة ومسألة الحدود الشمالية ، ولقضية الاسكندرونة وللملاحق التي تكرر البحث عنها في الصحف وبين الناس ، بأن هناك ملاحق وضمانات جديدة تفسيراً لبعض نصوص المعاهدة ، .

---

١)— جريدة القبس العدد (١٠٣٢) — تاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٣٧ ص ٤
و (١٠٣٨) — تاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٣٧ .

٢)— بشأن موضوع البترول يمكن العودة لمحاضر البرلمان للاطلاع على تطوراته .
الجلسة التاسعة ١١ أيار ١٩٣٧ ص ٤٧٥ ، ٤٨١ — ٤٨٨
الجلسة الثانية عشر ٣ أيار ١٩٣٨ م ص ١٨٥ .
وغيرها من الجلسات التي رافقت رفض البرلمان لاتفاقيات رئيس الوزارة جميل مردم بك .

٣)— محاضر البرلمان — الجلسة الثانية عشر — ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٧ ص ٢٣٤ .

علاقة بهذه الحوادث " (١) .

ومرت المناطق الثلاث الجزيرة واللاذقية وجبل العرب بسلسلة من الفتن والاضطرابات المتصلة ، ففي الجزيرة وقع نزاع بين عشائر العنزة والولده ، وطلب النائب وهبي الحجيلي تدخّل الحكومة لايقافه ، كما وقعت حادثتان خطرتان الى جانب الحوادث الاخرى،الاولى في ٦ تموز ١٩٣٧ (٢)،ذهب ضحيتها اربعة من رجال الدرك مع جرح عدد من رجال الشرطة ، والثانية اختطاف المحافظ توفيق شامية وتعرّض زوجته وطفله للضرب،ولم تتخذ الحكومة ازاء هذه الاحداث الخطيرة اي اجراء ،وقد ندّد النائب فخرى البارودى بتقصير الحكومة وغمز من قناة سلطات الانتداب وقال : " قبل ان تبدأ حركات الجزيرة بشهرين وانا اتلقى التقارير من اخواني واقدمها للحكومة ، وكانت الحكومة تطلب الي السكوت والانتظار على أمل ان تنتهي الحالة الى نتائج مرضية ، فانا اطلب من الحكومة ان تقف بحزم وجرأة امام السلطة — يقصد الفرنسية — فاما ان تكون علاقاتها معنا ودية وصريحة وأن تنفّذ نصوص المعاهدة التي عقدناها معها بشرف وصدق ،كما نفعل نحن،او ننسحب من مقاعد الحكم ،ونحن لا يمكن ان نتخلى عن الجزيرة بصورة من الصور ".(٣)

الا ان النائب محمد العايش اشار بأن الحكومة لا نفوذ لها في الجزيرة ، فالحل والربط في ايدى اشخاص من أهالي تلك المنطقة ،وهم يهددون رجال الحكومة كل يوم ،وأكّد النائب سعيد اسحق بأن " المطران حبّي لم ينفك عن دعاياته ومساعيه بل خطب في الكنيسة قبيل عيد الفصح داعيا الناس للاضراب عن المعايدة ما لم ينالوا حقوقهم (٤) .

وبالعودة الى وقائع الامور ،نرى الدور المتوالي الذى قامت به فرنسا ، لكي تحرج الحكم الوطني وتحبط مساعيه التوحيدية ، في محاولة لاثبات عجزه عن تحقيق اى هدف وطني.

---

١)— محاضر جلسات البرلمان — الجلسة التاسعة — ٢٧ نيسان ١٩٣٨ — ص ١٤٠

٢)— وأصل الحادث ان السلطة الفرنسية كانت تشجع بعض الافراد للقيام باعمال الشغب ووضع الالغام للسيارات الحكومية ،وذلك لارباك الامن في المنطقة والتشويش على الحكم الوطني

٣)— محاضر البرلمان — الجلسة الخامسة والعشرين — ٢٣ كانون الاول ١٩٣٧ .

٤)— محاضر جلسات البرلمان — جلسة ٢٧ نيسان ١٩٣٨ ص ١٤٦ .

ففي الوقت الذى كانت فيه منطقة الجزيرة تغلي بالاضطرابات ونشبت في محافظة اللاذقية فتن واضطرابات ، وجرت حوادث سلب وعصيان ترددت اصداؤها في المجلس النيابي (١).

وفي منطقة جبل العرب تحركت جماعة بقيادة عبد الغفار الاطرش ، وقامت بطرد القضاة العدليين بحجة انهم غرباء عن الجبل ونادى هو نفسه باتفصال الجبل ، فانهالت على المجلس البرقيات التي ترفض تصرفاته ، منها واحدة وصلت من مدينة مكسيكو (٢) جاء فيها :

دولة فارس بك الخوري - دمشق : " نحتج بشدة على فصل جبل الدروز عن سوريا وعلى تصريحات عبد الغفار الاطرش واعوانه " . اتحاد الجبل العربي .

وشجب النائب شكري القوتلي الاعمال التي يقوم بها عبد الغفار الاطرش وقال : "انه لم يخن بها امته فحسب ، بل خان ابن عمه سلطان باشا ، فليست الحركة القائمة هناك حركة درزية ، وليس هم الدروز القائمون بها ، انما هناك افراد لا يتجاوزون عدد الاصابع يثيرونها" (٣)
ونذكر في هذا المجال انه تم انتخاب زيد الاطرش ، سليمان نصار ، عقلة القطامي ، عودة السرور نوابا عن الجبل في المجلس النيابي (٤).

واذا كانت مجموعة هذه الاضطرابات والمشاكل قد ثارت في اوقات متقاربة ، فالقضية ليست قضية سليمان المرشد ، ولا قضية عبد الغفار الاطرش ، ولا المطران حبي ، وغيرهم ، وانما العامل الاكبر والدافع المحرك لهؤلاء ، هم الموظفون الافرنسيون الذين تستخدمهم الحكومة الفرنسية لايقاظ الفتنة الطائفية في البلاد السورية، وما داموا ينفخون في نارها ، فلم تكن الاحوال لتهدأ أبداً.

ومما مرّ معنا ، نلحظ انعكاس هذه التطورات على النواب (٥) ، وتفاعلهم معها ، والروح الوطنية العالية التي تمتعوا بها ، بغض النظر عن كل انتماءاتهم ، ولولا المساعي الفرنسية

---

١) - المصدر نفسه - الجلسة الحادية عشر - ص ٢٣٤ ، ٢٧ كانون الاول ١٩٣٨ .

٢) - محاضر البرلمان - الجلسة الثانية - ١ كانون الاول ١٩٣٨ ص ١٥ .

٣) - المصدر نفسه - الجلسة الحادية عشرة - ص ٢٣٤ ، ٢٧ كانون الاول ١٩٣٨

٤) - الجريدة الرسمية - العدد (٢) ، ١٣ كانون الثاني ١٩٣٨ ص ٣٠

٥) - نجيب الارمنازى - المصدر السابق - ص ١٢٧

وكتاب عبد الرحمن الكيالي - المراحل ج ٤ - ص ١١٨

الحثيثة ، وضعف بعض النفوس امام المصالح المشخصية ، لعجزت فرنسا ان تنال من هذه الامة او من وحدتها ، ولنجح الخط الوحدوي في سورية ، ولا أدل على ذلك من ان محافظ السويداء نسيب البكري ، قدّم اول عمل ايجابي وحدوي حين اعلن يومئذ تسلمه لمنصبه الجديد ، بضرورة جعل اللغة العربية اللغة الرسمية لجميع دوائر الحكومة ، ولا تجوز المخاطبات مهما كان شأنها الا بها (١) ، وهدفه من ذلك القضاء على اى نفوذ فرنسي يحول دون الانتماء للوطن ، ولكن فرنسا - وبعد ان سقطت حكومة جميل مردم في ٢٣ شباط ١٩٣٩ م ، وفشلت المعاهدة المأمولة كما استشرت الفوضى - ارسل مندوبها المفوض السامي الى رئيس الوزارة السورية الجديد لطفي الحفار مذكرة في ١٢ آذار ١٩٣٩ ، يطلب فيها تعيين شوكت العباس محافظا للاذقية ، وادعى ان كل الفئات موافقة عليه ، كما طلب تعيين حاكم فرنسي لرئاسة محكمة الاستئناف في السويداء ، وحاكم فرنسي آخر لرئاسة محكمة البدائية في المدينة نفسها (٢) ، وذلك في محاولة لاعادة انفصال هذه الاجزاء عن الوطن الام . الا انه وخلال عام ١٩٤٠ م بدأ شيء من الاستقرار يعود الى منطقتي جبل العلويين وجبل العرب ، وعيّن بعض الدمشقيين موظفين في كلتا المنطقتين ، كما خضعوا لسلطة المحافظ ، وان كان هذا المحافظ الدمشقي موضوعا تحت مراقبة المفوضية (٣) .

<u>قضية البنك السوري وهبوط الفرنك الفرنسي :</u>

من خلال حديثنا عن مجلس عام ١٩٣٣ م ، عرضنا ايجازا لوضع المصرف السوري ونشأته وكيف تعود علاقة فرنسا معه الى الفترة العثمانية ، عندما كان فرعا للبنك العثماني ، وكانت هنالك مساهمات لشركات افرنسية مختلفة فيه ، وعندما استلمت فرنسا امور البلاد ورأت الارباح التي تحققها الشركات عن طريق هذا المصرف ، حرصت عليه لدرجة ان مواقفها من الاوضاع في سورية كثيرا ما ارتبطت به ، فضغط النواب الفرنسيون في برلمانهم على حكومتهم لكي تستمر

---

١) - جريدة القبس - العدد ١٠٣٩ ، تاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٣٧ م ص ٣

٢) - د . ذوقان قرقوط - المشرق العربي المعاصر ، ص ٤٠٩

٣) - د . ذوقان قرقوط - [illegible] ص ٤٠٩

GABRIEL PUAUX, DEUX ANNEES, AU LEVANT, 1939 - 1940, P. 140.

في سياسة السيطرة المباشرة على سورية (١) .

كما اقدمت على ربط العملة السورية — وكانت ذهبا — بالفرنك السوري ، وحولتها الى ورق ، علما بأن المعاملات التجارية كانت تجرى بين الناس عادة بالعملة الذهبية (٢) ، وترويج الاوراق النقدية التي استحدثها الفرنسيون كان يعني استبدال هذه الاوراق بذهب البلاد . وبينما كانت الليرة السورية ويوم دخول الافرنسيين تساوى (٥٢) قرشا ذهبا اصبحت في عام ١٩٣٣ م تساوى (١٨) قرشا ذهبا (٣) ، واستمرت هذه الحال زمن استلام الكتلة الوطنية للحكم في سورية عام ١٩٣٦ م . وفي المعاهدة التي عقدت بنفس العام بحث النقد السوري من وجهة نظر واحدة ، وهي التعادل بين العملتين السورية والافرنسية ، ولم توجد في المعاهدة السورية مادة تتعلق بنظام هذا النقد ، وخصوصا بنظام المصرف الذى يقوم باصدار النقد — اى من سيصدره ، هل سورية أم المصرف السوري ، أم مصرف اجنبي — . وعندما نالت الحكومة موافقة المجلس على منحها حق اصدار المراسيم الاشتراعية ، اشار النائب منير العجلاني الى : " ان مسألة امتياز البترول والبنك السوري قد يظن البعض من غير هذا المجلس انها داخلة ضمن الصلاحيات الممنوحة للحكومة .. فانا اصرح كأمر حقوقي مفروغ منه بأنه لا يجوز للحكومة ، ولا اظن ان الحكومة تفكر بأن تستند الى سلطة المراسيم الاشتراعية وتعطي امتياز البنك السوري او البترول ، لان الدستور يجعل لمنح الامتيازات قانونا خاصا لا يجوز لغير المجلس النيابي ان يقرّه " (٤) .

وقد صادف بداية الحكم الوطني هبوط قيمة النقد الافرنسي وتوالى هبوطه ، فاصاب سورية بضرر بالغ أثّر في احوالها الاقتصادية والمالية اسوأ أثر ، فتقدمت الوزارة ببيان لا يضاح موقفها من هذه الازمة ، خاصة وان جميل مردم كان قد اجرى مراسلات مع ممثلي السوري وأوضح انه تمسك بمذهب الاشتراك في المنافع بين سورية وبين اصحاب رؤوس الاموال الاجنبية " واذا لم تكن الفوائد متبادلة ولم تكن هناك قناعة بالمصلحة المتقابلة ، فكل اتفاق يعقد لا يخرج عن

١)— نجيب الارمنازى سورية من الاحتلال الى الجلاء — ص ٣١

٢)— ساطع الحصرى — يوم ميسلون — ص ١٠٠

٣)— عبد الرحمن الكيالي — رد الكتلة على بيانات المفوض السامي بونسو — ص ٣٨

٤)— محاضر جلسات البرلمان — الجلسة السابعة عشر — ٢٧ أيار ١٩٣٧ م ، ص ٨٨٧ .

طور الاتفاق لانه لا يكون غبه رضي واختيار "(١) . على اثر هذا البيان سافر جميل مردم بك الى فرنسا ، وهناك تورط باتفاقيات مع فرنسا ، كان من نتيجتها توقيع اتفاق مع جورج بونيه Bonnet – وزير خارجية فرنسا – في ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٣٨ ، يتضمن الاتفاق بروتوكولا ، بموجب التزام الحكومة السورية بتجديد امتياز البنك السوري ، واستثمار آبار البترول في سورية ، على ان تُطرح معاهدة ١٩٣٦ وملحقاتها على المجلس النيابي الفرنسي للمصادقة عليها في موعد أقصاه ٣١ حزيران ١٩٣٩ م ، وعليه حدّد رئيس الوزارة امتياز البنك السوري الى اجل غير مسمى (٢) ، علما بأن مدة العقد الماضية كانت خمسة عشر عاما كادت ان تنتهي في عام ١٩٣٩ م .

ومن المفيد ان نذكر بأن الحكومة ، وعلى اثر انخفاض سعر الفرنك وهبوط سعر الليرة السورية تبعا له ، وضعت مرسوما اشتراعيا مؤرخا في ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٦ ورقم (٧٦) ، يقضي بزيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين اعتبارا من ١ تشرين الاول ١٩٣٦ بنسبة قدرها عشرون بالمئة (٣) .

الا ان هذا الاجراء لم يخفف من الخسارة السورية ؛ فمن الموازنة التي ينشرها المصرف السوري في كل اسبوع اتضح ان مقدار الليرات السورية المتداولة حتى تاريخ ٢٨ ايلول ١٩٣٦ بلغ ١٥ مليون ليرة سورية ونيف . فهبوط قيمة الفرنك بنسبة (٢٥،٣٤) في المائة كان يلحق بسورية خسارة تزيد على ربع هذا المبلغ، اى ما يعادل اربعة ملايين ليرة سورية تقريبا (٤) . ولم يقتصر الضرر نتيجة هذا الهبوط على السوريين حاملي العملة الورقية السورية ، بل تعدّاهم الى التجار الكثيرين الذين لهم ديون بالعملة السورية وعليهم ديون بالعملة الانكليزية والامريكية وغيرها . أما الحكومة السورية فانها استفادت بشيء واحد هو انها كانت تجبي اكثر ضرائبها على اساس الذهب الديناري، وهي العملة القديمة المتداولة

---

١)– المصدر السابق – الجلسة الثانية عشر – ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٧ م ص ٢٢٨

٢)– عبد الرحمن الكيالي – المراحل – ج ٤ – ص ١٣٨ .

٣)– محاضر البرلمان الجلسة الخامسة – ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٧ م ص ٧٥

٤)– جريدة القبس – العدد ٩٦٠ – ٢٨ أيلول ١٩٣٦ – عن مقال لاحمد السمان .

وتدفع الرواتب على اساس الورق .

ولكن المستفيد الحقيقي كان الحكومة الافرنسية التي ناءت بديونها وجاء هذا التدبير — هبوط الفرنك — يخفف عنها ازمتها ويحمي تجارتها وصناعتها ، حيث ربحت اموالا بلغت قيمتها (٨٥٠) مليون ليرة سورية . أما اتفاقات رئيس الوزارة السورية التي سمحت باطالة عمر المصرف السوري الى امد غير مسمى (١) ، فقد اعتبرت تنازلا كبيرا منها وتفريطا في حق الشعب السوري ، وجاء رفض البرلمان الفرنسي التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ م ليكمل المخططات الفرنسية ، الا ان المجلس النيابي في جلسة ٣١ كانون الاول ١٩٣٨ ، رفض كل الاتفاقات والذيول التي وضعت للمعاهدة ، واعتبر سورية في حل منها ، كما تراجع جميل مردم نفسه عنها (٢) .

استقالة وزارة جميل مردم بك واستلام لطفي الحفار لرئاسة الوزارة :

بعد أن تراجعت فرنسا عن توقيع معاهدة ١٩٣٦ م ازدادت المناطق السورية اضطرابا ، وعمّت المظاهرات البلاد ، وقد شارك الطلاب فيها ، واصطدموا مع قوى الامن ، وساء وضع الحكومة المردمية الى درجة كان يستحيل معها الاستمرار في الحكم . وفي تلك الفترة كان المفوض السامي الفرنسي (بيو Puaux) في زيارة لسورية في مطلع كانون الثاني ١٩٣٩ ، فاجتمع برئيس الجمهورية ورئيس المجلس ورئيس الوزارة ، وهدفه من ذلك الاطلاع على آخر التطورات في سورية بالرغم من رفض المجلس لمجيئه لان الاعتقاد كان بأنه جاء لوأد المعاهدة (٣) فتقدمت الحكومة بأربعة مبادئ توضح الشكل الذي ستسير عليه ، وهذه المبادئ هي (٤) :

---

١) — وُقّع الاتفاق على تجديد امتياز المصرف السوري في ٢٥ شباط ١٩٣٨ ، وصدر القرار المفوض السامي بذلك يحمل رقم ٤٩ ل . ر .

٢) — للتوسع في موضوع المصرف السوري واتفاقات جميل مردم فيه انظر : محاضر مجلس النواب السوري — جلسة ١٧ نيسان ١٩٣٧ — جلسة ٢٠ نيسان ١٩٣٧ — جلسة ٢٧ ايار ١٩٣٧ — جلسة ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٧ — جلسة ٣٠ تشرين الاول ١٩٣٧ جلسة ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٧ — وجلسة ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٨ م وجلسة ٦ نيسان ١٩٣٩ — وغيرها .

٣) — Hourani , Op. Cit., P. 225 . وانظر غالب العياشي — الايضاحات السياسية [illegible] محاضر البرلمان — الجلسة الثامنة — كانون الثاني ١٩٣٩ [illegible]

الاول: اننا لا نقبل بأن يعين مصيرنا مفوضون سامون أو هيئات اكليركية او رأسمالية أو أية هيئة أخرى .

الثاني: اننا لا نقبل بأى شكل ان نكون جزءا من فرنسا مهما كانت فرنسا عظيمة .

الثالث: اننا لا نقبل بتجزئة ثانية عن المبدأ الذى يسمونه (فيدراسيون) .

الرابع: اننا نريد التحالف مع فرنسا في اى ظرف كان ولا بد من التحالف .

الا ان اعلان المبادئ هذا لم ينقذ الحكومة التي شارفت نهايتها ، لذلك قدّم جميل مردم بك استقالة حكومته في ١٨ شباط ١٩٣٩ ، وجاء في كتاب الاستقالة (١): "حضرة رئيس الجمهورية ، بناء على تطور الموقف السياسي الاخير وتعذّر الاستمرار على العمل ، اجتمع مجلس الوزراء وقرر تقديم استقالة الحكومة من اعباء الحكم ، لذلك اتشرف بتقديم استقالتها راجيا قبولها حفاظا لمقامكم السامي" ، حررت الاستقالة في الثامن عشر من شباط ١٩٣٩ .

وفي ٢٣ شباط ١٩٣٩ م أصدر رئيس الجمهورية هاشم الاتاسي مجموعة مراسيم ، منها المرسوم رقم (١٦٩) بقبول استقالة وزارة جميل مردم بك ، ومرسوم رقم ٧٠ بتسمية لطفي الحفار رئيسا لمجلس الوزراء (٢) ، الا ان لطفي الحفار لم يتمكن من البقاء في رئاسة الحكومة اكثر من شهر تقريبا ، فقدم استقالته في ٤ آذار ١٩٣٩ (٣) ، وبيّن ان اسباب استقالته تعود الى الاضطرابات وحوادث العصيان التي شملت المناطق

---

١)- المصدر السابق - الجلسة الثانية - ٢٨ آذار ١٩٣٩ - ص ٨

٢)- الجريدة الرسمية العدد (٨) ٢ آذار ١٩٣٩ ، وصدرت عدة مراسيم في نفس التاريخ لتسمية اعضاء وزارة الحفار وهم :

لطفي الحفار	للرئاسة والمعارف بالوكالة
مظهر رسلان	للداخلية والدفاع الوطني
فائز الخوري	للمالية والشؤون الخارجية
نسيب البكري	للعدلية
سليم جنبرت	للاقتصاد الوطني .

٣)- لطفي الحفار - ذكريات - جـ ٢ - ص ١٨٤ - ١٨٥

الثلاث الجزيرة واللاذقية وجبل الدروز ، وكان أسوأها حرق العلم السوري في الجزيرة اثناء زيارة السفير الفرنسي وأمام عينيه . ولم تستطع الحكومة السورية ان تفعل شيئاً وصرّح الحفار : "ان مصلحة بلادنا ومصلحة فرنسا نفسها لا تتفقان مع اية سياسة تستوحي من خطط الانتداب واساليبه ... وكنا نرى ان الاستمرار في الحكم بهذه الشروط وضمن هذه الظروف هو مناف لمبادئنا الوطنية ، ومناقض لمواثيقنا ، فاننا نرفع الى مقامكم السامي استقالة الحكومة راجين قبولها ".(١) وقد قُبلت استقالة وزارته بناء على المرسوم رقم ٣٢٧ تاريخ ٥ نيسان ـ ١٩٣٩ (٢)، وكان لطفي الحفار يشعر بأنه تسرّع في قبول تشكيل الوزارة ، لما رآه من انقلاب الشعب على حكم الكتلة وصرح في مؤتمر الكتلة الوطنية الذي عُقد في قدسيا في صيف عام ١٩٣٨ "بأن هذه التجربة قد فشلت وان لا سبيل للمضي فيها ، وأنه يجب ان ننهي هذا الامر مع فرنسا او ان نرجع الى صفوف الشعب ونقول لهم الحقيقة لاجل ان يتخذوا أُهبتهم ويدافعوا عن حقوقهم ، ولكن أكثرية الاخوان ـ يقصد رجال الكتلة الوطنية ـ كان رأيهم ان نمضي في هذه التجربة حتى النهاية " (٣) .

وبناء على هذه التطورات اصدرت الكتلة الوطنية بيانا (٤) في ٢٠ آذار ١٩٣٩ م ، ايدت فيه ما ورد في استقالة الحكومة الوطنية الثانية (٥) ، واعتبرت الازمة القائمة ، ازمة ـ سياسية قومية ، كما اعلنت عدم جواز استمرار الكتلة الوطنية في الحكم ، الذي يجب ان يقوم على اساس تنفيذ معاهدة (١٩٣٦) م ، وعدم تأييد اية حكومة لا تقوم على هذا الاساس ودعت الشعب الى رصّ صفوفه في هذا الموقف العصيب .

وافتتح المجلس النيابي دورته النيابية الخامسة في ٢١ آذار ١٩٣٩ ، الا ان اكثرية النواب لم يحضروا ، وكانت قد حدثت في فترة تعطيله استقالة وزارة جميل مردم ، ووزارة الحفار ، وبقيت البلاد بدون وزارة حتى ذلك التاريخ . وقد حاول رئيس المجلس تأليف وزارة بناء على ـ طلب رئيس الجمهورية ، الا ان الاكثرية في المجلس ، اتخذت قرارا بعدم الاشتراك بالحكم ، وقد ذكر رئيس المجلس فارس الخوري بأن السلطة الافرنسية استلمت في محافظة اللاذقية

---

١)ـ محاضر البرلمان ـ الجلسة الثانية ٢٨ آذار ١٩٣٩ ص ١٢
٢)ـ الجريدة الرسمية العدد (١٤) ١٣ نيسان ١٩٣٩ ص ٤٦٧
٣)ـ محاضر جلسات البرلمان ـ الجلسة الثامنة كانون الثاني ١٩٣٩ ص ١٥٠
٤)ـ دليل الجمهورية السورية ص ١٦٤
٥)ـ استمرت وزارة جميل مردم الاولى من ٢١ كانون الاول ١٩٣٦ ـ الى ٢٦ تموز ١٩٣٨
[illegible]

ادارات الامن العام ، كما استلمتها في دمشق (١) ، ولتلافي تدهور الاوضاع أصدر رئيس الجمهورية المرسوم الجمهوري رقم ٣٣٨ تاريخ (٥ نيسان ١٩٣٩) سمي على اثره نصوحي البخارى رئيسا لمجلس الوزراء ، وصدرت مراسيم تعيين وزراء حكومته (٢) وقد طلبت الحكومة الجديدة امهالها في تقديم بيانها الوزارى بسبب الاوضاع القلقة في البلاد ، الا انها لم تلبث ان امتنعت عن الحضور الى المجلس ، وبدأت تتهرب من الاسئلة الموجهة اليها . ولم يكن نصوحي البخارى من انصار الكتلة الوطنية ، بل من خصومها الذين حاربتهم في الانتخابات النيابية ، وهو من كبار رجال الجيش ، ولعل هذا يعلل عدم رغبته في الحضور الى المجلس . وأكد هذا خالد العظم (٣) ـ وكان وزيرا للعدلية والخارجية في حكومة نصوحي البخارى ـ حين قال : " بحثنا علاقة الحكومة بمجلس النواب الذى كان جميع اعضائه من الكتلة الوطنية ، ولم يكن خافيا علينا عقلية جماعة الكتلة ، وهي انها لا تقبل بارتياح تحقيق آمال البلاد على ايدى سواهم ، فهم انانيون من هذه الناحية " . وقد تعرضت وزارة البخارى الى تهجمات في البرلمان ، ففي (٢١ نيسان ١٩٣٩) ، القى عبد الرحمن الكيالي كلمة ندد فيها بهذه الحكومة واستنكر بقاءها في الحكم رغم ان المجلس لم يمنحها الثقة وقال (٤) : " ما فائدة الجمهورية والحكومة الدستورية ، والمجلس النيابي . وكلهم مصابون بالحيرة والتناقض " .

---

١)ـ محاضر البرلمان ـ الجلسة الثانية ٢٨ آذار ١٩٣٩ م ص ٧ .

٢)ـ الجريدة الرسمية ـ العدد (١٤) ١٠٣ نيسان ١٩٣٩ ص ٤٦٧ ـ ٤٦٨ وتألفت وزارة البخارى من : نصوحي البخارى ـ رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية والدفاع

خالد العظم ـ وزيرا للعدلية والخارجية

حسني الحكيم ـ وزيرا للمعارف

محمد خليل المدرس ـ وزيرا للمالية

سليم جنبرت ـ وزيرا للاقتصاد

٣)ـ مذكرات خالد العظم ـ ج ١ ـ ص ١٩٦

٤) عبد الرحمن الكيالي ـ المراحل ج ٤ ـ ص ٤٧٠ .

الا انه لم يكن بمقدور حكومة البخاري الوقوف وسط تيار المشاكل المتصاعدة ، فقد حاول بيو Puaux المفوض السامي الاجتماع في ١٥ أيار ١٩٣٩ باعضاء الوزارة السورية ، وطلب اليهم الدخول في مفاوضات لتعديل معاهدة ١٩٣٦ (١) ، بعد ان نكلت بها فرنسا ،على اساس اعادة نظام الحكم الذاتي الى جبل العلويين وجبل الدروز خشية الاضطرابات،واعادة النظر بالاتفاق العسكري ، وذلك لتأخير الجلاء بحجة تأزم الحالة الدولية ، ولكن وزارة نصوحي البخاري لم توافق على ذلك،وقدمت استقالتها الى المجلس النيابي في ١٥ أيار ١٩٣٩ ، بعد ان عاينت عجزها ازاء تفاقم الاوضاع التي بلغت حدًّا من الحرج لا يوصف ، وقد قُبلت استقالتها، الا أن رئيس الجمهورية طلب منها ان تدير الاعمال ريثما تنجلي الازمة (٢) .

ويلاحظ انه بالرغم من التغييرات الوزارية المتكررة ، وانسحاب رجال الكتلة الوطنية من الحكم ، الا ان هاشم الاتاسي بقي في منصبه حتى ٧ تموز ١٩٣٩ ، ولم يقدم استقالته الا بعد ان اقدم المفوض السامي على حل المجلس النيابي ،فكيف ينسجم هذا الموقف مع انتماء الرئيس الاتاسي للكتلة الوطنية ؟ يبرّر نجيب الارمنازى (٣) — وكان رئيسا لغرفة رئاسة الجمهورية — عدم استقالة رئيس الجمهورية عند استقالة الوزارة الوطنية الاولى والثانية بأن الوضع في المجلس وفي البلاد لم يكن واضحا ، كما ان الكتلة لم تكن على وفاق ، ولم يكن رئيس الجمهورية يشاطرها كل آرائها . وهذا يتوافق مع كل ما قاله لطفي الحفار بأنه كان هنالك ضمن الكتلة مجموعة تحبذ العودة لصفوف النواب والشعب،وأخرى وهي الغالبية ،ترى الاستمرار حتى النهاية في التجربة .

وفي ٨ تموز ١٩٣٩ اصدر المفوض السامي القرار رقم ١٤٤ ل .ر ،مستغلا صلاحياته كممثل للانتداب ، وجاء في القرار ثلاثة امور رئيسية :

١ — ايقاف تطبيق الدستور السورى .

٢ — حل المجلس النيابي .

---

١)— حسن الحكيم — الوثائق التاريخية ص ٣٠٤ .
٢)— محاضر جلسات البرلمان — الجلسة الثامنة ٢٣ أيار ١٩٣٩ ص ٧٦
٣)— نجيب الارمنازى — المصدر السابق — ص (١٣٤ — ١٣٦) .

٣- تأليف حكومة مديرين ، من مديري مصالح الدولة ، برئاسة مدير الداخلية العام (بهيج الخطيب) واشراف المفوض السامي (١).

رد رئيس الجمهورية على هذا التصرف بتقديم استقالته للمجلس النيابي ، وذكر في خطاب الاستقالة :

" فذهبتْ ضياعا تلك الآمال التي توجّهنا بها الى سياسة التحالف والتعاون ، وشهدنا عودة الى اساليب قديمة وتجارب جديدة تناقض ما تعاهدنا عليه ودخلنا الحكم على اساسه "(٢).

وبقيام حكومة المديرين الجديدة (٣) ، عادت السيطرة الفرنسية المباشرة على سورية ، وكان اول ما فعلته هذه الحكومة هو الغاء وزارتي الخارجية والدفاع الوطني ، وتسريح موظفيهما ، وتسريح جميع من شغلوا مناصب في الدولة من الوطنيين ، وانصار الوطنيين ، وقد تميّزت حكومة المديرين باساليب التنكيل وكبت الحريات (٤). وكان التغيير المتكرر للوزارات التي اعقبت نهاية الحكم الوطني ، دليلا واضحا على حالة الفوضى والاضطرابات التي اجتاحت سورية ، وعلى التخبّط الذى اصاب الشعب نتيجة فشل الحكم الوطني بتحقيق اماديه الكبيرة المعقودة على الوطنيين، وكذلك على نجاح السلطة الفرنسية بالوصول بالبلاد الى هذه الحالة التي سمحت لها ، بالعودة لاساليبها القديمة، والتراجع عن سياسة التعاقد والتحالف .

---

١)- جريدة بردى - سورية بين عهدين - ص٤٢ صدرت عام الاستقلال ١٩٤٦.
وانظر الجريدة الرسمية العدد (٢٨) س ٢٠ تموز ١٩٣٩ ص ٢٣ .

٢)- وجيه الحفار - المصدر السابق - ص١٨٢ .

٣)- تألف حكومة المديرين من :
بهيج الخطيب رئيسا - حسني البيطار لمديرية المالية العامة - يوسف عطا الله للاقتصاد الوطني العام - عبد اللطيف الشطي لمديرية المعارف العامة .
علما بأن حكومة المديرين استمرت في الحكم ، حتى تم اصدار قرار بتأليف الدولة السورية من حكومة يؤلفها الوزراء .

٤)- حسن الحكيم - مذكراتي - ج ٢ ص١٧٩.

مدخل الى تقويم الحكم الوطني :

باستقالة رئيس الجمهورية هاشم الاتاسي في ٧ تموز ١٩٣٩ م يكون العهد الوطني قد انتهى على صعيد السلطتين التنفيذية والتشريعية وعادت الأمور الى ماكانت عليه قبل المعاهدة بل زادت سوءا .

ويشبه هذا العهد مرحلة انتقال بين السيطرة المباشرة الفرنسية وبين الحكم الوطني ، الا أننا لا يمكن أن ننعته بعهد الاستقلال أو الاستقرار ، لأن الشعب لم يصل الى ماكان يصبوا الى تحقيقه وان كان قد خف الضغط الاستعماري عليه ، كما أن البلاد لم تعرف الهدوء بل نشأت الأحزاب المعارضة للكتلة الوطنية مستغلة أخطاءها لتنفير الناس منها ،واظهار الوطنيين بمظهر المتهافت على الحكم ، وربما بالغت مجلة فكاهية حين عبّرت عن هذا المعنى ، فذكرت : " يترك الباب مفتوحا في وجه كل انسان ليؤسس الحزب الذي يريده ، حتى ولو اقتصر هذا الحزب على أفراد عائلته فقط ".(١)

كما أن المعاهدة التي تعتبر أساس قيام الحكم الوطني ، أوقعت الوطنيين في شراك الحكم ، في محاولة فرنسية لاثبات عجزهم عن الحكم أمام الشعب ، وبذلك يسهل على فرنسا اسقاط هذه الفئة التي شكلت ازعاجا لها لمدة طويلة ،وقد سأل الدكتور عبد الرحمن الكيالي وزير الصحة ،سعد الله الجابري عن سبب قبول الكتلة للحكم فأجابه " قضي الأمر فلنتدبر ".(٢)

ولكن لا يمكننا الجزم بأن الكتلة لم تكن ترغب بالحكم ، وأنها تعتبره ورطة ؛ لأن كل الدلائل كانت تشير الى تهالك رجال الكتلة على الحكم وانشغالهم بصراعاتهم الداخلية وبالكيد للمعارضة ، وتقاعسهم عن تصعيد مقاومتهم لفرنسا التي تواطأت على سلخ لواء الاسكندرونة ، عن سورية عام (١٩٣٩) م ،تحت سمع ونظر الحكومة ، التي برهنت عن عجزها في مباشرة كل مايحول دون انفصال هذا الجزء الغالي من الوطن . ويقول محمد كرد علي في مذكراته بأنه نصح

---

١) : انظر مجلة المضحك المبكي ـ العدد (٤١٥) تاريخ ٦ أيار ١٩٣٩م ص ٤ ، لقد صرف عبد اللطيف المناشوالي من الخدمة ـ وهو صاحب هذه المجلة ـ بالقرار رقم ٢٠٠ تاريخ ٣١ كانون ثاني عام ١٩٣٦ لانتقاداته اللاذعة.

٢) : عبد الرحمن الكيالي ـ المراحل ـ جـ ٤ ص ٤٤٦

رجالة الكتلة ألا يدخلوا في الحكم ويختاروا للوزارة جماعة من الحياديين ، ويبقون هم في المجلس يراقبون عمل الحكومة سنتين أو ثلاثة فاذا تقلدوا الحكم بعدها ، أخذوه نظيفا من الشوائب(١)

وقد اتُّهمت الكتلة بأنها كانت مسؤولة بالدرجة الاولى عن فشل هذا الدور ، وقد ردّ عبد الرحمن الكيالي على هذا الاتهام في المجلس النيابي، ودافع عن حكم الكتلة وامتدح رجالها بقوله (٢) : " يقولون أن الكتلة الوطنية ورجالها هم العلّة لأنهم عنصر قوي ومنظم وحركة دائمة تصمد للحوادث تخلّوا عن الحكم ، فأثاروا الشعب ، أو يقولون أن الشباب الوطني العامل منهم والمثقف هم العلة لأنهم أصحاب شعور حساس وأصحاب أماني عظام تدفعهم قوة الدم الحار وحب الحياة الحرة فيثبتون بجرأة ولا يخشون الصعاب ، ويقولون أن المجلس النيابي ونوابه كتلويون هم العلّة والعامل ، يقفون عثرة في سبيل كل حل لا يتفق مع مبدأهم ولا يحيدون عن عهدهم ".

والحقيقة أن التصدع الذي أصاب الكتلة الوطنية في صفوفها ، وانسحاب الكتلويين من الميدان السياسي ، مردّه الى تصدع صفوفهم والى تفرق كلمتهم ، وشعورهم بأن الجماهير تخلت عنهم ، ولم تعد مستعدة لتأييدهم والسير خلفهم كما كانت تفعل منذ عام ١٩٢٨ . ومرده كذلك الى فشل سياسة التفاهم مع فرنسا ، وهي السياسة التي حرصت الكتلة عليها طوال حكمها (٣) وظهرت في تصريحات زعمائها ، ففي جلسة ١٦ كانون الثاني ١٩٣٩م صرح شكري القوتلي أمام المجلس بأن " الكتلة أخذت على عاتقها مسؤولية هذا الدور ، وهي ماضية في سياسة التحالف الى النهاية ، وهي تعلن موقفها بلا تردد على لسان الحكومات التي تتولاها الكتلة الوطنية " ، كما أشار الى أن الكتلة " على استعداد لخوض كل غمرة لارجاع وارغام الطرف الآخر على التعاقد الذي اتفقنا عليه سواء كنا على كراسي الحكم أو خارج الحكم ".

ومن المؤكد أن الوطنيين لم يتصوروا أن تسير الامور الى هذه النهاية المحزنة ،

---

١) : محمد كرد علي ـ مذكرات ـ ج ٢ ـ ص ٥٧٨ .
٢) : محاضر جلسات البرلمان ـ الجلسة الثانية ـ ٢٨ آذار ١٩٣٩ ـ ص ١٥ .
٣) : حول ذلك انظر محمد عزة دروزة ـ حول الحركة العربية الحديثة ـ ج٢ ص ٦٣

فهم حين عقدوا المعاهدة واعتبروا سنة (١٩٣٧)م بداية سنوات الانتقال الثلاثة لمرحلة المعاهدة ، كانوا ينتظرون أن تسلم المهم السلطات والمصالح التي كانت بيد فرنسا ، وان تفتح الأبواب أمام سورية في اتجاه الاستقلال التام . ولا يمكن أن نلقي اللوم على الوطنيين رجال الكتلة فقط ، بل ان اللوم يقع أيضا على الفئات المعارضة للحكومة، لأنها لعبت دورا سلبيا يرمي الى ابراز نقائص الوطنيين وتضخيم هفواتهم واحراجهم ، ولو أن تعاونا جرى بين الكتلة والمعارضة ، لاستطاعت الحكومة على الأرجح أن تحقق شيئا ، أو على الاقل أن تثبت أمام الدسائس الفرنسية وتمنعها من استغلال الاضطرابات لضرب الحكم الوطني والعودة الى الحكم الفرنسي المباشر . ولكن أهمية هذا التعاون ظهرت متأخرة ، وبدأ الوطنيون يحسون بحاجتهم لوجود الدكتور عبد الرحمن الشهبندر في صفهم لاسيما بعد أن تصدّر اسمه كل معارضة للحكم ، ووقف ناظم القدسي مخاطبا النواب بضرورة التعاون مع الشهبندر فقال : (١)

"قد يمكن أن الدكتور شهبندر لم يشأ حين أتى هذه البلاد أن يتنازل عن شيء قليل مما يسمونه عزة النفس أو سمّها هذا ممكن ، ولكن الواقع أن للرجل ماض وأن له جهاد . . . أنا أفهم أن أضع يدي بيده ، أو أن تضع الكتلة الوطنية يدها بيد الشهبندر حتى نعرف من هو الذي أساء للبلاد ، نحن نحب الشهبندر حبا جما ".

وقال فخري البارودي " أما بشأن الدكتور الشهبندر فهو معنا ويسير أمامنا وجميع الوطنيين الذين يشتغلون هم اخواننا ".

بينما كتبت مجلة المضحك المبكي : " يُلغى اسم (المعارضة) من الهيئة التي كانت تشتغل تحت رئاسة الزعيم الدكتور شهبندر ، ويُترك للزعيم اختيار الاسم للهيئة التي تشتغل معه " (٢).

ولكن هذه المشاعر الوطنية ظهرت متأخرة ، فقد ضربت فرنسا البلاد بأعز ما كانت تعتمد عليه ـ الحكم الوطني . وذهب جميل مردم بك ضحية اتفاقاته مع فرنسا وسياسة التفاهم في حين كان محمد علي العابد رئيس الجمهورية السابق ضحية دور المعاهدة .

---

١) : محاضر جلسات البرلمان ، الجلسة الثانية ـ كانون الثاني ١٩٣٩ ص ١٥١ .

٢) : جريدة المضحك المبكي ـ العدد (٤١٥) تاريخ ٦ أيار ١٩٣٩م . ص ٤ .

" أما الشهيد الحي فقد كان الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ". (١)

أهم القضايا المطروحة على المجلس النيابي (١٩٣٦ - ١٩٣٩) :

الى جانب المواضيع التي ناقشها المجلس وعرضنا لها آنفا ، كان ثمة مشكلتان رئيسيتان تواجهانه وهما مشكلة التصديق على المعاهدة السورية الفرنسية التي أبرمت في نهاية عام ١٩٣٦ ، ومشكلة لواء الاسكندرونة . وقد سيطرت هاتان المشكلتان على أجواء المجلس منذ جلساته الأولى .

وسببّت واستقطبت الأولى منهما خاصة اهتمام المجلس ، وسببّت ردود فعل متنوعة ، سنعرض لها فيما يلي لنتعرف على تطورها ونهايتها .

بعد أن نجح الوطنيون في حشد تأييد الجماهير الشعبية من حولهم ، اختارت وزارة عطا الايوبي أعضاء الوفد الذي سيسافر الى باريس لعقد معاهدة مع فرنسا بناء على اتفاق جرى في أول آذار ١٩٣٦ بين الحكومة الفرنسية ود . مارتيل وتألف الوفد السوري المفاوض من هاشم الأتاسي ، فارس الخوري ، جميل مردم بك ، وسعد الله الجابري من الوطنيين ، والأمير مصطفى الشهابي وأدمون حمصي من الوزراء .(٢) ومثّل الجهة الفرنسية د . مارتيل ( ) ، وجاء تعيين أعضاء الوفد ، دليلا على اقتناع فرنسا بأنه عن طريق الوطنيين فقط يمكن تسوية الاوضاع المتردية في سورية . وأكدّ صحة هذه القناعة ، نجاح الوطنيين في باريس بعد ستة شهور من مكوثهم هناك في وضع مشروع معاهدة ، تم الاتفاق عليه في أيلول عام ١٩٣٦ .

وكادت محادثات المعاهدة تقف لوجود مؤيدي الاستعمار في الحكم في فرنسا ،

---

١) : مجلة المضحك المبكي - العدد (٤١٥) تاريخ ٦ أيار ١٩٣٩ م ص ٤ .

٢) : جريدة بردى - سورية بين عهدين - عام الاستقلال ص ٢٧ .

وانظر الجريدة الرسمية العدد (٤٧) تاريخ ٢٤ كانون الاول عام ١٩٣٦ .

ومن الملاحظ أن الوفد تشكل من الوجوه القديمة المألوفة في حزب الكتلة ولم يضم الوجوه الجديدة الشابة التي دخلت الحزب وهذه الفئة ستثور في المستقبل ضد رجال السلطة والنفوذ في الكتلة ، وسيتهمونهم بالاستئثار بالأمر دونهم .

ولكن من حظ الوفد أن كانت المصادفة بفوز المسيو بلوم وحزبه في الانتخابات (١)، حيث انتخب خلفا لمسيو ده لاريه ، فعادت المفاوضات على أسس واسعة وانتهت بعقد المعاهدة . بعدها عاد الوفد المفاوض الى سورية واستقبل استقبالا حافلا ، وصرح جميل مردم بك " أن المعاهدة موجودة ببنودها ونصوصها وسيطلع عليها الرأى العام قبل الانتخابات " (٢) ، وكان يعني أن الانتخابات للمجلس النيابي ستجرى على أساس المعاهدة ، بحيث تكون كاستفتاء للأمة لتقول كلمتها فيها عن طريق مجلسها النيابي .

المعاهدة أمام المجلس النيابي السوري :

بعد أن قدم جميل مردم بك - رئيس الوزارة - الى المجلس النيابي نسخ للمعاهدة وذيولها وملاحقها ، تم انتخاب لجنة برلمانية لتدقيق نصوص المعاهدة السورية الفرنسية ، وعرضها على المجلس النيابي ، وقد رفع فائز الخوري تقريرا عن المعاهدة الى المجلس في ٢٦ كانون الاول عام ١٩٣٦ ، وصف فيه مقدمة المعاهدة بأنها وثيقة تاريخية خطيرة ودليل سياسي باهر على حق السوريين في السيادة والاستقلال . (٣) ثم تعرض بعد ذلك لمواد المعاهدة واحدة واحدة ، معبّرا عن رأى اللجنة البرلمانية فيها ، وقد غلب على تقويم المعاهدة أمران :

الأول المديح : وهذا تناوله فائز الخوري في حديثه عن مسؤوليات فرنسا لحل الخلافات التي وردت في المادة الثامنة والتاسعة من نص المعاهدة ، والتي حسب قوله تمنع فرنسا من كل تدخل مباشر في شؤون سوريا الداخلية ، كذلك في شرحه للمادة السادسة ، التي تتعلق بتعديل المعاهدة وملاحقها ، فقال أن هذه المادة تزيل القلق من أن المعاهدة آية منزّلة لا يجوز تعديلها ، فالمحالفة بين الدولتين تعني التفاهم والاتفاق ، واعادة النظر في المعاهدة ، اذا تبين لأحد الطرفين أن في ذلك مصلحة ومنفعة .

---

١) : وجيه علم الدين - مراحل استقلال دولتي لبنان وسورية ١٩٢٢ - ١٩٤٣ ، ص ٤٦ .

٢) : جريدة الجزيرة - العدد (٥٧٩) تاريخ ١١ تشرين الاول عام ١٩٣٦ ص ٣ .

٣) : محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الخامسة ٢٦ كانون الاول عام ١٩٣٦ ، ص ٧٠ .

والأمر الثاني، هو تبرير النواقص التي وردت في المعاهدة ، كما هو الحال في المادة الثالثة التي تتعلق بنقل الحقوق والواجبات الناشئة عن العقود المعطاة الى الحكومة السورية ، فقد أشار فائز الخوري الى أن قبول هذه العهود في المعاهدة واجب حقوقي لا يمكن الافلات منه وقد قبله شقيقنا العراق في معاهدته الأخيرة . (١) وكذلك الحال بالنسبة للاتفاق العسكري الذي يربط سورية بفرنسا ، فقد قال " هل علينا ملامة اذا تحالفنا محالفة عسكرية دفاعية مع دولة عظيمة نبيلة كفرنسا " ؟ !

وبالنسبة للمراسلة الثامنة المتعلقة بالحقوق المكتسبة (كالمصرف السوري — والخطوط الحديدية وعقود الماء والجر والتنوير في المدن السورية) فقد وصفها بأنها شيء لا بد منه ومصيبة لا مرد لها .

وأخيرا اعترف فائز الخوري بأنه " اذا كانت المعاهدة خطوة كبيرة نحو الاستقلال ، فهي ليست بالاستقلال نفسه ، لأنها فضلا من النقائص التي تحتوي عليها والتي لم يكن بد من قبولها مؤقتا نظرا للظروف ، الا أن العبرة ليست في النصوص وانما في النفوس " .

وقد أدلى عدد من النواب بآرائهم في المعاهدة ، فأشار النائب سعيد العرفي (٢) الى خلو المعاهدة من الوحدة التامة لعدم احتوائها على الأقضية الأربعة ، ولا لواء طرابلس ولا لبنان الذي قال فيه " نرجو أن يكون هو وسورية متحدين ، لا بل تندمج سوريا في لبنان فيكونا دولة واحدة " . (٣)

أما النواب الاكراد فقد تحدث منهم النائب مصطفى شاهين وقال : " اننا أكراد سوريا لا نطلب شيئا غير ما يطلبه اخواننا السوريون العرب ، بل جل ما نطلب هو أن نتمتع في العهد الجديد الذي ستوجده المعاهدة بنفس الحقوق التي يتمتع بها

---

١) : محاضر البرلمان — الجلسة الخامسة — ٢٦ كانون الاول ١٩٣٦ — ص ٤ ، ٧ .

٢) : سعيد العرفي — نائب دير الزور ، وهو زعيم النهضة الوطنية في الفرات والجزيرة دون منازع مع وجود العصبية العشائرية واعتباراتها ، لمزيد من الاطلاع حول حياته يمكن العودة لكتاب أدهم آل جندي — أعلام الأدب والفن — ج٢ ص ٣١-٣٢ .

٣) : محاضر البرلمان — المصدر السابق . ص ٩٩ .

اخواننا العرب السوريون ". (١)

ولقد طلب فائز الخوري المجلس الاسراع بتصديق المعاهدة واقرارها ، للتخلص من المادة / ١١٦ / من الدستور، لأنها نص موقت يزول عند ابرام المعاهدة فاذا قبلت المعاهدة تم التخلص منها . ولكن فخري البارودي شدد على أنه يريد افهام الأمة أن عطها لم ينته بحدود هذه المعاهدة " اني أريد ألا تتخدر أعصاب الشعب بهذه الحرية الصغيرة من الحرية للقطر السوري "(٢) . وأكد لطفي الحفار أنه ليس في المعاهدة " جميع ما نصبوا اليه من وحدة واستقلال تام ، والمعاهدات لم تكن يوما من الايام بغاية من الغايات ولكنها وسيلة لتحقيق الغايات الكبرى "(٣) .

ان التخوف والقلق والتحفظ الذى طبع كلمات النواب وعدم اطمئنانهم التام لنصوص المعاهدة ، دليل واضح على عدم ركونهم الى صدق نوايا فرنسا ، في المعاهدة العتيدة ، ولم يملكوا سوى الأمل في أن يكون التطبيق صحيحا ، لذلك وافق النواب بالاجماع حين عُرضت عليهم المعاهدة للتصديق .

---

١) : محاضر البرلمان ـ المصدر السابق نفسه ص ١٠٩ .

٢) : جريدة القبس العدد (١٠٢١) تاريخ ٢٧ كانون الاول عام ١٩٣٦ م .

٣) : لطفي الحفار ـ ذكريات ـ ج٢ ـ ص ١١٠ .

المعاهدة بين الغنم والغرم :

تألفت المعاهدة من : اتفاق عسكري ، وخمسة بروتوكولات ، واحدى عشرة مراسلة ، (١)
واعتبرت فترة الانتقال ثلاث سنوات من تاريخ التصديق على المعاهدة ، على أن يتم نقل السلطات من فرنسا لسورية خلال السنتين الأوليين ، وبعد السنة الثالثة تطرس الحكومة السورية صلاحياتها وأعمالها كدولة مستقلة .

وتنفيذا لما سبق بدأت الأنظمة والقوانين تصدر عن المجلس النيابي بتوقيع رئيس الجمهورية ، كما استلمت الحكومة : الاشراف على العديد من المجالات : وتم ضمّ اللاذقية وجبل العرب الى سورية ، وبدا كأن السوريين يمارسون مظاهر السيادة في بلادهم : وفي ذلك شيء من الحقيقة وكثير من التعزير لأن حصول سورية على هذه المكاسب كان من حقها الطبيعي ، وأما الشيء غير الطبيعي ، فهو أن تطلق يد سورية في المسائل التفصيلية : بينما تبقى فرنسا مسيطرة على الجانب الجوهري والاساسي من الامور .

ولو قارنا بين معاهدة عام ١٩٣٣ م ومعاهدة عام ١٩٣٦ ، لاتضح لنا أن الأخيرة تفضل الاولى بعدة أمور : كانت معاهدة ١٩٣٣ خالية من الملاحق فكل شيء فيها يُعقد فيما بعد ، ولا يعرف من يكون العاقد ، ولا متى يكون العقد : أما المعاهدة الجديدة فقد حاولت أن تحدّد الامور ولم تتركها للمستقبل الا فيما ندر ، (٢)

- معاهدة ١٩٣٣ م حاولت تحقيق الوحدة السورية بشيئين :

أولا :- ان يكون مجلس الاوقاف في دمشق مرجعا أعلى للأوقاف في اللاذقية وجبل الدروز ،

ثانيا :- أن تكون محكمة التمييز في دمشق صالحة لرؤية الدعاوى التي ترفع لها بطريق النقض والابرام من اللاذقية وجبل الدروز ،

أما المعاهدة الوطنية فقد أوجدت بين سورية الداخلية واللاذقية وجبل الدروز وحدة حقيقية على الأسلوب اللامركزي البسيط ، فمجلس واحد يضم نواب كل هذه المناطق ،

---

١) : دليل الجمهورية السورية ص ٤١ .

٢) : انظر جريدة الجزيرة ، العدد (٥٨١) تاريخ ١٠ تشرين الثاني عام ١٩٣٦ ، للاطلاع على بقية النواقص .

وحكومة واحدة تشرف عليها ، وجيش واحد يتولى حمايتها ، وتشريع واحد يسود فيها .

وفي المعاهدة الأولى تبقى المصالح المشتركة بيد فرنسا ، وبالتالي الاقتصاد السوري يخضع لمصالحها .

أما في المعاهدة الثانية ، فان "سلطات التشريع والادارة" المتعلقة بالمصالح المشتركة تعود للدولة السورية بحيث يمكنها أن تستوفي رسومها الجمركية مستقلة من لبنان ، ان لم يشأ الاتفاق معها . (١)

هذه بعض الايجابيات في معاهدة عام ١٩٣٦م ، وهي ايجابيات فقط اذا قورنت بمعاهدة الشعباني عام ١٩٣٣م . ولكن الحقيقة غير ذلك ، لأن المعاهدة كانت دون ما يرجوه الشعب وحتى الوطنيين ، بل انها لم تصل في بعض مكاسبها الى ماوصلت اليه المعاهدة العراقية الانكليزية ، والتي كان الشعب يطالب بأن تكون له معاهدة مثلها .

فبالنسبة للدفاع عن البلاد جاء في المادة الخامسة من المعاهدة العراقية أن مسؤولية الحفاظ على الأمن الداخلي مع مراعاة أحكام المادة الرابعة المتعلقة باشتباك أحد الطرفين المتعاقدين في حرب - ومسؤولية الدفاع عن العراق ازاء الاعتداء الخارجي تنحصران في ملك العراق .

بينما جاء في المادة الخامسة من المعاهدة السورية عام ١٩٣٦ " ان مسؤولية حفظ النظام في سورية ومسؤولية الدفاع عن أراضيها هما على الحكومة السورية ، والحكومة الفرنسية تقبل بتقديم مساعدتها العسكرية الى سورية مدة المعاهدة وفقا لنصوص الاتفاق الملحق" . ويلاحظ الغموض في المعاهدة السورية بحيث أن سورية مسؤولة عن الدفاع الداخلي ، أما الدفاع الخارجي فتشترك به فرنسا على مستوى واحد . (٢) وغير هذه الأمور ما يتعلق بالبعثة العسكرية ، التي ستغدو في سورية حكومة مستقلة داخل حكومة أخرى . (٣)

---

١) : جريدة القبس - العدد الصادر في ١١ كانون الاول عام ١٩٣٦م ، ص ٦ .

٢) : جريدة الجزيرة - العدد رقم (٥٨٣) تاريخ ٢ كانون الاول عام ١٩٣٦ ، من مقالة للدكتور عبد الرحمن الشهبندر .

٣) : جريدة الايام - العدد (١٢٥٢) تاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٦ . ذكر عبد الرحمن الشهبندر أن العراق وسورية رغم المعاهدتين تبقيان مقيدتين في سياستهما الخارجية تقييدا تمليه المصلحة الجوهرية التي لانكلترا أو فرنسا فيهما .

ويمكن أن نحدد نقائص المعاهدة فيما يلي :

١- الوحدة السورية : ورغم مظهرها الخارجي الا أن معاهدة ١٩٣٦ م ،أقرّت بوجود لبنانيين وعلويين ودروز وسوريين ،هذا غير الاسكندرونيين ،حين لم تُلحق الأقضية الاربعة بسورية ،وتركت المصالح المشتركة من لبنان بعد ولجأت الحكومة الى الصمت حوله. (١) وكذلك حين وُضع نظام اداري ومالي خاص لباقي المقاطعات .

٢- اضطرار سورية الى نجدة (حليفتها) عند اشتراكها في نزاع ،وأن تضع في حالة الحرب تحت تصرفها كل وسائل مواصلاتها البرية والبحرية والجوية .

٣- اضطرار سورية الى التشاور (بصورة تامة ودون تحفظ) مع الحكومة الافرنسية في كل أمر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه أن يمسّ مصلحتهما المشتركة. وفي هذا تقييد لحرية سورية في ممارسة سيادتها الوطنية الخارجية ، والحصر الأمر في تعيين ملحقين سوريين ضمن البعثات الفرنسية (٢) في كل من استنبول وبغداد والقاهرة ، كما أوفد ديبلوماسي سوري برتبة وزير الى باريس ، الا أن حركة هؤلاء الديبلوماسيين كانت مشلولة ، بينما كان يعترف بما تطلبه فقط البعثات الديبلوماسية الفرنسية من مواقف في تلك الدول .

٤- تعهد الحكومة السورية بحماية مسالك العبور (الترانزيت) الجوية للحكومة الفرنسية التي تجتاز الاراضي السورية .

٥- تحديد المعاهدة بخمس وعشرين سنة وعدم تجديدها أو تعديلها الا بعد السنة العشرين من وضعها موضع التنفيذ .

٦- اعتماد النص الفرنسي فقط في المعاهدة .

٧- تقييد الحكومة السورية باستعمال الاسلحة والتجهيزات الافرنسية .

٨- تقديم سورية لفرنسا قاعدتين جويتين مدة التحالف .

---

١) : د . ذوقان قرقوط ـ المشرق العربي في مواجهة الاستعمار . ص ٨ .

٢) : ستيفن لونغريغ ـ تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ـ مترجم ص ٢٨٩ .

٩- التزام الحكومة السورية باستخدام المستشارين والفنيين والقضاة والموظفين الأجانب من فرنسا .

١٠- تعهد الحكومة السورية باحترام الحقوق المكتسبة باسم سورية ولمصلحة فرنسا .

واذا كانت كل هذه النقائص موجودة في معاهدة ١٩٣٦م ، فلا يمكننا أن نؤكد بأن المعاهدة كانت في مصلحة الطرفين ، كما أشار الى ذلك رئيس مجلس الوزراء السوري (١) فقد كانت في مصلحة فرنسا لا سورية ثم كيف لنا أن نعتبر سورية وفرنسا على قدم المساواة من حيث الصلاحيات ، والفرق واضح بين صلاحيات وحقوق كل منهما ؟!

ومن المرجح أن وجود الوطنيين في تلك الفترة قد ارتبط بنجاح المعاهدة لأنهم قاموا على أساس تحقيقها . وكانت سيطرتهم على السلطة التنفيذية مما سهّل مهمة قبولها في المجلس النيابي . وقد عبّرت عن ذلك مجلة المضحك المبكي حين وصفت الجهود المضنية التي كان يبذلها رئيس الوزراء جميل مردم بك أثناء عرض المعاهدة على المجلس ، فذكرت بأن همّه كان " أن يعرض الملاحق والاتفاقات على المجلس وينال موافقته عليها ". (٢)

<u>المعاهدة بين مؤيديها ومعارضيها داخل المجلس وخارجه</u> :

في حين أعلن الوطنيون وقوفهم الى جانب المعاهدة وسياسة التفاهم والوفاق مع فرنسا ، انشق الجناح غير الحاكم منهم داخل المجلس النيابي وخارجه ، ونشأت عدة تكتلات منها :

١- الوطنيون "المتطرفون" : وكان منهم ناظم القدسي وغيره ، ويرون أن لا تفاهم مع فرنسا ، لانه لا تتوفر لديها النوايا الحسنة . الا أنهم فضّلوا السكوت ، لكي يتيحوا لأصحاب الاتجاه المعتدل المضيّ في سياستهم (٣) وبالتالي سيتضح للشعب الحقيقة ، فاما تفاهم على طول المدى ، أولا تفاهم أبدا .

٢- الوطنيون المعتدلون : ويمثل هؤلاء الجناح الذى بيده السلطتين ، التشريعية

---

١) : محاضر جلسات البرلمان - جلسة ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٧ - ص ١٢٣ .

٢) : مجلة المضحك المبكي - العدد (٣٦٨) - ١٠ نيسان ١٩٣٨ ، ص ٥ .

٣) : محاضر البرلمان - جلسة ٢٤ كانون الاول عام ١٩٣٨م .

والتنفيذية . وكانوا يميلون الى سياسة التفاهم مع فرنسا حتى أن جميل مردم على الرغم من حرصه على الاستقلال ،كان حريصا أيضا على التحالف مع فرنسا في أي ظرف كان(١) بل وكان يرحب بالانتداب الفرنسي بسورية (٢) . وكانت هذه الفئة هي الأكثرية داخل المجلس النيابي .

٣- المعارضة : ومثّلها داخل المجلس النيابي أكرم الاتاسي ومنير العجلاني وغيرهم ، وكانوا يتصدون للحكومة باستمرار ، ويتعقبون زلاتها ،ولقد هيأ وضع المعاهدة القلق ،نقطة ضعف مؤلمة ركزت عليها المعارضة في هجومها على الحكومة داخل المجلس .

كذلك انشق صبري العسلي على الكتلة ،وكوّن حزبا انصب برنامجه على معارضة مشروع المعاهدة وتأكيد فكرة الوحدة العربية مع الاستقلال لسورية .

وفي خارج المجلس تركّز محور المعارضة حول شخصية الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ، الذى كان يكن للكتلويين عداء قديما ، ازداد بسبب تجاوزه - وهو الوطني القديم المنفي في مصر لمحاربته الاستعمار- واستبعاده من المساهمة في الاحداث المصيرية التي تجتاح سورية، وعلى رأسها مسألة المعاهدة وتحديد العلاقات مع سلطات الانتداب .

---

١) : محاضر جلسات المجلس النيابي - الجلسة الثامنة - كانون الثاني ١٩٣٩ ص ١٤٤ .

٢) : د . ذوقان قرقوط - تطور الحركة الوطنية في سورية - ص ١٢٧ .

يذكر يوسف الحكيم في كتابه - سورية والعهد الفيصلي - ص ٨٨ ،وخلال حديثه عن علاقة ذوات سورية مع الانتداب مايؤكد ميول جميل مردم بك للفرنسيين حيث يقول : " غير أن ثلاثة من الذوات السوريين كانوا منذ ولدت فكرة الانتداب جدّ صريحين في تفضيلهم الانتداب الفرنسي على سواه ،أولهم حقي العظم وكان مقيما في القاهرة . . . والثاني هو جميل مردم بك ، الذى طاف عدة بلدان سعيا لترويج فكرته الفرنسية ، بما هو معروف عنه من حدة الذكاء وطلاقة اللسان . والثالث هو حسني البرازى ،من كبار الوجهاء ،فقد ظل في سورية مجاهرا برأيه بجرأة وقوة حجة .

وقد برر عبدالرحمن الشهبندر معارضته للمعاهدة بحجة أن فيها نقصا أساسيا قال انه سيتبين في القريب العاجل . ورأى أن هذه المعاهدة ستسمح بعدة محاظير هي :[1]

١- قبول نظام داخلي للجزيرة واسع النطاق باسم المحافظات يهدد صلتها بسورية بالمستقبل،والجزيرة هي ثروة السوريين بزرعها وضرعها وزيتها المتجمع بالأعماق .

٢- قبول اتفاق البناء السوري طبقا لوجهة أصحابه السياسية .

٣- قبول عقود الموظفين الأجانب وتجديدها .

٤- قبول تعيين مستشارين اختصاصيين جدد .

٥- الاعتراف بحق فرنسا في الدفاع عن الأقليات ...." .

وأوضح لجريدة القبس في لقاء معه ،أن " من مصلحة سورية الجوهرية أن يكون - نقص المعاهدة - متجليا وملموسا حتى تُجمع الامة على اصلاحه في مثل هذا الوقت المناسب ،وكلما كان هذا النقص متعلقا باقتصاديات البلاد ، كان الشعور به أقوى والحاجة الى اصلاحه أتم ،ولا يُرّد على مثل هذا الكلام بما حدث من قبول المعاهدة بالاجماع والتصفيق لها ، فالبلاد سئمت الحالة التي كانت عليها وهي تريد التغيير والانتقال من حالة شقية الى حالة تظن أنها لن تكون أشقى منها" .[2]

وانطلاقا من قناعة الشهبندر هذه ،حاولت كل الفئات المعارضة للحكومة العمل تحت اسمه منطلقة من مواقفه الوطنية المعروفة .

رفض المجلس النيابي الفرنسي التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ ،وموقف المجلس النيابي السوري منه :

كان الخوف مسيطرا على المجلس النيابي ،وعلى حكومة الكتلة الوطنية بسبب عدم تصديق فرنسا على المعاهدة ، وفي محاولة للاطمئنان على سير الأمور ،أرسل رئيس المجلس النيابي السوري فارس الخوري لرئيس البرلمان الفرنسي يستحثه على ابرام المعاهدة ،فتلقى منه ردا شفويا مطمئنا .(٣)

---

١) : غالب العياشي - الايضاحات السياسية - ص ٤٢٢ .

٢) : جريدة القبس - العدد (١٠٣٠) ٦ كانون الثاني ١٩٣٧ .

٣) : محاضر جلسات البرلمان ،جلسة ٢٧ أيار ١٩٣٨ .

ولكن المخاوف الوطنيين بسبب تغيّر الواجهة الحاكمة في فرنسا ، حيث كانت على سدّة الحكم الجبهة الشعبية ذات الميول الحرة حين تم الاتفاق على المعاهدة (١)، ولكن باستلام الجناح اليميني المتطرف الذي يميل للسياسة الاستعمارية ،رفض التوقيع على المعاهدة وفضل العودة الى سياسة السيطرة المباشرة . ولم تلبث أن تحققت فقد أعلنت اللجنة الخارجية في مجلس النواب الفرنسي رفض مجلسها التوقيع على معاهدة (١٩٣٦)م.

وفي ٣١ كانون الاول ١٩٣٨م . انعقد المجلس النيابي السوري لدراسة آخر التطورات التي حدثت . وكان النواب في حالة هيجان ونقمة على الفرنسيين و على الحكومة. وقد وقف النائب توفيق الشيشكلي منتقدا نكوص فرنسا :" أيها السادة اذا طوى الافرنسيون المعاهدة فنحن لن نطويها ،باعتبارها وثيقة تاريخية في يدنا تثبت لنا أدنى حق من حقوقنا نطالب فيه". (٢)

أما النائب ناظم القدسي فقد صب جام غضبه على الحكومة وقال " ثم نفكر بكثير من الألم كيف أن الادارة الوطنية شجعت الانفصال بغية الاستجلاب ،وتركت الخائن بغية الاصلاح ، وأهملت الوطني ترفعا من أن يقال أنه يشاركها الحكم أو الرأي ،وكيف أنها لا تزال مثابرة على خطة الاستسلام والمسايرة حتى الآن " . (٣)

ولكن بعض النواب وجدوا في تراجع البرلمان الفرنسي عن توقيع المعاهدة خيرا ،وكما قال النائب عبدالقادر السرميني بأن الرفض" تسبّب في توحيد الصفوف بين الأمة " ، هذا وقد وقف رئيس الوزارة جميل مردم بك ،موقف المتهرب ، وحاول التحدث بالعموميات ، دون الرد على النواب واتهاماتهم له بالتقصير بحق الوطن .

أما النائب صبري العسلي ، فكان أكثر النواب تحمسا ضد أية علاقة ودية مع فرنسا تنشأ بعد ذلك،وقال : " نحن لا يمكننا بعد الآن أن نجرب أية تجربة ، ولا يمكننا أن نفاوض ، ولا نسمح لأي حكومة أن تفاوض أية هيئة من فرنسا أو تذهب اليها ، لأننا لا نرتضي الآبالمعاهدة التي صدقت من قبلنا دون ملاحق أو اتفاقيات جديدة سواء التي اسميت دي تيسان – مردم ،

---

١) : د . أحمد طربين – الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر (١٨٠٠–١٩٥٨) ص ٨
٢) : محاضر البرلمان – جلسة ٣١ كانون الاول عام ١٩٣٨ ، ص ٢٧٢ .
٣) : المصدر السابق – نفس الجلسة ص ٢٧٦ ،ولمزيد من الاطلاع على آراء النواب يمكن العودة للصفحة ٢٧٧ – ٢٧٨ .

أو بونة ـ مردم".(١)

وفي نهاية هذه الجلسة اتخذ المجلس عدة قرارات تاريخية ، برفض الملاحق والذيول التي ألحقت بالمعاهدة ، كما طالب الحكومة السورية بالمحافظة على جميع الحقوق المؤيدة لاستقلال سورية ووحدتها ، ودعا الشعب للتكاتف ورصّ الصفوف ، وأعلن صراحة : فاما تنفيذ المعاهدة بدون ذيول وملاحق ، أو استقالة الحكومة .

وأعقب موقف المجلس هذا ، تطور في الأحداث حيث عمت الاضطرابات (٢) والمظاهرات ، وشهدت محافظات اللاذقية والجزيرة وجبل العرب انتفاضات ضد الحكومة المركزية الوطنية في دمشق .

فاستقالت الحكومة ، وتبعها تعطيل الدستور والحياة النيابية ، وشددت السلطة الفرنسية قبضتها على المناطق السورية بحيث أصدرت عدة قرارات (٣) تتعلق بوضع النظام الاساسي الاداري والمالي لكل من منطقة العلويين والدروز والمستقلتين ، وقرار بشأن ادارة محافظة الجزيرة بحيث تعود السيطرة الفرنسية لها .

ولقد كان من المفروض أن تصادق الحكومة الفرنسية على المعاهدة ، لأن الانتداب بالضرورة كان يجب أن ينتهي بها ، لأنها من طبيعته وجوهره (٤) ، بحيث يجب أن تكون مؤيدة لفجر الاستقلال ولكن فرنسا ، حققت ما تصبو اليه ، وحرمت الشعب من آماله المعقودة على الوطنيين ، وأوصلته الى حالة من الفوضى ، يحتاج تجاوزها الى وقت طويل .

---

١) : محاضر البرلمان ـ جلسة ٣١ كانون الاول ١٩٣٨ . ص ٢٨٤ .
٢) : نجيب الارمنازي ـ سورية من الاحتلال الى الجلاء ص ١٣١ .
٣) : الجريدة الرسمية ـ الاعداد (٢٣) و(٢٤) تاريخ ٣١ /آب/ ١٩٣٩ ، والقرارات رقم (١٢٢ ـ ١٢٣ ـ ١٢٩) .
٤) :

قضية لواء اسكندرونة :

الارتباط التاريخي للواء الاسكندرونة بسورية أمر معروف ، ولكن الذى جدّ فيه ، هو رغبة تركيا الحديثة بضمه اليها، ووقوف كل من انكلترا وفرنسا الى جانبها في هذه الرغبة ، فالأولى كانت حريصة على ارضاء تركيا لضمان عدم انضمامها الى المانيا وايطاليا ، أما فرنسا فلم تكن تهتم باللواء ، ورأت فيه فدية تدفعها مقابل سيادتها على سورية ، ثم انها لا تريد ارباك نفسها في حروب جانبية تشغلها من قضية الانتداب . ورغم معرفتها بأن هذا يتنافى مع شروط الانتداب الذى تولت شؤونه ، والذى اشترط المحافظة على أراضي الكيان السوري موحدّة ، الا أنها أقدمت على مساعدة تركيا ، وسلخ اللواء عن سورية .

ولكي نفهم ما جدّ على أحوال اللواء بعد عام ١٩٣٦ م نعود قليلا الى بدايات المشكلة .

لمحة تاريخية عن اللواء حتى عام ١٩٣٦م :

حين وقّعت هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الاول عام ١٩١٨م ، كان من شروطها أن يتخلى الاتراك عن كيليكيا ومعابر داوروس ، وقد فعلوا ذلك وحلّ الحلفاء محلهم . الا أن الكماليين شنوا حربا شعواء على الافرنسيين استمرت حتى عام ١٩٢١م ، وعقدت على اثرها معاهدة أنقرة في ٢٠ تشرين الاول من نفس العام (١) ، وذلك لحل التناقضات الاستعمارية بين فرنسا وانكلترا (٢) ولم تكن سورية في ذلك التاريخ معيّنة الحدود بسبب القتال التركي الافرنسي ، ولكنها كانت تحت الانتداب الفرنسي بموجب قرار مؤتمر سان ريمو في ٢٥ نيسان عام ١٩٢٠م . (٣)

---

١) : لمزيد من الاطلاع ـ انظر غالب العياشي ص ٤٤٠ ـ ٤٥٣ .

٢) : زهير ناجي ـ مشكلة اسكندرون والعلاقات الدولية . ص ٤٦ (رسالة تخرج قدمت لقسم التاريخ عام ١٩٥٢) م .

٣) : جريدة القبس ـ العدد الصادر في ٢ كانون الاول عام ١٩٣٦ . عن مقالة لفارس الخوري .

أن فرنسا عقدت الاتفاق بصفتها دولة منتدبة . وبناء على المادة الثامنة من الاتفاق ،
ر انسحاب تركيا وراء الخط الممتد شمالي باياس شرقا ،وراء خليج الاسكندرونة ، وورد موضوع
سكندرونة في المادة السابعة فقط حيث ذكرت أنه : " ينشأ نظام اداري خاص
نطقة الاسكندرون ، وسكان هذه المنطقة الذين هم من أصل تركي ،يتمتعون بكل التسهيلات
(١)
ماء ثقافتهم ويكون للغة التركية فيها طابع رسمي " .

وفي ٤ تموز سنة ١٩٢٣ م ، عقدت معاهدة لوزان ، واعترفت فيها الحكومة التركية
ن لواء الاسكندرون يشكل جزءاً غير منفصل عن سورية ، وجاء ذلك في المادة الثالثة التي
شير الى أن الاراضي الواقعة جنوب بلدة باياس ،جزء من الاراضي السورية .

وأثناء الفترة من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٢٦ م ، تمت اتفاقات عديدة بين تركيا
فرنسا بصفتها دولة منتدبة على سوريا ، وتتعلق هذه الاتفاقات ب :

آ ـ السكك الحديدية التي تجتاز الاراضي التركية والاراضي السورية بما فيها منطقة الاسكندرونة .

ب ـ العلاقات الجمركية بين تركيا وسوريا .

ت ـ حسن الجوار بين سوريا وتركيا .

ث ـ توطيد الامن على الحدود ، وقد ذكرت فيها البلدان الواقعة في اللواء كبلدان سورية .

ج ـ تبادل المجرمين بين البلدين .

ح ـ التمثيل السياسي ، حيث تعترف تركيا بسكان سورية عامة ، بما فيهم سكان اللواء كرعايا سوريين ، كما تعتبر كل الرعايا الاتراك الموجودين في منطقة الاسكندرونة مقيمين في الاراضي السورية .

خ ـ النظام الصحي بين تركيا والبلدان المسلوخة عن السلطة العثمانية ... الخ .

---

(١) : جريدة القبس ـ العدد (١٠١٤) تاريخ ١٤ كانون الاول سنة ١٩٣٦ ص ٥ .
ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول كل المعاهدات والاتفاقات التي
عقدت مع تركيا حتى عام ١٩٣٦ ، بالعودة الى نفس العدد ، لانه يحوي مذكرة الوفد
السوري الى مجلس عصبة الامم عن الاسكندرونة . وفيه شرح لوجهة نظر تركيا ، ورد الوفد
السوري على حججها .

هذا وقد رغب الجنرال غورو ١٩٢٢ في تهدئة النفوس، فأقام الاتحاد السوري بين دول دمشق وحلب والعلويين ، ولكن خلفه الجنرال ويغان عاد فألغى الاتحاد وقصره على دولتي دمشق وحلب باسم دولة سورية ، وحلّ ارتباط لواء الاسكندرونة بدولة حلب السابقة ، فخرج عن النطاق السوري منذ ذلك الوقت .

ومنذ قيام الجمعية التأسيسية عام ١٩٢٨ م . كان لواء الاسكندرونة يشارك فيها بنواب عنه (١) وقد سبق أن وافق المجلس التمثيلي في اللواء على قرار يقول بأن هذه المنطقة جزء لا يتجزأ من سورية وذلك في عام ١٩٢٦ م . (٢)

الا أنه في ١٤ أيار عام ١٩٣٠ م ، نشر المفوض السامي الفرنسي النظام الاساسي للواء الاسكندرونة ، الذي يتضمن نظاما خاصا للواء يتعلق بالادارة والمالية . (٣) على أن يرتبط بسورية بأموره الخارجية، وعلى أن يشارك في صندوق المصالح المشتركة ويؤدي ما عليه ، وجاء اصدار هذا القرار مترافقا مع صدور دستور الدولة السورية ، وكأن الهدف منه الايحاء بانفصال اللواء عن سورية مع بقاء التبعية الاسمية . ويمكننا القول أن المرحلة من عام ١٩٢١ م ، حتى عام ١٩٣٦ م شهدت الجهود التركية والفرنسية المستترة، وهي تسعى الى فصل اللواء عن سوريا وبالتدريج ، أما المرحلة من عام ١٩٣٦ م وحتى عام ١٩٣٩ م ، فقد شهدت تركيز الجهود على الحاق اللواء بتركيا .

لواء الاسكندرونة بين عامي ١٩٣٦ م و ١٩٣٩ م :

في ٩ أيلول عام ١٩٣٦ م ، نجح الوفد السوري في باريس بالتوقيع مع ممثلي الحكومة الافرنسية على مشروع معاهدة تحالف وصداقة . وقد رحبت الحكومة التركية بها ، (٤) الا أنه بدأت تظهر تطورات جديدة في علاقتها مع سورية، وقد تجلت أولا بتقديم مذكرة للحكومة الفرنسية في ٩ تشرين الاول عام ١٩٣٦ م ، تطالب فيها منح لواء الاسكندرونة استقلالا تاما أسوة بسورية ولبنان ، لأن معاهدة ١٩٣٦ م ، تتعلق بسورية فقط ولم يذكر فيها لواء الاسكندرونة لأن الانتداب لا يشملها .

---

(١) : د . أحمد طربين – المشرق المعاصر ص ٤١٦ .
(٢) : عبد الرحمن الكيالي – المراحل ج ٤ ص ٤٠٢ .
(٣) : جريدة العاصمة – ١٤ أيار عام ١٩٣٠ م . ص ١٢ .
(٤) : جريدة القبس – العدد (١٠١٤) ١٤ كانون الاول عام ١٩٣٦ م .

وفي حركة سياسية بارعة ردّت الحكومة الفرنسية على مذكرة الحكومة التركيـــة ، بأنها تعتبر لواء الاسكندرونة جزءاً من سورية، وانما تحتفظ له بنظام خاص اداري بحسب ماوعدت في المادة السابعة من اتفاق أنقرة سنة ١٩٢١ م، وأنها لا تستطيع أن تمنح هذا اللواء كيانـــا سياسيا منفصلا عن سوريا . وكان الهدف من هذه الحركة، تظاهر الفرنسيين بالدفاع عـــن سورية وحقوقها في اللواء .

واتضح من تبادل المذكرات الفرنسية التركية، ليس فقط اصرار الحكومة التركيـــة على عدم الاعتراف بأن الاسكندرونة وانطاكية جزء من سوريا، وانما أيضا انكارها أن يكـــون صدر عنها مثل هذا الاعتراف .[١] وتلا ذلك اقتراح فرنسي على الحكومة التركية بعـــرض القضية على مجلس عصبة الامم . وكان هذا التصرف من فرنسا ـ أي اخراج قضية لـــواء الاسكندرونة الى النطاق الدولي ـ هو الطريق الوحيد الذي يمكن لفرنسا أن تتبعه لاعطاء اللواء لتركيا ، دون أن تمسّها تبعات حقوقية دولية وأدبية،[٢] لأن عصبة الأمم ستتناول القضية من وجهة سياسية بحتة لفض الخـلاف . وبما أن سورية غير ممثّلة في مجلس العصبة ، فانـه سيكون لتركيا الممثلة فيها موقف متميز لصالحها[٣] ، يبعد السوريين عن متابعة مباحثاتهـــا . وطرح ظلامتهم عليها .

بعد أن تولى الوطنيون في سورية زمام الامور ، تم تأليف وفد في ١٠ كانون الاول عام ١٩٣٦ بناء على المرسوم رقم ١٠١٠ /لملاحقة قضية لواء الاسكندرونة أمام عصبة الامم في جنيف ، وتشكل الوفد من الدكتور عبدالرحمن الكيالي رئيسا ، واحسان الجابري/وحسن جبـــارة عضويـــن .[٤]

---

١) : جريدة القبس ـ العدد (١٠٠٨) ٧ كانون الاول عام ١٩٣٦م .

٢) : زهير ناجي ـ المصدر السابق ـ ص ٥١ .

٣) : د . صلاح العقاد ـ المشرق العربي المعاصر ـ ص ٣٢-٣٣ .

٤) : الجريدة الرسمية ـ العدد (٤٧) تاريخ ٢٤ كانـــون الاول عــام ١٩٣٦ ص ٥٦٠ .

ولم تسفر المذاكرات المتكررة بين الوفد السوري والوفد التركي ممثلا بوزير الخارجية رشدي آراس عن أي حل ، أما الوفد الفرنسي الذي كان يشارك في المذاكرات فقد عبر بلسان شوفيل ( ) (١) ، للوفد السوري عن رأيه الأخير حين قال: "ان الاتراك يصرون على وضع لواء الاسكندرونة تحت تصرفهم ونفوذهم ، وان فرنسا ليست مستعدة لاهراق نقطة دم من جيشها اذا أعلنت تركيا الحرب عليها في اللواء" (٢).

ومن المعلوم بأن المندوب السامي الفرنسي ألقى في مجلس العصبة كلمة في ١٤ كانون الاول عام ١٩٣٦ م جاء فيه :

"ان اللواء كان سوريا منذ أن أوجدت هذه الدولة في ١٩٢٢ م ، وانه اشترك في الحياة البرلمانية والوطنية مع سوريا دون أن يحتج أحد ويطالب بمطاليب معينة سواء من قبل تركيا ، أو من قبل سكان اللواء الذين لم يظهر لهم أي ميل خاص للاستقلال خارج المجموعة السورية التي ينتسب اليها اللواء" (٣) ، والتناقض الملحوظ بين الموقفين ، يدل دلالة واضحة على ايمان فرنسا بحق سوريا في اللواء ، ولكن مقتضيات مصلحتها الخاصة لاقامة علاقات حسنة مع تركيا ، كانت الأهم ، لذلك كانت تتنازل بسرعة عن الحقوق السورية أمام الضغط التركي ، منتهكة بذلك ميثاق عصبة الأمم وبنود الانتداب الموكل اليها .

قضية لواء الاسكندرونة بين المجلس النيابي السوري والحكومة السورية:

قدمت حكومة جميل مردم بك ، بيانا للمجلس النيابي السوري في ١٧ نيسان ١٩٣٧ م عن وضع المفاوضات بين سورية وتركيا وفرنسا في باريس وجنيف من أجل لواء الاسكندرونة ، وذكرت في البيان أن مجلس العصبة اتفق على عدة أمور منها : أن يكون للواء مجموعة مميزة يتمتع باستقلال تام في أموره الداخلية، وتتولى الدولة السورية ادارة شؤونه الخارجية مع بعض التحفظات ، والأهم من ذلك، أن تكون اللغة التركية لغة رسمية ، وللمجلس أن يقرر الى جانبها لغة أخرى ، وأن يكون اللواء تحت مراقبة مجلس العصبة الذي يمثله فيه مندوب فرنسي ، ولا يكون في اللواء جيش ،

---

(١) : شوفيل كان مندوب المفوض السامي في دمشق ، ثم شارك في الوفد الفرنسي أثناء بحث قضية الاسكندرونة .

(٢) : علي رضا — قصة الكفاح الوطني في سورية — ص ٢٤٧ .

(٣) : زهير ناجي — المصدر السابق — ص ٥٤ .

كما يعقد بين فرنسا وتركيا اتفاق لضمان سلامة اللواء ، ويعقد اتفاق ثلاثي بين فرنسا وتركيا وسوريا لضمان الحدود التركية السورية [(١)] وذكرت حكومة مردم أنه منذ أن وصلتها أخبار هذا الاتفاق ، احتجت لدى وزارة الخارجية الافرنسية ، ولدى عصبة الامم ، وشكلت وفدا حكوميا من رئيس الوزارة ووزير الخارجية والداخلية للدفاع عن حقوق سورية في باريس وجنيف .

وثارت نفوس النواب لدى سماع هذه الانباء المزعجة وهاجت خواطرهم . وثورتهم هي انفجار غضب لكرامتهم ، فلم تكتف فرنسا باحتلالها للوطن العربي السوري الجريح ، وبألوف الضحايا الذين ضاعوا في لجة الدم التي فاضت بسورية ، وانما صممت على سلخ اللواء الحبيب من أمه الرؤوم ، كما صمم (شيلوك) على رطل اللحم يقطعه من جسم (انطونيو) . وتميزت جلسات المجلس في تلك الفترة بحدة النقاش ، وكيل التهم الكل من الحكومة وفرنسا . ونسي النواب كل الخلافات ، ولم يعرفوا الا عروبة اللواء ، ولم يهتفوا الا بحرية العرب ووحدتهم واستقلالهم . واستنكروا موقف فرنسا وتواطؤها . وتساءل كل من ناظم القدسي وادمون رباط ونجيب البرازي عما قدمته الحكومة بشأن الاسكندرونة ، وأكد البرازي على عروبة اللواء ، ثم قال : " كنا نأمل من حليفتنا فرنسا أن تقف معنا موقفا يتناسب مع شرفها ومع شرف العقد الذي جرى بيننا ، لا أن تعطينا المعاهدة باليد اليسرى ، وتأخذ منا الاسكندرونة باليمنى ؟ . . . فقد كفى ما اقتطع من البلاد حتى الآن [(٢)] " ، " تصفيق " ، هذا وقد تكلم عدد من نواب اللواء وانطاكية ، فأكدوا رغبتهم في البقاء ضمن سوريا ، ورفض الانفصال عنها ، وقال النائب صادق معروف : باسمي وباسم زملائي نواب لواء الاسكندرونة أقدم الشكر للحكومة المحترمة ولزملائي النواب الكرام على موقفهم هذا ، واهتمامهم بقضية لواء الاسكندرونة ، ونحن نواب اللواء نطلب باصرار من حكومتنا الذهاب الى جنيف قبل أن يبحث في قضية اللواء ، ونطلب بالحاح أن يبقى هذا اللواء سوريا وعربيا كما هو الآن ، ونكرر ما طلبناه بأن يبقى نوابه مشتركين معكم في العمل تحت قبة هذا البرلمان وأن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية" (٣) " تصفيق" .

---

١) : محاضر جلسات البرلمان ـ الجلسة الاولى ١٧ نيسان ١٩٣٧م .
٢) : = = = = الرابعة عشر ٢٥ أيار عام ١٩٣٧م ، ص ٧٤٤-٧٤٥ .
٣) : المصدر السابق ص ٧٥٠ .

وردّت الحكومة على تساؤلات النواب ، فيما قدمته من أجل اللواء ، بأنها احتجت لدى الجهات المسؤولة ، وأصدرت أمرا لممثلها حسن جبارة بأن يعود دون توقف ، علما بأنها فوجئت بالقضية قبل أن يجتمع المجلس ، ولكن النائب سعيد اسحق ، تصدى للرد على الحكومة وقال : ان موضوع الاسكندرونة أثير قبل اجتماع المجلس ، وهذا صحيح ، " ولكن كان ذلك قبل التصديق على المعاهدة السورية الافرنسية ، وفي حينه طرحت على الحكومة الموقرة فأجابت عليها بشيء يطمئن الأفكار . . . ، ولكن النتيجة أتت خلاف رغبات النواب والأمة ، وأنا أعتقد أنه لو لم نصدق المعاهدة لكان الموقف غير هذا " (١)

وقد ثنّى النائب نوري الأصفري على هذا الرأي وقال : " فنحن في تصديق هذه المعاهدة ألزمنا فرنسا بالدفاع عنا ، لأننا وضعنا حقوقنا ومصالحنا ومصيرنا بين يديها ، واستسلمنا اليها بكل صدق واخلاص . "

اذن كان الاعتقاد الراجح لدى العديد من النواب ، بأن التصديق على معاهدة ١٩٣٦ م ، قبل بلورة موقف فرنسا من لواء الاسكندرونة كان خطأ كبيرا ، لأن عدم التصديق كان يفسح لهم مجالا للضغط على فرنسا ، وعدم تسليم أمور الدفاع عن سورية اليها . لذلك عقد المجلس النيابي السوري جلسة مشهودة في ٣١ أيار ١٩٣٧ م — وبما أن سورية كانت لا تملك من أمرها شيء — فقد تركزت خطب النواب على رفض ما جاء في قرارات عصبة الأمم ، واقترح وهبي الحجيلي ارسال مذكرة الى الوفد السوري ، يبلغه فيها رفض المجلس الاعتراف بقرار عصبة الامم المتعلق بلواء الاسكندرونة ، وقال : " بما أن قرار العصبة الأخير اتُخذ بدون ارادة الأمة السورية وحكومتها ومجلسها النيابي ، ولمّا كنا لا نستطيع المقاومة الفعلية في الحال الحاضر " . (٢)

وبعد الاستماع الى خطاب النواب في الاحتجاج على ما آلت اليه الامور في المفاوضات بين سورية وفرنسة وتركيا ، تمّت موافقة المجلس النيابي على نص اقترحه النائب منير العجلاني ، بالرفض والاحتجاج على كل محاولة ترمي الى اقتطاع جزء من الاراضي السورية ،

---

(١) : محاضر جلسات البرلمان — الجلسة الرابعة عشر — ٢٥ أيار ١٩٣٧ م ، ص ٧٥٣ .

(٢) : المصدر السابق — الجلسة الثانية والعشرون — ٣١ أيار ١٩٣٧ م ، ص ١٠٩٥ .

أو نزع السيادة عنها، [١] وأولها لواء الاسكندرونة .

ولا حاجة الى القول، أن هذه الاحتجاجات المتكررة من الحكومة السورية والمجلس النيابي، لم تستطع ايقاف عملية سلخ لواء الاسكندرونة من سورية ، فبعد مدة أُنزل العلم السوري من اللواء ، وكرر المجلس النيابي احتجاجه في جلسة ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٧ م ، على موافقة فرنسا الحاق اللواء بتركيا في ٢٩ حزيران ١٩٣٧ م ، بحجة أن ذلك يضمن ولاء الاتراك للغرب، ويحفظ مضائق الدردنيل والبوسفور في الحرب العالمية الثانية التي كانت بوادرها تلوح في الأفق القريب ، بحجة تتفق فرنسة للتصدي / الايطالي الفاشي لمصالحها في منطقة شرقي البحر المتوسط . [٢]

ولم تلبث أن جاءت لجنة دولية في ١٠ تشرين الاول ١٩٣٧ ، للقيام بعملية احصاء لمعرفة الاكثرية السكانية، وللاشراف على انتخابات المجلس التمثيلي في اللواء ، علما بأن سكانه يبلغون (٢٢٠) ألفا معترفا بهم كمواطنين، ويتألفون من الوجهة العنصرية من عرب (علويون وسنيون ونصارى أرثوذكس)، وأتراك، وأرمن ، وكان العرب يشكلون نصف السكان ، في حين أن السكان من الأصل التركي يشكلون الثلث ، والاكراد والارمن السدس . [٣] الا أن اللجنة لم تصل الى نتيجة مرضية، فقد بدا لها فساد الجو الانتخابي الناتج عن التدخل التركي والفرنسي ، وأساليب الارهاب المتبعة فيه لحرمان العناصر غير التركية من حق التصويت، فانسحبت من الاشراف على عمليات الاقتراع، واتهمت فرنسة بالمناورة وسوء القصد . [٤] ولم تلبث أن نجلت الانتخابات عن فوز الاتراك بأكثرية ٦٣٪ من الأصوات .

حتى ذلك الوقت كان النواب الاسكندرونيون يحضرون جلسات المجلس ، ولكن في ١٧ آذار عام (١٩٣٨)م ، وكالعادة حضر نواب اللواء ، [٥] طلب النائب محمد الأضه لي

---

١) : عبد الرحمن الكيالي ــ المراحل ــ ج٤ ص ٣٦٦ .

٢) : د . أحمد طربين ــ تاريخ المشرق العربي المعاصر ص ٤٢٠ .

٣) : جريدة القبس ــ العدد (١٠١٤) ١٤ كانون الاول ١٩٣٦ م . ص ٥ .

٤) : د . أحمد طربين ــ المصدر السابق ــ ص ٤٢٠ .

٥) : كان من نواب اللواء كل من: مورسيس دبس كالوسيان ، صادق معروف ، محمود بسته باشازاده ، داوود الريحاني، محمد الاضه لي، مصطفى القصيري .

والنائب مصطفى القصيري ، فقد تخلفا عن الحضور ، وكانت تلك بداية النهاية لعلاقة اللواء بسورية ، فبعدها وفي ٩ حزيران ١٩٣٨م صدر قرار بابعاد مندوب الحكومة السورية السيد فؤاد مفرج عن اللواء بالقوة ، بعد أن رفضت سورية سلخ اللواء ، وفشلت محادثات عادل أرسلان - الوزير المفوض - مع رشدي آراس وزير الخارجية التركي ، في عقد اتفاق حسن جوار ، ثم أعلن عن قيام ولاية (هاتاي) في لواء الاسكندرونة ، واعتبارها الولاية الثالثة والستين من ولايات الجمهورية التركية (١).

على اثر ذلك اتخذ المجلس النيابي في ١٣ كانون الاول عام ١٩٣٨م ، قرارا بابطال نيابة نائبي اللواء محمد الأضه لي وداود الريحاني ، لقبولهما النيابة في المجلس المنشأ في (ولاية هاتاي) ، بينما تم تثبيت نيابة مصطفى القصيري (٢).

الا أن فصل النائبين ومحادثات أرسلان لم تجد نفعا ، ففي ٢٣ حزيران عام ١٩٣٩م تم فصل اللواء رسميا عن سوريا والحاقه بتركيا .

ونعرض فيما يلي لأهم أسباب فشل الحكومة الوطنية في الدفاع عن لواء الاسكندرونة :

١- اقتصرت الجهود التي بذلت من قبل الحكومة على الاحتجاج المستمر ، تارة لفرنسا ، وأخرى لعصبة الأمم .

٢- كذلك الحال بالنسبة للمجلس النيابي ، فان جهوده انصبت على الاستنكار والتنديد ، وأخيرا ألغى عضوية النائبين اللذين تعاونا مع الأتراك في اللواء ، ولكن بعد فوات الأوان .

٣- كان من الممكن أن يكون الموقف السوري أقوى ، لو أن حكومة جميل مردم لم تجر وراء هدف واحد ، هو ارضاء فرنسا ، لجعلها تصادق على معاهدة ١٩٣٦م . فقد

---

(١): زهير ناجي - ص ٦٧ ، هذا وقد صدر في الجريدة الرسمية مرسوم رقم ١٢١ تاريخ ٦ تموز عام ١٩٣٨م ، بمنع دخول جريدة هاتاي الى الاراضي السورية .

(٢): محاضر جلسات البرلمان - الجلسة السادسة ١٣ كانون الاول عام ١٩٣٨م . نال الأتراك في مجلس ولاية هاتاي (٢٢) مقعدا من أصل (٤٠) مقعدا ، بحيث صار بامكانهم ادارة المجلس . د. صلاح العقاد - المشرق العربي المعاصر ص ٣٣ .

انشغلت الحكومة بالمشاكل الداخلية ، ولم تول مسألة لواء الاسكندرونة ما تستحقه .
وانعكس ذلك على النواب والصحافة السورية ، وتركز اهتمام هؤلاء على تغطية
أخبار المحافظات السورية واضطراباتها ، وضاعت مشكلة اللواء في خضم هذه الأحداث ،
فلم تكن تذكر الا اذا حدثت مصيبة جديدة يهتم بمعالجتها بالاحتجاج .

٤- ان لجوء مردم بك الى سياسة التفاهم النزيه مع فرنسة - أى على أساس استقلال
سورية - دون مقدرة منه على كشف أساليبها الملتوية ، جعل من لواء الاسكندرونة
ضحية هذه السياسة .(١)

٥- لقد غابت حقيقة النوايا الفرنسية تجاه لواء الاسكندرونة حتى عن أكثر الوطنيين
تطرفا ، وهو الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ، ففي حديث له مع جريدة القبس في
٦ كانون الثاني ١٩٣٧م رد على السؤال التالي :

س : ماهو مصير الاسكندرونة في نظركم ؟

أجاب : بعد أن استعرض الموقف : " في نظرى أن مصير الاسكندرونة لا يتوقف
فقط على الاكثرية العربية من سكان اللواء ، بل يتوقف أيضا - وهو الاهم - على ما أشار اليه
المسيو فيكتور بيرار ، من الشأن الخطير الحربي الذى تتمتع به الاسكندرونة في نظر فرنسة ،
وما دامت فرنسة باقية في شرق البحر المتوسط بالمعاهدات التي عقدتها نصا وضمنا ، فستكون
في جانب الاكثرية المطلقة من السكان وهم العرب ".(٢) وهكذا نجحت فرنسا بايهام السوريين
بأنها بجانبهم في موضوع اللواء .

وأخيرا ورغم موقف تركيا العدائي لسوريا من قضية الاسكندرونة ، تجاوز السوريون
هذا الموقف ، وأرسلت الحكومة وفدا برآسة فارس الخوري رئيس المجلس النيابي ، ليمثل سورية
في مراسيم التعزية الرسمية بوفاة رئيس جمهورية تركيا (كمال أتاتورك) ،(٣) في نهاية تشرين
الثاني عام ١٩٣٨م ، وقد هنأ الوفد الرئيس التركي الجديد (اينونو) ، وكأن شيئا لم يكن .

---

١) : مجلة المضحك المبكي - العدد ٣٦٥ تاريخ ٩ نيسان ١٩٣٨م . ص ١٥

٢) : جريدة القبس - العدد ٢٠٠١ . تاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٣٧م . ص ١

٣) : محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثانية ١ كانون الاول ١٩٣٨م ص ١٠

ولعل سورية أرادت أن تبقي على شيء من الصلة مع تركية على أمل التفاوض بشأن اللواء مستقبلا . هذا وكانت أعداد من اللاجئين من أهالي محافظة الاسكندرونة قد وصلت سورية ومنحتها الحكومة مساعدات مالية من خزينة الدولة (١)

الموازنة والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية :

كانت فرنسا قد وعدت بأن يكون اليوم الاول من كانون الثاني عام (١٩٣٧) م ، هو بداية السنوات الثلاث الانتقالية لتطبيق معاهدة عام (١٩٣٦) م (٢) ، ومن ضمن الخطوات التي اتخذتها لتحقيق هذا الوعد هي أن يكون مجلس النواب والحكومة هما المسؤولين عن اعداد الموازنة والتصديق عليها واقرارها .

وبما أن سورية لم تكن قد بدأت حياتها النيابية في الموعد المحدد لمناقشة الموازنة العادية حسب نصوص الدستور السوري . (٣) ولم تكن الحكومة الدستورية قد تشكلت ، فقد اكتفي بتقديم موازنة اثنى عشرية من شهر كانون الثاني (١٩٣٧) م ريثما يتاح للحكومة الوقت الكافي لاعداد الموازنة العامة على أساس يحقق احتياجات الامة ومصلحتها . (٤)

---

١) : الجريدة الرسمية - العدد (٣٥) ٢٩ أيلول ١٩٣٨ ص ١١٣٧ .

٢) : نجيب الارمنازي - المصدر السابق ص ١٧٣ .

٣) : تنص المادة (٩٩) من الدستور السوري ، على أن الحكومة تقدم موازنة الدولة الى المجلس النيابي في بدء دورة تشرين الاول من كل سنة . وتنص المادة (١٠٢) على أنه اذا لم يبت المجلس في مشروع الموازنة قبل الانتهاء من الدورة المخصصة لدرسه ، فيدعو رئيس الجمهورية المجلس الى دورة استثنائية تنتهي في آخر كانون الثاني ، لمتابعة المناقشة في الموازنة ، على أن تفتح في هذه الحال اعتمادات موقتة بموجب مرسوم ، على أساس جزء من اثني عشر جزءاً من اعتمادات السنة المالية السابقة . وهذا ماجرى في بداية مجلس عام ١٩٣٦ م ، حيث اعتمدت الموازنة الاثنى عشرية ، على أساس جزء من اثنى عشر جزءاً من موازنة عام ١٩٣٥ م ، ولمدة ثلاثة أشهر فقط .

٤) : محاضر جلسات البرلمان - جلسة ٢٩ كانون الاول عام ١٩٣٦ م .

وقد تألفت الموازنة الاثنى عشرية من ثماني عشر بابا ، وبلغت في مجموعها أقل من مليون ليرة سورية ،موزعة على الوزارات ، وعلى المشاريع الاستثنائية .(١) كما صدرت عدة قوانين في تلك الفترة،سنحاول تصنيفها في نهاية حديثنا عن الموازنات التي طرحت في المجلس النيابي منذ قيامه عام ١٩٣٦م حتى تعليقه والغاء العمل في الدستور في عام ١٩٣٩م.

ومن الجدير بالذكر أنه منذ عام (١٩٢٥)م،لم تكن نفقات لواء الاسكندرونة تناقش ضمن ميزانية سورية ،رغم اندماج اللواء في الوحدة السورية لانه كان يتمتع بنظام مالي مستقل.(٢)

كما أن بقاء فرنسا مسيطرة على المصالح المشتركة ، جعل الموازنات السورية تعاني من عجز مستمر أسهم فيه ارتباط العملة السورية بالفرنك الفرنسي ،الذى تعرض لهزات مختلفة ،نجم عنها هبوط قيمة العملة السورية ،وانعكست آثاره المضلرة على الحياة الاقتصادية في سورية .

موازنة عام ١٩٣٧:

في ٢٧ أيار عام ١٩٣٧م ،قدمت اللجنة المالية برئاسة لطفي الحفار،تقريرا الى المجلس النيابي ،شرحت فيه أسباب تأخرها في دراسة الموازنة ، بسبب الاحوال السياسية التي ألجأت عددا من رجال الحكومة للسفر الى اوربا،فلم يبق سوى اثنين من الوزراء لمتابعة الموازنة ،وأشار تقرير اللجنة الى أنه(٣) " كان من نتائج هذه الظروف القاهرة أن وضعت الموازنة المطروحة أمامكم،وهي لا تختلف في جوهرها عما سبقتها من الموازنات في العهود السابقة،وان اختلفت في شكلها وظاهرها من حيث الترتيب والتقسيم،ولكنه اختلاف سطحي ،فالموازنة الحاضرة موضوعة لسنة عام ١٩٣٧م ،وخاضعة في وارداتها ونفقاتها لقوانين عام ١٩٣٦م وماقبلها".

وكانت الموازنة قد قُدمت للمجلس في ٢٠ نيسان ١٩٣٧م ، فبلغت واردات الجمهورية السورية لذلك العام ، بحسب الطرق والوسائل المطبقة بشأنها،مبلغا اجماليا قدره

---

١) : محاضر جلسات البرلمان – الجلسة الثامنة ٣١ كانون الاول عام ١٩٣٦م.

٢) : محاضر جلسات الندوة – الجلسة الرابعة عشر عام ١٩٣٥م.ص ٢٠١.

٣) : محاضر جلسات البرلمان – الجلسة السابعة عشر ٢٧ أيار ١٩٣٧.ص ٨٦٤.

٨٣٥٣٥٠٠) ليرة سوريةفقرأشارت الحكومة ايجازا الى العجز الذى أصاب الموازنـــات
السورية ، فقالت أن حساب موازنة عام ١٩٣٣ م أغلق بعجز قدره (٣١٢٣٦٥) ليرة سورية ،
أغلق حساب موازنة عام ١٩٣٤ م بعجزقدره (١٠٠٥٧) ليرة سورية ، وأغلق حساب موازنـة
عام ١٩٣٥ م برغم متعادل تقريبا بين الواردات والنفقات مع بقاء عجز السنين السابقة. (١)

كما أن الحكومة أصدرت في عام ١٩٣٦ م، مرسوما اشتراعيا بزيادة رواتب الموظفيــن
والمتقاعدين اعتبارا من أول شهر تشرين الاول عام ١٩٣٦ م، بسببتنزيل قيمة الفرنك ادون
أن تكون قد هيأت موردا مقابلا لتلك الزيادة التي ستقدر سنويا بسبعمائة وخمسين ألف ليرة
ســورية .

تألفت موازنة عام ١٩٣٧ م على نحو يعتبر نموذجا لأوجه الصرف في الموازنات السورية ،
وفيما يلي أهم أبوابها :

الباب الاول : — رئاسة الجمهورية : اعتماداتها (٣٢٦٦٠) ليرة سورية ، وقد زادت عن
الاعوام السابقة بسبب تخفيض سعر الفرنك، وادخال بعض الاعتمادات لبعض النفقات
الضرورية ، ومنها ثلاثة آلاف ليرة سورية لشراء أثاث للقصر الجمهوري .

رئاسة الوزراء : اعتمادها (٣٢٣٨٤) ليرة سورية ، وقد زادت من الاعوام السابقة
بسبب زيادة الرواتب بعد تخفيض الفرنك .

دائرة الافتاء : اعتمادها (٤٩٩٠٣) ليرة سورية ، وفيها زيادة للأسباب السابقة .

مجلس الشورى : اعتماده (١٨٨٥٢) ليرة سورية ، وفيه زيادة للأسباب السابقة .

الباب الثاني : المجلس النيابي : بلغت اعتماداته (١٧٣٤٥٨) ليرة سورية .

الباب الثالث والباب الرابع : — وزارة الخارجية والدفاع : بلغ اعتمادها الاجمالي (٩٠) ألف
ليرة سورية . وذلك بصورة مؤقتة ريثما تحدد التشكيلات اللازمة لدوائرها .

الباب الخامس : الدين العام : وبلغ اعتماد هذا الباب (١٢٦٣٤٣٤) ليرة سورية .

ويلاحظ أن معظم رواتب التقاعد كانت مدورة على الحكومة السورية منذ زمن الحكومة
العثمانية ، وقد كان من الواجب ادخال هذا القسم منها في جملة الديون العامـــة

---

(١) : محاضر جلسات البرلمان — الجلسة الثانية ٢٠ نيسان ١٩٣٧ م .

للدولة العثمانية ،وتأديته من حساب المصالح المشتركة حتى لايبقى عبئا يثقل عاتـــق الخزينة السورية وحدها .

وكل مصاريف هذا الباب تعتبر من النفقات الاجبارية ،وهي مبنية على اساس تشريع نافذ تحدد أرقامها في حدود القرارات الصادرة بموجبه .

الباب السادس : ـ وزارة المالية : بلغ اعتمادها (٧٧٥٢١٠) ليرة سورية .

الباب السابع : وزارة الداخلية : بلغ اعتمادها (٢٦٦٦٩٢) ليرة سورية ، وهناك زيادة من الاعوام السابقة بسبب تخفيض قيمة الفرنك وادخال بعض الوظائف لاجل ديوان المطبوعات واعمال النفوس وغيرها .

الباب الثامن : الدرك والحرس السيار : اعتماده (١٤٥٨٩٥٢) ليرة سورية ، وفيه زيادة ناجمة عن تخفيض الفرنك وترفيع بعض الضباط .

الباب التاسع : الشرطة : اعتمادها (٥٢٠٦٣٩) ليرة سورية وفيه زيادة بسبب تخفيض الفرنك وبسبب نقل بعض الاعتمادات اليه من موازنة وزارة المالية .

الباب العاشر : الصحة والاسعاف : اعتمادها (٢٤٣٥٣) ليرة سورية ، كذلك فيه زيادة بسبب تخفيض الفرنك ،وبناء ملحق لمستشفى ابن سينا ،ونقل اعتمادات من وزارة المالية اليها .

الباب الحادي عشر : وزارة العدلية : اعتمادها (٦٦٤٣٦٥) ليرة سورية ،وفيها زيادة بسبب تخفيض الفرنك ،وزيادة الرواتب عام ١٩٣٦ م ،ونقل اعتمادات من وزارة المالية اليها .

الباب الثاني عشر : آ ـ للزراعة والاقتصاد : اعتمادها (١٠٣٦٩٧) ليرة سورية .

ب ـ البيطـــــرة : اعتمادها (٢٤٢١٤) ليرة سورية .

وكلاهما اشـــتمل زيادة بسبب تخفيض الفرنك الفرنسي .

الباب الثالث عشر : المصالح العقارية واملاك الدولة : اعتمادها (٢٦٦٨٩٧) ليرة سورية ، ويلاحظ في هذا الباب انخفاضا عن الاعوام السابقة ،وكان من الممكن أن ينخفض أكثر لولا هبوط قيمة الفرنك ونقل اعتمادات اليه من موازنة المالية .

الباب الرابع عشر : وزارة الاشغال العامة والري : اعتمادها (٥٤١٥٧٦) ليرة سورية .

ولدى التأمل في البيانات السابقة يظهر جليا أن موازنة عام ١٩٣٧ م لم تكن أقل سخاء للمشاريع العامة من الموازنات السابقة ، ذلك أنها تضمنت مبلغا قدره : (١٣٦٥٠٠) ليرة سورية لصيانة الطرق ، واعتمادات أخرى للمشاريع الجديدة المتعلقة بالري وغيره .

الباب الخامس عشر : البريد والبرق : اعتماده (١٩١٦٨٥) ليرة سورية ، وفيه زيادة بسبب خفض الفرنك ، وهناك مبلغ (٤٥٠٠) ليرة سورية لاصدار طوابع جوية وتذكارية للمعاهدة ، وادخال مبلغ قدره (١٣١٣) ليرة سورية لديون السنين السابقة .

الباب السادس عشر : وزارة المعارف : بلغ اعتمادها (١٢٢٩١٦٥) ليرة سورية ، وفيها زيادة بسبب خفض قيمة الفرنك ، ولاحداث مدارس اضافية بسبب حاجة البلاد للتعليم وعلى الاخص محافظتي الفرات والجزيرة ، ولاعانة المدارس الاهلية ، ولأجل اتمام بناء دار التوليد في الجامعة .

الباب السابع عشر : وخصّص للنفقات الاستثنائية .

كانت هذه هي أبواب الموازنة ومخصصات كل باب منها حسبما عرضت على المجلس النيابي في ٢٠ نيسان ١٩٣٧م ، وقد جرت مناقشتها على مدى عدة جلسات ، ولوحظ أنه لا يوجد اختلاف واضح بينها وبين الموازنة السابقة عام ١٩٣٦ م ، فهي وان اختلفت في أبوابها وأقسامها وفصولها ، الا انه لا يوجد فرق بينها فيما يتعلق بالواردات ومعظمها من الضرائب التي تجبى مباشرة من المكلفين .

كما أنه من الطبيعي أن لا يحدث تغيير جذري في هذه الموازنة من سابقاتها ، لان الحكومة كانت حديثة عهد باستلامها دفة الامور في البلاد ، وبسبب ضخامة الاحداث التي واجهتها داخليا وخارجيا كما رأينا ، وانشغالها في حلها . وهذا ما أكدّه النائب نوري الفتيح حين قال : (١) " الموازنة لا يمكن تغيير أرقامها ، الا أن تتغير الاسس التي بنيت عليها ، وحيث لم تتغير الانظمة المالية الموجودة ، فسيبقى الشعب مكلفا بتأدية هذه الضرائب غير العادلة ،

---

(١) : للاطلاع على مزيد من آراء النواب في الموازنة يمكن العودة لمحاضر جلسات البرلمان الجلسة الرابعة ٢٤ نيسان عام ١٩٣٧م .

سيبقى الموظفون يتقاضون رواتبهم المعينة بالملاكات ريثما تتغير الملاكات الموجودة".

أما موازنة عام (١٩٣٨)م: فقد كانت هي الاخرى تعاني من مشاكل متعددة ، على رأسها الاوضاع الاقتصادية المتردية في البلاد، بعد المشاكل التي عانتها العملة السورية التي كانت في الاساس تعتمد على الذهب ،وتحولت الى الورق نتيجة السيطرة الفرنسية على المصرف السوري واستغلال النقد الذهبي في سورية واستنزافه .

وقد أشار تقرير اللجنة المالية أمام المجلس الى أن " داء الموازنة الحقيقي هو عدم وجود موارد كافية في الوقت الحاضر تمكّن الدولة من القيام بالمشاريع العمرانية التي تحتاجها البلاد" كما أن " التشريع المالي في سورية بوجه عام بعيد جدا عن المثل الاعلى، ولا يزال يتخبط في مرحلته الاولى ،ويرجع الخطأ الاساسي فيه الى الاساليب الفاسدة القديمة المتخذة لمعرفة حقيقة الايراد وتعيين مقداره ".(١)

وقد أكد وزير المالية في بيانه عن موازنة عام ١٩٣٨م على أنها وضعت من حيث الشكل ،على اساس الهيكل المقبول لمعاهدة ١٩٣٦م .(٢) وأنه قد روعي فيها التوفيق بين الحالة الناجمة عن تقلق أسعار النقد ، وقيم الاشياء، وبدل الاعطال ، وبين قدرة المكلفين والرغبة في التخفيف . هذا مع العلم أن ملاكات الموظفين المعمول بها حتى ذلك التاريخ ، تعود في وضعها الى عامي ١٩٢٨ - ١٩٢٩م ،وقد وضعت على أساس العملة السورية الذهبية، كما ذكر وزير المالية بأن جميع السلف التي أخذت من المصرف السوري في أعوام ١٩٣٣، ١٩٣٥، ١٩٣٦ ، تكون جميعها قد سددت تماما في عامي ١٩٣٧ و ١٩٣٨م.

ويلاحظ أن موازنة عام ١٩٣٨ أولت اهتمامها وعنايتها للامور التالية :

- اتمام تنظيمات وزارة الخارجية المركزية وتأسيس مفوضية وسبع قنصليات .
- احداث أقضية الزاوية وجسر الشغور .
- انشاء مؤسسة لمكافحة مرض التيفوئيد ، وانشاء بناء لمستشفى الامراض الزهرية .

---

(١) : محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الاولى ٣ كانون الثاني ١٩٣٨م، ص٣، ٥، ٨.

(٢) : المصدر السابق - الجلسة الخامسة ٣٠ تشرين الاول عام ١٩٣٧م، ص ٧٤.

- اعتماد مبالغ كبيرة من أجل ترميم الطرق ، وبناء ضريحين لهنانو وأبي العلاء المعري وقبة الشهداء .
- انشاء بناء للبريد والبرق في دمشق .
- احداث معارف حمص وحماه . وتأسيس ثمانين مدرسة ابتدائية في المدن والقرى والعشائر، وقبول خمسة آلاف تلميذ اضافي .

وقد رصدت لكل هذه المنشآت والمشاريع اعتمادات ضمن موازنة الوزارة التابعة لها ،[1] مع الاهتمام بالزراعة والصحة والتعليم. بالنسبة للزراعة كان التركيز على سد الديون لمصرف الزراعي، ومكافحة الحشرات . أما عن الصحة فكان الاهتمام منصبا على مكافحة الامراض المعدية وبالنسبة للتعليم رصدت مبالغ لفتح مدارس جديدة وتعيين معلمين .

أما بالنسبة للمكلفين ، فلم تفرض ضرائب جديدة ، ماعدا بعض الرسوم على الاسمنت الوارد الى البلاد أو المستخرج منها وقدره (ليرتان سوريتان) من الطن الواحد ، واضافة حوالي (٢٥) في المئة على ضريبتي الاعشار والتمتع من جراء هبوط الفرنك .

وقدرت ميزانية سنة ١٩٣٨ على الشكل التالي :

الايرادات:	١٠٣١٢٠٤٧	ليرة سورية	يلاحظ تعادل الايرادات مع المصروفات
المصروفات:	١٠٣١٢٠٤٧	ليرة سورية	

لذلك أكد وزير المالية على أن حالة الخزينة حسنة جدا ،[2] ولكن ذلك لم يخلص وزارته من المناقشات الحادة ، وآراء النواب المختلفة التي تطلب المزيد من الاعتمادات لهذه الوزارة أو تلك ، فذكر النائب منير العجلاني بحق، أن وزارة الزراعة تستحق أن تأخذ حصة أكثر من الاعتمادات لان سورية بلاد زراعية ، وعلق غيره ، على نقاط أخرى . ولكن الضائقة المالية التي كانت تمر بها سورية ، وانخفاض الموارد ، كل ذلك أدى الى نقص مخصصات المشاريع الحيوية وعلى رأسها الزراعة .

---

١) : للاطلاع على مخصصات كل وزارة على حدة ، يمكن الاطلاع على محاضر البرلمان — الجلسة الثامنة ٣٠ تشرين الاول ١٩٣٧م . ص ٧٨ .

٢) : محاضر البرلمان — الجلسة الثانية ١ كانون الاول عام ١٩٣٨م . ص ٣٢ .

موازنة عام ١٩٣٩م : وهي آخر موازنة وضعها المجلس الوطني :

تألف مشروع الموازنة هذه من (٢٨) مادة (١) ، في مختلف نواحي الصرف للوزارات والضرائب وغير ذلك ، وبموجب القانون رقم (١١٦) والمؤرخ في ٢٢ كانون الثاني عام ١٩٣٩ بلغت موازنة هذا العام (١١٣٥٢٤٧٠) ليرة سورية لمختلف جهات الصرف (٢) .

وقد ناقش المجلس النيابي أبوابها ، وتم التصديق عليها من قبل المجلس ، وقبلت بالاكثرية في جلسة ١٤ كانون الثاني عام ١٩٣٩م . الا أن بعض المشاكل الرئيسية لم تكن قد حلت ، وخاصة ما يتعلق منها بنظام الواردات وطرق الجباية ، وعلى رأسها قضية المصالح المشتركة والبنك السوري ، وذلك لبقاء السيطرة الفرنسية عليها ، وحرمان الشعب السوري من الاستفادة منها . وهذا مالفت النائب عزالدين الحلبي النظر اليه ، ووصفه بأنه واقع مؤلم .

ورغم ذلك فقد كانت هذه الموازنة أشمل في دراستها من الموازنات السابقة ، وتناولت جميع المشاريع التي يرتقب اقامتها ، أو التي تحتاج الى دعم واصلاح ، كما ذكر وزير المالية ، أن فيها زيادة عن العام السابق ، بسبب اضافة اعتمادات كبيرة للاشغال العامة والزراعة والتعليم ، وبسبب انخفاض قيمة الفرنك .

وبعد أن اطلعنا على أحوال الموازنات الثلاث واعتماداتها ، نعود لمتابعة أهم القوانين التي صدرت وتناولت مختلف النواحي والموضوعات لنرى مدى النجاح الذى حققته .

---

١) : محاضر جلسات البرلمان - الجلسة السابعة ١٤ كانون الثاني عام ١٩٣٩م . ص ١٣٥١ .

٢) : دليل الجمهورية السورية ، ص ١٥٢ .

===

<u>الحالة الاقتصادية في البلاد :</u>

من المعلوم أن فرنسة التي أوكلت اليها عصبة الأمم أمانة الانتداب على سورية بغية مساعدتها على التطور والنمو والاستقلال ، جعلت الاقتصاد الوطني فيها متخلفا وتابعا ، وذلك عن طريق :

١- تشجيع اقامة المنشآت الاجنبية ، والفرنسية خاصة ، لممارسة مختلف المناشط الاقتصادية في سورية ، وربط النقد السوري بالفرنك الفرنسي ، وتكليف بنك سورية ولبنان باصداره والاحتفاظ لديه بالتغطية القانونية . والبنك المذكور شركة فرنسية مركزها في باريس ، وتتلقى من الحكومة الفرنسية شتى المساعدات والتسهيلات لممارسة تلك المناشط بما يحقق لها أقصى درجات الربح ، وبمعزل عن المصالح الحقيقية السورية .

٢- استخدام المؤسسات المصرفية والتجارية التي قامت في سورية في استثمار قطاعي الزراعة والتجارة عن طريق تسليف المزارعين ، وبخاصة مزارعي القمح والشعير والذرة ، وشراء محاصيلهم بالاسعار التي تفرضها عليهم ، لتصديرها الى الخارج ، واغراق سورية بالمنتجات والسلع الأجنبية المستوردة بحيث تكون سورية مستودعا للمواد الاولية اللازمة للصناعة الفرنسية ، والسوق الملائمة لتصريف المصنوعات الفرنسية والغربية .

٣- عدم تقديم التسهيلات اللازمة لاقامة المعامل والمصانع في سورية ، والتذرع بحجة ضعف الرساميل الوطنية ، وانخفاض مستوى التعليم فيه ، والافادة من تركيز الاهتمام على الزراعة اكثر من الصناعة والتجارة ، وذلك ضمانا لمصلحة الصناعة الفرنسية وتوفير الحماية لمنتجاتها في السوق السورية .

٤- تعامل الانتداب والشركات والمؤسسات الفرنسية والاجنبية مع جماعة محدودة من المواطنين تمثل قوة الاقطاع والبرجوازية الوطنية ، وتقديم التسهيلات اللازمة لها على نحو يضمن المصلحة المشتركة للطرفين ، بصرف النظر عن مصلحة جماهير المواطنين والاقتصاد الوطني .

وانطلاقا مما سبق ذكره ، ومن الأوضاع الاقتصادية التي آلت اليها البلاد في ظل السيطرة الفرنسية سنتناول الحالة الاقتصادية في سورية من ثلاث نواح أساسية ، وهي الزراعة - الصناعة - والتجارة ، وبما أن سورية بلاد زراعية بالدرجة الاولى ، فقد [illegible]

الاهتمام حولها ، وكانت أغلب القوانين الاقتصادية تتناول شؤونها . وفيمايلي نعرض لكل ناحية على حدة،ونرى الدور الذي مارسه المجلس النيابي لتحسينها :

١- الزراعة :

اهتم المجلس النيابي السوري في الفترة من عام ١٩٣٦ - وحتى عام ١٩٣٩ م بالزراعة اهتماما كبيرا ، وكانت تقدم اليه العرائض المختلفة المتعلقة بالمصرف الزراعي ، وقضايا الاعشار والاغنام ، والضرائب ، ويعود اهتمام المجلس بهذه الناحية بالذات ، لأن الاكثرية فيه يعملون في الزراعة ، أو يتصلون بشؤونها سواء من النواب أو من الوزراء (١) .

وكذلك لأن الزراعة في سورية ، كانت تعاني من مشاكل متعددة ، وفي مقدمتها الأمراض والآفات الزراعية ، والحشرات ، وقد تعرضت في تلك الفترة لحشرة السونة ، مما أتلف المزروعات رقضى على مساحات كبيرة من الأراضي المزروعة قمحا . ولم تكن تتوفر في سورية مخابر فنية ، تستطيع كشف هذه الآفات وتبيّن طرق الوقاية منها ومكافحة أخطارها التي تهدد حياة المزارعين ، لذلك حرصت الحكومة على ان تقدم في موازناتها مشاريع زراعية (٢) ، ومساعدات للزراع ، في محاولة لتفادي هذه الأوضاع الزراعية السيئة والتخفيف من اضرارها ، ففي موازنة وزارة الزراعة لعام (١٩٣٨) م ، رصد مبلغ خمسة آلاف ليرة سورية لانشاء مراكز زراعية، ومبلغ أحد عشر ألف ليرة سورية لمكافحة الحشرات الزراعية ، كما اهتم ببناء حمامات وملاجيء ومحلات لسقي الاغنام (٣) .

وفي ١٧ كانون الثاني عام ١٩٣٩ م. قدم وزير المالية بيانا عن موازنة مصرف الجمهورية السورية الزراعي لعام ١٩٣٩ - وكان هذا المصرف يقوم بتقديم قروض زراعية للمزارعين .

---

١)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة السابعة - ٦ تشرين الثاني - ص ١٥٣ .

٢)- للاطلاع على هذه المشاريع ، يمكن العودة لمحاضر البرلمان - الجلسة الثالثة - ٢٦ تشرين الأول ١٩٣٧ ملحق القوانين ، ص ٣-٤-٥ .

٣)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الخامسة - ٣٠ تشرين الاول ١٩٣٧ - الباب الثاني عشر من الموازنة .

وقد أقرّت زيادة قدرها (٢٠٠٠٠) ليرة سورية عن الحصة المقدرة في موازنة عام (١٩٣٨)م[(١)]
ووافق المجلس عليها .

واهتم المجلس النيابي السوري ، بدراسة الأوضاع الزراعية واصدار قوانين مختلفة في كل ما يتعلق بالزراعة ، وهيمنت مناقشاتها على كثير من الجلسات ، ومع ذلك فأهميتها القصوى كانت تستحق المزيد من العناية بشؤونها ، وقد عبّر نائب عن هذا الواقع بقوله :

" لا غرابة اذا أطال حضرات النواب البحث في موضوع الزراعة لأنه بحث يحز ألمه النفوس ، ان بلادنا بلاد زراعية بحتة ولسوء الحظ لا يصرف شيء من العناية الى هذه الناحية أبدا " (٢) .

<u>وفيما يلي سنذكر عددا من القوانين التي ناقشها المجلس النيابي بشأن الزراعة :</u>

أ - مرسوم اشتراعي رقم ٣٥ بشأن حشرة السونة التي تتلف المزروعات ، والقاضي بتحديد مساحة مزروعات الحنطة للقضاء على تلك الحشرة (٣) وقد أقره المجلس .

ب - قانون المصرف الزراعي وقد أقرّه المجلس بكل أبوابه الستة - ومنها تجديد ديونه للمزارعين . واعتبر نافذا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (٤) .

ج - أقر المجلس النيابي مجموعة المراسيم الاشتراعية التالية (٥) :

- مرسوم رقم ٣١ تاريخ ٨ حزيران ، والمتعلق بتجديد مدة التحري لسد المواشي عن عام ١٩٣٧ م .

---

١)- المصدر السابق - الجلسة التاسعة - ١٧ كانون الثاني ١٩٣٩ م ص ١٦٨ .

٢)- هو النائب حكمة الحكيم المصدر السابق - الجلسة السابعة - ٦ تشرين الثاني ١٩٣٧م ص ١٥٤ .

٣)- محاضر البرلمان - الجلسة السادسة عشر - ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٧ م - ص ٣١٦ .

٤)- محاضر البرلمان - الجلسة الخامسة عشر - ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٧ م ص ٢٧٧ والجلسة السادسة عشر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٧ ، ص ٣١٧ .

٥)- المصدر السابق - الجلسة الثالثة - ٢٦ تشرين الاول ١٩٣٧ م ص ٢٤-٢٥، ٢٦ .
ويمكن الاطلاع على لوائح الاسباب الموجبة للمراسيم الاشتراعية والقوانين التي صدقها [illegible] بالعدد [illegible] الجريدة [illegible] عام ١٩٣٧ - من الصفحة ٤٤٩ الى

- مرسوم رقم ٤٨ تاريخ ٢٠ تموز ١٩٣٧ ، والمتضمن اسقاط بدلات أعشار القرى التي تضررت بسبب الحريق والسيول .
- مرسوم رقم ٥٩ تاريخ ١٤ آب ١٩٣٧ ، والمتضمن توقيف تحقق وجباية عشر الحرير عن سنة ١٩٣٧ ، وذلك لتشجيع تربية دودة القز .
- مرسوم رقم ٦٠ تاريخ ١٤ آب ١٩٣٧ م ، ويتضمن اعفاء بقايا الأعشار من الفائدة المنصوص عليها في المادة (٣٠) من قرار الأعشار .

د - كما اهتمت الحكومة بتنمية الأحراج ، وأصدرت قوانين لمنع قطع أشجارها وتهريب أخشابها . (١)

الا أن كل الاجراءات السابقة ، لم تستطع حل المشاكل المستعصية التي كان يعاني منها الزراع والزراعة ، فبالنسبة للمزارعين عانوا مما عانى منه المصرف الزراعي من فوائد وأرباح ، وحين كانوا يعجزون عن سدادها ، كان المصرف لا يتورع عن طرح املاكهم للبيع وتسجيلها باسمه بقيمة دون قيمتها (٢) .

هذا ما ذكره النائب عبد العزيز الحلاج أمام المجلس ، اما الزراعة فان الكوارث الطبيعة من سيول وحرائق وحشرات قد انهكتها ، وانعكس وضعها على المواشي ، فنفق قسم منها ، ورزح المزارع تحت وطأة العجز والفقر .

٢- <u>الصناعة والتجارة :</u>

لم تنل الصناعة والتجارة في سورية حظا وافرا من الاهتمام في المرحلة التاريخية التي نحن بصدد دراستها وسبب ذلك ، طبيعة المجتمع السوري في ذلك الوقت والذي كان في أغلبيته زراعيا بحتا ، تتحكم به أسر اقطاعية غنية (٣) ، لعبت دورا في بقاء اليد العاملة

---

١) - محاضر البرلمان - الجلسة السابعة والعشرون - ٢٩ كانون الاول ١٩٣٧ م . ص ٥٠٠ .

٢) - المصدر السابق الجلسة العاشرة - ١٥ أيار ١٩٣٧ م ص ٥٣٦ .

٣) - تاريخ الاقطار العربية المعاصر - ص ٧٨ .

محصورة في الاراضي الزراعية ،الا أن هذا لم يمنع مع الوقت من ظهور صناعات محلية بسيطة ، اعتمدت أغلبيتها على الموارد الزراعية ،كالقطن والحرير وغيره . وظهرت طبقة عاملة مضطهدة ، لم يكن حالها أفضل من حال المزارعين ،وقد وصف النائب سعيد الغزي حال العامل في سورية بأنها : " أشبه بحال الحيوان ، فنرى صاحب العمل يستخدمه مدة ثم يطرده " (١) . وهو محق في هذا لأن سورية لم تكن تعرف حتى ذلك الوقت وضع الحياة الصناعية،وكانت أغلب المعامل فيها ،تابعة لأفراد يتولون تسييرها وفق احتياجات السوق المحلية او العربية المجاورة . ويبدو أنه لم يكن ثمة ما يحول دون عسف بعض أصحاب المعامل بعمالهم.

وفي ٧ تشرين الأول عام ١٩٣٧ ، قدّم العمال الى المجلس النيابي السوري مجموعة مطالب كانوا يأملون أن تتحقق في هذا العهد الوطني ، وهي (٢) :

١- حرية تأليف النقابات .

٢- تحديد ساعات العمل ما بين ٤٢ - ٤٨ ساعة أسبوعيا .

٣- الأجور - رفع أجورهم المنخفضة جدا .

٤- التسريح بدون تعويض- وطالبوا بتعويض العامل في حالة المرض والعطلات الاضطرارية .

٥- الوقوعات : وضرورة تعويض العامل عن أضرار العمل .

٦- الاطفال الاحداث وثقافتهم : ضرورة مراعاة سن الاطفال العاملين ، وان لا تقل شهاداتهم عن الابتدائية .

٧- ضرورة مراقبة أمكنة العمل .

٨- تعيين درجات العمال : من حيث القدم والكفاءة .

٩- الاجازات السنوية والراحة الاسبوعية ،من أجل احتساب أجرة اليوم السابع ،والراحة السنوية للعامل ومقدارها (١٥) يوما .

---

(١)- محاضر جلسات البرلمان -الجلسة العاشرة - ٢٨ نيسان ١٩٣٨ ص ١٥٦ .

(٢)- كتاب مطالب العمال الأساسية - لاتحاد نقابات العمال بدمشق في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٧م ص ٩ .

١٠- الساعات الاضافية والليلية : لتعيين أجور مضاعفة للساعات الاضافية .

١١- الحصانة ضد الطرد : ضرورة تعيين حدود لايتجاوزها صاحب العمل .

١٢- حماية اليد العاملة ومكافحة الغرباء وجاء في هذا البند : " وها ان المصنوعات الأجنبية وبالأخص اليابانية والصهيونية التي تعبث بأسواقنا ، فتشل حركتها وتتبوأ أسمى المراكز فيها " (١) .

هذا وقد أكد الاتحاد أن " شعارنا تأييد الحكم الوطني والتفاني في خدمته " .

الا أن هذه المطالب لم تتحقق ، وبقي وضع العمال سيئا ، مع أن بعض النواب طالبوا الحكومة باتخاذ بعض الترتيبات والتشريعات لصالحهم ، فذكر النائب ادمون الرباط (٢) : " ان العامل والفلاح في هذه البلاد وهم الذين أوصلونا الى هذه الكراسي لندافع عن حقوقهم ، فالتشريع مفقود تماما لحمايتهم ، والحكومة لا تنظر الى مصلحتهم والطبقات كلها تظلمهم ، فاليها أطلب مساعدتكم واليها أوجه انظاركم ، وبصورة مختصرة ان تضعوا تشريعا عاما كاملا لحماية الفلاح والعامل ببرنامجكم الوزارى " ، والى الموضوع نفسه ، أشار النائب جورج صحناوى الى أنه : " بمناسبة تقدم الصناعة في القطر السورى من الضرورى وضع تشريع خاص بالعمال والاهتمام باليد العاملة " (٣) .

وقد أصدر المجلس النيابي عدة قوانين ، بهدف رفع مستوى الصناعة والتجارة ، والارتقاء بهما ، ومنها على سبيل المثال :

- المرسوم الاشتراعي رقم ٩٧-٩٨ (٤) ، المتعلق بتنظيم الغرف الصناعية والتجارية وقد حددت المادة الخامسة عدد أعضاء الغرف التجارية والصناعية بين ١٢-٤ عضوا ، واشترطت أن يكون نصفهم من التجار والنصف الآخر من أرباب الصناعة .

---

١)- المصدر السابق - ص ١٣ .

٢)- محاضر البرلمان - الجلسة الثالثة لعام ١٩٣٦ - ١٩٣٧ - ص ٤٢ .

٣)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة العاشرة - ٢٨ نيسان ١٩٣٨ - ص ١٥٦ .

٤)- المصدر نفسه - الجلسة السابعة عشر - ١١ كانون الاول ١٩٣٧ ص ٣٣٦-٣٤٠ .

هذا وقد قُبل مبدأ تفريق الغرفتين في دمشق وحلب .

- أقر المجلس مشروع قانون في ٢٩ أيار ١٩٣٧ ، يتضمن اعفاء وقود الآلات من الضرائب وأحاله للحكومة لدراسته .

- كما قدّم النائب وحيد دويدري اقتراحا يتضمن توصية الحكومة بعدم اعطاء رخص لتأسيس المعامل في المحلات التي ليست بحاجة لها بسبب المنافسة التي أدت الى خسارة كثير من أصحاب الأعمال ، وقد أجاب رئيس المجلس بارسال توصية للحكومة بهذا الخصوص (١) .

كما صدرت في تلك الفترة مجموعة قرارات بشأن تأليف شركات منها (٢) : قرار رقم ١٧٨ بتأليف الشركة الوطنية للتعهدات العامة المساهمة بدمشق ، ومرسوم رقم ٩٠٠ تاريخ (٥ تشرين أول ١٩٣٧) بالسماح بتأليف الشركة السورية لانتاج السكر وتفرعاته التي مركزها حمص . ومرسوم رقم ١٣٤ تاريخ (١٤ شباط ١٩٣٩) بالسماح بتأليف شركة عمل الجليد والتبريد الوطنية بدمشق .

ويلاحظ أن الالتفات لموضوع الصناعة والتجارة ، لم يكن متوازنا مع موضوع الزراعة . ويرجع ذلك أساسا الى السيطرة الفرنسية على السوق السورية ، والرغبة في ابقائها استهلاكية ومرتبطة بالمصنوعات والمنتجات الفرنسية دون غيرها من الدول ، بحيث تبقى سورية غير مصنّعة وتحت رحمة فرنسا .

---

١)- المصدر نفسه - الجلسة الثالثة والعشرون - ٣١ أيار ١٩٣٧ ص ١١٣٠ ، سنلاحظ في فصل لاحق وعند حديثنا عن الخلفية الاقتصادية للنواب ، أنه كان لدى عدد منهم بعض الشركات الصناعية .

٢)- انظر حول هذه الشركات أعداد الجريدة الرسمية ، العدد (٢٧) تاريخ ٢٢ تموز ١٩٣٧ ، والعدد (٤٠) ٢١ تشرين أول ١٩٣٧ ص ٨٩١ ، والعدد (٨) ٢ آذار ١٩٣٩ ص ٢٦٣ .

٣- التعليم :

عانى التعليم في الدولة السورية من نفس المشاكل التي عانتها بقية مرافق الدولة ، وأهمها إحكام السيطرة الفرنسية ، وإعاقة أي تقدم قد يحدث في البلاد ، كذلك عانى من الضائقة المالية التي ألمت بالبلاد وعطلت كل المشاريع الحيوية فيها ، الى جانب اهمال الحكومات له رغم رصد المبالغ له في المجلس وعدم متابعته .

وقد اهتمت حكومة معاهدة عام ١٩٣٦ م الوطنية بمشاكل التعليم ، وحاول الدكتور عبد الرحمن الكيالي وزير المعارف أن ينهض به رغم ضيق الامكانيات المادية المتاحة له ؛ ففي ٢٢ نيسان عام ١٩٣٧ م ، قدّم بيانا عن مناهج التعليم (١) ، وشرح فيه صعوبات العمل ، كما أشار الى نسبة الأمية في سورية والتي بلغت (٦٢ ٪) ، بينما بلغت في العراق (٨٥ ٪) . وقال انه كان من الممكن تقليص هذه النسبة اكثر ، لو أن الحكومات السابقة سارت حسب القانون الذي ينص على أن التعليم اجباري ، ولكن سعيها وراء المال وحاجتها للمدرسين أبعداها عن السير الصحيح .

كما ذكر أنه في فترة حكم الكتلة الوطنية ، بلغ ما يُصرف على التعليم بمراحله الابتدائية والاعدادية والثانوية سدس ميزانية الدولة ، وكان هذا منصبّاً على التعليم فقط دون الاهتمام بالناحية التربوية ، في حين كانت هنالك حاجة الى دور الأطفال والى وجود أخصائيين تربويين لكي تترافق العملية التعليمية مع العملية التربوية الاخلاقية .

كذلك أثار وزير المعارف موضوعا هاما ، وهو قضية العناية بايجاد مدارس اختصاصية ومهنية (زراعية وصناعية) لكي يتاح للمتخرجين مجال للعمل - حيث كان عدد من خريجي المدارس العامة يعانون من البطالة والتسكع لاعتمادهم على طلب العمل في الوظائف الحكومية دون أن يكون ذلك متوفرا دائما . كما أن حاجة البلاد الزراعية ، واهتماماتها الصناعية والتجارية المهتدئة ، كلها كانت تشير الى ضرورة وجود المدارس الاختصاصية .

---

(١)- عبد الرحمن الكيالي- المراحل ج ٤ ص ٤٨١ .
وهنالك بحث مفصل في نفس الكتاب عن التعليم في سورية بكل مراحله وأنواعه ، يمكن العودة اليه من الصفحة ٤٨١ وحتى الصفحة ٥٠٩ .

وتقدم النائب صبري العسلي الى المجلس النيابي تقريرا (١) مفصلا ووافيا عن وضع التعليم في الجمهورية السورية ، والسبل الناجعة للقضاء على مشكلاته ، وأراني مضطرة أن أثبته هنا بعد تلخيصه لما لهذا التقرير من أهمية ، ولان وزير المعارف نفسه قرر جعله نصب عينيه (٢) في كل ما سيقدمه للتعليم من دعم وعناية .

تناول تقرير صبري العسلي النقاط التالية :

بالنسبة للتعليم الابتدائي والثانوي : أشار الى أن البرامج فيهما لا تفي بموادها وغاياتها ، حاجة البلاد ومقتضيات البيئة ومستلزمات القومية .

كما أشار الى أن " نظام التعليم عندنا نظام لاتيني " (٣) ، وهو يهتم بالتعليم Instruction فقط ، بينما النظام السكسوني يهتم بالتربية Education وهذه نقطة مهمة جدا وخاصة للشعوب الناشئة . وطالب بتخفيف المواد العلمية عن الطالب ، حتى يتمكن من الاستفادة منها ، ولكي ينمو لديه فيما بعد حب المطالعة والاستنتاج بدل أن يهرب منها ويأخذ عنها فكرة سيئة ، وركّز على أهمية دروس الرياضة .

مدارس الأطفال : ألحّ على ضرورة اقامة مدارس الأطفال ، وخاصة (مدارس الحضانة) والاهتمام بها ، ودعا الى العناية و" درس الخطابة " لما لها من أثر قومي في تكوين الشجاعة الأدبية في نفس الطفل .

مدارس الاناث : طالب فيها بزيادة دروس الخياطة والتطريز والتدبير المنزلي زيادة محسوسة وذلك لتأهيل البنات ليكن ربات بيوت .

اما التعليم الثانوي : فقال بأن حملته قلّة ، لا يشكلون سوى واحد في الألف من مجايليهم ، وأنه من الضروري جعل الشهادة الابتدائية أساسا لكل عمل .

---

١)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة التاسعة - ١١ أيار ١٩٣٧ م - من الصفحة ٤٣٨ حتى ٤٦٦ .

٢)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل جـ ٤ - ص ٤٩١ .

٣)- المصدر السابق ص ٤٤٠ ويقصد أنه مستلهم من النظام التعليمي اللاتيني المعمول به في فرنسا .

اللغـــات : أشار اليها بأن " مدارسنا الثانوية فرضت عليها لغة واحدة هي الأفرنسية ، وطولب تلاميذنا بدراستها الى حد لايقل عن برنامج البكالوريا (الفرنسية) كثيرا (١)" لذلك رأى ضرورة تقوية اللغة الأصلية (العربية) وتعليم لغتين جديدتين الى جانبها .

المدارس الفنية : وفيها ناقش النقص الموجود في سورية منها " ففي بلادنا اليوم مدرسة مختصر - ان صح التعبير - للتجارة ، ومدرسة أخرى للصناعة في حلب ، وكان قديما في قضاء السلمية مدرسة للزراعة قضي عليها أن تبقى بحقولها ومزارعها طريحة الاهمال بل الفناء" وأشار الى أهمية هذه المدارس ، نظرا لكون سورية بلاد زراعية وبحاجة الى الخبرات الزراعية لرفع شأنها والاستغناء عن الخبرات الاجنبية .

المدارس الصناعية وقد تحدث عنها قائلا :" أما الصناعة ومدارسها فأمرها يختلف اختلافا ظاهرا عن الزراعة ، ذلك لان الذى دلت عليه الاحصاءات الرسمية يتضح منه أن الأقلية من سكان البلاد تشتغل بالصناعة (٢) ، وانما نعني بالصناعة هنا ، هذه الصناعات الأولية التي لاتزال كما كانت قبل قرون ، فالتعليم الصناعي ، حاجة البلاد اليه ماسة لاشك فيهما". وخلاصة القول " أن بلادنا لاتحتاج الى مدارس صناعية كبرى في الوقت الحاضر ، وانما هي محتاجة أشد الحاجة الى مدارس صناعية أولية ، تفتح أبوابها للطلاب خاصة ، ولعامة الناس في ساعات محدودة من النهار فيستفيد الأهلون من كل ما يمكن ادخاله في التحسين على صناعاتهم " .

المدارس التجارية : أشار الى أنها " لاتزال في بلادنا أولية كتجارتنا على أنه يجدر بنا أن ننبه أن الدور التجارية الكبرى مازالت تستعين برجال لايمتون الى هذه البلاد بسبب أو نسب وما ذلك الا لفقرنا من الرجال الاكفاء الذين يمكن الركون اليهم والاستفادة منهم" .

---

١)- المصدر السابق ص ٤٤٧ .

٢)- بلغت نسبة العاملين في الصناعة والتجارة والأعمال الحرة في سورية (٢٠ ٪) من السكان ، في حين أن العاملين في الزراعة بلغوا نسبة قدرها (٦٧ ٪) من السكان ، وذلك حتى عام ١٩٣٧ ، وبناء على تقرير عبد الرحمن الكيالي في كتابه المراحل حـ ٤ - ص ٤٨٤ .

مدارس العشائر : " ان بعض القبائل ادركت ضرورة التعليم ،وأحست الحاجة الى الضغط على أولادها لتلقي هذه المبادىء الضرورية وهذه أول بادرة من بوادر تحضير البدو.. ونحن نرى أن لاعلاج لهذه القبائل الرحالة الا أن تزود بمدارس متنقلة ،تذهب معها الى حيث يقودها رزقها ،ويجب أن تزود بمختلف الوسائل المسلية التي تسترعي أنظار الأطفال وتقودهم الى العلم " (١).

دور المعلمين : وقد ذكر أن العثمانيين أسسوا دارا للمعلمين بقيت الى عهد قريب ، ثم ما لبثت أن قضي عليها قضاء مبرما ،ولكن قام مقامها صف المعلمين الابتدائي في قضاء السليمية وصف المعلمين العالي في دمشق . الا أن هذه لن تغني عن دار المعلمين لأن الحاجة اليها شديدة.

البكالوريا : قال أنها أدخلت الى بلادنا السورية عام ١٩٢٨ م ، وقد كان نظامها أثرا من آثار الثقافة الفرنسية المنتشرة في طول البلاد وعرضها. كما أن " شعبة العلوم سُوِّي فيها بين الآداب العربية والفرنسية . أما شعبة الآداب فقد رجحت فيها كفة اللغة الفرنسية على كفة اللغة العربية رجحانا ليس له مبرر وقد قُصد من ذلك غايتان ، أولاهما تقوية اللغة الفرنسية في جميع المدارس ، وثانيهما مساعدة المدارس الأجنبية مساعدة ظاهرة" (٢).

كما تحدث النائب صبري العسلي عن باقي جوانب التعليم ومواده ،وشدّد على تعليم اللغة العربية بقوله : " فأحرى بنا أن نجتهد في تعليم أولادنا لغتهم تعليما لا نخشى من بعده على قوميتهم ".

أما وزير المعارف عبد الرحمن الكيالي فقد أكد في تقريره للمجلس النيابي في ٩ كانون الثاني ١٩٣٨ م أن الوزارة اختطت لنفسها برنامجا تدريجيا ينفذ على عشر سنوات للقضاء على الأمية (٣).

---

١)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة التاسعة - ١١ أيار ١٩٣٧ ص ٤٤٣.
٢)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة التاسعة - ١١ أيار ١٩٣٧ ص ٤٥٣.
٣)- المصدر السابق- الجلسة السادسة ٩ كانون ثاني ١٩٣٨ ص ٩٣ وانظر الجريدة الرسمية العدد (٢٢) ٣٠ حزيران ١٩٣٨ ص ٧٤٩.
- وذكر عبد الرحمن الكيالي أن عدد طلاب المدارس في عام ١٩٣٦ كان (٤٦) الف طالب ،وعندما ترك الوزارة كان عددهم (٧٥) ألف طالب وذلك عام ١٩٣٩م.

وقد صدر قرار في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٢ حزيران ١٩٣٨ ،باحداث صف لتعليم الأميين ليلا ، وتعيين معلمين له وأكد أنه سيتم تعميم نظام الكشفية بصورة اجبارية اعتبارا من بداية عام (١٩٣٨) م على جميع المدارس .

هذا وقد صدق المجلس النيابي المرسوم الاشتراعي رقم (١١٦) الصادر في ١٤ تشرين الأول ١٩٣٧ م ، لزيادة عدد المعلمين في مدارس القرى والمدن والعشائر ، ضمن حدود الاعتمادات المقبولة (١). وصدر قرار رقم ٢١٢ تاريخ ٢٥ كانون أول ١٩٣٧ ، بتعيين معلمين لعشائر الرولة والحسنة (٢).

ومن المواضيع التعليمية التي حظيت بمناقشة طويلة في المجلس النيابي موضوع البعثات وذلك حين عرض المرسوم الاشتراعي رقم ٧٩ ، والمتعلق بايفاد طلاب لبعثات في الخارج لمتابعة تحصيلهم. وكان الاختلاف بشأن المرسوم ،حول الجهة التي تختار الطلاب لايفادهم ،وقد اعترض النائب منير العجلاني على وزارة المعارف ممثلة بوزيرها عبد الرحمن الكيالي التي تقوم هي باختيار من ستوفدهم ،وطالب بأن يكون الانتقاء على اساس مسابقة ، وذلك تفاديا للزلفى والوساطة .وقال العجلاني " أنا أقول لكم أيها السادة أن معالي الدكتور الكيالي ليس من الوزراء الذين تروج لديهم الالتماسات ولكن القوانين لا توضع لرجل و وانما توضع لتبقى " (٣).

وقد تمت مصادقة المجلس النيابي على مرسوم البعثات بالاكثرية وبمخالفة الدكتور العجلاني(٤). وفيما بعد يبدو أن العجلاني اتهم وزير التعليم بأنه لم يراع المصلحة العامة في اختيار المبعوثين ، وانما انتقى جماعة مقرّبة من الوطنيين ،وقد ردّ الدكتور عبد الرحمن الكيالي على هذا الاتهام ، بأنه تقيّد بنظام البعثات الذي صدقه المجلس (٥).

---

١)- المصدر السابق - الجلسة الرابعة ٢١ تشرين الاول ١٩٣٧ ص ٤٧.
٢)- الجريدة الرسمية العدد (٥) ٣ شباط ١٩٣٨ ص ٢٠٢.
٣)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة السابعة - ٦ تشرين الثاني ١٩٣٧ م ص ١٥٥-١٥٧.
٤)- المصدر السابق - الجلسة العاشرة - ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٧ م ص ١٩٣.
٥)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل - ح ٤ ص ٥٢٣.

كما أن وزير التعليم اتخذ خطوة لمجابهة نحو حفظ التراث من السرقة والتهريب ، بأن استصدر من المجلس النيابي قانونا باعتبار الكتب القديمة من الآثار التي يجب أن تسجّل لدى مصلحة دار الآثار ، ويمنع اخراجها أو بيعها الا بعد أخذ موافقة الحكومة عليها ، وتعلق هذا القانون بشكل خاص بالكتب المخطوطة ، وهو بذلك سجلّ مأثرة في الحفاظ على تراثنا العربي القومي من السرقة والاندثار ، ومن تعرضه ليكون بضاعة يساوم عليها الباعة واللصوص .

ومن الجدير بالذكر ، أن سورية كانت سباقة في ميدان الاهتمام بالتعليم ، وبتخريج طبقة مثقفة ، يمكن ملاحظة وجودها في المجلس النيابي ، وخارجه في الحياة السياسية ، ولعبت هذه الطبقة دورا هاما في تاريخ سورية ، وبخاصة ضد الانتداب ، وكان من نتيجتها أن ازدهرت :

<u>الصحافة السورية :</u>

ان وجود دولة منتدبة في سورية ، كان دافعا أساسيا للطبقة المثقفة الوطنية للتوجه الى الصحافة كطريق لنشر آرائهم ضد الانتداب ، وكشف عيوبه ، والمتعاملين معه ، لذلك كثيرا ما تعرضت الصحف التي يتعاملون معها او يشرفون عليها ، لاغلاق مكاتبها ، ومنعها من الصدور ، كما حدث لجريدة " القبس " اليومية ، التي كانت تمثل وجهة نظر الوطنيين ؛ فقد تعطلت اثني عشر مرة (١) ، بينما تعرض العديد من رؤساء التحرير للعقاب ، وتم ايقافهم . ولقي غيرها من الصحف الوطنية نفس المصير . (٢) ومع بداية الحكم الوطني عام ١٩٣٦ م ، مرّت الصحافة بفترة ، اتصفت بالحرية النسبية ، فكانت تمثل آراء جميع الفئات الوطنية ، والمعارضة ، والملاينة للانتداب .

---

١)- د . عبد الرحمن الكيالي - المراحل - جـ ٢ ص ١٢١ .

٢)- حول قرارات تعطيل الصحف انظر الجريدة الرسمية العدد (٢٣) والعدد (٢٥) عام ١٩٣٨ تاريخ ٧ و ٢١ تموز ١٩٣٨ حيث صدرت عدة مراسيم منها : مرسوم بتعطيل جريدة برق الشمال بحلب ، ومرسوم بتعطيل جريدة الأهالي بحلب ، ومرسوم بتعطيل جريدة النذير بحلب .

كما أشرف عليها عديد من رجال الفكر وحملة الشهادات العالية ، منها جريدة (النضال) وكان صاحبها الدكتور منير العجلاني ، وكان هنالك سبع وعشرون صحيفة ومجلة تصدر في دمشق، وعشر صحف في حلب ، وصحيفة في حمص ، وخمس جرائد في اللاذقية (١).

وكانت حصيلة عمل هذه الصحف والجرائد ، هي شحن مشاعر المواطنين بالروح الوطنية ، ورفع مستوى الشعب للاحساس بقضاياه الوطنية والقومية ، بحيث دخلت السياسة كل بيت سوري تقريبا ، واشركت الجميع باحداث البلاد .

الا أنه بعد أن تشكلت المعارضة ضد الوطنيين الحاكمين ، بزعامة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر التف حوله نفر يناصرونه من النواب ، وصارت للمعارضة صحف تناصرها وتنطق باسمها مثل صحيفة " الأيام " . ومع أن صحيفة " القبس " الدمشقية بقيت فترة تؤيد حكم الكتلة الوطنية ، الا أنها ، لم تلبث أن انقلبت على الحكومة ، وراحت تنتقد سياسة الكتلويين وتكيل لهم الذم والقدح ، ثم أخذت تثير الرأي العام ضدهم ، فردت الحكومة عليها بقرار رقم (٦٨٧) ، تاريخ ٥ آب ١٩٣٧ م القاضي بتعطيلها (٢) ، وقد تكرر هذا التعطيل عدة مرات .

وقد وقف بعض النواب بجانب هذه الصحف ، وطالبوا بحريتها في العمل ، وقد ذكر النائب منير العجلاني أمام المجلس أن " الدستور السوري ينص على أن الفكر والقول حران ، ولكن نعمة الحرية التي شملتنا في هذا العهد الجديد لم تشمل صحافتنا ، فانها مازالت مكبلة بالقيود والاغلال ، وتستطيع الحكومة في كل وقت أن تعطلها الى أجل غير مسمى والتعطيل هو بمثابة السجن ، فكأن الحكومة تملك الحق بأن تسجن الصحف أو أن تعين مدة سجنها " (٣) .

كما قدم العجلاني اقتراحا باصدار قانون يلغي القرار رقم (٦٦) الذي يقيد حرية الصحافة وتحديد مدة التعطيل الاداري .

---

١)- دليل الجمهورية السورية - ص ٥٢٩ .

٢)- شمس الدين الرفاعي - تاريخ الصحافة السورية - ص ١٢٠ .

٣)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثالثة عشر - ٢٠ أيار ١٩٣٧ م ص ٦٧٧ .

الا أن الحكومة استمرت بتعطيل صحف المعارضة التي كانت تعمل ضدها ، ولكن هياج الشعب السوري والبرقيات التي كانت تصل الى المجلس النيابي من الطلاب ورؤساء الاحياء للافراج عن الصحف المعطلة اداريا ، شجع النواب اكثر على مهاجمة الحكومة ؛ فقد احتج النائب فائز الخوري على تعطيل جريدة القبس ، وعلى السهولة التي يتم فيها تعطيل الصحف (١) .

كما رفع نقيب الصحفيين الى المجلس النيابي عريضة بسبب التعطيل المستمر للصحف ، وشرح فيها ما يعانيه الصحفيون من فقر بسبب التعطيل (٢) .

وقد رد سعد الله الجابري وزير الداخلية والخارجية على احتجاج العجلاني لتعطيل جريدة الايام ، التي كانت لسان حال الكتلة الوطنية ، بأن الحكومة حريصة على حرية الصحافة ، ووعد أن يأخذ الموضوع بعين الاعتبار .

وفعلا ، أصدر المجلس النيابي قانونا بتاريخ ١٥ حزيران ١٩٣٨ ، يقضي بأن مدة تعطيل أية صحيفة يجب أن تحدد بقرار تعطيل الصحيفة (٣) . وقد تم ذلك بعد مناقشات طويلة في المجلس .

ومع نهاية الحكم الوطني ، بدأت حركة رجعية متعصبة للضغط على الصحافة الوطنية المعارضة للأوضاع الاستعمارية المتمثلة في مجلس المديرين وحكم الشيخ تاج الدين الحسني ، الذي شجع الصحافة المأجورة لمقاومة الصحافة الوطنية (٤) .

ومن اطلاعنا على موضوعات الصحف في العهد الوطني نراها كثيرا ما غيرت مواقفها ، وخاصة الوطنية منها ، وتغييرها اما مع الحكومة او عليها ، وذلك تبعا للمواقف المختلفة والمراحل التي مرّت بها حكومة الكتلة الوطنية ، وقد كتبت مجلة المضحك المبكي في ٦ أيار ١٩٣٩ ، تصف أوضاع الصحف :

---

١)- المصدر السابق- الجلسة الرابعة - ٥ نيسان ١٩٣٨ -ص ٤٧ .

٢)- شمس الدين الرفاعي - تاريخ الصحافة السورية - ص ١٢٨ .

٣)- شمس الدين الرفاعي- المصدر السابق ص ١٢٩ .

٤)- المصدر نفسه -ص ١٥٤ .

"- يسقط لقب المعارضة عن جريدة الأيام وتصبح جريدة حكومية .

- يطلق على جريدتي القبس والانشاء من الآن وصاعدا ،جرائد معارضة ويسقط عنها حالا لقب الجرائد الحكومية كما كان في السابق "(١) .

ورغم كل انتماءات هذه الصحف والجرائد ،ورغم ماكانت تثيره في نفوس الحكومة والشعب من تأييد أو تنفير ، الا أن الوعي السياسي الذى أحدثته في تلك الفترة ،يعتبر خطوة ايجابية كبيرة في تاريخها ؛

القضـــــاء :

اتخذ النظام القضائي بعد ابرام معاهدة عام (١٩٣٦)م ، وجهة جديدة استهدفت تحقيق مبادئ أهمها :

- وحدة القضاء في جميع المحاكم ،ثم خفض عدد القضاة الفرنسيين .

- منع التلاعب في القضايا التي كانت تستغل لجهات أجنبية ،ثم عدم اشتراط نقل الصلاحية بين الرعايا السوريين .

ودفعا لمشاكل المحاكم الأجنبية والمحاكم المختلطة ،قدم وزير العدلية الدكتور عبد الرحمن الكيالي ،تقريرا للمجلس النيابي في ٦ كانون الاول عام ١٩٣٨ م يتضمن خطة لاصلاح القضاء (٢) . واقترح فيها الغاء بعض الوظائف في محافظتي اللاذقية والسويداء لعدم الحاجة اليها ولانها لاتنطوي على فائدة ما ،ولاسيما بعد اندماج هاتين المنطقتين في الوحدة السورية . وذكر كذلك أنه تمّت مراعاة مصالح المناطق اثناء تعيين القضاة فيها ، وروعيت حقوق الأقليات والمذاهب مراعاة تامة ،حتى لا يكون هنالك مجال للشكوى في هـــذه الناحية فتستغله السلطات الفرنسية المتربصة لتفسد وحدة البلاد .

هذا وقد اهتم المجلس النيابي بالقضاء وتناوله في قوانين عديدة (٣) تركـــزت أغلبيتها حول محافظتي اللاذقية والسويداء ، لتنظيم القضاء فيهما بعد أن عادتا الـــى الارتباط بالوطن الأم ،ودخلتا في الوحدة السورية مع مراعاة الوضع الخاص لهما ، لذلك

---

١)- مجلة المضحك المبكي - العدد (٤١٥) تاريخ ٦ أيار ١٩٣٩ ص ٤ .
٢)- د . عبد الرحمن الكيالي - المراحل - جـ ٤ ص ٥١٧ .
٣)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الرابعة - ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٧ ص ٥٦ .

صدر قانون بتصحيح المرسوم الاشتراعي رقم (٢٣) الصادر في ٢٧ آذار عام ١٩٣٧ (١)، بشأن مرجع القضايا الادارية في محافظتي اللاذقية والسويداء، وقد جاء في المادة الاولى منه : " يعود حق النظر في القضايا الادارية في محافظتي اللاذقية والسويداء الى مجلس الشورى في الجمهورية السورية ".

كما أقر المجلس في ٢٦ آذار ١٩٣٨ م، قانونا بتنظيم القضاء في جبل الدروز (٢)، جاء فيه :

المادة الاولى - تلغى التنظيمات والقرارات والأصول العدلية في محافظة جبل الدروز. ويحل محلها التنظيمات والقرارات والأصول العدلية في الجمهورية السورية.

المادة الثانية - تؤلف المحاكم النظامية في محافظة جبل الدروز وملاكاتها كالآتي :

أ - المحاكم الصلحية.

ب - محكمة البداية.

المادة الثالثة - وتناولت المحاكم المذهبية.

بعد ذلك اهتم المجلس النيابي بموضوع مجلس الشورى فألغاه بناء على القانون رقم ٢٦ تاريخ ١٢ نيسان ١٩٣٨ وأوكل القضايا التي ينظر بها الى محكمة التمييز فجاء في المادة الاولى من قانون الغائه (٣) :

- ألغي مجلس شورى الدولة المؤلف بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٠ تاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٣٤ م، وتنظر محكمة التمييز السورية في جميع القضايا التي كان لمجلس الشورى حق النظر فيها، عملا بأحكام القرار المذكور.

- كما قبل المجلس المرسوم الاشتراعي رقم ١٩، المتعلق بمنع تدخل مجلس الشورى في احالة الموظفين للتأديب، ومن الجدير بالذكر أن مجلس الشورى كان ينظر في بعض

---

١) - محاضر البرلمان - الجلسة التاسعة - ١١ أيار ١٩٣٧ م، وقد صدر هذا القانون قبل الغاء مجلس الشورى.

٢) - المصدر السابق - جلسة ٢٦ آذار ١٩٣٨ - ص ٢٦.

٣) - المصدر السابق - الجلسة الخامسة - ٧ نيسان ١٩٣٨ - ص ٦٧. وانظر للاستزادة حول هذا القانون - الجريدة الرسمية العدد (١٣) ٢٨ نيسان ١٩٣٨ ص ٤٢١.

القضايا الادارية ،وفي فسخ المراسيم الجمهورية كما كان من وظائفه النظر في قضايا الضرائب ، وقضايا رواتب الموظفين ،وفي قضايا التعويض عن الاضرار الناشئة عن تنفيذ اشغال الدولة ، وينظر بصورة قطعية في الاختلافات المتعلقة بانتخابات المجالس البلدية ،كما أن الحكومة ، هي التي كانت تعين أعضاء المجلس (١) الاستشارى .

ويرى خالد العظم ، أن المجلس الاستشارى خير ألف مرة من مجلس نيابي مؤلف من رجال الاحزاب السياسية ،أو بالاحرى التكتلات الحزبية ،وذلك لفشل هذه المجالس النيابية في النظر في أوضاع الدولة (٢) . ولكن المجالس النيابية الحقيقية لابد أن تحقق الاغراض المرجوة منها ،ولاسيما بناء الحياة الديموقراطية السليمة المتحضرة .

الجيش :

كان رئيس الوزراء قد أعلن أمام المجلس النيابي في ٢٢ كانون الأول ١٩٣٦ م ،عن انشاء وزارتي الخارجية والدفاع ، وعلى الرغم من مطالبة الرأى العام بتأليف جيش وطني يذود عن حياض الوطن ويحمي المصالح السورية ،الا أن ذلك كان مرهونا بتسلّم الحكومة الوطنية للقوات السورية التي جنّدت في نطاق جيش الشرق الفرنسي بسورية .

وعندما عقدت معاهدة عام (١٩٣٦)م ،اتضح أنها لم تطلق يد سورية في أمور الخارجية والدفاع ، بل ربطت ذلك بالمشورة الفرنسية أى أن الكلمة الاخيرة بيد فرنسا وليس لسورية أن تتصرف في هذين المضمارين دون الموافقة الفرنسية عليهما ، الامر الذى حرم سورية من السيطرة على قواتها العسكرية البرية ، والبحرية ،والجوية (٣) ، لأمد بعيد ، أى ان المعاهدة لم تحقق لسورية سيادتها الوطنية العسكرية ،واعتبر الاتفاق العسكرى الملحق بمشروع المعاهدة من أشد القيود التي حالت دون استقلال سورية ؛ فقد احتفظت فرنسا بقواتها البرية في البلاد مدة خمس سنوات دون ان تحدد المناطق التي سترابط فيها القوات.

١)- الحكومة السورية في ثلاث سنين ١٩٢٨ - ١٩٣١ ص ١١ .
٢)- مذكرات خالد العظم - ج ١ - ص ٢١٢ .
٣)- نجيب الارمنازى - سورية من الاحتلال الى الجلاء ص ١٠١ .

لذلك عندما أعلن المجلس النيابي رفضه لنكول فرنسة عن ابرام معاهدة عام (١٩٣٦)م طالب أيضا بتولي السلطات كاملة بكل فروع الحكم ، بما فيها السلك الدبلوماسي والجيش(١) . وكانت المماطلة الفرنسية قبل رفضها للمعاهدة قد فازت بربط تسليم الجيش السوري للحكومة السورية بانتهاء الفترة الانتقالية ، الا أن شيئا من هذا لم يتحقق بسبب النكول عن المعاهدة. واكتفت فرنسا بأن منحت السلطات السورية صلاحية الاشراف على مهام رجال الشرطة في المدن .

وكنوع من مساعدة الموظفين العسكريين القدامى في سورية ،أقرّ المجلس النيابي قانونا في ٢٤ كانون أول ١٩٣٨ م(٢)، جاء في المادة الاولى منه : ان الموظفين الملكيين والعسكريين والمتقاعدين الذين سبقت لهم خدمة في العهد العثماني في ضمن ملاك الدولة الثابت بوظيفة تابعة لحسميات التقاعد ، واشتركوا بثورة عام ١٩٢٠ م أو بثورة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ م ،أو اشتركوا في خدمة القضية الوطنية واستشهدوا ،أو حكم عليهم من أجلها بالاعدام أو الحبس أو النفي ولم يستخدموا من بعد الحكم عليهم حتى مبدأ الدور الوطني الحاضر ، تضم الى مدة خدمتهم السابقة المدّة التي بقوا فيها خارج الوظيفة في عهد الاحتلال حتى مبدأ العهد الوطني ".

وبما أن مسؤولية الشرطة في المدن انتقلت الى الحكومة الوطنية ، فقد عملت هذه على زيادة عدد قوى الضابطة وتسليحها لتساعدها في حفظ الأمن والقانون ، وقد صادق المجلس النيابي على المرسوم الاشتراعي رقم ٢٦ ، المؤرخ في ٨ نيسان ١٩٣٧ م بالاذن لقيادة الدرك بعقد نفقة لاستخدام عشرين دركيا ، واعتبر هذا المرسوم قانونا نافذا من تاريخ نشره (٣).

---

١)- ستيفن لونغريغ - المصدر السابق ص ٢٩٣.

٢)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة العاشرة - ٢٤ كانون أول ١٩٣٨ - ص ٢٠٥.

٣)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الخامسة - ٢٧ نيسان ١٩٣٧.

هذا وقد استحدثت مصلحة الاستخبارات على يد وزير الداخلية سعد الله الجابري ، لتمد الحكومة بالمعلومات (١) ، الا أن هذه المصلحة استخدمت ضد أعداء الحكومة والوطنيين بشكل عام ، وقد هاجمها عدد من النواب في المجلس النيابي ، وطالبوا الحكومة بالغائها بسبب الأذى الذي سببته لأبرياء بعيدين عن الشبهة .

وبانتهاء الحكم الوطني ، عادت السيطرة الفرنسية المباشرة على كل الأمور ومنها الأمن والشرطة .

ومن الأمور التي اهتم بها المجلس الوطني :

العشائر :

اهتم المجلس النيابي بموضوع العشائر ، وتحضيرهم ، كما رصد مخصصات لرؤسائهم وقد وصفها رئيس المجلس النيابي بأنها : " جعلت لرؤساء العشائر مقابل مسؤولية كل منهم عن حفظ الأمن في عشيرته ، وعدم اعتداء أحد أفرادها على حقوق العباد ، فبدلا من أن تقيم الحكومة مخافر شرطة أو درك تتجول مع العشائر السيارة لضبط الأمن في العشيرة ، يتعهد رئيس العشيرة بذلك " (٢) .

كما أن النائب طراد الملحم ، طرح مشروعا ، طرحه مرارا من قبل ، بشأن سن قانون ينظم العلاقة بين البدو والحضر ويحل الأمور والمشاكل التي تحدث بينهم (٣) ، الا أن المجلس لم يبت فيه لعدم اجماع العشائر على موقف موحد من التعاون مع الحكومة ، ولكن الدولة حرصت على انشاء مدارس متنقلة لتعليم البدو ، ومرافقتهم حيثما يذهبون ويرحلون لتسهيل عملية تعليمهم (٤) .

---

١)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل - جـ ٤ ص ٤٥٩ .

٢)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الرابعة - ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٧ ص ٥١ .

٣)- المصدر السابق - الجلسة العاشرة - ٢٤ كانون أول ١٩٣٨ ص ٢٢٠ .

٤)- حول ذلك انظر عن التعليم في مجلس ١٩٣٦ - ١٩٣٩ .

كذلك فان المجلس النيابي أقرّ مرسوما اشتراعيا رقم ٨ تاريخ ٢٦ أيار ١٩٣٧ ،بشأن ضم أرض قبيلة السبعة الى أملاك الدولة الخاصة ، بسبب تركها لها (١) وذكر النائب وهبي العجيلي أهمية ربط جميع القبائل بنظام واحد هو نظام العشائر وأن تعطى الحكومة لقبائل وادي الفرات كل ما تتمتع به قبائل البادية من امتيازات (٢) .

الأوقاف الاسلامية :

كانت الأوقاف الاسلامية تعاني من نواقص وعيوب ومشاكل كثيرة ، طالما اشتكى المسلمون من سوء ادارتها واستمرت على هذا الحال حتى قيام الحكم الوطني بسورية ،وبالرغم من أنه شكلت لجان لاصلاحها ، الا أنها لم تتغير عما كانت عليه منذ عام ١٩٢٠ م . وقد قال النائب رشدي كتخدا بأن " هذه اللجان هي نفسها التي قضت على أوقاف المسلمين العظيمة " (٣) .

كما ذكر النائب ناظم القدسي بأن السياسة هي التي لعبت في الأوقاف في جميع البلاد السورية " ولو كانت أوقافنا تدار من قبل الطائفة لما وقع ما وقع " (٤) .

والحقيقة أن موضوع الأوقاف الاسلامية ورد في الدستور السوري الموضوع منذ عام ١٩٢٨م في المادة (١١٤) التي نصت على أن " الاوقاف الاسلامية هي بوجه عام ملك للطائفة الاسلامية دون سواها . ويدير شؤونها مجالس ينتخبها المسلمون ، ويوضع قانون خاص بكيفية انتخاب هذه المجالس وسلطاتها " ، وفي مجلس عام ١٩٣٢ م ، طالب النائب فائز الخوري بتنفيذ احكام هذه المادة . الا أن المجلس لم يصادق على أي قانون بشأنها . فلم تستفد الطائفة الاسلامية من أوقافها وبقيت تدار حتى عام ١٩٣٨ م بموجب قرار صادر من المفوض السامي .

---

١)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الخامسة عشر - ٢٦ أيار ١٩٣٧ ص ١٧٨٤

٢)- المصدر نفسه - الجلسة السادسة - ١٣ كانون الأول ١٩٣٨ ص ١٤٨ .

٣)- محاضر جلسات البرلمان - الدورة الاستثنائية - ١٧ نيسان ١٩٣٧ م .

٤)- المصدر السابق - الجلسة الخامسة عشر - ٢٦ أيار ١٩٣٧ م ص ٧٩٠ .

وفي ٢٧ نيسان ١٩٣٧ م قدم للمجلس تقرير بشأن الاوقاف الاسلامية الغرض منه المطالبة بتطبيق المادة (١١٤) من الدستور بشأن الاوقاف (١).

ثم قدم تقرير آخر في ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٧ لمنع سوء الاستعمال الحاصل في الأوقاف الاسلامية وربط به مشروع قانون سنه عبد الرحمن الكيالي نائب حلب، وزير العدلية والمعارف برقم ٣٠، لتحسين أوضاعها.

ولم تجب الحكومة على هذه التقارير، الا في ١٦ نيسان ١٩٣٨ م عندما رد جميل مردم بك قائلا:

" فانني أقول أن الاوقاف الاسلامية هي الآن في أيدي المسلمين .... ان الحكومة منذ أن استلمت، وهي تحاول ايجاد توازن في ادارة الأوقاف من جهة ومنع سوء الاستعمال الذي كان موضع الشكوى في الماضي من جهة أخرى" (٢).

تلك كانت أبرز المشاكل التي عاصرت المجلس النيابي بدءاً من عام ١٩٣٦ م، وحتى عام ١٩٣٩ م، والتي توقفت مع انتهاء العهد الوطني، دون أن تنال حظا وافرا من الانجاز كما مرّ معنا.

... ...

---

١)- محاضر جلسات البرلمان - الدورة الاستثنائية - جلسة ٢٧ نيسان ١٩٣٧ م ص ٢١٢.

٢)- محاضر البرلمان - الجلسة الثامنة - ١٦ نيسان ١٩٣٨ م - ص ١١٢.

للمزيد عن الأوقاف الاسلامية انظر في بحث الاقليات والطوائف اثر اتفاقيات رئيس الوزارة في ١١ كانون الاول ١٩٣٧ السالفة الذكر.

الفصل الرابع

" المجلس النيابي والسياسة الخارجية في سورية "

آ ـ العلاقات مع الدول الأجنبية

ب ـ العلاقات مع الدول العربية

المجلس النيابي والسياسة الخارجية في سورية :

منذ أن وقعت سورية تحت السيطرة الفرنسية ، ارتبطت سياستها الخارجية بسلطات الانتداب . وقد أعلنت فرنسا من البداية عن سيطرتها المباشرة على السياسة الخارجية وأمور الدفاع/لعلمها بأنها من أبرز عوامل ومظاهر الاستقلال ، الأمر الذى كان سببا في تعطيل المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨/حين شكّلت دستوره الذى ضمن للسوريين سيطرتهم على أمورهم الخارجية ،وكذلك في النقمة الشعبية على مجلس ١٩٣٣ الذى تهاون،ورضي بوجود الانتداب مع قليل من الحرية الداخلية ،وفي فشل مجلس عام ١٩٣٦ ، حين تملصّت فرنسا من التوقيع على معاهدة ١٩٣٦،/التي تضمن للسوريين سيطرتهم على شوءون الدفاع والخارجية .

ففي كل المراحل السابقة باءت الحكومات المتوالية بالفشل/في محاولاتها لاستعادة السيطرة الوطنية السورية على أمورها الخارجية والدولية ، بينما تمسكت فرنسا بها لأنها تعتبرها من صميم واجباتها الانتدابية وتحدد موقفها أمام المجتمع الدولي من حيث قيامها فيما أوكل اليها من تمثيل سورية في المحافل الدولية .

ولقد اتسمت جميع العلاقات الخارجية في فترة الانتداب ، بكون فرنسا هي الطرف الأساسي والأول ، بينما بقيت سورية تابعا لها ، وانطلاقا من هذا ، لم تكن الدولة المنتدبة تهتم بالسياسة الخارجية الا بالمقدار الذى يناسبها ، ويتفق مع مصالحها ، ويراعي علاقاتها مع دول العالم الأخرى ، معتمدة على المادة الثالثة من قانون الانتداب ، الذى يعتبر أن الشوءون الخارجية تخضع لاشراف فرنسا وحدها .(1)

---

(1) ـ لونغريغ ، المصدر السابق ، ص ٣٢١ .

وقد أكد المفوض السامي في بيان ألقاه أمام لجنة الانتدابات الدائمة في جنيف ، ونشر في ٤ شباط (١٩٣٣) م ، بعد أن أوجدت السلطات الفرنسية مجلسا نيابيا سوريا من الملاينين لسياستها ، أكد أنه " يمكننا القول أن الحكومة السورية تمارس سيادتها الداخلية ، ممارسة تامة ، أما مالا تمارسه الحكومة السورية ، فهو السلطات التي يقوم بها المفوض السامي لأجل حفظ النظام والأمن ، لاسيما ما يتعلق بالعلاقات الخارجية ."(١) أي أن فرنسا لم تفــرّط بسيطرتها على الأمور الخارجية رغم وجود حكومة موالية لها .

والحقيقة ان نظرة السياسيين السوريين لمسألة العلاقات الخارجية ، كانت ترتكز بالدرجة الأولى على عقد معاهدة مع فرنسا ،(٢) تسوى من خلالها المشاكل الناجمة عن الاحتلال الفرنسي ، وهذا ماحرص عليه الوطنيون في عام ١٩٣٦ م ، ليتسنى لسورية ممارسة حقوقها وسيادتها ، وتحقق استقلالها ، وزادوا على المعاهدة بمطالبتهم بتأسيس دائرة لممثل الحكومة السورية لدى فرنسا ، فقد شدّد النائب توفيق الشيشكلي أمام المجلس النيابي بمناسبة سفر رئيس الوزراء جميل مردم للدفاع عن قضية الاسكندرونة ، على أهمية " مسألة التمثيل الخارجي " ، وضرورة انشاء مثل هذه الدائرة بأقرب وقت ممكن " لكي يتسنى للحكومة أن تكون على اتصال دائم في كل وقت وكل آن بالحكومة الحليفة ، لتخفيف وطأة هذا الدور العصيب الذى نحن فيه ، ولتخفيف الأسفار التي نضطر اليها بين حين وآخر ، وأرجو أن لا نرانا مضطرين الى ذلك بعد الآن انشاء الله " .(٣) (تصفيق) .

هذا ويمكن أن نقسم العلاقات الخارجية التي أنشئت مع سورية الى علاقات مع الدول العربية ، وعلاقات مع الدول الأجنبية. ويلاحظ أن مستوى هذه العلاقات كان أقل بكثير مما كان يصبوا الى تحقيقه السوريون ولا سيما مع الأقطار العربية الشقيقة .

---

١)ـ عبدالرحمن الكيالي ـ المراحل ج ١ ص ٢٠٥ .

٢)ـ نجيب الارمنازى ـ المصدر السابق ص ١٠٤ .

٣)ـ محاضر جلسات البرلمان ـ الجلسة السابعة عشر ٢٧ أيار ١٩٣٧ م ص ٨٨١ .

العلاقات الخارجية مع الدول الأجنبية :

كانت فرنسا على رأس الدول الأجنبية التي لها علاقات مع سورية ، وتمكنت من المحافظة على نفوذها السياسي،وعلى رجحان وضعها الاقتصادي على أي دولة أخرى في سوريـــــة ، وحرصت في كل مناسبة على تأكيد هذا الأمر . وفي عام (١٩٣٦)م - عندما عقد الوطنيون معاهدة مع فرنسا ، على أمل أن تحقق للشعب السوري أمانيه الوطنية - لم تحرز المــــواد المتعلقة بالسياسة الخارجية التقدم المرجو ، فقد حصرت التشاور بفرنسة فيما يتعلــــــق بالأمور الخارجية وفيما يمسّ مصلحة البلدين .[1] وأعطت الحرية للسوريين في الشؤون غيــــر السياسية ، كعقد الاتفاقيات والمعاهدات التجارية والصحية مع أي دولة أخرى ، وكذلك عقد المحالفات السياسية التي لا تمس مصالح حليفتها فرنسا ،ولا تسيء الى علاقاتهــا مع الدول الأخــرى .

وفي المادة الثالثة من معاهدة عام (١٩٣٦) أشارت فرنسا الى أنها نقلت الــى سورية العقود والعهود التي قطعتها باسم سورية مع دول عربية مختلفة ، وغير عربية ، مثل العراق وفلسطين وشرق الاردن ،ومصر وتركيا ، وحمّلت بذلك سورية أعباء وتكاليف مـع أنها لم تكن هي التي أبرمتها .

الاّ أن فارس الخوري،رئيس المجلس النيابي السوري،علّق على موضوع نقل العقـــــود والعهود الى سورية أثناء تصديق المجلس على معاهدة (١٩٣٦) ومدى التضييق الذي فرضته فرنسا ازاءها بقوله :[2] " تعلمون أن صلاحية المجلس النيابي حيال المعاهدات الخارجيـة محدودة . . . لأن في مثل هذه الحالة تطرح المعاهدة على المجلس مجملة ، فامـــا أن يقبلها برمتها ،واما أن يرفضها برمتها دفعة واحدة ،أي أنه لا يملك حق تعديـــل المــواد وتنقيحها لأن ذلك متعلق بحق الغير ومتصل بحكومة أخرى ، ومثلها المقاولات والعقـــود التي تهيئها الحكومة وتعرضها على المجلس " .

---

١)- للاطلاع على مزيد من الشرح يمكن العودة لمعاهدة عام ١٩٣٦ ، من هذا البحث أثناء عرض منجزات المجلس النيابي لعام (١٩٣٦ - ١٩٣٩) .

٢)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثالثة ٢٦ تشرين الاول ١٩٣٧ ،ص ٢٤ .

لقد وافق المجلس النيابي السوري بالاجماع عام ١٩٣٦ على المعاهدة برغم سلبياتها وخاصة المادة الثامنة منها [١]، وصرّح جميل مردم بك رئيس الوزراء في بيان ألقاه في المجلس " هذا واننا نغتنم هذه المناسبة لنصرح عند تأليف أول وزارة دستورية في عهد الاستقلال والسيادة ،بأن سياستنا مع سائر الدول ،ستكون قائمة على الولاء والمودة المتقابلتين . أما البلاد العربية المجاورة او البعيدة،فستكون روابطنا وصلاتنا بها على أفضل ما يمكن أن تكون بين بلاد تؤلف بينها حوزة مشتركة لذكريات حافلة موروثة،وأماني ومنافع كثيرة ،واننا في مستهل هذا العهد نرسل اليها جميعها تحية الاخاء العربي والجامعة التي لا انفصام لها [٢].

ورغم كل التنازلات السورية ، فقد رفضت فرنسا التصديق على معاهدة عام ١٩٣٦ ، وكانت لا تزال في سنوات الانتقال ،وأعادت سيطرتها المباشرة على الأمور ، مع أنها وعدت سورية بتعيين ملحقين سوريين ضمن البعثات الفرنسية ،في استانبول وبغداد والقاهرة، كما أُوفد ديبلوماسي برتبة وزير الى باريس [٣] الا أن هذا كله لم يكن الا أسلوبا من أساليب المراوغة الاستعمارية .

أما بالنسبة لعلاقة سورية مع الدول الأجنبية الأخرى ،فقد تولى الخبراء الفرنسيون التفاوض معها ، نيابة عن السوريين كما كان الحال مع اليابان وألمانيا وروسيا ، بشأن التبادل التجاري والتعرفات الجمركية . [٤] ففي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٢ ، قامت فرنسا بعقد اتفاقات فيما بين رئيس الجمهورية الفرنسوية واللجنة التنفيذية لاتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية :

---

١)ـ حوت المادة الثامنة من معاهدة ١٩٣٦ على الحقوق المكتسبة التي حصلت عليها فرنسا في سورية، والمتعلقة بالناحية الاقتصادية بالدرجة الأولى .

٢)ـ محاضر جلسات البرلمان عام ١٩٣٦ ،جلسة ٢٢ كانون أول عام ١٩٣٦ .

٣)ـ لونغريغ ـ المصدر السابق ،ص ٢٨٩ .

٤)ـ المصدر نفسه ص ٣٢١ ، وانظر الجريدة الرسمية : العدد (٢) ٣١ كانون الثاني عام ١٩٣٣ ص ٥١ ـ ٥٢ ،والعدد (٦) ٣١ آذار عام ١٩٣٣ ،ص ١٣٥ ، والعدد (٣٢) ٨ أيلول عام ١٩٣٨ ص ١٠٧٧ .

الأول ، يتعلق بمعاهدة عدم اعتداء يلتزم بها الطرفان .

الثاني ،اتفاق يتعلق بالأصول المتبعة للتوفيق بين المتعاقدين .

كما صدر مرسوم رقم ٣٠ ل.ر تاريخ ٢٧ شباط عام ١٩٣٣ ، بتطبيق الاتفاق التجاري بين الدول المشمولة بالانتداب الفرنسوي والبرازيل ،وقد عقدته فرنسا نيابة عن سورية .

وفي ٣٠ تموز ١٩٣٨ ،أصدرت المفوضية الفرنسية في سورية قرارا رقم ٩٣ ل.ر بتطبيق الاتفاق التجاري،واتفاق الدفع المعقودين في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٧ بين دولتي سورية ولبنان والحكومة الالمانية في جمهورية النمسا الاتحادية القديمة ابتداء من أول آب ١٩٣٨ .

ومن حيث علاقة سورية بتركيا ،فقد رأينا ماأثارته قضية لواء الاسكندرونة من المشاكل ، والموقف الفرنسي المؤيد لتركيا في ضم اللواء اليها . وقد اتسمت العلاقة بين سورية وتركيا بالجفاء والبرود بسبب الاستيلاء غير المشروع على اللواء،واستغلال الظروف الصعبة التي كان يمر بها الشعب السوري في فترة ممهدات الحرب العالمية الثانية .

ولم تكن تركيا وحدها التي تطمع في سورية ، فقد كان لكل من ايطاليا وانكلترا أطماع فيها [1] ، واستطاعت بعض هذه الدول تأسيس قنصليات كايطاليا - لها قنصلية في حلب - ،وارسال بعثات تبشيرية كالارساليات الغربية ذات الأغراض الدينية والخيرية والسياسية الى سورية ، مستخدمة الطائفية ،لاثارة المشاكل وافساد الأمر على الوطنيين في سورية .

وقد وصف النائب منير العجلاني وزارة الخارجية السورية،في أثناء الحكم الوطني بأنها تقوم " بأعمال رمزية " [2] مؤكدا بقوله هذا على عدم فعّاليتها في ظلّ الانتداب الفرنسي الذي شلّ حركتها .

علاقات سورية مع الدول العربية :

كانت سورية سبّاقة في تطلعاتها القومية العربية ، فقد عاش بين ظهرانيها نخبة من القوميين العرب ، كانوا في طليعة المنادين بالوحدة العربية قبل الحرب العالمية

---

١)- عبدالرحمن الكيالي - المراحل - ج ٤ ص ٥٣٧ .

٢)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الاولى ٣ كانون الثاني عام ١٩٣٩ ص ١٧ .

الأولى وبعدها ابتداءاً من الجمعيات السرية الى الحكم العربي الفيصلي الذى تجلّت فيه ،بعد عصور متطاولة من الجمود، معاني الحركة العربية القومية . فقد كان الأمير فيصل وحاكمه العسكرى علي رضا الركابي ، وكل العاملين في الحقل الوطني ، غير راضين عن تقسيم البلاد العربية الى مناطق نفوذ للاستعمار الفرنسي والبريطاني . (١) لذلك فقد حرصت حكومة الركابي أن تضم رجالا من سورية ولبنان وفلسطين والعراق والاردن والحجاز ،بغض النظر عن انتماء كل منهم لاى ولاية ،واتبعت نفس الخطة في مجلس الشورى ومحكمة التمييز (النقض) وديوان الأمير . وعندما جاءت اللجنة الاميركية للاستفتاء (كنغ كرين) قدّم لها المؤتمر السورى قرارا كان قد اتخذه ،ومن بنوده : (٢)

" - اننا نطلب عدم فصل القسم الجنوبي من سورية ، المعروف بفلسطين ،والمنطقة الغربية الساحلية التي من جملتها لبنان من القطر العربي السورى ، ونطلب أن تكون وحدة البلاد مضمونة لا تقبل التجزئة بأى حال كان .

اننا نطلب الاستقلال التام للقطر العراقي المحرّر ، ونطلب عدم ايجاد حواجز اقتصادية بين القطرين " .

ولكن فرنسة المحتلة،وخوفا من هذه الروح القومية المنتشرة في المناطق السورية ، سعت لبث بذور التفرقة ، وعمدت الى اقامة دولة لبنان الكبير ، الموسّع على حساب الاراضي السورية ، سعيا وراء ضرب الحركة القومية العربية في سورية ، ولتثبّت في أذهان اللبنانيين ضرورة وجود الحماية الفرنسية لهم ، لتبعد عنهم خطر الاندماج العربي المسلم مع سورية .

فثار الشعب العربي في سورية ،واحتجّ المؤتمر السورى على قيام دولة لبنان الكبير ، وضم بعض المناطق السورية اليها ، وفي مطلع تشرين الاول ١٩١٩ ، سارت في العاصمة دمشق تظاهرة شعبية هادئة نظّمها النادى العربي تأييدا لاحتجاج المؤتمر

---

١)- يوسف الحكيم - سورية والعهد الفيصلي ، ص ٣٥ ، للاطلاع على أسماء المشاركين في الحكومة العربية الركابية ، يمكن العودة للكتاب المذكور .

٢)- ساطع الحصرى - يوم ميسلون ص ٢٦٤ .

السوري.[1]

لقد تركّزت الفكرة العربية القومية حول شخصية الملك فيصل ، الذى كان معقد أمل القوميين ، ولكن اضطرار فيصل ــ تحت وطأة الضغط الأجنبي وخروج الأمر من يده ــ الى حصر عنايته واهتمامه باستقلال سورية ووحدتها ــ مناطقها الثلاث الشرقية والغربية والجنوبية ــ جعل السوريين يعدلون موقتا عن الوحدة العربية الشاملة مركزين أنظارهم على استقلال سورية،[2] فبعد أن خرج فيصل الى العراق استمرت مساعيه الوحدوية ، بينما رأى الوطنيون السوريون أن سعيهم لتحقيق استقلال سورية ووحدة مناطقها ، هو خطوة في طريقهم الى الاتجاه العربي المقبل ،[3] باعتبار أن هذا أقرب الى مقتضيات السياسة الدولية آنذاك . ورغم كل المحاولات الفرنسية ،لزعزعة المشاعر القومية من قلوب السوريين ،الا أنها عجزت بسبب رسوخها في أذهانهم ،فقد كانت سورية تتجاوب مع جراح شقيقاتها ،فوقفت مع العراق في ثورته عام ١٩٢٠ م ضد الانكليز ،[4] وبقيت انظارها معلّقة حول شخصية فيصل الذى استقر في العراق ، على أمل أن يوحّد القطرين الشقيقين . وقد تجاوب فيصل مع هذا الاتجاه ، ولكن فرنسا لم تكن ترتاح لهذه المشاعر الوحدوية ،ورأت أن انكلترا هي المحرك الخفي لها ،لكي تدمج القطرين السورى والعراقي تحت سيطرتها ، ورغم وفاة الملك فيصل في أيلول ١٩٣٣ ، الا أن موضوع الاتحاد مع العراق لم يطو ،بل بقي خالدا في نفوس القواد الوطنيين الجدد . ولا أدل على نموّ الروح القومية العربية في سورية من قيام عصبة العمل القومي عام ١٩٣٣،وتركيز برنامجها على دعم سيادة العرب واستقلالهم ووحدتهم الشاملة.[5]

وفي عام ١٩٣٦ أجرت جريدة القبس حديثا مع الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ــ وهو من أبرز العاملين للقضية العربية ــ حول الأسباب التي توصل الأمة الى هدفها الأسمى ،فأجاب[6]

١)ــ النادى العربي : أسسه أنصار الوحدة السورية والعربية معا أثناء حكم فيصل ، وعُهد بادارته الى سامي العظم ،فكان هذا النادى مجمعا للعمل السياسي والوطني ،تلقى فيه الخطب التاريخية والعلمية والأدبية.

٢)ــ يوسف الحكيم ــ المصدر السابق ــ ص ٧٠ .

٣)ــ د . أحمد طربين ــ تاريخ المشرق العربي المعاصر ص ٤٥٨ .

٤)ــ د . أحمد طربين " الوحدة العربية . . . " ص ٢٢٧ .

٥)ــ حول ذلك ارجع الى موضوع الأحزاب والنواب من هذا البحث ص٢٢٨ــ

٦)ــ جريدة القبس ــ العدد (١٠٣٠) تاريخ ٦ كانون الثاني عام ١٩٣٦ ص ١ .

" هي الاستمرار على العمل من غير هوادة ولا ملل ،وأن تكون أول مادة في منهاج أمتنا السياسي ،أن سورية جزء لا يتجزأ من بلدان العالم العربي ، وانني أعتقد اعتقادا جازما،رسخته في صميم نفسي اختبارات خمس وثلاثون سنة ، أن سورية لن تعيش من الناحية الاقتصادية مالم تضع هذا الهدف نصب عينيها ، وحسبنا أن نقابل بين سورية في العهد العثماني ، لما كانت مفتاح الجزيرة العربية والسوريون عملاء العرب ، وبين سوريا في عهدها المفكك المنعزل الحاضر " .

أما من رأيه في الجامعة العربية فقد قال [١]: " الجامعة العربية باعتبارها ثقافة هي موجودة ، شاء أعداؤها أم أبوا ، ولا يُنكر أنها ثقافة تسير ببطء على الطريقة القديمة من غير أن تعالج بالطرق الحديثة الا في السنين الأخيرة " .

وانطلاقا من هذه المواقف القومية ، فقد كان لسورية علاقات راسخة مع كل من لبنان والعراق وفلسطين نوجزها فيمايلي:

العلاقة مع لبنان :

لقد رأينا في فصول سابقة الألم الذى سببته اقامة لبنان الكبير على حساب الاراضي السورية ،ورفض الشعب واحتجاج الوطنيين لفصل هذين الجزئين ، لأنهم لم يكونوا يعتبرونه – لبنان – الا جزءا منهم، [٢] ولم تخلو مناسبة من المطالبة بوحدة أجزاء سورية بمناطقها الثلاث ،منذ بدء الاحتلال الفرنسي لسورية ،فقد وقف المؤتمر السورى مطالبا بحقوق سورية بمناطقها المقتطعة،وبوحدة سورية ولبنان ، وعندما عقد الملك فيصل اتفاقية مع كليمنصو ، رفضها المؤتمر السورى رغم موافقة مجلس الوزراء عليها لوجهة نظر لديه ،فقد ورد في الاتفاقية رقم (٤) : " يعترف الأمير فيصل باستقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسي بالحدود التي سيقررها مؤتمر الصلح ،آخذا بعين الاعتبار حقوق الأهلين وأمانيهم " [٣].

ورغم المطالبة المستمرة من السوريين بوحدتهم مع لبنان ، واعادة الاراضي التي اقتطعت

---

١)– جريدة القبس – المصدر السابق ص ٨ .

٢)– يمكن تتبع هذه المواقف في كل المجالس النيابية المذكورة في هذا البحث .

٣)– يوسف الحكيم – المصدر السابق ص ١٦٢ – ١٦٣ .

منهم ، الا أن فرنسا قاومت هذه الفكرة خوفا من أن تخسر لبنان ، بل وقاومت كل فكرة الوحدة العربية تحسبا من أن تخرج من يدها الاقطار العربية التي تقع تحت سيطرتها كتونس والجزائر والمغرب .

وفي حين حرصت سورية على الاتحاد مع لبنان وعدم انفصاله عنها ، نرى أن الموقف اللبناني كان في اتجاه مخالف لذلك ، فكان الخوف من الوحدة العربية أن تكون ستارا لصهر المسيحيين اللبنانيين في البوتقة المسلمة العربية ، التي تحرمهم من امتيازاتهم ، جعل موقفهم يبدو أكثر حذرا وتخوفا ، وتمكنت السلطة الفرنسية من تعزيز النعرات الطائفية في لبنان ، وصبغه بالصبغة المارونية ، ذات الاكثرية العددية بين الطوائف ، فاتخذت الصفة الانفصالية مظاهر فكرية كلبنان (الفينيقي) وثقافة البحر الابيض المتوسط المباينة للثقافة العربية ، ومظهراً سياسياً كالحركة القومية السورية الاجتماعية ،(١) التي تعارض الحركة القومية العربية ، وفي الوقت الذى رحب فيه أغلبية اللبنانيين باستقلاله ، كانت هنالك أصوات تنادى بالعودة لسورية الأم والوحدة معها ، ولكن أغلب هذه الأصوات جاء من مسلمي الاقضية المقتطعة من سورية والملحقة بلبنان ، وقد أرسل هؤلاء عرائض وبرقيات الى الهيئات السياسية والدستورية في دمشق ، يعربون فيها عن مشاركتهم في المشاعر الوحدوية .(٢) وعندما عقدت معاهدة ١٩٣٦ م بين فرنسا ولبنان على غرار المعاهدة السورية الفرنسية ، رحب موارنة لبنان بها ، لأنها تؤمن الحماية الفرنسية لهم ، في حين استقبلها المسلمون بالقلق ، واعتبروها ضربة موجهة لأمانيهم . وقامت الاضطرابات والاصطدامات في كل من بيروت وطرابلس ، ولكن الحكومة سارعت الى كم الافواه المطالبة بتسوية مسألة الحدود على أساس العودة الى حدود عام ١٩٢٠ م مع سورية الأم .(٣)

---

١)ـ د . أحمد طربين " الوحدة العربية . . ." ص ٢٣٦ .

٢)ـ محاضر جلسات البرلمان ـ المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨ ص ٦٩ .

٣)ـ د . أحمد طربين " الوحدة العربية . ." ص ١٩٤ .

ولكن الحذر اللبناني من الوحدة العربية لم يكن قاطعا ،ففي منتصف الثلاثينات ، وُجد تنظيم حزبي سمي " الكتلة الدستورية " ترأسه بشارة الخوري ، وكان هذا ذا ميول عربية غير متطرفة على أساس المحافظة على لبنان .

وكان يقابله حزب "الكتلة الوطنية " الذي تزعمه أميل اده ـ وكان متطرفا بهمه صيانة استقلال لبنان والدفاع عن حدوده ،وأثناء اجتماع عقد بين بشارة الخوري وجميل مردم بك في مصر بمنزل النحاس باشا،رئيس الوزراء المصري،أجاب بشارة الخوري على سؤال حول موقف لبنان من الدول العربية بأن :(١) " لبنان يريد استقلاله التام ضمن حدوده الحاضرة، واننا نريد التعاون مع الدول العربية الى أقصى حد على هذا الأساس" واستدرك قائلا :" ان عددا من المسيحيين لا يعتنق هذا المذهب ، وقد يعاكسه لاعتقاده بضرورة حماية أجنبية لبلاده ،أما أنا ورفقائي فمقتنعون بهذه النظرية ،ومستعدون للدفاع عنها ولتنفيذها" .

وقد ردّ جميل مردم بك على هذا الكلام قائلا : " نحن نثق بكلام الشيخ بشارة ، وعند ما تطمئن سورية لهذا الاتجاه في السياسة اللبنانية ،فنحن مستعدون لأن نتنزّل عن كل مطلب لنا في لبنان،بل أن نوسع أراضي لبنان اذا لزم ".يتضح من هذا الحوار أنه بالرغم من الصراع بين النزعة الاقليمية القائمة في لبنان،والنزعة الوحدوية في سورية، الا أن بارق الأمل في بث الأمان لدى اللبنانيين وانماء الشعور القومي عندهم لا يزال محتملا .(٢)

* علاقة سورية مع العراق :

في حين كانت الروح القومية العربية نامية في سورية ، كان العراق رائدا فيها ، وكما كان الملك فيصل في سورية الشخصية العربية التي هفت لها النفوس لتقود حركتها العربية ، كان في العراق قائدا لحكومة العراق العربية.وكان السوريون ينظرون اليه على أنه الأمل المنتظر، ورغم أن العراق مال كغيره من الاقطار العربية للسعي وراء استقلاله أولا ، ثم الاندماج

---

١)ـ بشارة خليل الخوري ،حقائق لبنانية ـ ص ٢٤٥ .

٢)ـ لمزيد من الاطلاع حول تطور الفكرة القومية العربية في لبنان يمكن العودة لكتاب الدكتور أحمد طربين ـ تاريخ المشرق العربي المعاصر ، ص ٤٦٦ .

بالوحدة العربية الا أنه كان مضطرا الى ذلك لكي يتمكن من تحطيم القيود التي تغلّ يده عن العمل في حقل القضية العربية .[(١)] الا أن الفكرة القومية بقيت راسخة فيه، وحافظت الأحزاب الرئيسية في برامجها على الفكرة القومية العربية[(٢)]، واستقطبت حولها السواد الأعظم من الشعب، فكانت موئلا وملاذا للقوميين العرب . وبقي فيصل يرنو ببصره الى اقامة اتحاد فيدرالـــي سوري عراقي ، الهدف منه خدمة العراق وتأمين واجهة بحرية له ، وتحقيق خطوة على طريق الاتحاد العربي ، وان لم يستطع أن يفعل اكثر من تأييد الأماني الوطنية بمذكرات كـان يرسلها الى فرنسا وبريطانيا .

ولم يوقف موت فيصل التيار القومي ، فقد سار ابنه الملك غازي على خطاه وتابع المسيرة القومية ، رغم معرفته بوقوف الانكليز موقفا معاديا لسيره العربي . وقد وقف العراق مع سورية يوءازرها الى جانب الدول العربية في الأحداث التي كانت تجرى فيها عام ١٩٣٦[(٣)] ، كما رفع مجلس الشيوخ في العراق ، والمجلس النيابي العراقي احتجاجات في ١٢ شباط عام ١٩٣٦[(٤)] ، على فعال السلطة الفرنسية في سورية ، وشهدت العلاقات العراقية السورية بعد استــلام الوطنيين الحكم تطورا مطردا ، وخاصة بعد تسوية مشكلة عشائر البدو المتنقلين على الحدود السورية العراقية ، والتوصل الى عقد معاهدة (حسن جوار)[(٥)] بين القطرين ٢٤ نيسان ١٩٣٧

---

١)ــ أسعد داغر ــ مذكراتي ــ على هامش القضية العربية ص ١٨٨ .

٢)ــ انظر للمزيد عن النزعات القومية في العراق للدكتور أحمد طربين " الوحدة العربية" ص ٢٥٢ ــ ٢٥٦ .

٣)ــ لطفي الحفار ــ مذكرات ج ٢ ص ٥٨ . وانظر حول مواقف العراق من سورية ، أسعد داغر ــ مذكراتي ص ١٨٨ .

٤)ــ علي رضا ــ المصدر السابق ــ ص ٤١١ .

٥)ــ تألفت معاهدة حسن الجوار السورية العراقية عام ١٩٣٧ من الفصول التالية :
الفصل الاول ــ وتناول حقوق التنقل والرعي والزراعة .
الفصل الثاني ــ بحث في موضوع الضرائب .
الفصل الثالث ــ وتناول الأمن : آ ــ أحكام عامة .
ب ــ أحكام خاصة تطبق على العشائر الرحل وشبه الرحل
الفصل الرابع ــ بحث عن المنازعات .
الفصل الخامس ــ أحكام عامة .
هذا وقد استعين برأي بعض نواب العشائر وروءسائها أمثال الامير فواز الشعلان ، ودهام الهادي ، للاقرار على المعاهدة .

وقّع عليها من الجانب السوري سعد الله الجابري وزير الخارجية السوري ، ومن الجانب العراقي ناجي الأصيل - وزير الخارجية العراقي - ووافق المجلس النيابي السوري بالاجماع على هذه المعاهدة في جلسة ٢٦ تشرين الاول عام ١٩٣٧ ، وقال النائب ناظم القدسي "ان اللجنة سعيدة بأن تتقدم الى مجلسكم الموقر ، باقرار هذا الاتفاق ، لاسيما وأنه أول حق تمارسه وزارة الخارجية السورية مع قطر عربي"(١) .

ولم تشغل هذه المشاكل الجانبية كلا البلدين عن التفكير في مشروع الوحدة ، وكانت المبادرة من سورية في مرحلة الثلاثينيات ، حيث كانت ترى في العراق الجار القوي ، والدعم ضد سلطات الانتداب الفرنسي ، وكلما تأزمت الاوضاع بين سورية وفرنسا ، كانت سورية تتطلع الى العراق ، وكان السياسيون السوريون والوطنيون يطالبون فرنسا بعقد معاهدة تشبه المعاهدة الانكليزية مع العراق ، ويعتبرون أنها قد حققت للعراق شيئاً من أمانيه الوطنية .

وفي غضون ذلك كان الشعب العراقي يراقب التطورات والمشاكل التي تمر بها سورية ، ويرسل برقيات الاحتجاج الى عصبة الأمم أو المفوض السامي ، لرفع الضيم عن السوريين(٢) . وقد اتضح السير الوحدوي للعراقيين مع سورية عندما قامت حركة رشيد عالي الكيلاني في أيار عام ١٩٤١ ، ودعت الى تحرير وتوحيد سورية مع العراق(٣) . فكانت هذه الثورة نتيجة حتمية للحقد الكامن في نفوس العراقيين على الاعمال الانكليزية ، وصدى لما يتحدث به القوميون العرب من أن الدول الاوربية لن تخرج الا بالقوة(٤) . الا أن اخماد هذه الحركة عزل العراق من القضايا العربية حتى ثورة ١٩٥٨م .

وكانت سورية تشارك أحزان العراق ، وقد أرسل المجلس النيابي السوري برقية الى مجلس النواب والاعيان في العراق يعزّي فيها بوفاة الملك غازي الأول عام ١٩٣٩(٥) .

---

١)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثالثة - ٢٦ تشرين الاول ١٩٣٧م ص ٢٤ .

٢)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل ج ٤ ص ٢٤ - ٢٦ .

٣)- د . ممدوح الروسان - العراق وقضايا الشرق العربي القومية ص ١٥٥ .

٤)- د . أحمد طربين - تاريخ المشرق ص ٤٩١ .

٥)- محاضر البرلمان - الجلسة الثالثة ٤ نيسان ١٩٣٩ ص ٢٦ ، والجلسة الرابعة ٦ نيسان ١٩٣٩م ص ٣٠ .

تعبيرا عن أساهم على فقد أطه كان ينتظر منه الكثير للقضية العربية - وقد ذكر منير العجلاني ، أنه "اذا كان العراق يبكي ملكا والعروبة تبكي عظيما فالشام تبكي رجلا" (١) .

قضية فلسطين :

استأثرت مأساة فلسطين منذ البداية باهتمام سورية البالغ ، فتابعت بلهفة واشفاق فصول المأساة، وهتفت دائما لعروبتها، ضد ما يحاك لها من مؤامرات التهويد والاستيطان المدعومة من بريطانيا المنتدبة على أديم فلسطين .

ومن سورية خرج أول قائد لثورة تفجرت ضد الاستعمار البريطاني هو الشيخ عزالدين القسّام عام ١٩٣٥ ، كما أرسلت المتطوعة السوريين مثل، فوزي القاوقجي ومحمد سعيد العاص، للمشاركة في الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ ، وأقيم على أراضيها مؤتمر عربي لبحث القضية الفلسطينية عقد في بلودان في ٨ أيلول عام ١٩٣٧ ، هيأت أسباب اجتماعه لجنة الدفاع عن فلسطين في سورية برئاسة نبيه العظمة ، (٢) وشاركت فيه وفود من مصر والعراق ولبنان وشرقي الاردن وفلسطين .

وفي ١٤ نيسان عام ١٩٣٨ ، وجّه منير العجلاني نظر الحكومة السورية الى ما تعانيه فلسطين ، والى ضرورة التعاطف مع أحرارها، وذلك أمام المجلس النيابي السوري . كما أشار النائب محمد عزالدين الحلبي (٣) الى أن " اللجنة الفنية الانكليزية (ودهيد) ستأتي الى فلسطين في هذا اليوم - ٢٨ نيسان عام ١٩٣٨ - لاقرار مشروع التقسيم الجائر" ، وطالب سورية " بضرورة مشاركتها البلاد العربية والحكومات العربية في استنكار العمل الفظيع الجاري في فلسطين ، واستنكار التقسيم ومشاطرة اخواننا هناك آلامهم" .

---

١) - منير العجلاني - أيام - ص ٢١ .

٢) - الارمنازي - المصدر السابق - ص ٢٠٢ ، ولقد كان من مقررات الدول العربية التي حضرت مؤتمر بلودان : ايقاف الهجرة اليهودية فورا ، ومنع انتقال الاراضي العربية الى اليهود ، كذلك عقد معاهدة مع فلسطين كما هو الواقع في مصر والعراق وسورية .

٣) - محاضر جلسات البرلمان - الجلسة العاشرة ٢٨ نيسان عام ١٩٣٨ ، ص ٥٥ .

كما قدم رئيس لجنة الدفاع عن فلسطين ـ نبيه العظمة ـ كتابا [1] للمجلس النيابي ، يطلب فيه أن يعبّر المجلس عن موقفه بازاء الاحداث الخطيرة الجارية في فلسطين ، بعد أن أرسل المجلس استنكاره . وأشار الى أن اللجنة أكدت للحكومة البريطانية ، بأن تصميمها على مقاومة مشروع التقسيم الجائر هو تصميم مستمر ، وكذلك تنديدها بالمعاملة الوحشية التي يلقاها الفلسطينيون على أيدي زبانية الاحتلال، والمستوطنين الصهاينة الذين يختبئـــون ورائهم ، وأكد عجز الدول العربية المجاورة ،الحديثة الاستقلال من احتمال عقابيــــل الصهيونية بعد أن ضاقت الدول المتحضرة باليهود ذرعا .

والحق كانت الأوضاع التي عاشتها سورية في ظل الهيمنة الفرنسية قد شلّت حركتها كثيرا ، فبينما كانت تخشى التورط في مشاكل مع بريطانية ، كانت لا تستطيع التصرف دون مشاورة فرنسا ، لأن الأمر يمسّ بعلاقاتها الدولية ، وقد منع رئيس المجلس النيابي السوري ـ فارس الخوري ـ من السفر لانكلترا لحضور مؤتمر لندن عام ١٩٣٨ ، ضمن وفد المؤتمر البرلماني العربي ، وذلك لمنع ارتفاع صوت سورية فيما يدبّر لفلسطين ، حيث طلب من رئيـــس الحكومة السورية ـ وكان موجودا في باريس ـ أن يبرق لفارس الخوري لمنعه من متابعـــة السفر الى لندن ،[2] واحتج المجلس باسم النائب نوري الفتيح وشكري القوتلي على هـــذا المنع ،وطلب من الحكومة الحليفة فرنسا ،تفسيرا لما يحدث ،وبيّـــن فارس الخوري حقيقة الأمر، وقال :[3] " ليست انكلترا التي منعتني من الذهاب ،ولكنها استشارت فرنسا في أمر اشتراك سوريا في مباحث تتعلق بتقرير مصير فلسطين ،والحكومة الافرنسية لم توافق" . والمؤسف في الأمر أن الحكومة السورية انصاعت للأوامر الفرنسية ،حرصا منها على ارضاء فرنســـــا ،

---

١)ـ محاضر جلسات البرلمان ـ الجلسة الحادية عشر ٣٠ نيسان عام ١٩٣٨ ، ص ١٦٨ .

٢)ـ محمد عزة دروزة ـ حول الحركة العربية الحديثة ج ٢ ص ٦٢ .

٣)ـ محاضر البرلمان ـ الجلسة الثالثة ٦ كانون الاول عام ١٩٣٨ ص ٥٩ .

لا نفاذ المعاهدة ،وحتى تتم الموافقة الفرنسية عليها .

أما النائب عزالدين الحلبي فقد قال : " نحن ننظر الى قضية فلسطين كشطر من القضية السورية ،بل الشطر الاهم منها ،وهي من أخطر القضايا العربية الموجودة لدينا ."(١)

وعبّر عن نفاد صبر السوريين وخيبة أملهم بانصاف بريطانيا للعرب في فلسطين،فقال مهدداً: " واني أخاف اذا توفق الصهيونيون بهذه النقطة لا سمح الله ،أن يضطر العرب للاستنجاد بشعب معروف بكرهه و عداوته للصهيونية،أجل اذا حلّت الكارثة في فلسطين لا يستبعد أن يستنجد العرب بهتلر ".(٢)

وتلقى المجلس النيابي كتابا من سكرتير المؤتمر البرلماني العالمي العربي المنعقد في مصر ٧ - ١٢ تشرين الاول عام ١٩٣٨ ،مرفقا بقرارات المؤتمر حول فلسطين وهي :(٣)

أولا - اعتبار تصريح بلفور باطلا من أساسه،ولا قيمة له في نظر العرب والمسلمين .

ثانيا - ضرورة منع هجرة اليهود لفلسطين من الآن منعا باتا .

ثالثا - رفض تقسيم فلسطين على أي نحو كان،والتمسك ببقائها بأكملها قطرا عربيا .

رابعا - ضرورة انشاء حكومة وطنية دستورية بمجلس نيابي منتخب بالتمثيل النسبي من العرب واليهود ،وعقد معاهدة تحالف ومودة بين انكلترا وفلسطين ينتهي بها الانتداب.

خامسا - العفو العام الشامل من المتهمين والمحكوم عليهم في حوادث الثورة الفلسطينية ، واطلاق سراح المعتقلين والمسجونين ،واعادة جميع المبعدين والمنفيين السياسيين .

سادسا - أن تنفيذ الطلبات السابقة هو الحل الوحيد لقضية فلسطين وبالتالي لاعادة الهدوء والسلام اليها ،ولايجاد الصداقة والثقة بين انكلترا وبين العرب والمسلمين ،والا فالشعوب الاسلامية والعربية في جميع أقطارهم يعتبرون موقف الانكليز واليهود منهم موقفا عدائيا،جديرا بأن يقابل بمثله ،وأن يقرن بالنتائج الطبيعية له حيال الصلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

---

١)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثانية ١ كانون الاول عام ١٩٣٨م ص ١١ .

٢)- المصدر السابق - ص ١٣ .

٣)- المصدر السابق - ص ١١ .

سابعاً – حث ملوك وحكومات الأمم العربية والاسلامية وشعوبها على العمل على تنفيذ هذه القرارات بكافة الوسائل الممكنة وتبليغها الى هذه الحكومات والحكومة الانكليزية وعصبة الأمم .

ثامناً – انتخب المؤتمر لجنة دائمة تنوب عنه في اتخاذ ماتراه من الوسائل المؤدية لتنفيذ هذه القرارات ، ويكون مقرها الرئيسي بمصر ولها أن تضم اليها وأن توكل عنها من تشاء .

هذا وكان من أعضاء اللجنة الدائمة هذه فارس الخوري رئيس المجلس النيابي السوري . وقد برزت في هذا المؤتمر الأخوة الدينية الاسلامية الى جانب الاخوة القومية العربية ،[1] للعمل على انتصار عروبة فلسطين .

وهكذا كانت مسألة فلسطين تشغل الرأى العام السورى ،الى جانب باقي الأقطار العربية ،الا أن تقصير سورية عن تنمية علاقاتها مع الشقيقات العربية ،وتمتين أواصر التضامن العربي معها انتصارا للقضية الفلسطينية ،يعود بالدرجة الاولى الى وجود الاستعمار الفرنسي وهيمنته على شوءونها الداخلية والخارجية وحرصه على عزل سورية[٢] عن التضامن مع الدول العربية . ومع ذلك فقد أرسلت سورية مندوبيها للمشاركة في بعض المؤتمرات العربية ،كما حدث عام ١٩٣١ ،حيث شاركت في المؤتمر العربي الذى عقد في القدس في ١٣ كانون الاول ،وحضرته وفود عربية ،استطاعت أن تضع الميثاق القومي الذى نص في مواده ،على وحدة البلاد العربية ،ورفض كل تجزئة طرأت عليها ،و على توجيه الجهود في كل قطر من الاقطار العربية الى استقلالها التام من الاستعمار ،ورفض الاقتصار على العمل للسياسات المحلية والاقليمية .

وتضافرت الجهود العربية القومية مع الرغبة الحقيقية لدى الفلسطينيين في الانتماء لكيان عربي موحّد ، فقد كان الفلسطينيون يخالفون بعض الطوائف اللبنانية في نظرتهم للاتحاد العربي ،ففي الوقت الذى كان اللبنانيون يخشون فيه الانصهار مع العرب المسلمين ،

---

١)– د . أحمد طربين – تاريخ المشرق . ص ٤٨١ .

٢)– دروزة ،المصدر السابق ،ص ٦٢ .

ويطلبون الحماية الأجنبية ، نتيجة نزعة الحذر والتوجس التي تكونت لديهم أيام الحكم العثماني ، كان الفلسطينيون حريصين على الالتصاق بالعرب والعروبة جهدهم ، والابتعاد عن الروح الاقليمية الضيّقة ، وذلك لدرء الخطر الصهيوني الذى كان يتربص بهم ، فكانت عواطفهم مع كل حركة تحررية وحدوية في جميع الاقطار العربية ، وقد حرصت جميع الاحزاب الفلسطينية في برامجها على المطالبة باستقلال البلاد العربية استقلالا تاما ، وعلى وحدتها وأكّدت على عروبة فلسطين وانتمائها العربي .

لقد كان لاحداث فلسطين وما رافقها ، دور كبير في اذكاء الروح العربية وانماء الوعي القومي ، وكانت نقطة الارتكاز التي جمعت العرب حولها ، وبصّرتهم بمساوىء الانقسام والعمل المنفرد بعيدا عن الارتباط العربي .

==========

الفصل الخامس

"نواب المجالس النيابية - الانتماء الحزبي والخلفية الاقتصادية والاجتماعية"

أ - الأحزاب والنواب .

ب - البنية الاقتصادية والاجتماعية للنواب .

أ - الاحزاب والنواب :

بالرغم من حملات التشهير والتهم التي وجهت للدولة العثمانية خلال فترة سيطرتها على العالم العربي ، والتي استهدفت اتهاما بتأخر العرب وانحطاطهم في جميع مناحي الحياة، وخاصة الفكرية والاقتصادية وغيرها ، الا أن الشعب العربي لم يعرف مدى الحيف الذى لحق به ابان الحكم العثماني ، الا بعد أن ابتلي بالاستعمار الحديث وقاسى مرارة الضغط والظلم (١) . فالحكم العثماني وخاصة في الفترة الدستورية التي تلت سقوط السلطان عبد الحميد الثاني ١٩٠٩ ، لم يغفل أحقية الشعوب التي يحكمها في اقامة ما يشبه الأحزاب ، فلقد منح الدستور العثماني عام ١٨٧٦ (٢) ، هذا الحق للسوريين وغيرهم ، ومارسوه خلال تلك الفترة ، حتى الحرب العالمية الاولى ،

وبدخول الفرنسيين الى سورية ، بدأت المشاكل تظهر ، والاضطهاد والضغط والارهاب يتضح ، فلم يكد يمضي على وجود الانتداب الا فترة قصيرة ، حتى أصدر المفوض السامي الفرنسي (قانون قمع الجرائم) ، وكان في ظاهره لقمع الشيوعيين ، وفي حقيقته لضرب التجمعات الوطنية (٣) .

ومع تعاظم الكره للفرنسيين المستعمرين نما لدى السوريين شعور بضرورة التكتل ، فنشطت أحزاب متفرقة التف حولها الأهالي ، يحدوهم أمل الخلاص من التسلط الفرنسي ، وتجمعهم الشعارات الوطنية التي كانت تحملها الاحزاب .

---

١)- د . عبد العزيز محمد الشناوى - الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، حـ١ ص٥ .

٢)- Nashabi, Hisham , Political Parties in Syria, 1918 - 1939 , P. 78 .

٣)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل حـ١ ص ١١٥ .

وفي الحقيقة لم تشهد سورية حتى عام ١٩٣٤ احزابا بالمعنى الحقيقي ، فالاحزاب التي قامت فيها كانت في مبادئها وتنظيماتها وجمهورها ،أشبه ما تكون بالتكتلات (١) التي قامت من حول شخصيات معروفة في المجال الشعبي . فكان منها ما تألف على شكل مجموعات تنتمي الى مناطق مختلفة من سورية ،وساعد على بقائها السياسة الفرنسية القائمة على مبدأ " فرق تسد " ، والمستندة الى تشجيع النعرات الطائفية ، والفصل بين المحافظات والوقيعة بينها ، بحجة حماية الاستقلال الداخلي لكل محافظة .

والمتتبع لتاريخ الشعب العربي في سورية ، يلحظ بأنه على الرغم من حداثة تجربته السياسية ،فانه شعب لايستطيع العيش دون انتماء قومي وسياسي ؛ولا أدل على ذلك من وجود خمسة وعشرين حزبا في الفترة مابين عام ١٩٢٨ - ١٩٣٤ (٢) في دمشق وحدها ، وهذا ما عبّرت عنه جريدة القبس حين ذكرت أنه " في دمشق أحزاب كثيرة ،وليس فيها ولا حزب واحد - تقصد حزب حقيقي منظم - فتأليف الاحزاب في دمشق أسهل من اصدار الجرائد " (٣) .

ظهور الأحزاب السورية :

تنقسم الأحزاب السورية حسب الفترة الزمنية التي نشأت فيها الى عدة أقسام :

١ - أحزاب نشأت في ظل الاستقلال عن الدولة العثمانية ،وخلال حكم الملك فيصل الوطني ،ومثالها " الحزب الوطني " الذى انشأه الملك فيصل ليقف معه في حالة معارضة حزبي " الفتاة" و" الاستقلال " له (٤) .

٢ - أحزاب نشأت في عهد الانتداب وانتهت بالتدريج حتى عام ١٩٣٤ . وكانت

---

١)- لمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع يمكن العودة الى كتاب لونغريغ - المصدر السابق ص ٢٣٣.

٢)- د . ذوقان قرقوط - تطور الحركة الوطنية في سورية ص ١٠٥ .

٣)- جريدة القبس - العدد (٥) ٣ كانون الاول ١٩٣١.

٤)- Nashabi Op. Cit., P. 107 .

أحزاب هذه الفترة كثيرة،وغير منظمة بشكل واضح (١) ،يجمعها كرهها للاستعمار ومطالبتها بتحقيق الاماني الوطنية ، وتميّز بعضها عن بعض في مدى تباعدها او تجاوبها مع سلطات الانتداب ،وان كان أغلب هذه الاحزاب يميل الى سياسة التفاهم مع فرنسا ، وتغلب عليه صفة الاعتدال ،(٢) مقابل العناصر الوطنية التي نعتتها فرنسة بالتطرف ، ومنها أفراد " حزب الشعب " الذى كان يرأسه الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ،عام ١٩٢٥ م ، " والحزب الوطني " الذى يعتبر أقل تصلبا من حزب الشعب . وكان بعض هذه الاحزاب يفصلها عداوات قديمة تعود الى العهد الفيصلي في سورية . وبظهور الكتلة الوطنية عام ١٩٣٤ كحزب له وزنه السياسي وشعبيته الواسعة،تلاشت هذه الاحزاب (٣)،وانضم كثير من أعضائها الى " الكتلة الوطنية " التي بدت في تلك الفترة وكأنها ممثلة الشعب الاولى ،والجهة المرشحة الوحيدة للتفاوض مع السلطات الفرنسية .

٣- أحزاب نشأت في عهد الانتداب واستمرت حتى عام ١٩٣٩ ، وأهمها على الاطلاق حزب الكتلة الوطنية (٤)،الذى تسلم زمام الدفاع عن الشعب السورى ، وتصدّر لحلّ مشاكله والمطالبة بحقوقه . وانتهى هذا الحزب بسقوطه السياسي عام١٩٣٩ اثر فشل معاهدة عام ١٩٣٦،وتخلّى عن الحكم ،ولكن أعضاءه لم يتفرقوا نهائيا ، وسرعان ما أعادوا تنظيم أنفسهم ،واستمروا في حلبة الحياة السياسية عام ١٩٤٣. وفي عام ١٩٤٧ شكّلوا " الحزب الوطني " الذى ترأسه سعد الله الجابرى ،ثم خلفه نبيه العظمة (٥) .

---

(١)- من هذه الاحزاب : " الحزب الدستورى " الذى نشأ عام ١٩٣٠ برئاسة صبحي بركات ، " الحزب الحر السورى " أسسه شاكر نعمة في مطلع الانتداب ، " حزب الميثاق الوطني " تشكل بعد اقرار دستور عام ١٩٣٠، " حزب الاصلاح السورى" الذى تأسس عام ١٩٢٩ برئاسة أحد الموظفين الاتراك سابقا ، وللاطلاع يمكن العودة لكتاب لونغريغ ص ٢٢٣ .

(٢)- د . ذوقان قرقوط - تطور الحركة الوطنية ، ص ١٠٥ .

(٣)- المصدر السابق - ص ١٧٦ .

(٤)- تعود بدايات الكتلة الوطنية الى عام ١٩٢٧ عندما عقدت مؤتمرا في ١٩ تشرين الاول للرد على بيانات المفوض السامي بونسو ، وكان يرأس المؤتمر وقتها هاشم الاتاسي ،وكان قد قام حزب الكتلة على انقاض حزب الشعب ،حول ذلك انظر محمد عزة دروزة " حول الحركة العربية الحديثة " ، ج ٢ ص ٤٢ .

(٥)- حرب فرزات - الحياة الحزبية في سوريا ، ص ٢٢٢ .

٤- أحزاب نشأت لغرض سياسي وانتهت بتحقيقه ؛ وهذه الاحزاب كان مقدّرا لها أن تلعب دورا معينا ، كما حصل مع "الحزب الحرّ الدستوري" الذي تزعمه صبحي بركات ، و"حزب الائتلاف" الذي ترأسه حقي العظم (١). وكان هذان الحزبان يمثلان كتلة الشمال وكتلة الجنوب ، وقد ساهمت فرنسا كثيرا في قيامهما ، على أمل أن ترجح كفة المتعاونين معها في الانتخابات النيابية ، وانتخابات الرئاسة ١٩٣٢-١٩٣٣ ، وانتهى الحزبان مع نهاية مجلس ١٩٣٢ ، ومع رفض معاهدة ١٩٣٣.

في ضوء ما سبق يمكننا استخلاص بعض الحقائق :

- ان هذه الاحزاب كان لها أهداف سياسية وشخصية، وان استترت بواجهة وطنية ، وقد تفاوتت بين النجاح والاخفاق في تحقيق ما تريد .

- ان أغلبية هذه الاحزاب لم تترك أثرا في الحياة السياسية السورية ،بسبب نشأتها الضعيفة ، وعدم وجود أسس صحيحة لقيامها كأحزاب مثل/الحزب الحرّ الدستوري ، وحزب الائتلاف . ، وكذلك لعدم التزام الجدّية في تحقيق أهدافها المعلنة ،والتناقض في تطبيقها . وأهم من هذا ، دور العوامل الشخصية والتدخل الفرنسي في اضعاف بعضها ومساعدة بعضها الآخر .

ولابد هنا أن نشير الى أن "الماسونية" (٢) كتنظيم ،كانت موجودة في سورية قبل فترة الانتداب الفرنسي ، وقد عقدت موءتمرا في صيف عام ١٩٢٦ في دمشق ،وانتخب جميل بيهم رئيسا له (٣). كما اشترك في هذا الموءتمر ستة وعشرون وفدا يمثلون محافل سورية ولبنان ، ويضمّون نخبة من رجال بلاد الشام على اختلاف حكوماتهم ،" على حين أن هذا

---

(١)- حزب فرزات - الحياة الحزبية في سوريا - ص ١٢٣.

(٢)- الماسونية كتنظيم حتى الآن مجهولة الأصول ، خاصة مايتعلق بهيكلها وطرق تنظيمها ، وشعاراتها الاساسية ،ولست هنا بمعرض الحديث عنها ، الا من خلال ما مرّ معي مصادفة أثناء عملي في هذا البحث .

(٣)- محمد جميل بيهم - الانتدابان في العراق وسوريا - ، ص ١٣٦.

المؤتمر كان أكبر وأشمل هيئة لبنانية سورية،اجتمعت للنظر في شؤون الوطن ومصيره " (١).
وكان من الماسونيين الداماد أحمد نامي ، حيث ذكر خالد العظم (٢) ، " أنه هو شخصيا
يقصد الداماد- من الماسونيين الذين تناهضهم حكومة فيشي ".
كما أن جريدة القبس عام ١٩٣١ أشارت الى رياسة المحفل بقولها (٣) " يظهر
أن محفل سورية الموقر ، موفق جدا في انتخاب رؤسائه في هذه السنوات الاخيرة ، فقد
استلم رئاسة هذا المحفل نيفا وأربع سنين الاستاذ سعيد الغزى ، واليوم ينتخب لرئاسته
(الطبيب الدكتور حسني سبح ،الأستاذ في المعهد الطبي) ،فالقبس تهنوء فخورة بهذه
الرئاسة ، راجية للماسونية في سورية على عهده السمعة الطيبة والأعمال النافعة ". وفي
عام ١٩٣٦ ، نشرت الجريدة نفسها مقالا (٤) بقلم " السكرتير الأكبر للشرق الاعظم السورى،
جلال باقي الأيوبي،" وكان عنوان المقال " الماسونية تساهم في خدمة الوطن . من السكرتير
الأكبر للشرق السورى لماسوني قديم " ،هاجم الكاتب فيه الماسونية القديمة واتهمها بالتخلف
والتحجر ، وتحدث عن قيام (الشرق الاعظم السورى) الذى اقامته الماسونية ، وفيه تنصهر
محافل عديدة . ويبدو أن الماسونية في سورية في تلك الفترة كانت تمارس وجودها بشكل
علني ، الى جانب وجود العديد من المحافل لها ، ويهمنا منها هنا فقط الاشارة الى أنها
جمعت شخصيات مختلفة المشارب والانتماء، مع ادعائها بأنها تخدم الوطن .
ويذكر الدكتور ذوقان قرقوط في حديثه عن الداماد أحمد نامي، وعن عمل بعض
الوطنيين معه ، بأنه استطاع جذب الوزراء الوطنيين اليه " بنفوذه كرئيس للمحافل الماسونية"(٥)
كما يقول محمد كرد علي في مذكراته، بأنه كان بعض رؤساء الوزارات والوزراء من
الآخذين بمبادىء الماسونية، ويستعينون بقوة هذه الجمعية السرية على الوصول الى المناصب،

---

١)- محمد جميل بيهم - الانتدابان في العراق وسوريا ط ١ . ص ١٣٦ .
٢)- خالد العظم - مذكرات جـ ١ ص ٢٠٣ .
٣)- جريدة القبس - العدد (٨) ٦ كانون الاول ١٩٣١ ص ٢ .
٤)- المصدر السابق - العدد الصادر في ١١ كانون الاول ١٩٣٦ ص ٦ .
٥)- د . ذوقان قرقوط - تطور الحركة الوطنية ص ٨٦ .

وأكّد أنه قلما رأى موظفا كبيرا لم يدخل الماسونية،وكل من دخلها كان من الطامعين في حمايتها (١).

<u>الاحزاب السورية - طبيعتها وتكوينها وأهدافها :</u>

يختلف كل من الاحزاب السورية عن الآخر من حيث طبيعته وتكوينه وأهدافه ، ويمكن تمييز عدة أنواع منها وهي :

أ - <u>أحزاب تعتمد على مجموعة أقوياء :</u> كما هو حال " حزب الكتلة الوطنية " ، وقد استمد افراده قوتهم من انتمائهم الأسرى وهذا هو الغالب ،أو من تاريخهم السياسي والوطني ضد العثمانيين والفرنسيين ،وكذلك من زعاماتهم الشعبية ،وكان فيهم العديد من رجالات الفكر.

ب - <u>أحزاب أقطاب :</u>

ومثالها حزب " عصبة العمل القومي " الذى أسسه المحامي صبرى العسلي (٢)عام ١٩٣٥ ، وكان معاديا لسياسة التفاهم مع فرنسا التي أتبعتها الكتلة الوطنية،ولمعاهدة ١٩٣٦ لأنها لا تحقق أماني البلاد،ولأنها تعزل سورية عن الأقطار العربية وتباعد بينها وبينهم (٣) ، كما كان يرفض مبدأ المعاهدة نفسه . ويتميز حزب عصبة العمل القومي عن غيره من الاحزاب بنظرته العربية القومية ،التي لا تتقيد بقطر دون آخر (٤) ، وكان هذا منحا جديدا للاحزاب السورية،كما يمكن اعتباره انطلاقة هامة في تاريخ النظرة الشمولية للعرب،القائمة " على نظريات مدروسة منسقة،ترمي الى القضاء على النعرات الاقليمية في الاقطار العربية ،والى اقامة صرح الحركة على قاعدة شعبية عملية تنظم شباب العرب،توجههم " (٥).

ولكن يغلب على أحزاب الاقطاب ،فيما عدا حزب " عصبة العمل "،أنها تشكلت من مجموعات قليلة ،وكثيرا ما اقتصرت على أسرة القطب واتباعها ،وسنبحث ذلك فيما بعد .

---

١)- محمد كرد علي - مذكرات حـ ٢ ص ٣٢٥.
٢)- لونغريغ - المصدر السابق ص ٢٣٣.
٣)- د . أحمد طربين - تاريخ المشرق ص ٤٦١.
٤)- د . ذوقان قرقوط - تطور الحركة الوطنية ص ١٧٨.
٥)- د . أحمد طربين - المصدر السابق ص ٤٦١.

ومن الاحزاب التي برز فيها أقطاب حزب " الجبهة الوطنية المتحدة "(١)، وحزب " الكتلة الدستورية ". ففي كلا الحزبين برزت شخصية الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، حيث دعمهما بكل ما يملك من نفوذ وقوة .

والأمر الملفت للنظر في حزب صبري العسلي، وحزبي الشهبندر، أنهما كانا يُجمعان على عداء الكتلة الوطنية، وكان الشهبندر سبّاقا الى ذلك، رغم كونه سابقة محسوبا على الكتلة . الا أنه فضّل بعد عودته من المنفى، أن يعارض سياسة الكتلة واعتبرها متهاونة بحقوق الوطن . وقد كانت قوة حزب الشهبندر مستمدة من قوة المعارضة المتمثلة في شخصه .

ج- أحزاب تنظيم :

هذا النوع كان نادرا في سورية، ولم يظهر نشاطه الا في مرحلة متأخرة، وابرز هذه الأحزاب على الاطلاق " الحزب الشيوعي " (٢)، وكان يتلقى دعمه من الخارج، ويعتبر فرعا من الحزب الشيوعي الفرنسي، الا أنه حورب كثيرا، وتعرض الى ملاحقات قاسية عام ١٩٣٩، ولم يستطع أن يدخل الانتخابات الا في عام ١٩٤٣، ولكنه لم يفز بأى مقعد .

وقد كانت لهذا الحزب مواقف ايجابية مع الكتلة الوطنية، رغم معارضته لها، ففي عام ١٩٣٩ أعلن الحزب الشيوعي تأييده لقرارات المجلس النيابي السوري المتعلقة بالمعاهدة ورفض ملاحقها . ومعلوم أن الحزب الشيوعي السوري قد أعلن في البداية موافقته على معاهدة ١٩٣٦، ويبدو أن سبب ذلك علاقته الوثيقة مع الحزب الشيوعي الفرنسي، لانه حين أيد رفض المجلس النيابي السوري للمعاهدة وملاحقها عام ١٩٣٨، كان اليمين في فرنسا قد عاد الى السلطة عام ١٩٣٧، وكان غير مقتنع بمشروع المعاهدة، فتزعم المعارضة كل من العسكريين والكاثوليك وتراجع الحزب الشيوعي .

---

١)- قامت الجبهة الوطنية المتحدة في ٢٢ تشرين أول ١٩٣٥ .

٢)- نشأ الحزب الشيوعي في ٢٨ تشرين الاول ١٩٢٤ ، انظر/ حرب فرزات - الحياة الحزبية ص ١٨٨، وفي عام ١٩٣٦، اجيز نشاطه في سورية. لمزيد من الاطلاع يمكن العودة لكتاب تاريخ الاقطار العربية المعاصر ج ١ ص ٩٤ .

ومن أحزاب التنظيم : الحزب الوطني، تأسس عام ١٩٤٧ ومركزه دمشق ، وحزب الشعب، تأسس عام ١٩٤٨ ومركزه دمشق وحلب، اللذان نشأ بعد الاستقلال ، وكذلك حزب البعث الذي، تعود بداياته نشأته الى عام ١٩٤٠ (١).

وكما ذكرنا فان نشاط هذا النوع من الاحزاب جاء متأخرا ، وكان دوره في بادئ الأمر ضعيفا ، بحكم اتجاه الشعب للالتفاف حول الشخصيات الوطنية التي تحقق احتياجاته في ظروف الحكم الانتدابي .

ومن المؤكد أن اكثر هذه الأنواع الثلاثة قوة ، هو النوع الاول ، الذي يعتمد على مجموعة أقوياء ، فقد اكتسب مع الزمن ، وبنتيجة ممارسة الحياة السياسية خبرة مكّنته من وضع شكل تنظيمي له ، فاستطاع المقاومة والبقاء لفترة طويلة ، كما تمتع بشعبية واسعة لان كثيرا من مؤسسيه كانوا زعماء وطنيين ، أو سياسيين قدامى .

الانتماءات الحزبية للنواب :

وصف خالد العظم المجالس النيابية في سورية وصفا معبّرا بقوله (٢) : " فالمجالس النيابية وخاصة في بلادنا، لا تخرج عن كونها مؤلفة من نواب يختارهم الحزب الذي يتولى الحكم ، ويفرض انتخابهم على البلاد بشتى الطرق، والأساليب التي لا تخفى على أحد ". والحقيقة أنه لم يبتعد كثيرا عن الصواب ، فقد أثرّت الحياة الحزبية في سورية بشكل ملموس على الحياة النيابية منذ بداياتها عام ١٩٢٨ ، وكان هذا أمرا طبيعيا بسبب تعلق الشعب بالشعارات الوطنية، واندفاعه الشديد وحماسه المفرط أثناء الانتداب، لقيام حياة دستورية يتزعمها القادة الوطنيون ، حتى يتمكنوا من طرح ما يشغلهم، حيث يجب أن يُطرح، بوجود ممثليهم .

---

١)- الاحزاب السياسية في سورية - منشورات دار الرواد - بدون تاريخ ولا مؤلف .
للاطلاع عن الاحزاب السابقة يمكن العودة الى المصدر المذكور ص ١٩١ ، ٢٠٧، ١٥ ، ٢٢٩ .

٢)- خالد العظم - مذكرات ج١ ص ٢١١ .

ففي عام ١٩٢٨، لم يكن حزب الكتلة الوطنية الا تآلفا بين سياسيي حزب الفتاة والاستقلال (١)، مع مجموعة من مؤيدي الاستقلال على أساس التفاهم مع الفرنسيين. وكان سياسيو حزب الفتاة والاستقلال الجناح المتشدد الذي استقطب حوله شعبية كبيرة لرفضه الوجود الفرنسي.

وحين أعلن المفوض السامي (دي جوفنيل) عام ١٩٢٨ عن اجراء انتخابات نيابية، لاقامة مجلس تأسيسي يستهل حياة نيابية جديدة، خاض رجال الكتلة الوطنية معركة الانتخابات معتمدين على قوة شخصياتهم بالدرجة الاولى، ثم على بياناتهم السياسية الموضّحة لاهدافهم، وقد فازوا بأغلبية الأصوات - ومن المحتمل أن تفوقهم بالناحية التنظيمية والثقافية، والشعبية الكبيرة التي يتمتعون بها، كان لها دور في هذا الفوز - بينما لم ينجح من المعتدلين الا القليل، وعلى رأسهم تاج الدين الحسني (٢).

وقد ساهم وجود الوطنيين في مجلس عام ١٩٢٨ مساهمة ايجابية، حين نجحوا في وضع دستور عام ١٩٢٨ المعتمد أصلا على مشروع الدستور المقدّم الى المؤتمر السوري عام ١٩٢٠، والمتضمن جميع الأماني الوطنية.

وفي انتخابات المجلس النيابي لعام ١٩٣٢، كان حزب "الكتلة الوطنية" قد بدأ يأخذ شكله الحقيقي الرسمي، وفي مؤتمره المنعقد في حمص ٢ تشرين الثاني عام ١٩٣٢، نادى بضرورة توحيد الجهود وتوجيهها لتحقيق الآمال الوطنية (٣). لذلك دخل الانتخابات رغم تشككه في سلامتها. وفعلا وقع التشاؤم، فان التلاعب في العملية الانتخابية، ووقوف جماعة "الحزب الدستوري" وجماعة "حزب الائتلاف" جنبا الى جنب مع السلطة الفرنسية، أثّر على نتائج الانتخابات، فقد سجل الوطنيون تراجعا ملحوظا في المقاعد النيابية بلغت نسبته واحد الى عشرة ، مقابل فوز الأحزاب المعتدلة الموالية للانتداب، بزعامة صبحي بركات، وحقي العظم، وشاكر نعمت الشعباني.

---

١)- فرزات - المصدر السابق، ص ١١٠.

٢)- لمزيد من الشرح راجع بحث الانتخابات عام ١٩٢٨ في مطلع هذا البحث.

٣)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل ج١ ص ١٨٥.

وانعكس وجود الجماعة الموالية لفرنسا انعكاسا سلبيا على مصالح الوطن ، فقد قدم أفرادها بعض التنازلات ،كان على رأسها معاهدة ١٩٣٣ التي كانت ستطلق يد فرنسا في سورية بشكل قانوني ، لولا أن تمكّن الوطنيون،على قلتهم،من استمالة بقية النواب للتصويت ضد المعاهدة .

أما في عام ١٩٣٦ فقد اختلف الأمر ،اذ استعاد الوطنيون نشاطهم بعد فشل جماعة المعتدلين ،وثبّتوا لأنفسهم قواعد شعبية تناصرهم ،وآمالا كبيرة لتحقيق ما يرجوه الناخبون ، واستطاعوا ممثلين " بالكتلة الوطنية " - الحزب شبه الوحيد - أن ينالوا في انتخابات عام ١٩٣٦ فوزا ساحقا،أهلهم للسيطرة على الأغلبية العظمى من المقاعد النيابية .

وبانتقال حزب " الكتلة الوطنية " الى المجلس النيابي ،وسيطرته أيضا على السلطة التنفيذية ، بدأت الحياة الحزبية في سورية تتبلور في المجلس ،وانتقلت مختلف القوى المتصارعة اليه ،فبعد أن كانت تعمل جميعها باسم الكتلة الوطنية ،أصبح لها انتماء خارج الكتلة .

وقد جاء ما يؤيد ذلك،في حديث النائب فائز الخورى عام ١٩٣٧ امام المجلس النيابي(١) حين قال : " ولكن الذى أعلمه علم اليقين ،هو أن هذه الحكومة - يقصد حكومة جميل مردم بك الوطنية - ليست حكومة نيابية بالمعنى النيابي المعروف ، وانما هي تتألف من رجال خرجوا من صفوف الأمة بشكل ثورى،لا بشكل نيابي نظامي ،والكتلة الوطنية التي خرجوا منها هي التي أقعدتهم في مقاعدهم ". (تصفيق) . وحديثه هذا يعكس سيطرة الكتلة على كل مقدرات سورية في تلك الفترة .

الا أنه في عام ١٩٣٧ حدثت انشقاقات مختلفة داخل حزب " الكتلة الوطنية " ،وانقلب عليها العديد ممن كانوا يأملون خيرا في الانتخابات ،حين فوجئوا بتركيز الأمور التشريعية والتنفيذية في أيدى جماعة الكتلة الوطنية دون غيرهم .

وكان من الصعب على الكتلة الوطنية أن تشق طريقها بسهولة ،بعد أن استأثرت بكل شيء ،ولم تترك لغيرها من الأحزاب شيئا ،وقد عبّر عن هذا الوضع خالد العظم حين قال :

---

(١)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الثانية عشر - ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٨ ص ٢٣٠ .

" ولم يكن خافيا علينا عقلية جماعة الكتلة ،وهي أنها لاتتقبل بارتياح تحقيق آمال البلاد على أيدي سواهم ،فهم أنانيون من هذه الناحية " (١) .

وبناء على ما سبق أصبحت جميع الأحداث مرتبطة بتاريخ هذا الحزب،مما عجل في نشوء المعارضة . فقد استغلت بعض الاحزاب ماكانت تعانيه الكتلة من مشاكل داخلية وخارجية ، سواء على صعيد العلاقة بين أفرادها ،أو على صعيد علاقاتها مع فرنسا ، ومن هذه الاحزاب " الجبهة الوطنية المتحدة " (٢) ، و" عصبة العمل القومي " و" الكتلة الدستورية " ، و" الجبهة الشعبية " (٣) المتممة للجبهة المتحدة ،والتي كان ينطق باسمها الدكتور منير العجلاني في المجلس النيابي عن المعارضة .

وعلى أثر تعدد الاحزاب وظهور المعارضة ، بدأت الحياة النيابية داخل المجلس تشهد مشادات،ومصادمات (٤) كثيرة ،بسبب انتماءات النواب الحزبية الجديدة التي يشجعها خارج المجلس كل من لم ينضم الى الكتلة الوطنية ،وكل من يحقد عليها لأنها لم تراع مصالحه ، واعتمدت المعارضة في نزاعها مع رجال الكتلة - ممثلين في الحكومة - على سلاح فعّال هو نقد معاهدة عام ١٩٣٦ وذيولها ،مؤكدين أنها لم تحقق الأماني الوطنية المرجوة ،وأنها لاتشبه معاهدة الصداقة والتحالف العراقية الانكليزية،التي كانوا يأملون أن تنسج فرنسة على منوالها،كما بدأوا يشجبون سوء استعمال الكتلة الوطنية للسلطة التنفيذية .

ولو دققنا النظر في مدى تقدم أو تراجع قوة الاحزاب التي مرّت معنا في الانتخابات والمجالس النيابية ، لرأينا أن ذلك يعود لأسباب مختلفة يجمعها عامل واحد ،هو التدخل الفرنسي المستمر لترجيح كفة المناصرين له ، أو ضرب المعارضين له عن طريق الدس والتحريش، وزرع العراقيل واثارة المشاكل . كما تلاحظ ظاهرة هامة هي التحولات التي كانت تجري ضمن

---

١)- خالد العظم - مذكرات ج ١ ص ١٩٦ .

٢)- لمزيد من المعلومات عنها يمكن العودة لكتاب

٣)- د . ذوقان قرقوط - تطور الحركة الوطنية ص ١٧٨ .

٤)- يمكن ملاحظة هذه المصادمات في ما كتبناه عن مجلس عام ١٩٣٦ والموضوعات المطروحة عليه .

الاحزاب وتغير الولاء بانتقال العناصر بين أحزاب متضاربة في أهدافها وأساليبها ، ولعبت المصلحة الشخصية في هذا التقلب أكبر دور ،كما حدث حين انتقل الدكتور منير العجلاني الى جناح الشهبندر،مع أنه محسوب على الكتلة الوطنية ،وفاز بالانتخابات في قوائمها . وكان أن غيّر خطه نهائيا عندما عمل مع تاج الدين الحسني عام ١٩٤١،وأصبح صهرا له . وكذلك صبرى العسلي أمين عام " عصبة العمل القومي " عام ١٩٣٦ ، الذى انضم الى الكتلة الوطنية في الانتخابات ،ودخل المجلس النيابي معها .

ومن الجدير بالذكر أن الاحزاب السياسية السورية انفردت بحالة خاصة ،فهي لم تعرف انتماء طائفيا أودينيا (باستثناء حزب الاخوان المسلمين،الذى ظهر في مرحلة متأخرة عن موضوعنا) . فقد كان الحزب الواحد فيها يضم افرادا مختلفي المشارب والانتماءات الدينية والطائفية ،ولم يمنعهم هذا من تكثيف جهودهم حول أهداف معينة بعيدة عن اثارة المشاكل، التي أصبحت منسية بحكم التقدم الفكرى والحضارى ،وغلبة المفهوم الوطني على كل ماعداه .

وفيما بعد ،أى مابين عامي ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ، بدأت تغلب ظاهرة سيطرة الاقطاب ، اذ التف حول العديد من النواب جماعات مشكلة (جبهات)،وكأنها أحزاب محلية ؛فلكل نائب مجموعة تناصره ، ويلعب فيها عامل الانتماء لمدينة او لفكرة دور التجمع ،وسبب ظهور هذه الحالة ،هوعدم وجود أسس تنظيمية متينة للكتلة الوطنية ، فكان في السابق يجمع اعضاؤها مبادئ وطنية واحدة ،ولكن عندما وصلت الكتلة الى السلطة ،واستطاعت عقد معاهدة عام ١٩٣٦ ، انتابها الاحساس بأنها قدمت خدمة جلّى للوطن تسوّغ لها ان تلتفت الى تحقيق ما تصبو اليه ، مع أن البرلمان الفرنسي لم يكن قد وافق على المعاهدة . فبدأت تظهر النزعات والمصالح الشخصية لنواب الكتلة،فاستغلوا وجودهم في مراكز سياسية ،وراحوا يقدّمون الخدمات والمساعدات في التوظيف والوساطة الى أصحابهم ،أو الى الذين ساعدوهم في الانتخابات ، وأوصلوهم الى المجلس النيابي . وقد علقّت مجلة المضحك المبكي بأسلوبها الساخر على ذلك قائلة (1) : " - لا يجوز للنائب أن يسعى بتوظيف اكثر من شخص واحد من أقربائه - ممنوع قطعيا على النواب اعطاء كارتات توصية لأرباب المصالح ،أو أن يتدخلوا في شؤونهم " .

---

(1)- مجلة المضحك المبكي عدد ٣٦٧ تاريخ ٢٣ نيسان ١٩٣٨ ص ٥ .

وساعدت هذه التصرفات على نشوء ما يشبه (الجبهات) وخاصة بين الوطنيين ، فكان لجميل مردم بك جبهة ، ولسعد الله الجابري جبهة ، ولشكري القوتلي وصبري العسلي جبهة ، ولكل عضو بارز من الوطنيين تقريبا جبهة (١) . يساند كل منهم جماعة اما من التجار ، أو الشباب الوطني وزعماء الأحياء ، أو الأحزاب الصغيرة . وأدت هذه (الجبهات) الى مزيد من التمزق في الكتلة الوطنية .

ولم تقتصر ظاهرة الكتل على دمشق وحلب ، بل انتشرت في كل المدن السورية . وحتى المدينة الواحدة كانت تنقسم الى جبهات ؛ ففي حماة كان توفيق الشيشكلي يشكل جبهة ضد اتحاد الاقطاعيين من الأسر المعروفة، البرازية والعظمية والكيلانية ، وفي اللاذقية وقفت جماعة الكنج والهوّاش والعباس وسليمان المرشد ، جبهة ضد عبد الله شريتح . وما ينطبق على هذه المدن ينطبق على غيرها (٢) .

وقد ساهمت الانتخابات عام ١٩٣٦ في هذا الانشقاق كسبا للمؤيدين والناخبين ، فأدت مشكلة الزعامات بين وطنيي الكتلة الى اضعافهم أمام السلطة الفرنسية ، وامام معارضيهم في الداخل ، وكانت سببا مباشرا في انفضاض الشعب عنهم ، وكرهه لحكمهم .

اما العشائر التي تمثل جزءا لا يستهان به من أهالي سورية (٣) ، فقد كانت ادارتها بيد فرنسا ، ورغم ذلك فقد شاركت العشائر في الحياة النيابية ، وكان أعضاؤها ينتخبون بالتزكية ، وقد نجحوا في توحيد جهودهم ، حين أعلن أول مرة عن نشوء حزب يقوم على

---

١)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل . جـ ٤ ص ٥٣٨ .

٢)- المصدر السابق ص ٥٣٦ .

٣)- ورد في كتاب سعيد حمادة " النظام الاقتصادي في سورية ولبنان " بيروت ١٩٣٦ ، ص ١٢ و ١٣ أنه لا يعرف تماما عدد القبائل الرحل (البدو) ، ولكن على وجه التقريب يبلغ عددهم ٢٥٠ ألفا ، ينقسمون الى رحّل (١٥٠ ألفا) يتجولون من مكان لآخر سعيا وراء الكلأ لمواشيهم ، ونصف رحل (١٠٠ ألف) يعيشون على اطراف الصحراء ويتعاطون الزراعة بنحو محدود . ويرى حمادة أن بعض الثقات (جريدة الاحرار البيروتية عدد ١٩ ك ٢ ١٩٣١) تقدّر عدد البدو بـ ٣٦٠ ألفا ، أي أنهم يشكلون ١٣ بالمئة من مجموع السكان الذين يبلغ عددهم (٢٧٦٨٫٠٠٠) نسمة .

أساس اقتصادي عام ١٩٣٦ وأُطلق عليه اسم " حزب الزراع " (١) ، وكان حزبا برلمانيا ، معظم أعضائه من أبناء العشائر الممثلين في البرلمان ، وقد أُنشيء أساسا للاهتمام بالأمور الزراعية والقضايا التي تهم العشائر بالدرجة الاولى، ومتابعتها داخل المجلس النيابي ولدى المراجع الرسمية في الحكومة .

وتعتبر هذه ظاهرة صحيّة دعت العشائر الى تحمّل بعض الأعباء في الحكومة التي يعيشون في ظلها ، الى جانب عملهم كنواب في المجلس مشاركون في مناقشاته واعماله .

وهكذا كان للحياة الحزبية للنواب ، انعكاسات ملحوظة على طبيعة المناقشات في جلسات المجلس النيابي ، واتسمت هذه المناقشات بطابع الخصومات الشخصية ، اكثر مما اتسمت بالخصومات العقائدية ، وتسببت في فشل الحكومات المتوالية على الحكم حتى عام ١٩٣٦ ، كما استطاعت فرنسا استغلال هذه الاوضاع الى أبعد الحدود ، لتعيد سيطرتها على سورية ولتثبت فشل السياسيين السوريين في تحمل أعباء ومسؤوليات الحكم ، وتبرهن على ضعف وعيهم للمصلحة الوطنية ، في مقابل ترجيح مصالحهم الشخصية .

ومن المؤسف أن تكون المشاكل الحزبية والمصالح الشخصية ، سببا في تمزيق الفئة الواحدة ذات الآراء المتماثلة ، وأن تسوء الأمور لتبلغ درجة اغتيال رجل وطني، وزعيم كبير مناضل كالدكتور عبد الرحمن الشهبندر ، الذي اغتيل في عيادته في ٦ تموز ١٩٤٠ ، واتهم في بادىء الأمر كل من جميل مردم بك ، وسعد الله الجابري، ولطفي الحفار من زعماء الكتلة الوطنية ، الذين ذهبوا عقب الحادث الى العراق ، ولكن " المحكمة العسكرية الفرنسية برّأت ساحتهم " (٢) .

---

١) - محاضر جلسات البرلمان ١٩٣٦ - ١٩٣٧ الجلسة السابعة ص ٣٦ .

- وقّع على تشكيل حزب الزراع كل من : نوري الشعلان - سليم الدعاس - سليمان ميرزا - جميل الشماط - أحمد عبد الرحمن - فارس الزعبي - اسماعيل الحريري - محمد مفلح يوسف طيفور - أمين سمكوخ - ابراهيم ميرزو عبد المحسن .

٢) - حسن الحكيم - مذكراتي ج ٢ ص ١٧٩ .

وإذا كان رجال الكتلة الوطنية بريئين من مقتل الشهبندر ، الا أنهم كانوا السبب غير المباشر ، لدفع مثل هذه الفئة من شباب الحارات المندفعين على قتل الشهبندر ، مع أنهم لا يفقهون من أمور السياسة شيئا . وقد ذكر محمد كرد علي أن رجال الكتلة هؤلاء اتّهموا بقتل الشهبندر " انتقاما لكتلتهم ممن كان العامل الأكبر في تحطيمها " (١) ، مستغلين نشوء بعض الصلات بين الشهبندر وبين بهيج الخطيب، رئيس حكومة المديرين ، اثر استيائه من جماعة الكتلة الوطنية التي وضعت يدها على كل شيء (٢) ، فتشجعت هذه الفئة من الشباب، والذين كانوا مريدين لبعض المشايخ في المساجد ، بالاقدام على اغتيال عبد الرحمن الشهبندر ، دون أن تدرس خسارة مثل هذا الزعيم والمفكر السياسي السوري (٣) .

وفي نهاية حديثنا عن الاحزاب ، يمكننا القول ، ان التجربة الحزبية في سورية ، كانت تجربة سطحية لم تتعدّ كونها تكتلات ، وأن هذه الاحزاب كانت تحتاج لمخاض كبير قبل أن تمارس الحياة الحزبية السياسية ، لأنها افتقدت أهم أسس قيامها وهو التنظيم، وكان المستفيد الوحيد من ضعفها وأخطائها ، فرنسا الدولة المنتدبة .

---

١)- محمد كرد علي - المذكرات ج ٢ ص ٤٤٥ .
ذكر السيد صبحي فرزات في مقابلة مع كاتبة البحث أن الكتلة راحت تشيع عن الشهبندر التهم الباطلة التي بلغت حدّ اتهامه بالكفر . الى جانب التشنيعات الاخرى .
والسيد صبحي فرزات صحفي سوري متقاعد ، معاصر كل الأحداث التي مرّت على سورية وعمل مع الدكتور منير العجلاني ، كما أنه كان محسوباً على الشهبندر على حدّ قوله ، كما عمل قبل ذلك ضد الفرنسيين ولصالح الكتلة الوطنية عن طريق نقل تحركات الفرنسيين واخبارهم للوطنيين .
هذا وقد أذاع قائد شرطة دمشق في ٩ تموز ١٩٤٠ عقب مقتل الشهبندر بلاغا ذكر فيه أسماء المشاركين في مقتل الشهبندر ، وكان منهم أحمد عصاصة ، وصالح معتوق واحمد الطرابيشي ، الذين أوقفتهم الشرطة ، ثم أعدموا في ٣ شباط ١٩٤١ .

٢)- علي رضا - المصدر السابق ص ٤٦٠ .

٣)- مذكرات الزعيم الشهيد الدكتور عبد الرحمن الشهبندر - ثورة سورية الكبرى ، بقلم حسن الحكيم - رئيس وزراء سورية السابق - بدون تاريخ ص ٨ " لقد صُرع الزعيم الشهبندر بأيد أثيمة لانه المخلص لوطنه ، المؤمن بربه . . . ان قتل الشهبندر فتٌ في العضد وافناءٌ للخيار ، وتقليلٌ لعدد الرجال الذين قلّما تجود بأمثالهم الأجيال " .

وعلى الرغم من ذلك ، لا يمكن نكران الدور الذى لعبته الكتلة الوطنية برغم كل النقد الموجه اليه ، فقد قادت الكتلة النضال الوطني في سورية في أحلك أيامه ، ولمدة طويلة ، كما استطاعت أن تُشرك الشعب وتحشد جماهيره تحت رايتها لصالح الحركة النضالية ، وتجعله يساهم في صنع الأحداث سواء أكان عن طريق الحضّ على المظاهرات والاضرابات ، واشعال حركات العصيان والثورة ، أو عن طريق تمثيله في المجلس النيابي ونقل مشاكله اليه .

ومما لا شك فيه أن الحديث عن تاريخ الكتلة الوطنية والوطنيين ، هو في حقيقته حديث عن تاريخ النضال السياسي الذى قادته الكتلة ضد الانتداب الفرنسي ، وكانت الناطقة باسم الشعب السورى الذى ارتبط بها في تلك الفترة الزمنية .

. . . .

ب ـ البنية الاقتصادية والاجتماعية للنواب :

في ظروف الاتصال المتزايد بين بلاد الشام وأوربا في الربع الأخير من القـــرن التاسع عشر ، تفاعلت عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي،فتمخّضت عن نمو طبقة وسطى غنية (برجوازية) ، بدأت تماشي التطور الحديث وتنشط في الحواضر الساحلية والداخلية في سورية،لتمسك تدريجيا ببعض أسباب القوة الاقتصادية . ولكن هذه الطبقة البرجوازيـــة كانت تختلف عن الطبقة الاقطاعية القديمة من أرباب الزراعة والصناعة والتجارة،بأن أفرادهـا أتقنوا فـن التعامل مع الأجانب،وتكيّفوا مع الأحوال الاقتصادية الجديدة التي اعتمـــدت على حركة الرساميل الأجنبية والوطنية ،بحيث أن الوضع الاقتصادي التقليدي ،لم يعـــد يرضي تطلّعات طائفة منهم أو يتلاءم معها ، لانه في نظرهم يعبّر عن حياة مجتمع تســوده مفاهيم المحافظة والتقليد ، وتنتظمه مثل في الحياة متصلة بأنماط من الحكم،وعلاقـــات في الاقتصاد والمجتمع أخذ التطور الاجتماعي المتأثر بالغرب،يقود الى غيرها . وبـدأت البرجوازية تظهر في المدن والحواضر السورية ، حيث وجدت لها أنصارا ومؤيديـــن ، وساعدتها الظروف السياسية التي نتجت عن فرض الانتداب الفرنسي على سورية . ذلك أنه برغم التجزئة التي ابتليت بها بلاد الشام ،فان تطور العلاقات الاقتصادية واتجاه الحركة الصناعية والتجارية ، مال بأرباب الصناعة والتجارة الى مراعاة مصالحهم في التكتل الموقوف في وجه الشركات الأجنبية،التي مكّـنلها الاحتلال الفرنسي ،والتي بدأت تبسط سيطرتها ، وتملي مصالحها على جميع المجالات الاقتصادية ،تؤيدها طبقة الملاك القديمة التي كانت تستغل أراضيها وهي بعيدة عنها ،ورغم وجود بعض الاستثناءات فان هذه الطبقة كانت مرتبطة بالنظام الاجتماعي القديم وقيمه .(١)

وانطلاقا من واقع الانتداب الجاثم على البلاد ،نجح اقتصاديو سورية ، ومعظمهم من البرجوازيين في استغلال النقمة الشعبية ضد الاحتلال الأجنبي،ليؤمنوا لأنفسهم قواعد يستندون اليها في محاولة لتحقيق هدفين رئيسيين هما :

---

(١) — AL-AKHRAS, Safouh, Revolutionary Change in the Arab World, A Case from Syria, P. 63 .

أولهما النفوذ السياسي ،وثانيهما ، النفوذ الاقتصادي وتنمية الموارد المادية .
وانعكست صورة هذه الفئات التي كونت المجتمع السوري بشكل مباشر على حياته النيابية ،
فانتقلت بكاملها الى المجلس النيابي ،فكانت السمة العامة للنواب الوطنيين في مجلس عام
١٩٢٨ ،هي أنهم كانوا ينتمون الى طبقات اجتماعية أرستقراطية واقطاعية بالدرجة الأولى .
ووُجد بين النواب بعض المثقفين والزعماء الوطنيين الذين رفعهم نضالهم ضد الاستعمار
ليمثّلوا الشعب .

أما بالنسبة للبرجوازيين ، فرغم وجودهم في تلك الفترة ، لكنهم لم يكونوا قد
شكلوا بعد قوة تستطيع الوقوف أمام الفئات الاخرى البارزة ،وان كان بعضهم قد أصبح
معروفا .

هذا وقد لعب اللقب الارستقراطي ،والانتماء الى أسر معروفة دورا بارزا في وصول
العديد من الشخصيات الى كرسي النيابة ،وتجلّت هذه الظاهرة في المناطق التي مافتئت
تدين بالولاء لهذه المفاهيم الطبقية ؛ فمثلا انتخبت حماه النائب عبد القادر الكيلاني ،
والنائب حسني البرازي ،والنائب صبري فرح ،والنائب وديع الشيشكلي وغيرهم ،وكلهم
ينتمون الى أسر عريقة في تلك البلدة .

بينما انتخبت حلب النائب سعد الله الجابري ،والدكتور عبد الرحمن الكيالي وغيرهم ،
وكذلك كان الحال في مناطق ادلب ومعرة النعمان التي انتخبت النائب نوري الاصفري ،
والنائب فؤاد عبد الكريم ، وابراهيم هنانو ،وحكمت الحراكي ،وفي حمص مثّل النائب
هاشم الاتاسي ،وفيضي الاتاسي ومظهر رسلان،الأهالي في المجلس النيابي .(١)

ويمكننا بوضوح ملاحظة انتماء هذه الاسر الى الطبقة التي كانت تمتلك أراض زراعية
كبيرة ،ولا يستغرب طبعا أن يجمع هؤلاء بين الزعامة الوطنية والانتماء لطبقة ملاّك الأراضي .
وبما أن مجلس عام ١٩٢٨ كان مجلسا تأسيسيا ،لذلك لم تستطع هذه الفئات

---

١)ـ للاطلاع على أسماء النواب ومناطقهم يمكن العودة لقائمة نواب عام ١٩٢٨ المرفقة
بهذا البحث .

المختلفة التي انتمى اليها النواب ،أن تلعب دورا بارزا في تشريعاته وأعماله،لأنه لم يُنتخب لوضع القوانين ،بل لوضع الدستور ،وبالتالي لتهيئة الحياة الدستورية . كما أن قصر عمر المجلس حدّ من نشاط النواب ، وبرغم ذلك يمكننا تمييز موقفين واضحين ضمن مجلس ١٩٢٨ وهما ، الأول : يرفض الوجود الفرنسي ،وهو الغالب ،والآخر لا يمانع في وجوده ،أو على الأقل يرجو الافادة من مساندته لتحقيق بعض أطماعه السياسية عن طريقه ،كما هو حال الشيخ تاج الدين الحسني وسواه ممن يسمّون بالمعتدلين .

ولم يخل المجلس من المناقشات الحامية،التي تعكس واقع المنافسة الشخصية ، والتماس المصلحة الفردية من طريق المجلس . فبينما كانت تعتدم المناقشة حول اقامة مجلس شيوخ ،أشار النائب جورج صحناوي الى أهمية تخفيف الضرائب ، فردّ عليه النائب فوزي الغزي ،ووصفه بأنه " من رجال المال الذين يريدون أن يخففوا عن البلاد أعباء الضرائب بكلمة تنم عن هذا الشعور ،شأن جميع رجال المال الذين يطالبون بتخفيف النفقات ، ولكنهم يعودون ويحملّون البلاد أعباء جديدة ".[1] لذلك فالمصالح الشخصية التي كان يرجو النواب تحقيقها من طريق سن القوانين،لم تجد الوقت لتحقيقها لغلبة الواقع السياسي ومناقشته في هذا المجلس القصير الأجل .

وفي المجلس النيابي عام ١٩٣٢ - ١٩٣٣ يلاحظ تراجع الوجود الوطني فيه ، وتباعد العديد من أبناء الاسر المعروفة عن كراسي النيابة . وكان الوطنيون ،وأغلبهم من أبناء هذه الأسر ،يجدون في مواقفهم الوطنية ذريعة جديدة يستعيدون بواسطتها السيطرة على أنصارهم وأتباعهم ،بعد أن صارت المشاكل الوطنية والسياسية تشغل بال المواطن العربي في سورية ، لذلك اضطروا للتراجع عن العمل مع مجلس تسوده غالبية ملاينة للانتداب.

ومما لا شك فيه أن هذا المجلس تميّز بوجود بعض المثقفين من الأوساط الشعبية ، وعدد من رجال المال ،الى جانب عدد من السياسيين والعسكريين ، أمثال النائب شاكر نعمت الشعباني وصبحي بركات وحقي العظم .ولكن وجود هؤلاء في الأصل كان يرتكز على الدعم

---

١)- محاضر جلسات البرلمان - المجلس التأسيسي ص ٢٧٧ .

الأجنبيوليس على القوة الشعبية فقط . واذا كان صبحي بركات رئيس المجلس النيابي من أكثر النواب شعبية ، الا أنه سقط من قائمة نواب الشعب لتعاونه مع السلطات المحتلة، وعمله في ظل دستور مرفوض . وحتى بعض من يتوقع منهم الخير ، مثل شاكر نعمت الشعباني الذى كان يتمتع بخبرة عسكرية وسياسية كبيرة ، (١) فانه خيّب أمل أنصاره ، لأنه لم يكن من الصلابة الكافية بازاء السلطة الفرنسية ، وفشل في تحقيق الأماني الوطنية التي علقوها على وجوده .

ولقد استغل حقي العظم - وهو من أبناء الأسر السورية العريقة - وجود عديد من أصحاب الأراضي والمتنفعين في المجلس ، وحاول اكتسابهم الى جانبه في عقد معاهدة عام ١٩٣٣ ، فاستطاع استصدار قانون من المجلس النيابي بالغاء الديون الزراعية التي كانت للدولة على المزارعين ، وكان أغلبها دينا على النواب ، (٢) بسبب انتمائهم الى طبقة الملاك الزراعيين الذين يحصلون على النصيب الأكبر من هذه الديون ، فقد كان القطاع الزراعي مسؤولا عن الفعالية الاقتصادية ل (٧٥٪) من مجموع سكان سورية . (٣)

وهكذا لعبت المصلحة الشخصية لحقي العظم دورا في ارضاء كبار المزارعين من النواب على حساب مصلحة الوطن ، لأنه في الوقت الذى صدر فيه قانون الغاء الديون الزراعية ، كانت البلاد تعاني من أزمة مالية واقتصادية ، ولم تراع في هذا القانون مشاكل المزارعين الصغار الذين يحملون العبء الحقيقي ، مع أنهم كانوا يؤدون ديونهم بسرعة ، وانصب اهتمام حقي العظم على الاهتمام بمن يستطيعون الوقوف معه من الأغنياء ، الا أن مناورات العظم لم تنجح حين وُضعت المصلحة الوطنية في الميزان فرجحت كفتها .

---

١)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل ج ١ ص ٢٥٩ .

٢)- للاطلاع على قانون الغاء الديون الزراعية ، يمكن العودة لمجلس عام ١٩٣٣ من هذا البحث .

٣)- AL-AKHRAS , OP. Cit., P. 69 .

نواب المجلس النيابي عام ١٩٣٦ - ١٩٣٩ :

يتضح في هذا المجلس بيسر ، مدى انعكاس الواقع الاقتصادي والاجتماعي للنواب على وجودهم في المجلس وتأثيرهم فيه .

ففي تلك الفترة تحددت ملامح الطبقات في سورية ويمكن ملاحظتها على النحو التالي :

- الطبقة الارستقراطية وأبناء الأسر (الأعيان) ، استمر وجودهم بحكم استمرار الولاء لأسرهم ودوام نفوذهم .

- الطبقة البرجوازية المتمثلة في الدرجة الاولى بالتجار وملاّك العقارات وارباب الصناعة ، وقد اكتمل الشكل الحقيقي لهذه الطبقة ، حين انتمى اليها عدد كبير من أبناء الاسر ذات الملكية الزراعية ، واصبحوا القوة الرئيسية المحركة للمجلس وللسلطة التنفيذية . لقد استفادوا من موقعهم الممتاز هذا ، لتنمية أوضاعهم الاقتصادية . وكادت الوجوه الرئيسية في المجلس النيابي وفي الحكومة أن تكون المسيطرة الأولى على الشركات الوطنية وعلى التجارة والصحف ، وكثير من الموارد المالية . وأذكر على سبيل المثال شركة المغازل والمناسج : فقد تألفت اللجنة المؤسسة لهذه الشركة بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٣٧ من كل من السادة ، فارس الخوري ، وخالد العظم ، وسعدى القتابي ، وقد استحصلت اللجنة على مرسوم رقم ١٩٩١ تاريخ ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٧ ، مع قرار وزارى رقم ٦٧ تاريخ ٢ تشرين الاول ١٩٣٧ ، لبدء العمل فيها (١) .

وشركة مياه عين الفيجة : والتي تشكلت هيئتها في آب ١٩٢٢ برئاسة لطفي الحفار (٢) ، وكان نائبا لرئيس غرفة التجارة ، كما أن العمل فيها كان مساهمة ، ومن المؤسسين لها عارف الحلبوني رئيس غرفة التجارة ، وفارس الخوري الذى أشرف على وضع نظام المشروع

---

١)- دليل الجمهورية السورية ص ٤٧٠ .

٢)- وصف عبد اللطيف صناشوالي في مجلته المرايا عام ١٩٤٧ ص ١٥٢ ، لطفي الحفار بقوله : " لطفي الحفار سيد الفيجة " .

وشروط استثماره ، في حين أشرف على تنفيذه لطفي الحفار (١). ويعتبر مشروع جر مياه الفيجة الى دور دمشق أضخم مشروع اقتصادي عرفته دمشق ، أسسه (الحفار) بأموال وادارة وطنية (٢).

وشركة الاسمنت : وكان يطلق عليها اسم " شركة الشمينتو " (٣) ، وقد احرزت امتيازه شركة وطنية، يرأسها فارس الخوري في ٨ كانون الثاني ١٩٣٠ ، وضم مجلس ادارة الشركة عام ١٩٣٨ كلا من : فارس الخوري رئيسا للادارة ، عطا الايوبي نائبا للرئيس خالد العظم أمين السر العام ورئيس الشركة ، فخري البارودي عضوا ، حسني البيطار ، مفتش الحسابات (٤).

وشركة الكونسروة : التي تم انتخاب مجلس ادارتها في ٢٢ كانون الاول ١٩٣٢ (٥) ، وفاز شكري القوتلي برئاستها بأكثرية الأصوات بعد ما نال امتيازها .

وتم الترخيص لتأسيسها من الحكومة السورية برقم ٣٩٤٩ وتاريخ ٣٠ شباط ١٩٣٢ (٦).

ومما سبق يتضح أن البرجوازية الصغيرة المسيطرة في سورية استطاعت وضع يدها على امتيازات الشركات الوطنية كلها ، في حين بقيت الشركات ذات الامتياز بيد السلطة الفرنسية (٧).

ومن الملفت للنظر ، أن أغلب المشاركين في امتيازات الشركات الوطنية كانوا ينتمون الى جماعة الكتلة الوطنية التي اتهمها أعداؤها بالتهاون مع السلطة الفرنسية المنتدبة ،

---

١)- دليل الجمهورية السورية ص ٤٦١ .

٢)- أدهم آل جندي - اعلام الأدب والفن حـ ١ ص ١٠٧ .

٣)- كانت أعداد جريدة القبس طوال الفترة من عام ١٩٣٢ حتى ١٩٣٦ لا تخلو من نشر دعايات لشركة الشمينتو لترويجها وتشجيع الشمنتو الوطني .

٤)- دليل الجمهورية السورية ص ٤٦٤ .

٥)- جريدة القبس - العدد الصادر في ٢٢ كانون الاول ١٩٣٢ .

٦)- دليل الجمهورية السورية ص ٤٦٤ ، وانظر ايضا النشرة الرسمية لدولة سورية - العدد (٤) ص ٥٤ ٢٩ شباط ١٩٣٢ .

٧)- الشركات ذات الامتيازات الفرنسية هي : شركة الخطوط الحديدية - شركة الطيران وتأسست هذه عام ١٩٣٧ ، شركات السيارات ، شركة الجر والتنوير الكهربائي ، ادارة حصر التبغ والتنباك . دليل الجمهورية السورية ص ٤٦٤ .

وقد استطاعت هذه الطبقة أن تحقق أرباحا مادية عظيمة،دعمت موقفها السياسي ، وانعكس خيرها على اتباعها والملتفين حولها ، حيث نال العديد منهم مراكز مرموقة كما حصل ، حين أصبح فائز الخوري وزيرا ، في حين كان شقيقه فارس الخوري رئيسا للمجلس النيابي عام ١٩٣٨ (١) . وعُيّن احسان الجابري محافظا للاذقية ، وهو أخو سعد الله الجابري،وزير الداخلية ورئيس الوزارة فيما بعد .

ولكن الأوضاع الممتازة التي وصل اليها النواب والحكومة ، تحولت في نظر الشعب الى نقمة ، بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد خلال الحكم الوطني . واستغلت هذه النقمة ، الفئات المعارضة للكتلة الوطنية المتحكمة في البلاد ، فأثارت في وجهها المشاكل التي انتهت بسقوط حكومة الكتلة ومجلسها عام ١٩٣٩ .

ونستطيع بعد هذا العرض ، أن نلاحظ عددا من النقاط الرئيسية التي تتصل بالخلفية الاقتصادية والاجتماعية للنواب وهي :

١- وجود طبقات اجتماعية مختلفة في المجالس النيابية السورية (ارستقراطية - اقطاعية - برجوازية) .

٢- وجود طبقة لا يستهان بها من المثقفين في مختلف المجالات ، وعلى رأسها الحقوقيون ، كالدكتور منير العجلاني ، وفارس الخوري . وكان الدكتور عبد الرحمن الكيالي طبيبا ، كما وجد عدد من النواب،لا بأس به من حملة الشهادات والاختصاصات العالية .

٣- نمو البرجوازية الصغيرة كقوة فعالة،داخل المجلس النيابي وفي الحكومة ، معتمدة على قوتها الاقتصادية .

٤- الجمع بين وظائف وأعمال مختلفة الى جانب مقعد النيابة ، فكان من الممكن أن يكون النائب وزيرا وتاجرا ونائبا،مثال ذلك لطفي الحفار ، فقد كان من كبار التجار الى جانب كونه وزيرا للمالية ونائبا ، وفائز الخوري كان نائبا ، ووزيرا للاشغال العامة والاقتصاد،

---

(١)- وصف عبد اللطيف الشاشوالي ، النائب فائز الخوري بأنه " فائز في كل عهد " ، لانه عاصر المجالس النيابية كلها حتى عام ١٩٣٩ .
مجلة المرايا عام ١٩٤٧ ص ١١٧ .

ومن رجال القانون ..وغيره .. أو أن يكون النائب من أبناء الاسر المعروفة ومثقفا ورجل أعمال ،ويعمل في السياسة .

٥- الدور الذي لعبته هذه الطبقات المختلفة،في وصول الكثيرين الى مقعد النيابة واستغلاله لتحقيق أغراض شخصية .

٦- أثرّت خلفية النواب الاجتماعية والاقتصادية سلبا أو ايجابا،في صدور قوانين مختلفة، تتماشى مع مصلحتها .

٧- وجود عدد من نواب العشائر ،ويعتبر هؤلاء عادة من كبار الملاّك والاقطاعيين ،وقد لعبوا دورا في استصدار بعض القوانين ،وخاصة المتعلقة بالقروض الزراعية والضرائب ، كما سرت اليهم عدوى التحزّب .

من كل هذه الفئات تشكلت المجالس النيابية السورية ،فمنها من كُتب له الاستمرار في مجالس جديدة ،وبعضهم انتهى بسبب نموّ الوعي الوطني القومي لدى الشعب، حيث بدأت تظهر فئات جديدة ، وبمباديء مختلفة عن سابقتها ، باختلاف الأوضاع ووصول سورية الى الاستقلال .

وكان من هذه الفئات الجديدة أناس مغمورون عانوا من مساوىء الاقطاع وسيطرة كبار الملاك والتجار ،فظهرت لديهم ميول يسارية (اشتراكية وشيوعية) ،وأناس متدينون عملوا في الميدان السياسي (كجماعة الاخوان المسلمين) .

كما أن بروز سورية في صدر الواقع القومي العربي ،أوجد لديها مفاهيم جديدة قامت عليها أحزاب عقائدية تقدمية، شاركت من بعد في الحياة النيابية ،وكان لها نشاط ملحوظ في توجّه البلاد القومي والاجتماعي . كحزب البعث العربي الذي تطور فيما بعد الى حزب البعث العربي الاشتراكي .

الفصل السادس

" تطور الأحداث السياسية في سورية حتى مطلع العهد الاستقلالي وقيام مجلس عام ١٩٤٣ "

(١٩٣٩ - ١٩٤٣)

كانت تلك الفترة عصيبة بالنسبة لسورية ، بعد انهيار آمالها المعقودة على المعاهدة وعلى الوطنيين ، وكان لاعلان الحرب العالمية الثانية ، تأثير أليم على البلاد السورية ، والظروف السياسية آنذاك . (١) وجرت تغييرات فورية في كل مناحي الحياة ، ففي بداية الحرب تولى الجنرال ويغان قيادة الجيش الفرنسي في المشرق ، واتخذت اجراءات لوضع المناطق السورية في حالة دفاع ، منها حلّ بعض التنظيمات السياسية في سورية ، التي يُشكّ بأنها مؤيدة لأعداء فرنسا ، واعتقال العديد من المشتغلين بالقضية الوطنية ، والحكم على كثير منهم بالمحاكم العسكرية بالسجن ، وبعضهم بالمؤبد بتهم التآمر والعمل التخريبي ، ومن هذه المنظمات (الحزب الشيوعي) . (٢) وقد أعلنت سورية والحكومات المحرمة تأييدها للحلفاء في حربهم ضد المحور .

خلال الاشهر التسعة الاولى من الحرب ، لم يكن هنالك نشاط سياسي واسع ؛ (٣) فالمفوض السامي والسلطات السورية واللبنانية احصروا أنفسهم في اجراء الاصلاح الادارى والرقابة المالية والاقتصادية ، واهتموا بتأمين تمويل الطعام وملاحقة المحتكرين ومصادرة كل ما يمكن أن يفيد الجيش . (٤) أما بالنسبة للأمور الخارجية ، فقد تمت ازالة مصدر هام للقلق الفرنسي ، وذلك بابرام الاتفاق الفرنسي الانكليزى في تشرين الثاني ١٩٣٩ ، وفي آذار عام ١٩٤٠ وُقّع اتفاق تركي سورى للصداقة وحسن الجوار ، ولم تلبث الأحداث أن تطورت ، فقد اتسع الهجوم الذى شنّه الالمان على بولونية حتى شمل غربي أوربة وشرقيها ، " بعد أن هاجمت ألمانية البلاد المنخفضة وفرنسا والنرويج " . (٥)

---

١) - غالب العياشي - الايضاحات السياسية ص ٢٦٠ .

٢) - Hourani, OP. - Cit., P. 230 .

٣) - Ibid., P. 231 .

٤) - حنا خباز - فارس الخورى ، حياته وعصره ، ص ١٠٨ .

٥) - د . أحمد طربين - تاريخ المشرق ص ٥٨١ .

وفي شهر تموز عام ١٩٤٠ ،كانت الجيوش الفرنسية قد استسلمت للألمان الذين احتلوا أكثر من نصف أراضي فرنسة ،وتشكّلت في فرنسة حكومة جديدة عرفت ب (حكومة فيشي)، وترأسها المارشال (بيتان). (١) وعلى اثر انهيار فرنسا ،كان هنالك شك من الموقف الذى ستتخذه في سورية ولبنان ،حيث حلّ الجنرال (ميتلهوزر) محلّ الجنرال ويغان ، الذى استلم قيادة القوات المتحالفة في فرنسة ، وأعلن هذا بأنه لن يكون هناك أى تغيير في وضع البلدان المنتدبة ، وسيستمر العلم الفرنسي مرتفعا على هذه البلاد ،وستستمر فرنسا بالقيام بمهامها الانتدابية فيها .

لكن وقف فرنسا القتال ضد الالمان ،كان له أثر خطير على وضع الحلفاء في الشرق الأدنى ،وسبب قلقا للحكومة البريطانية . (٢) لذلك أصدرت الخارجية البريطانية في بداية تموز ١٩٤٠ بيانا ،أكدت فيه أنها لن تسمح بوقوع سورية ولبنان تحت سيطرة معادية ، أو أن تستخدما قاعدة للهجمات على البلدان التي لبريطانيا معها علاقات للدفاع عنها ، واحتفظت بريطانيا لنفسها بحرية التصرف اذا رأت الحاجة الى ذلك .

وفي مطلع عام ١٩٤١ عانت البلاد السورية أزمة شديدة ،وأضربت احتجاجا على السياسة الاستعمارية المتبعة فيها، (٣) وعلى ندرة المواد الغذائية ، التي سارع التجار لاخفائها وفشلت السلطات بمقاومة المحتكرين والمنتفعين ، الى جانب سوء أوضاعها ،الذى نتج بسبب انخفاض الفرنك الفرنسي انخفاضا كبيرا عام ١٩٤٠ ، لمعادلته في تلك الفترة مع الاسترليني . (٤) وكانت سورية محرومة من التجارة مع الاقطار المحيطة بها وخاصة التابعة للاسترليني .

---

١)- علي رضا - المصدر السابق ، ص ٤٥٦ .

٢)- Hourani, OP. Cit., P. 232 .

٣)- Ibid., P. 235. ،وللاطلاع على الضائقة التي مرت بها سورية بسبب دخول جيوش فرنسا الحرة ،والجيوش البريطانية ،يمكن العودة للجريدة الرسمية العدد (٧) ١٩ شباط عام ١٩٤٢ ص ١٦٢.

٤)- د . صلاح العقاد - المصدر السابق ص ٤٣ .

واستغل الوطنيون هذه الظروف الحرجة ، بزعامة شكري القوتلي ، الذي قاد النضال الوطني ، فجمع الصفوف المتفرقة ، ودعا الى اعادة الاوضاع الشرعية وانهاء الاحكام الاستثنائية ، والافراج عن المعتقلين والسجناء السياسيين ،[١] محوّلا بذلك الاضطرابات الى حركة سياسية ، وأصدر في آذار عام ١٩٤١ بيانا ، أكّد فيه أن الحكم الفرنسي لم يبق له مبرر ، لأن الاساس القانوني لوجوده لم يعد موجودا ، طالما أن جمعية الأمم أوقفت أعمالها ،[٢] كما شجب في هذا البيان حكومة المديرين بزعامة بهيج الخطيب ، واعتبرها جماعة لا تنسجم مع مشاعر عامة الشعب ، وطالب بتشكيل الحكومة الوطنية فورا . وبنتيجة استمرار الاضطرابات ، اضطرت حكومة المديرين الى تقديم استقالتها .[٣]

في آخر كانون الاول عام ١٩٤٠ ، كان المفوض السامي (دانتز) قد حلّ في سورية ولبنان قائدا عاما ، محل المفوض السامي المعيّن (كياب)، الذي مات قبل استلام منصبه ، على اثر اسقاط طائرته في البحر المتوسط .[٤] وكان قد أصبح الاتجاه الفرنسي في كل من سورية ولبنان مناوئا تماما للبريطانيين ، ومؤيدا لحكومة فيشي الموالية للألمان .[٥]

وبنتيجة الاضطرابات التي عمّت المدن السورية ، اضطر المفوض السامي للتفاوض مع شكري القوتلي ، لتشكيل حكومة أكثر تمثيلا للشعب ، الا أن المفاوضات توقفت بينما استمرت الاضطرابات ، لذلك أصدر المفوض السامي قرارا في ٢ نيسان عام ١٩٤١ ، بتنظيم السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية ، وآخر بتعيين خالد العظم رئيسا للحكومة السورية ، بعد أن استقالت حكومة المديرين . كما قرر انشاء مجلس استشاري يكون للعلويين والدروز فيه ممثلون ، مع الاحتفاظ بنظامهم الخاص ، وأسند سنّ القوانين الى مجلس شورى يساعد الحكومة في هذه المهمة .[٦]

---

١)ـ الارمنازي ـ المصدر السابق ص ١٢٠ .

٢)ـ حنا خباز ـ المصدر السابق ص ١٠٨ .

٣)ـ Hourani, OP., Cit., P. 235 .

٤)ـ Ibid . , P. 232.

٥)ـ وجيه الحفار ـ المصدر السابق ص ١٨٦ .

٦)ـ الارمنازي ـ المصدر السابق ص ١٢٠ ، وانظر أيضا

وفي عهد حكومة خالد العظم ، أوائل حزيران عام ١٩٤١ ، دخلت الجيوش البريطانية ترافقها جيوش (فرنسا الحرة)[١] الى سورية ، لانهاء احتلال حكومة فيشي الموالية للألمـان ، واعادة السيطرة الفرنسية ، وذلك خوفا " من نزول الالمان في سورية ولبنان "،[٢] مستغلين الوجود الفرنسي الموالي لهم . وقد حارب الفيشيون الجيوش البريطانية والديغولية حين دخولها الى سورية مدة تفوق الاربعين يوما . وانتهى الهجوم في النصف الاول من شهر تموز عام ١٩٤١ . ومنذ ذلك الوقت بدأت القرارات تصدر عن المندوبية العامة لفرنسا الحـرة في الشرق .[٣]

ومع بداية حكم فرنسا الحرة ،جرت بعض التطورات في الاوضاع السورية ، حيث نشر بعد مدة الجنرال " كاترو " ،المفوض السامي لفرنسا الحرة قرارا في ٨ حزيران عام١٩٤١م أعلن فيه باسم زعيمها ديغول،انهاء الانتداب واستقلال سورية ، وذلك ليستميل السوريين الى جانبه ،ويبعدهم عن التأثير البريطاني ،حيث كان يخشى من الاطماع البريطانيـة في سورية . بعد ذلك شهدت سورية عدة تغييرات وزارية نتيجة للأحداث غير المسـتقرة فيها ؛ ففي ١٢ أيلول عام ١٩٤١ عين الجنرال كاترو ، الشيخ تاج الدين الحسني رئيسا للجمهورية السورية الثالثة ،[٤] وذلك بعد أن استدعي من محل اقامته في فرنسا .

وقد أذاع السفير البريطاني (مايلز لمبسون) في القاهرة ، بيانا ذكر فيه تأييـد بريطانيا لاستقلال سورية المعلن ،ووافقت الحكومة البريطانية على سياسة فرنسا الحرة فـي سورية ولبنان ،ومنحت اعترافها الرسمي للدولتين المستقلتين حديثا ، على شكل رسـائل تهنئة أرسلها الملك (جورج السادس) ، الى الرئيس السوري في ٢٧ تشرين الاول عام١٩٤١

---

١)- علي رضا - المصدر السابق ص ٤٦٨ ، هذا وقد ذكر خالد العظم في مذكراته أن حوادث عام ١٩٤١ ، لم تكن ناشئة عن التعطش الى الحياة الدستورية ، وانما عن سوء ادارة الحكومة المحلية التي تذمر منها الناس تذمرا ،استطاع رجال الكتلة الوطنية استثماره وجعله حركة وطنية خالد العظم ج ١ ص ٢٠٦ مذكرات ان اسم فرنسا الحرة أطلق على الحكومة الفرنسية في المنفى ،وكان يرأسها الجنرال " ديغول" ج ١ - ص ٢٠٦ .

٢)- د . أحمد طربين - تاريخ المشرق ص ٥٩٨ .

٣)- الجريدة الرسمية - العدد (١٩) ١٤ أيار عام ١٩٤٢ ،ص ٣٣ .

٤)- الارمنازي - المصدر السابق ص ١٣٢ .

واللبناني في ٢٦ كانون الاول عام ١٩٤١ . وفي شباط عام ١٩٤٢ ، عين الجنرال (ادوارد سبيرز) ، كأول وزير بريطاني في جمهوريتي سورية ولبنان،[(١)] الأمر الذى جعل فرنسا الحرة لا ترتاح للضمان البريطاني . فاضطرت بريطانيا الى التأكيد على لسان وزير دولتها في الشرق الاوسط (لتلتون) ، لديغول في ٧ آب عام ١٩٤١ ، بأنه ليس لانكلترا مصلحة في سورية ولبنان.[(٢)]

كما أعلنت الولايات المتحدة في بيان رسمي في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤١،على لسان وزير خارجيتها (كوردل هول) عن موقفها المتحفظ الذى يتضمن عطفها وشعبها على أماني الشعبين ، السورى واللبناني ، في التمتع بحقوق السيادة التامة .

وكانت الحكومة الامريكية تأمل أنه بمجرد أن تسمح الظروف الدولية ، سوف تعترف باستقلال سورية ولبنان ، اعترافا رسميا ، وفي تشرين الاول عام ١٩٤٢ ، عين المستر (جورج وادسورث) قنصلا عاما أمريكيا ، ومبعوثا ديبلوماسيا لدى الحكومتين ، السورية واللبنانية ،[(٣)] كذلك اعترضت المملكة العربية السعودية باستقلال سورية فقط ، في حين أن مصر اعترفت باستقلال الدولة السورية ، ولكن ليس بشكلها الحاضر ، ولم تعترف الدول العربية الأخرى باستقلال البلدين ، مفضلة أن يكتسب شكل الاستقلال ، مزيدا من الحقيقة من خلال تأسيس الحكومة الدستورية.[(٤)]

وفي ١٦ أيلول ١٩٤١ ، عهد رئيس الجمهورية الى السيد حسن الحكيم بتشكيل الوزارة ، وقبيل تأليف الوزارة ، صدرت ثلاثة مراسيم اشتراعية :[(٥)]

الاول ــ يُخول مجلس الوزراء حق التشريع واصدار مراشيم اشتراعية لها قوة القانون، ويعين كيفية نشر القوانين ، واعادة النظر فيها .

الثاني ــ يحدد مسؤولية الوزراء مجتمعين ومنفردين تجاه مقام رئاسة الجمهورية .

الثالث ــ يقضي بأن لا يتجاوز عدد الوزراء العشرة .

---

١)ــ Hourani, OP. Cit., P. 252 .

٢)ــ الارمنازى ــ المصدر نفسه ص ١٢٨ .

٣)ــ Hourani, OP. Cit., P. 253 .

٤)ــ Ibid,, P. 253.

٥)ــ انظر الجريدة الرسمية العدد (١) ٨ كانون الثاني عام ١٩٤٢ ص ٧، وانظر وجيه الصفار المصدر السابق ص ١٨٨ .

ومن الواضح ،أن هذه المراسيم التشريعية ،استُصدرت لتحل محل النصوص الدستورية ، وذلك خلال المدة التي تبقى فيها احكام الدستور معطلة بقرار من المفوض السامي ،وحتى تعود الحياة النيابية.

وقد أعلن الجنرال كاترو في ٢٧ أيلول عام ١٩٤١ ،أن سورية تتمتع بالحقوق والمزايا التي تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة ،وأن هذه الحقوق والمميزات لا تخضع الا للقيود التي تفرضها حالة الحرب الراهنة ،وأمن البلاد السورية ، وسلامة الجيوش المتحالفة ، كما ذكر بأن سورية وحدة لا تتجزأ من الوجهة السياسية والجغرافية .(١)

وعلى الرغم من اعلان فرنسا الحرة ،استقلال سورية ولبنان ، فانها لم تكن متعجلة في اعادة الحياة الدستورية اليهما ،أو نقل السلطات الى حكومتيهما ، ففي آب عام ١٩٤٢ ، أعلن الجنرال ديغول في خطاب ألقاه خلال زيارته للبلدين ،أن الانتخابات لا يمكن عقدها بعد ، والتقدم الوحيد الذى تم ، هو اصدار مراسيم في شباط عام ١٩٤٢ ،بادماج جبل الدروز ومقاطعة العلويين في الدولة السورية ، وفي الوقت نفسه تخضعان لنظام ادارى ومالي خاص ، شبيه بالنظام الذى كان موجودا من ١٩٣٦ - ١٩٣٩ .(٢)

لم تستمر حكومة حسن الحكيم طويلا ،فقد أقيل من وزارته في ١٨ نيسان عام ١٩٤٢ ، بعد أن نشب الخلاف بينه وبين رئيس الجمهورية تاج الدين الحسني ، وتبادلا الاتهام .(٣) بعد ذلك ألف حسني البرازى الوزارة بناء على المرسوم رقم ٣٩٤ تاريخ ١٨ نيسان عام ١٩٤٢ .(٤) وبقي في الحكم حتى كانون الثاني ١٩٤٣ ،وكان قد انضم اليها خليل مردم بك ، وزيرا للمعارف في ١ تموز ١٩٤٢ . ولكن لم يلبث أن وقع الخلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس حكومته ، وتكرر تبادل التهم بينهما ،وانتهت هذه الوزارة بالاستقالة .(٥)

وفي ٨ كانون الثاني ١٩٤٣ ،عُهد الى جميل الالشي بتشكيل الوزارة بناء على المرسوم رقم ٢ .(٦)

---

١)- الارمنازى - المصدر السابق - ص ١٣٤ .

٢)- Hourani, OP. Cit., P. 253 .

٣)- للاطلاع على تفاصيل المشاكل بين الشيخ تاج ورؤساء حكومته ، انظر وجيه الصفار - المصدر السابق ص ١٨٩ .

٤)- الجريدة الرسمية - العدد (١٦) ٢٣ نيسان عام ١٩٤٢ ص ٤٧٥ .

٥)- محمد عزة دروزة - حول الحركة العربية الحديثة جـ٢ ص ٩٥ . ويذكر دروزة في كتابه هذا ، أن سبب تغيير الوزارات كان من تصرفات ومداخلات افرنسية معتادة وخاصة بسبب ادارة الاعاشة ومصاعبها .

٦)- الجريدة الرسمية - العدد (١) ١٤ كانون الثاني عام ١٩٤٣ ص ٣٤ .

وفي بداية عهده توفي الشيخ تاج الدين الحسني بتاريخ ١٧ كانون الثاني عام ١٩٤٣ ،فأصدر مجلس الوزراء مرسوما اشتراعيا ، منح فيه نفسه مهام السلطة التنفيذية بالوكالة ، ليمارس الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية .

بقيت وزارة الايشي على رأس الحكم حتى يوم ٢٥ آذار عام ١٩٤٣ ، ولم يكن لهذه التغييرات الوزارية أهمية تذكر ، فالفشل في استعادة الحكم الدستوري ، زاد من السخط الذي ساد سورية ،بسبب الطريقة التي أعلن فيها الاستقلال ، فقد انتُقدت الاساليب الادارية لموظفي فرنسا الحرة ،ونما الاعتقاد بأن سورية ولبنان لم تنالا شيئا من الاستقلال،وشارك في هذا الاعتقاد ، السياسيون والمواطنون العاديون ، الذين شجبوا عقم الادارة الفرنسية ، وقلة جدواها .[١] كما أن الفترة التي حكم فيها الشيخ تاج تميزّت بـ "الضغط على الحريات العامة والخاصة "،[٢] الى جانب ميوله الانتدابية لفرنسا ، التي مكنت رجال الانتداب من أن تكون لهم الكلمة الاولى والاخيرة . كما أخمدت حركة الصحف الوطنية ، وانتشرت الصحف التي تعمل لصالح الحكومة وتشويه الحياة الاستقلالية .[٣] فالفترة التي أمضاها تاج الدين الحسني من عام ١٩٢٨ - ١٩٤٣ ، " كان أمره بين اثنين : اما رئيس الحكومة ، وهو في واد والشعب في واد ،واما معزول مقيم في باريس بعيدا عن وطنه وأهل بلده ".[٤]

بعد أن قوي أمل بريطانية بالنصر ، بدأت في أوائل عام ١٩٤٢ ، تمارس ضغطا على حليفتها فرنسا ، لاعادة الحياة النيابية في سورية ،وأن تُسلم الحكومة التي ستنبثق عن المجلس النيابي صلاحياتها تدريجيا .

ورغم تسويف الفرنسيين ، الا ان اللجنة الفرنسية لم تجد مناصا من الموافقة على اجراء

---

١)- Hourani, OP. Cit., P. 254 .

٢)- وجيه الحفار - المصدر السابق ص ١٩١ .

٣)- شمس الدين الرفاعي - تاريخ الصحافة السورية ج ٢ ص ١٥٤ .

٤)- خالد العظم - مذكرات ج ٢ ص ٢٤٣ . وأيد خالد العظم في هذا الرأي ،شمس الدين الرفاعي ،في كتابه السابق ص ١٥٤ .

انتخابات حرة في سورية ولبنان ،واعلنت هذا في ٢٤ كانون الثاني عام ١٩٤٣ .

وفي ٢٥ آذار عام ١٩٤٣ ،أصدر الجنرال كاترو سلسلة قرارات ، قضت باعادة النظام الدستوري في سورية ، وتنظيم السلطات العامة في فترة الانتقال ، وسمي عطا الايوبي رئيسا للدولة والحكومة للمرة الثانية .(١) وذكر الجنرال كاترو في بيان ،أن مجمل الأحكام التي اتخذها ترمي الى غاية أساسية ،وهي حل المعضلة الدستورية بطريقة ديموقراطية لا تحيّز فيها ، وقال بأن الحكومة التي ستشرف على الانتخابات يجب أن لا يكون لها صبغة سياسية .(٢)

وكانت فرنسا قد مهدت لاعادة الحياة الدستورية ، على لسان المسيو (هيللو) الذي انتدبه الجنرال كاترو مكانه أثناء غيابه في شمال افريقية ،فصرف هذا على أن فرنسا تعتزم القيام بمهمتها التاريخية ،والاحتفاظ بمركزها في سورية ولبنان .(٣)

انتخابات عام ١٩٤٣ :

دعيت البلاد لاجراء انتخابات نيابية بناء على المرسوم رقم ٣٦٧ تاريخ ٢١ حزيران ١٩٤٣ ،(٤) فجرت الانتخابات في جو جديد ،شعر السوريون من خلاله أن الاستقلال التام

---

١) - كان عطا الايوبي قد شكل وزارته الاولى قبيل قيام معاهدة عام ١٩٣٦ ،واستلام الوطنيين الحكم ، وكانت وزارته انتقالية أيضا ،ريثما تجرى الانتخابات ويتم تأليف حكومة دستورية تتولى الصلاحيات .

وقد تألفت وزارة عطا الايوبي في ٢٥ آذار عام ١٩٤٣ من :

عطا الايوبي	لرئاسة الدولة والحكومة
الامير مصطفى الشهابي	المالية والاقتصاد الوطني والاعاشة
فيضي الاتاسي	للمعارف والعدلية والشؤون الاجتماعية
نعيم الانطاكي	للخارجية والاشغال العامة

٢) - الارمنازي - المصدر السابق ص ١٣٨ .

٣) - Ziadeh, Nicola , " Syria and Lebanon " N.Y. , 1957 , P. 72.

٤) - حسن الحكيم - مذكراتي ج٢ ص ١٨٥ ، وانظر حول الانتخابات ، الجريدة الرسمية العدد (٢٤) تاريخ ٢٤ حزيران عام ١٩٤٣ .

قد أصبح قريبا ، فتمت انتخابات الدرجة الاولى في ١١ تموز ١٩٤٣ ، وتمت انتخابات الدرجة الثانية في ٢٦ تموز من العام نفسه ، واختار السوريون نوابهم ليقوموا بالمهمة العظيمة وهي " انشاء أوضاع الدولة الجديدة الاستقلالية ،واقامة النظم الحرة الديموقراطية ، وتوجيه الأمة الى الغايات الرفيعة التي تقدس المصلحة العامة ، وتعزز شعور الدولة ، وحرمة القانون ، ورقابة النظام وكرامة الانسان ".(١)

بلغ عدد نواب هذا المجلس (١٢٤) نائبا ، وفي الوقت الذى كانت تتم فيه العملية الانتخابية في السابق ، في جو من التوتر والصراع ، وصل الى حدّ القتل ووقوع الضحايا عام ١٩٣٢ ،(٢) نرى أنه في عام ١٩٤٣ ، لم يقع في المدن السورية مايصحّ أن يسمى معركة انتخابية ، فقد اتجه الناخبون الى انتخاب الوطنيين بصورة عامة ، وبظهور نتائج الانتخابات ،اتضح فوز الوطنيين بأغلبية الاصوات ،(٣) الا أن هؤلاء لم يتقدموا الى الانتخابات على أساس اشخاصهم ،ولا على أساس انتمائهم لحزب كما حدث عام ١٩٣٦ ، لأن الكتلة الوطنية ، كهيئة رسمية ،لم تكن قائمة في ظروف الانتخابات ، بل انها كانت منحلة عمليا دون أن تعلن ذلك .(٤)

وأغلب الظن أن الوطنيين لم يرغبوا في دخول معركة الانتخابات على أساس أحزاب ، حتى لا يثيروا الشعور العام ، بعد أن كره الشعب التكتلات الحزبية ،وماجرّته من ويلات على البلاد أضعفتها ،وأضعفت موقفها أمام السلطة الفرنسية .

---

١)- الارمنازى - المصدر السابق ص ١٣٩ .

٢)- انظر لمزيد من المعلومات ، الفصل المتعلق بالعملية الانتخابية من هذا البحث .

٣)- الجريدة الرسمية - ملحق العدد (٣٠) ٧ آب عام ١٩٤٣،ص ٨١١ - ٨١٢ . يمكن العودة الى هذا العدد للاطلاع على أسماء نواب مجلس ١٩٤٣ .

٤)- محمد عزة دروزة - حول الحركة العربية الحديثة ،ج٢ ،ص ٩٦ . وانظر حول ذلك حرب فرزات - المصدر السابق .ص ٢٠٦ .

المجلس النيابي عام ١٩٤٣ ، والسمات الجديدة لمطلع العهد الاستقلالي :

يسجل المجلس النيابي عام ١٩٤٣ ، مرحلة جديدة في الحياة الدستورية لسورية ؛ ففيه تجلت مظاهر الاستقلال ، واتضحت معالم الشخصية القومية للنواب السوريين ، فغلبت على كثير من المناقشات ، وهذا ما سيتضح من خلال الايجاز الآتي من هذا المجلس .

ففي ٨ تموز ١٩٤٣ ، وبناء على النص رقم ٥٥٤ ، (١) افتتح المجلس النيابي في ١٧ آب عام ١٩٤٣ ، وحضره ممثلون من فرنسا وبريطانيا وأمريكا ، وحضره ممثلو الدول العربية ، مصر والعراق والحجاز ، وقد رحب رئيس المجلس بوجودهم .

وفي تلك الجلسة تم انتخاب فارس الخوري رئيسا للمجلس ، كما انتخب شكري القوتلي رئيسا للجمهورية السورية بأغلبية (١١٨) صوتا من أصل (١٢٤) صوتا . (٢)

وصدر المرسوم رقم ١ في ١٩ آب عام ١٩٤٣ ، كلف بموجبه سعد الله الجابري بتشكيل الوزارة ، (٣) وكان الأمل المقصود عليها كبيرا ، وذلك لتتسلم الصلاحيات التي كان يجب أن تتسلمها سورية من فرنسا وهي : (٤)

حصر حق التشريع بالحكومة السورية ، تسليم الجمارك ، ربط دوائر الأمن العام

---

١)- الجريدة الرسمية - العدد (٣١) ١٢ آب ١٩٤٣ .

٢)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الاولى ١٧ آب ١٩٤٣ .

٣)- الجريدة الرسمية - العدد (٣٣) ٢٦ آب عام ١٩٤٣ ص ٩٥٦ .

وقد تشكلت وزارة سعد الله الجابري على النحو التالي :

سعد الله الجابري	رئيس الوزارة
جميل مردم بك	وزيرا للشؤون الخارجية
لطفي الحفار	وزيرا للداخلية
نصوح البخاري	وزيرا للمعارف والدفاع الوطني
خالد العظم	وزيرا للمالية
مظهر رسلان	وزيرا للاشغال العامة والاعاشة
توفيق شامية	وزيرا للزراعة والتجارة

٤)- الارمنازي - المصدر السابق ص ١٣٥ .

الغاء وظائف المستشارين ، وجعلهم أقل عدد ممكن ، وتحديد صلاحياتهم الفنية ، الغاء وظائف ضباط الاستخبارات ، وربط مصلحة العشائر ، ومراقبة الصحف ، وتمثيل الحكومة السورية في قضايا الحدود ، ومراقبة الشركات ذوات الامتياز ، ومخالفات الاعاشة ، واستثمار السكة الحجازية ، التي هي وقف اسلامي ، واستعادة ادارة الخط المذكور .

وتقدمت وزارة الجابري ببيان أعدته الى المجلس النيابي ، أشارت فيه الى الظروف التي اجتاحت البلاد ، والى مهمتها في الحكم والواجبات المترتبة عليها لخدمة الوطن .

وكان من أبرز التحولات الاستقلالية التي شهدها مجلس ١٩٤٣ ، موقفه من قضية المادة (١١٦) ، التي أطلق عليها اسم (غول الدستور) ، وأسماء أخرى متعددة دلت على أن هذه المادة التي أضافها المفوض السامي للدستور ، الذي وضعته الجمعية التأسيسية عام (١٩٢٨) كانت بمثابة السيف المسلط على بقية مواد الدستور . فمنذ بداية قيام المجلس ، طالب النائب اكرم الحوراني ، النواب ورئيس الجمهورية أن يؤدوا يمين الاخلاص على دستور عام ١٩٢٨ ، لا على دستور عام ١٩٣٠ ، الذي طرأت عليه بعض التعديلات بقرار من المفوض السامي ، وقال : " تمسّكنا بالدستور الاول وحلفنا اليمين على أساسه ، هو نقطة ابتداء في توجهنا وعطنا القومي " (١) . ورغم تأجيل حلف اليمين الى ٢٤ كانون الثاني عام ١٩٤٤ ، على دستور ١٩٢٨ ، الا أن جلسات المجلس شهدت مواقف وطنية ، دلّت على عمق النضج السياسي ، والشعور الاستقلالي ، الذي طغى على كل ماعداه من القضايا ، وأكد النائب (ميخائيل ليان) على ذلك حين قال : " نحن لم نأت الى هذا المجلس للمناقشة بالموازنة والقوانين التي تعرض علينا . . ان مناقشة القوانين هي من الاهمية بالدرجة الثالثة أو الرابعة

---

(١) ـ محاضر جلسات البرلمان ـ الجلسة الثانية ١٩ آب عام ١٩٤٣ ص ١٣ .

فنحن أتينا هذا المكان لنرعى الاستقلال الذى هدرنا من أجله دماءنا ودماء أبنائنا" (١).

ومن المفيد أن نذكر ،أن عودة البحث في قضية المادة (١١٦) في المجلس النيابي السورى ،كان مردّه الى الأحداث التي شهدها لبنان ،اثر اقدام بشارة الخورى ورياض الصلح ،والعديد من النواب على تعديل الدستور اللبناني ، وقبض السلطات الفرنسية عليهم وايداعهم السجن . فقد أثارت هذه الاحداث غضب النواب السوريين حتى أصبحت شغلهم الشاغل ،واتضح الاتجاه القوى لديهم نحو الوحدة العربية ، والشعور بالآمال والآلام الموحدة. ومن مطالعة وقائع الجلسة التاريخية الهامة التي جرت في ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٤٣ في المجلس النيابي ، يمكن بوضوح ملاحظة ذلك ، فقد أحسّ النواب السوريون أن مشكلة لبنان هي مشكلتهم . وطالب النائب المعظم المجلس باعطاء قرار بزوال المادة (١١٦) الممقوتة ،والمتطفلة ، التي قيدت حرية السوريين زمنا طويلا .. أما النائب ناظم القدسي ،فقد اعتبر أن لبنان في وضع دستورى يشابه الوضع السورى .

وبناء على المواقف السابقة ، طرح نائب دمشق أحمد الشرباتي ضرورة البحث في القضية السياسية الهامة التي تسيطر في ذلك الوقت ،وهي القضية التي تناولتها لجنة التحرير الفرنسية ،وذكرتها الصحف والاذاعات الفرنسية ، بمناسبة أزمة لبنان ،وتحدثت عن : (انسجام الانتداب مع الاستقلال الموعود به) . وتساءل النائب الشرباتي عن المادة (١١٦) هل هي موجودة أم غير موجودة؟ (٢) كما قدّم للمجلس نصا للتصويت عليه ،جاء فيه :

" المجلس النيابي يطلب من الحكومة السورية بأن تقوم بعمل حازم لاستلام الصلاحيات والسلطات كاملة حالا ،وذلك عملا بنصوص مجموع مواد الدستور السورى المائة والخمس عشرة ، لنتوفر على ادارة بلادنا بأنفسنا ولنتمكن من المساهمة ،مساهمة واسعة الى جانب الحلفاء ".

ولكي يصبح الغاء المادة (١١٦) قانونيا ، ذكر أكرم الحوراني بأنه " من الجائز

---

١)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة التاسعة ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ،ص ٣٤١

٢)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الحادية عشر ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٣ ،ص ٣٨٩

أن نحلف اليمين على دستورنا الحقيقي المتكون من مائة وخمس عشرة مادة فقط ، دون أن نعترف بوجود هذه المادة فتعد ساقطة لاغية " !(١)

وبعد سماع خطب النواب الوطنية على مدى جلسات مختلفة ، حول المادة (١١٦) ورفضهم لوجودها ، خطب وزير الخارجية جميل مردم بك أمام المجلس ، معلقا على موقف الحكومة من هذه المادة ، ومما ذكره : " ولما أقدمنا على ممارسة الحقوق الدستورية في هذا العهد ، نعتبر هذه المادة صدرت من جانب واحد وهو الجانب الافرنسي ، وان البلاد في جميع أدوارها لم تعتبر هذه المادة أبدا ، وهي غير مقيدة بها " .(٢)

ثم طلب رئيس الوزراء من المجلس أن يهيء نسخة من الدستور محتوية على المواد التي قبلت في الماضي ، وجرى المجلس على تطبيقها ، وأن يتم حلف اليمين على هذا الأساس .

وقد وافق المجلس النيابي بالاجماع في هذه الجلسة على تقرير لجنة الشؤون الخارجية في المجلس، المقدم من رئيسها عدنان الاتاسي في ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٤٣ وهو : " رأت اللجنة أن القيود المفروضة على الدستور باسم المادة (١١٦) ، والتي لم يقرها المجلس التأسيسي ، غير موجودة في صلب الدستور السوري ، بل هي عبارة عن تحفظ وحيد الطرف غير ملزم للجانب السوري ، ولا يدخل في يمين الاخلاص للدستور .

ولمّا كان من الضروري تنفيذ نصوص الدستور بتمامه في هذا العهد الاستقلالي ، فاللجنة تقترح على المجلس الكريم أن يقرر عقد جلسة خاصة يعينها رئيس المجلس في أقرب وقت ، ويُدعى اليها فخامة رئيس الجمهورية ، ليتفضل والنواب بحلف يمين الاخلاص وفقا للمادة (٤٦) من الدستور ، المكون من مائة وخمس عشر مادة ، ودمتم " .

هذا وقد أقسم رئيس الجمهورية والنواب في مطلع عام ١٩٤٤ على الدستور خلواً من المادة (١١٦) .(٣)

---

١) ـ المصدر نفسه ـ الجلسة الثانية عشر ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ص ٤٠١ .

٢) ـ محاضر جلسات البرلمان ـ الجلسة الثانية عشر ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٣ ص ٤٠٨ ـ ٤١٠

٣) ـ الارمنازي ـ المصدر السابق ص ٨٢ .

وكان من مظاهر الاستقلال ،أنه ابّان استلام وزارة سعد الله الجابري للوزارة ، اهتمت حكومته بتسلم الصلاحيات من الفرنسيين ،وجرت مفاوضات مختلفة بين الطرفين ، ومنذ البداية مارس المجلس النيابي صلاحياته ،في مراقبة الوزارة والاشراف على أعمالها ؛ فقد طلب النائب نسيب البكري أن يسمع المجلس كلمة من الحكومة حول المفاوضات التي بدأت بها مع المراجع المختصة ، وقال : مؤكدا بداية المرحلة الاستقلالية : " لا أقول المفوض السامي ،لأننا لم نعترف بالانتداب ، ونحن مستقلون ، بل نقول مع السفير أو السفراء " .[1] كما تساءل النائب ناظم القدسي ،كيف يمكن أن تمضي سنتان بعد اعلان الاستقلال عام ١٩٤١ ، والحكومة السورية السابقة لم تتسلم شيئا مايسمى صلاحيات ، وأكد أن الحكومة الدستورية الحالية يدعوها واجبها القومي ، كما يدعو النواب ،الى استلامها الصلاحيات بأي طريقة كانت ،وممارستها بالفعل .

وقد أجاب وزير الخارجية في خطابه أمام المجلس على أسئلة النواب ، بأن الحكومة بدأت ممارسة صلاحياتها الخارجية ، وذلك عندما دعيت لمشاورات الوحدة العربية ، وقال : " ذهبنا بمحض ارادتنا وسجلنا صفحة في تاريخ الاستقلال الحقيقي " .[2] ويقصد بدون انتظار الأذن من فرنسا ،وكانت قد جرت مفاوضات الوحدة العربية في مصر مع رئيس وزرائها مصطفى النحاس ،والتي أسفرت عن تأسيس جامعة الدول العربية .[3]

كما أن المفاوضات السورية اللبنانية الفرنسية ،التي تمت في دمشق ،أسفرت عن توقيع البروتوكول الشهير في ٢٢ كانون الاول عام ١٩٤١ ،بتسلم المصالح المشتركة .[4]

---

١)- محاضر جلسات البرلمان - الجلسة الحادية عشر ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٣ ص ٣٨٩

٢)- المصدر نفسه - الجلسة الثانية عشر ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٣ ،ص ٤٠٨ . وقد صدر موسوم تشريعي رقم ١٤٩ تاريخ ٥ آب ١٩٤٣ ،بوضع نظام عام لوزارة الخارجية جاء في المادة الاولى منه : " تتولى وزارة الخارجية في الجمهورية السورية الشؤون المتصلة بالعلاقات الدولية ،والشؤون العائدة للسوريين وللمصالح السورية في البلاد الأجنبية ، حسبما تحدده القوانين والأنظمة السورية والمعاهدات الدولية والعرف والعادة الدولية " . حول ذلك انظر الجريدة الرسمية العدد (٣١) ١٢ آب ١٩٤٣ ص ٨٣٣

٣)- غالب العياشي - المصدر السابق ،ص ٤٧٤ .

٤)- بشارة الخوري - حقائق لبنانية ،ص ٦٩ .

حيث تقرر تسلّم الصلاحيات التي كانت تمارسها السلطات الفرنسية ،ومنها المصالح المشتركة وادارة حصر التبغ ، والأمن العام ، والآثار ، ومراقبة الشركات ذات الامتياز .[1]

وفي تشرين الاول عام ١٩٤٣ ،تم اتفاق شتورا بين سورية ولبنان من أجل الوحدة الجمركية .[2] ومع تسليم الصلاحيات للحكومة الوطنية ، وقسم رئيس الجمهورية والنواب على دستور سورية بمواده المائة والخمس عشر ، وبدء ممارسة الصلاحيات الخارجية ، بدأت سورية مرحلة دستورية جديدة من حياتها ، وذلك حين قامت على دستور سليم ، وبعيدا عن المعاهدات كما جرى في المجالس السابقة ، واستطاعت هذه المرحلة أن تتوج بجلاء القوات الاجنبية عن أراضيها في ١٧ نيسان ١٩٤٦ ،كما أمضى النواب الوطنيون في هذا المجلس مدة سنة قبل أن تنشأ بدايات المعارضة عام ١٩٤٣ ، حيث طالب بعض النواب في ٥ تشرين الاول عام ١٩٤٤ ، بايجاد فرقة معارضة للمجلس الى جانب الفريق المؤيد ، وفيما بعد أصبح رشدي كيخيا وناظم القدسي محور المعارضة البرلمانية حتى عام ١٩٤٩ .

وقد استطاع مجلس ١٩٤٣ والحكومة السورية في بداية حياتها الاستقلالية أن يحققا بعض الانجازات منها :[3]

- منح العفو العام بتاريخ ٢٩ آب ١٩٤٣ ، عن جميع الجنح والمخالفات المرتكبة في الجمهورية السورية قبل تاريخ ١٧ آب ١٩٤٣ .
- احداث مدرسة زراعية ،ومركز زراعي في السلمية بتاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٤٣
- كما نوقشت ميزانية عام ١٩٤٤ ،وتمت الموافقة عليها .
- كذلك قرر مجلس النواب السوري الغاء مناهج التعليم باللغة الفرنسية في المدارس

---

١)- حنا خباز - المصدر السابق ص ١١١ .

٢)- بشارة الخوري - حقائق لبنانية ص ٩٨ .

٣)- انظر الجريدة الرسمية العدد (٣٤) ٢ أيلول عام ١٩٤٣ ، والعدد (٤٢) تاريخ ٢٨ تشرين الاول عام ١٩٤٣ .

الابتدائية الرسمية ،والسماح بتدريس احدى اللغتين الفرنسية أو الانكليزية في المدارس الثانوية ، واعتماد اللغة العربية وحدها في المراسلات الرسمية .

- تمت في عهد هذا المجلس بعض المخالفات الدستورية ،حيث تألفت الوزارة من ثمانية وزراء ،مع أن الدستور ينص على أن عدد الوزراء لا يجوز أن يزيد على سبعة .(١)

وفي وصف هذا المجلس ،ذكر النائب المعارض هاني السباعي ،بأن المجلس كان فرقة واحدة في تأمين الاستقلال التام ،وفي السياسة الخارجية ،ولكنه في الحقيقة فرقتان في بقية الشؤون فقط ،وان الاختلاف كان في الشؤون الداخلية .(٢)

* * *

---

١)- محاضر جلسات البرلمان - جلسة ٢٨ آب ١٩٤٥ .

٢)- حرب فرزات - المصدر السابق ص ٢١٢ .

الخاتمـة

يتضح من الدراسة التي عرضت لها ،من المجالس النيابية في سورية ، والدور الذى كانت تقوم به ، أنه أصبح بالامكان الوصول الى مجموعة نتائج واكبت الحياة الدستورية فـــي سورية . فبعد العودة الى بدايات هذه الحياة الدستورية اتضحت مشاركة النواب العـرب ، ومن بينهم السوريون في مجلس المبعوثان العثماني ،متفاعلين مع الأحداث ومنفعلين بها في الدفاع عن الحقوق العربية في أى قطر من الوطن العربي ، وبعد أن نالت سورية باستقلالها ابان الحكم العربي الفيصلي ٨ آذار ١٩٢٠ ، وأعلنت عن قيام المؤتمر السورى ، كان هذا بمثابة مجلس نيابي ،تولى أمور البلاد في مرحلة عصيبة ، وكان منبرا حرا ،يعود اليه الفضل في وضع أول دستور لسورية وان لم تكتمل خطاه ،فانه بقي أساسا عاد اليه واضعو دستور أول مجلس تأسيسي عام ١٩٢٨ ،واستمر بعد ذلك دستورا للبلاد .

ولما قامت المجالس التمثيلية والاستشارية ،لعبت نفس الدور التشريعي ،فشـــملت اهتماماتها مناحي حياة المواطن وجوانبها ،واهتمت بالحياة الاقتصادية وخاصة الزراعـــة ، وناقشت ضرائبها ، كما بحثت موضوعات هامة ، كالمحاكم المختلطة الذى تنوى الدولة المنتدبة انشاءها[1] وموضوع العشائر،اذ اهتمت تلك المجالس بما تدفعه من ضريبة التعداد وغيرها[2] ، وظل الأمر على هذا النحو الى أن قام المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨ .

ان أبرز النتائج التي يمكن استخلاصها من أدوار المجالس النيابية التي عاصرتهـــا سورية حتى عام ١٩٤٣ ،تتمثل فيما يلي :

١ـ كان قيام المجالس النيابية في سورية في الفترة مابيـــن ١٩٢٨ ـ ١٩٤٣ ،نتيجـــة حتمية للأوضاع السياسية بالدرجة الأولى ،فاذا كانت فرنسا قد اضطرت بحكم نصوص الانتداب لعقد انتخابات أسفرت عن مجلس نيابي ،يصادق على معاهدة أو اتفاقية صداقة وتحالف ، فان المحرك الرئيسي لها شعور فرنسا بأن الاتفاقات التي تعقدها الحكومات بمعزل عن المجالس النيابية مآلها الفشل وهذا ماأثبتته تجاربها . ولمّـا

---

١)ـ جريدة العاصمة ـ العدد (٢٦٠) نقلا من مذاكرات المجلس التمثيلي ١٢ تشرين الثاني عام ١٩٢٣ ص ٥٣ .

٢)ـ المصدر السابق ـ جلسة ١١ كانون الاول عام ١٩٢٣ ص ١٨٧ .

كان هدفها من تلك المعاهدات افراغ الانتداب في قالب المعاهدة ، فقد نجحت الضغوط الوطنية في رفضها في عام ١٩٣٣ ،وفي الاصرار على معاهدة عام ١٩٣٦ عند ما تراجعت فرنسا من ابرامها ،وطالبوا بالاستقلال الناجز بديلا عنها في حال فشل اتمامها .

كما أن رغبتها في التظاهر بتأييد الحياة النيابية الدستورية في البلد الذى أوكلت اليها أمانـــــة الحفاظ على تمامية أراضيه ،وقيادته نحو معارج الاستقلال والنمـــو والتقدم كان سببا آخر لقيام تلك المجالس النيابية .

ثم ان قيام المجالس النيابية استوجب عمق الوعي الشعبي السياسي ،وأهمية التعبير عن متطلبات الحياة الدستورية واحتياجات الوطن والمواطن ، التي عبّرت عنها المجالـــس النيابيـــة .

٢- استطاعت سورية بفضل وعيها لقيم الحرية والديموقراطية والتحرر قبيل الانتــداب الفرنسي ،أن تمارس بوقت مبكر نسبيا تجربة الحياة الديموقراطية ، فتشكلت فيهـــا الاحزاب السياسية التي قامت بدور فعّـــال في اختيار ممثلي الشعب للمجالـــس النيابية ، وكانت أهم مبادئ تلك الاحزاب حرصها على استقلال سورية ووحدتها مع الاقطار العربية وتمامية أراضيها .

٣- أحرزت المجالس النيابية السورية قصب السبق في ممارسة صلاحياتها بالرغم من كـــل ماكانت تواجهه من تحديات ،وخاصة في علاقاتها كهيئة تشريعية مع السلطة التنفيذية . فقد شهدت المجالس مواقف كريمة تجلّت في سحب الثقة من العديد من الوزارات ، لعدم قيامها بما أوكل اليها من مهام وطنية بالدرجة الأولى ، كماحدث عند مـــا سحبت الثقة من وزارة حقي العظم عام ١٩٣٤ . في حين لم يسجل أى حـــادث تعطيل أو ايقاف للمجلس من قبل السلطة التنفيذية ، وانما كان هذا التعطيـــل يأتي من قبل سلطات الانتداب ،وهذا فخر لا انتقاص ، اذا قورن بما حدث في العراق مثلا أو في مصر .

وفي هذا المعرض يقول الدكتور عبد الرحمن الكيالي ،وهو نائب ووزير للعدلية والمعارف في الحكومة الوطنية ، وعضو بارز في " الكتلة الوطنية " في تقويمه للمجلس

النيابي الوطني عام ١٩٣٦-١٩٣٩ : " بالرغم من معارضة هؤلاء - مشيرا الى جماعة المعارضة في البرلمان - ومن مختلف التيارات التي كانت تندفع داخل المجلس وخارجه بتأثيرات أجنبية وغير أجنبية ، فان المجلس النيابي كان مرضيا ونشيطا ومتزنا ، وكانت الحكومة تراعي مكانته وتحافظ على هيبته ".(١)

٤- ضمّت المجالس النيابية السورية نخبة من المثقفين في مجالات مختلفة وعلى رأسها الحقوقيون ، وكانت نسبة لا يستهان بها ، قد استطاعت التعمق في الأمور الدستورية ومناقشتها بوعي مكّنها من الدفاع عن حقوق الوطن السوري ، كما وضعت دستورا عكس معرفة واضعيه الدقيقة بالقواعد الدستورية والأصول البرلمانية ، وعبّر عن أماني البلاد وتطلعاتها في التحرر والاستقلال والوحدة مع الاقطار العربية والانتصار لقضاياها القومية ولا سيما قضية فلسطين . كما عبّر ، بقدر ما سمحت الظروف الانتدابية ، عن الحرص على مصالح أهاليها ، على مختلف انتماءاتهم ، وعلى تطورهم في الميادين الاجتماعية والاقتصادية .

٥- حفلت جلسات المجالس النيابية بالمناقشات الحرة ، وشهدت صدامات علنية بين النواب وممثلي الحكومة ، وان لعب في بعضها العامل الشخصي دورا ، ولكن المشاكل الوطنية كانت محور النقاش الدائم ، وكان لخالد العظم رئيس الحكومة السورية عام ١٩٤١ ، رأي مماثل في هذا الموضوع حين تحدث عن التجربة النيابية بقوله : " أثبتت بأن الانتقادات البريئة والتهجمات على القائمين بالعمل الحكومي ، والاكثار من الخطب الرنانة ، بقصد كسب الشعبية الرخيصة ، كل ذلك هو خلاصة ما شهدته البلاد بمرارة خلال السنين التي قضتها تحت الحكم النيابي ".(٢) وان كان البعض قد استخلص من هذه المشاهدات بأن الدولة المنتدبة بقيت قوية وقادرة ، بحيث حولت المجالس النيابية الى مسرح لصراعات الجماعات(٣) ، فاننا

---

١)- عبد الرحمن الكيالي - المراحل ج ٤ ص ٥٢٦ .

٢)- خالد العظم - مذكرات ج ١ ص ٢١٢ .

٣)- حول مدى نجاح التجربة النيابية في لبنان وسورية انظر :

Rondot , Op. cit., P. 405 .

يجب أن لا ننكر أن القضية الوطنية كانت في أول الاعتبارات ،وأساسا يستند اليه فيما عرضه وطرحه النواب من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

٦- أثبتت المجالس النيابية ورغم قيامها في ظل دولة منتدبة ، جدارتها وتحديها للاستعمار الفرنسي ،ونجحت في وقف بعض القرارات المجحفة الصادرة من السلطة المنتدبة ،وواجهتها بالشعور العدائي ، وهي تعلم أن ذلك قد يكلفها تعطيل الحياة الدستورية ، كما حدث في المجلس النيابي عام ١٩٢٨ عندما رفض النواب أن تعلى عليهم الارادة الفرنسية في نصوص الدستور السوري،ومجلس عام ١٩٣٢ الذى رفض المعاهدة المفروضة التي وقعتها حكومة حقي العظم بمعزل من رأى السلطة التشريعية ،ومجلس عام ١٩٣٦ ، الذى تحداها وأصرّ على معاهدة ١٩٣٦ أو الاستقلال ، والى ذلك يشير الدكتور منير العجلاني ، وهو أحد أفراد المعارضة في المجلس النيابي عام ١٩٣٦ ، اذ يقول : " حتى المجلس الذى انتخب في ظل الانتداب ،صوّت ضد الافرنسيين ،وفي المجلسين اللذين انتخبا بعد الجلاء كانت الروح الوطنية هي المسيطرة اجمالا " (١)

٧- استطاعت المجالس النيابية أن تحقق للشعب العربي في سورية بعض المصالح ، ورفعت من كاهله بعض الأعباء ،وفيمايلي عرض موجز لاهم تلك النواحي التي عالجها مجلس عام ١٩٣٢ ،ومجلس عام ١٩٣٦ (٢) . ولن أعرض لمجلس عام ١٩٢٨ ، لأنه على رغم قصر مدة بقائه ،فقد أنجز مأثرته العظيمة وهي ، وضع دستور الدولة السورية . كذلك لن أعرض للنواحي السياسية فقد حظيت بنصيب وافر من الشرح في هذا البحث ، واكتفي بابراز أهم القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي عالجها المجلسان المذكوران . ففي مجلس عام ١٩٣٢ :

---

(١)- مقابلة شخصية مع الدكتور منير العجلاني ،جرت في الرياض في ٩ نيسان ١٩٨١ .

(٢)- للاطلاع على تفاصيل هذه المنجزات ،انظر القوانين والقرارات التي صدرت في الفصول السابقة من هذا البحث .

بالنسبة للزراعة ، كانت السياسة المعلنة في تلك الفترة تتسم بالتقشف وضغط النفقات ، ورغم ذلك فقد جرت عدة محاولات في المجلس النيابي للتخفيف عن المزارعين منها :

- توزيع الاعانات على المزارعين عام ١٩٣٣ ، وتشكيل لجنة زراعية لدراسة أوضاع المزارعين وقد تمكنت هذه اللجنة من وضع قانون مساعدة الزراع ، وطلب المجلس من الحكومة تقديم قرض قيمته (٥٠٠) ألف ليرة سورية لمساعدة المزارعين . كما جرى تنزيل عشرة بالمئة من أعشار عام ١٩٣٢ ، ومدد أجل سداد ديون الزراع المتراكمة ، كذلك ارتفعت أصوات النواب في جلسات مختلفة مدافعة عن أوضاع المزارع السيئة ومناقشة لها ، واحتجوا على الغاء مدرسة السلمية الزراعية ، وقد أقر المجلس استمرار العمل في وضع قانون تحديد رسم الماشية، ولكن هذه القرارات والقوانين ، لم تستطع حل المشاكل الزراعية ، ولم تكن كافية . وبالنسبة للتعليم ، وضع المجلس برامج للتعليم ، بحيث يكون فيه تعليم ليلي الى جانب التعليم النهاري ، حتى يتمكن أكبر عدد من الطلبة من متابعة تحصيلهم العلمي . ومُنح رئيس الجمهورية حق فتح المدارس المحلية والخصوصية لما تقدمه من نشاط في نشر التعليم ، كما وضع قانون بتعيين درجات التعليم العمومي بكل مراحله ، والمواد التي تدرس فيه . كذلك وُضع قانون للكرلس، المجا في المدارس التجهيزية ، وقانون ينظم الاجور المدرسية ، واهتم النواب بضرورة الاتجاه الى المدارس الصناعية والزراعية لتخريج أصحاب اختصاصات يمكن الاستفادة منهم ، بدل التراكم الوظيفي الحاصل من جراء الاتجاه الكلي نحو التعليم العادي . ويبدو من القرارات السابقة أن مشكلة التدخل الفرنسي في التعليم وفرض المناهج الفرنسية لم تُحلّ . وفي الميادين الاخرى قبل المجلس المشاريع المتعلقة بالاشغال العامة ، كانشاء الطرق وتزفيتها ، ورصد مبلغا لانشاء قصر العدلية ومستشفى دير الزور . كذلك أصدر قانونا للحصول على مشاعية الاراضي المحروقة لصالح الدولة ، حتى يتم استصلاحها. ورغم الضائقة المالية ، فقد أقرّ المجلس النيابي الاستمرار في بناء فندق بلودان ورصدت المبالغ له .

وبما أن الواردات الجمركية كانت لا تزال تحت السيطرة الفرنسية ، فقد طالب النواب بوضع سياسة جمركية ، حفاظا على المنتجات الصناعية الوطنية ، ومنع فرنسا من السيطرة على السوق التجارية السورية .

هذا الى أنه وُضع نظام للآثار القديمة ، بحيث تصبح ملكا للدولة ، لمنع المتاجرة بها ، وشجّع المجلس على تسجيل معاملات النفوس المكتومة ، باصدار قانون عفو عمن تخلفوا ، حتى تصبح الاحصائيات السكانية صحيحة وكاملة .

كذلك احتج المجلس على الغبن الذى يلحق بسورية لعدم حصولها على أرباح معقولة من المصرف السورى ، لتتناسب مع اعتمادها على موارده ، وثار النواب على المحاكم المختلطة ، وطالبوا باصلاح جوهرى لنظام القضاء الذى تسيطر عليه فرنسا ، دون أن يحققوا نتيجة ترجى ، وأصدر المجلس النيابي في ١٩٣٣ قرارا بتشكيل هيئة عليا للاوقاف الاسلامية ، لدراسة وتحسين اوضاعها التي تدهورت لوقوعها تحت السيطرة الفرنسية .

وفي مجلس عام ١٩٣٣ تم اصدار قانون العفو العام ، ولكنه لم يشمل كل الجرائم ، ولا شمل المبعدين السياسيين .

أما المجلس النيابي عام ١٩٣٦ ، فكان أبرز منجزاته :

- على صعيد الزراعة ، اهتم المجلس بقضاياها كثيرا ، وذلك لكون سورية بلدا زراعيا ، فقد قدمت الحكومة مشاريع زراعية ، ومساعدات للزراع لتفادى الاوضاع الزراعية المتردية ، وأقرها المجلس ، ومن هذه المشاريع ما رُصد في موازنة عام ١٩٣٨ ، المبالغ اللازمة لانشاء مراكز زراعية ، ولمكافحة الحشرات الزراعية ، وبنيت حمامات ومحلات لسقي الاغنام ، كما جرت زيادة قدرها (٢٠) الف ليرة سورية على حصة المصرف الزراعي عام ١٩٣٩ ، حتى يتمكن من تقديم القروض الزراعية للمزارعين ، وحدد المجلس النيابي المساحة المزروعة بالحنطة للقضاء على حشرة السونة ، كما أوقف المجلس جباية عشر الحرير من عام ١٩٣٧ ، وذلك لتشجيع تربية دودة القز . وفي عام ١٩٣٧ أسقط المجلس بدلات الاعشار عن القرى المتضررة بالسيول والحريق ، واهتم المجلس بتنمية الأحراج ، وأصدر القوانين لمنع قطع أشجارها وتهريب أخشابها .

وعلى صعيد الصناعة ، ناقش مجلس النواب عام ١٩٣٨ ، وضع العمال والصناعيين ، وطالب بتحسين أوضاعهم ، ومنع تسلط رب العمل عليهم ، ورفع العمال مطالبهم الى المجلس لدراستها ووضع الحلول لها ، ولكن هذه المطالب لم تتحقق كما رأينا ، وقد صدرت بعض القوانين لتحسين الحالة الصناعية وأهمها : قانون باعفاء وقود الآلات من الضرائب لزيادة الاعتماد عليها ، وقرارات بتأليف عدد من الشركات الوطنية ، منها شركة السكر ، وشركة التعهدات العامة ، وشركة عمل الجليد والتبريد .

الا أن الصناعة والعمال لم يحظيا بحظ وافر من الاهتمام ، لغلبة الصفة الزراعية على سورية.

أما بالنسبة للتعليم ، فقد اهتمت الحكومة الوطنية بالتعاون مع المجلس النيابي على تحسين أوضاع التعليم بكل مراحله ، وركّز المجلس اهتمامه على المدارس الصناعية والزراعية والحرفية لدفع النهضة الاقتصادية في البلاد ، وفي عام ١٩٣٨ وضع وزير التعليم خطة قدمها الى المجلس النيابي ، وتضمنت برنامجا تدريجيا لعشر سنوات للقضاء على الأمية . كما زيد عدد المعلمين في مدارس القرى والمدن والعشائر ، ونوقشت في المجلس قضية البعثات الى خارج سورية ، وصدر مرسوم بشأنها ، وذلك لزيادة عدد المختصين في مختلف المجالات .

ومن المآثر التي تذكر للمجلس في مجال التعليم والاهتمام به ، أنه أصدر قانونا باعتبار الكتب القديمة من الآثار التي يجب أن تسجل لدى مصلحة دار الآثار ، وخاصة (المخطوطات) ، ومنع بيعها أو اخراجها .

والحقيقة أن التعليم شهد تحسنا ملموسا في تلك الفترة ، وان لم يتخلص كليا من مشاكل التدخل الفرنسي في شؤونه . وكان القضاء من الامور الاخرى التي عالجها المجلس ، فقد اهتم النواب ببحث مشاكله وركّزوا على أهمية وحدة القضاء في جميع المحاكم ، ومنع التلاعب في القضايا ، وخاصة التي يكون أحد أطرافها أجنبي . وكانت أهم القوانين القضائية التي أصدرها المجلس النيابي ، تنصب على تنظيم القضاء في محافظتي اللاذقية والسويداء ، بسبب انضمامهما الى أمهما سورية في مطلع العهد الوطني .

وأما الجيش ، فقد طالب المجلس باعادة السيطرة عليه وعلى أمور سورية الخارجية ، وخاصة بعد أن عُقدت معاهدة ١٩٣٦ ، فقد صح في نظر النواب السوريين أن استعادة هذين

المرفقين الحيويين يمثل عودة السيادة الحقيقية لسورية ! وكاد ذلك أن يتحقق لولا فشل اتمام معاهدة ١٩٣٦ ، وتكريما من المجلس النيابي للعسكريين القدامى الذين ساهموا في الذود عن سورية ؛ أصدر المجلس عام ١٩٣٨ قانونا لمساعدتهم ، وذلك بضم خدماتهم القديمة وتعديل رواتبهم .

وعلى صعيد الاوقاف الاسلامية ،ولاهميتها، شهدت الجلسات نقاشات حادة تركزت حول ضرورة منع سوء الاستعمال الحاصل فيها ،واضطر رئيس الوزارة لمخفف من غلواء النواب أن يصرّح في عام ١٩٣٨ ، بأن الحكومة تعمل على ايجاد توازن في ادارة الاوقاف ،وتقوم بمراقبة سوء الاستعمال الحاصل فيها .

٨ - أما ماقصّرت المجالس النيابية عن تحقيقه، ولاسيما في معالجة ماكان يعاني منه الشعب من أزمات اقتصادية ومالية ، فان ماقامت به المجالس النيابية بصددها لم يكن كافيا نما غناء ، وهذا ماأكده الازمات المستمرة التي أثّرت على الاقتصاد السوري ،وحُمّل نتائجها المواطن الذي قلّت موارده ، وضاقت سبل عيشه ، فارتفعت أعداد العاطلين عن العمل وكثرت البطالة ، وكما قال خالد العظم : " وأما سن القوانين ودراسة أوضاع الدولة العمرانية والاقتصادية والصحية وغيرها ،فقد دلّت التجربة بالعدد التافه الذي أصدرته مجالسنا النيابية على مدى اهتمام النواب بهذه الشؤون العامة ".[1] وقد يخفف من وقع اللوم كله على هذه المجالس النيابية ،أنها عملت في ظل سيطرة استعمارية استغرقت آمالها وآلامها للتخلص منها ، فشغلتها الامور السياسية والوطنية عن وفاء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية - على أهميتها البالغة - حقها من التقنين والتشريع ، ولكن هذه الظروف الصعبة التي مرّت بها لا تعفيها من المسؤولية عن عدم الالتفات الجدي الى قضايا الجماهير والارتقاء بأحوالها. وما أُنجز لمعالجتها ، انما تمّ على كره من السلطات الانتدابية المتربصة بكل ما من شأنه أن يعود بالنفع والخير على المجتمع والاقتصاد في سورية ، وذلك حرصا من فرنسا على أن تجعل من سورية بلدا متخلفا مرتبطا بعجلة الاقتصاد الفرنسي واحتياجاته . ولعل من أبرز القضايا التي كان

---

١)- خالد العظم - مذكرات ج ١ ص ٢١٢ .

على المجلس النيابي أن يتخذ منها موقفا حازما مشكلة لواء الاسكندرونة الذي سُلخ من أمه سورية على مرأى من النواب الذين يمثلون العهد الوطني ، وكان موقف المجلس سلبيا ، اكتفى بالشجب والاحتجاج ، وقصّر اعن الوقوف موقفا مشرفا ، وهكذا حرمت سورية من أعز مناطقها بسبب العجز والتغاضي في انتظار الامل المعقود على معاهدة ١٩٣٦ المرتقبة .

لقد كان المأمول من المجلس النيابي عام ١٩٣٦ اكبر بكثير مما حققه ازاء قضية لايزال الشعب السوري يذكرها بألم وحسرة .

وبعد ، فمن المؤكد ان الآمال التي عقدت على المجالس النيابية التي عرضنا لاهم أعمالها في مختلف الادوار وخاصة بعد استلام الوطنيين الحكم، قد قصّرت عموما عن تحقيق ما كان يتطلع الشعب اليه ، لان الظروف اكبر من طاقة الرجال، ولأن المجلس لم يستطع ان يرتقي كثيرا فوق المشاكل والمصالح الشخصية ، لدرجة انه لم يكن مرضيا حتى لبعض الوطنيين انفسهم . فقد ذكر النائب فخري البارودي " الوطني الغيور " (١)، في خطاب القاه في ١٨ آذار ١٩٣٨ ، تقويما لعمل الكتلة الوطنية التي كان أحد افرادها : " لم ينجح هذا الدور الوطني كما نريد ، هذا حق يجب ان نعترف به . أخطأنا كلنا من أعلى رأس فينا الى اصغر رأس ، فلا يجوز لاحد أن يبرىء نفسه " (٢). في حين وصف النائب منير العجلاني طبيعة القوانين التي كانت تصدر عن المجلس بأنها " تحمل اجمالا طابع المحافظة " (٣)، - أي انها لم تستطع ان تطور الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجماهير المريضة ، ليأخذ كل فرد فيها نصيبه من خيرات بلده ونتاج عمله .

+×+×+×+×+×+×+×+×+×+×+×+×+

---

١)- عبد اللطيف الضاشوالي - المرايا - ص ١٥٢ .

٢)- حرب فرزات - الحياة الحزبية في سورية ، ص ١٧٩ .

٣)- مقابلة مع الدكتور منير العجلاني في الرياض بتاريخ ٩ نيسان عام ١٩٨١ .

المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية :

الوثائق الرسمية :

- محاضر جلسات المجلس النيابي السوري عام ١٩٢٨
" ١٩٣٢
" ١٩٣٣
" ١٩٣٤
" ١٩٣٦
" ١٩٣٧
" ١٩٣٨
" ١٩٣٩
" ١٩٤٣
" ١٩٤٤

- جريدة العاصمة - جريدة الحكومة الرسمية " ١٩٢٩
" ١٩٢٠
" ١٩٢٣
" ١٩٢٨
" ١٩٢٩

- النشرة الرسمية للجمهورية السورية " ١٩٣٠
" ١٩٣١
" ١٩٣٢

- الجريدة الرسمية للجمهورية السورية " ١٩٣٣
" ١٩٣٤
" ١٩٣٥
" ١٩٣٦
" ١٩٣٧
" ١٩٣٨
" ١٩٣٩
" ١٩٤٠
" ١٩٤١
" ١٩٤٢
" ١٩٤٣
" ١٩٤٤

المجموعات الرسمية :

- الحكومة السورية في ثلاث سنين ١٥ شباط ١٩٢٨-١٥ شباط ١٩٣١ دمشق ١٩٤١ .
- اتحاد نقابات العمال بدمشق يرفع مطاليب العمال الأساسية الى المجلس النيابي . دمشق في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٧

المصادر والمراجع العربية

١- الأرمنازي - نجيب :

" سوريا من الاحتلال حتى الجلاء ". بيروت ط٢، ١٩٧٣

٢- " الأحزاب السياسية في سوريا "، دمشق، ١٩٥٤

٣- اسحق - أديب :

" الكتابات السياسية والاجتماعية " بيروت ١٩٧٨

٤- آل جندي - أدهم :

" اعلام الادب والفن " ج ١ دمشق، ١٩٥٤

٥- أنيس - محمد :

" الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤-١٩١٤)، القاهرة

٦- البارودي - فخري :

" مذكرات " ج ١ - ج ٢ بيروت - دمشق ١٩٥١

٧- د. برج - محمد عبد الرحمن :

" دراسة في التاريخ العربي - الحديث والمعاصر " مصر ١٩٧٤.

٨ - برو - توفيق علي :

" العرب والترك في العهد الدستوري العثماني (١٩٠٨-١٩١٤)

مصر ١٩٦٠

٩ - بستاني - سليمان :

" عبرة وذكرى الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده " بيروت ١٩٧٨

١٠- بيهم - محمد جميل :

" الانتدابات في العراق وسوريا - انكلترا وفرنسا " صيدا ١٩٣١

١٠- مكرر " تاريخ الاقطار العربية المعاصر " ج ١ - ج ٢ . مترجم. تأليف فئة من المؤلفين السوفييت . موسكو ١٩٧٥ "

١١- حداد - جورج و خباز - حنا :

" فارس الخوري - حياته وعصره " بيروت ١٩٥٢

١٢- حمادة - سعيد :

" النظام الاقتصادي في سورية " بيروت ١٩٣٦

١٣- د.حسون - علي :

" تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية " مصر ١٩٨٠

١٤- الحصري - ساطع :

" نشوء الفكرة القومية " بيروت ١٩٥٦

١٥- الحصري - ساطع :

" البلاد العربية والدولة العثمانية " مصر ١٩٥٧

١٦- الحصري - ساطع :

" يوم ميسلون " بيروت - طبعة جديدة .

١٧- الحفار - لطفي :

" ذكريات " (منتخبات من خطب وأحاديث ومقالات) دمشق ١٩٥٤

١٨- الحفار - وجيه :

" الدستور والحكم في الجمهورية السورية " دمشق ١٩٤٨

١٩- الحكيم - حسن :

" مذكراتي " (صفحات من تاريخ سوريا الحديث ١٩٢٠-١٩٥٨)

٢٠- الحكيم - حسن :

" الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين الفيصلي والانتداب الفرنسي ١٩١٥ - ١٩٤٦ " بيروت، ١٩٧٤

٢١- الحكيم - يوسف :

" سورية والعهد الفيصلي " بيروت ١٩٦٦ .

٢٢- د. خدوري - مجيد :

" قضية الاسكندرونة " دمشق بدون تاريخ .

٢٣- الخطيب - أنور :

" الأصول البرلمانية في لبنان وسائر البلاد العربية " بيروت ١٩٦١

٢٤- الخوري - بشارة خليل :

" حقائق لبنانية من ١٠ آب ١٨٩٠ الى ٢٠ أيلول ١٩٤٣ "

ج ١ - ج ٢ - ج ٣ بيروت ١٩٦٠

٢٥- داغر - أسعد :

" مذكراتي على هامش القضية العربية " القاهرة بدون تاريخ .

٢٦- " دليل الجمهورية السورية في فجر الاستقلال " دمشق ١٩٤٦.

٢٧- دروزة - محمد عزة :

" نشأة الحركة العربية الحديثة " صيدا ١٩٧١.

٢٨- دروزة - محمد عزة :

" حول الحركة العربية الحديثة " ج ٢ صيدا ١٩٥٠.

٢٩- رضا - علي :

" قصة الكفاح الوطني في سورية عسكريا وسياسيا حتى الجلاء

من ١٩١٨ - ١٩٤٦ " دمشق ١٩٧٩ .

٣٠- الرفاعي - شمس الدين :

" تاريخ الصحافة السورية " ج ١ ، ج ٢ القاهرة

٣١- الروسان - محمود :

" العراق وقضايا الشرق العربي القومية ١٩٤١-١٩٥٨ " بيروت ١٩٧٩

٣٢- سعيد - أمين :

" الثورة العربية الكبرى " ج١ مصر ١٩٣٦.

٣٣- سيل – باتريك :

" الصراع على سورية " مترجم . بيروت ١٩٦٨.

٣٤- د.الشناوي – محمد عبدالعزيز :

" الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها" القاهرة ١٩٨٠.

٣٥- الشهبندر – عبدالرحمن :

" مذكرات ثورة سورية الكبرى " عمان ١٩٣٥.

٣٦- د. طربين – أحمد :

" الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ – ١٩٥٨"

دمشق ١٩٧٠

٣٧- د. طربين – أحمد :

" تاريخ المشرق العربي المعاصر " دمشق ١٩٨٢.

٣٨- د. طربين – أحمد :

" فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار ١٨٩٧-١٩٢٢"

القاهرة ١٩٧٠.

٣٩- د. العجلاني – منير :

" الحقوق الدستورية . مبادئ الدستور والحقوق السياسية"

، دمشق . ١٩٥٥

٤٠- د. العجلاني – منير :

" أوراق " دمشق بلا تاريخ .

٤١- العظم – خالد :

" مذكرات" ج ١ – ج ٢ – ج ٣ ط ٣ بيروت ١٩٧٣

٤٢- العظم – حقي :

" حقائق عن الانتخابات النيابية في العراق وسورية وفلسطين"

القاهرة ١٩١٢

٤٣- د. المقداد - صلاح :

" المشرق العربي المعاصر " القاهرة - ١٩٧٩

٤٤- علم الدين - وجيه :

" مراحل الاستقلال دولتي لبنان وسورية ١٩٢٢-١٩٤٣ "

بيروت. ١٩٦٧.

٤٥- العلواني - جميل :

" نضال شعب وسجل خلود ١٩١٩- ١٩٤٦ "

دمشق . ١٩٧٩

٤٦- عوض - محمد عبدالعزيز :

" الادارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤- ١٩١٤ "

مصر ١٩٦٩

٤٧- العياشي - غالب :

" الايضاحات السياسية وأسباب الاحتداب الافرنسي فيسورية"

بيروت ١٩٥٥

٤٨- الفرحاني - محمد :

" فارس الخورى وأيام لا تنسى " . بيروت ١٩٦٥

٤٩- فرزات - محمد حرب :

" الحياة الحزبية في سورية ١٩٠٨ - ١٩٥٥ "

دمشق . ١٩٥٥

٥٠- فريد بك - محمد :

" تاريخ الدولة العلية العثمانية "

بيروت ١٩٨١

٥١- د. قاسمية - خيرية :

" الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨ - ١٩٢٠ "

القاهرة ١٩٧١

٥٢- د . قرقوط - ذوقان :

" المشرق العربي في مواجهة الاستعمار "

مصر ١٩٧٧

٥٣- د . قرقوط - ذوقان :

" تطور الحركة الوطنية في سوريا "

بيروت ١٩٧٥

٥٤- د . قرقوط - ذوقان :

" تاريخ العرب الحديث والمعاصر "

دمشق ١٩٨٢

٥٥- كرد علي - محمد :

" المذكرات " ج ١- ج ٢- ج ٣- دمشق ١٩٤٨

٥٦- د . الكيالي - عبدالرحمن :

" المراحل " ج ١ - ج ٢ - ج ٣ - ج ٤ حلب ١٩٥٨

٥٧- د . الكيالي - عبدالرحمن :

" رد الكتلة الوطنية على بيان المفوض السامي للجمهورية الافرنسية في سوريا ولبنان " حلب - ١٩٣٣ .

٥٨- المحمصاني - صبحي :

" الدستور والديموقراطية " . بيروت ١٩٥٢

٥٩- المحمصاني - صبحي :

" الاوضاع التشريعية في الدول العربية ماضيها وحاضرها "

ط ٢ بيروت ١٩٦٢

٦٠- محمودي - أحمد خليل :

" الحياة البرلمانية في العراق ١٩٢٤- ١٩٤١ "

بيروت ١٩٨٠ .

٦١- ناجي - زهير :

" مشكلة اسكندرونة والعلاقات الدولية "

دمشق ١٩٥٣

٦٢- د. يحيى - جلال :

" العالم العربي الحديث - الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين "

مصر ١٩٨٠

* الصحف والمجلات :

١- مجلة المضحك المبكي عام ١٩٣٨
= = = عام ١٩٣٩

٢- جريدة المرايا : عبد اللطيف الشاشوالي عام ١٩٤٧

٣- جريدة القبس : عام ١٩٣١
= = عام ١٩٣٢
= = عام ١٩٣٣
= = عام ١٩٣٥
= = عام ١٩٣٦
= = عام ١٩٣٧

٤- جريدة الجزيرة : عام ١٩٣٦

٥- جريدة الأيام : عام ١٩٣٢
= = عام ١٩٣٣

* المقابلات الشخصية :

- مقابلة مع الاستاذ حامد الخوجة بتاريخ ١٦ / ٥ / ١٩٨٣ في دمشق .
- مقابلة مع الدكتور منير العجلاني بتاريخ ٩ / ٤ / ١٩٨١ في الرياض .
- مقابلة مع الصحفي السابق محمد صبحي فرزات بتاريخ ٩ / ٤ / ١٩٨١ في الرياض .

xxxxxxxxxxxxxx

المصادر والمراجع الاجنبية :

1- AL-AKHRAS, Safouh, Revolutionary Change in The Arab World, A Case from Syria, Damascus 1972.

2- Hourani, A.H., Syria and Lebanon - A political Essay. London 1954

3- Hudson, Michael, Lebanon, The Precarious Republic N.Y. 1968.

4- Lloyd George, The Truth about the Peace Treaties, Vol. II, London 1938 .

5- Maestracci, Noel, La Syrie Contempraine, Paris 1930.

6- Nashabi, A. Hisham, The Political Parties in Syria 1918 - 1939, Beirut 1951 - 1952.

7- Puaux, Gabriel , Deux Années Au Levant, Paris 1942.

8- Quinze Ans de Mandat , L'Oeuvre Française en Syrie et au Liban, Paris 1935.

9-Rabbath Edmond, Unité Syrienne et Devenir Arabe, Paris 1937 .

10- Rondot Pierre, L'éxperience du Mandat Français en Syrie et an Liban 1918 - 1945, Paris 1948.

11-Tibawei, A.L., A Modern History of Syria, London 1969.

12-Ziadeh, Nicola, Syria and Lebanon, N.Y., 1956.

فهرس المحتويـــات

تابع فهرس المحتويات

الصفحة

تابع فهرس المحتويات

الصفحـــة

* * *
* *
*

= ملاحق البحث =

* * *
* *
*

قـرار المفوض السـامي
للجمهورية الفرنساوية عدد ٣١١١ الصادر في ١٤ أيار سنة ١٩٣٠
(بنشر دسـتور دولة سـوريا)

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنساوية

بناء على صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز ١٩٢٢

وبناء على مرسوم ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ بتحديد صلاحيات المفوض السامي .

وبناء على مرسوم ٣ أيلول ١٩٢٦ بتعيين المفوض السامي .

وبناء على اعمال جمعية دولة سوريا التأسيسية التي التأمت في دمشق من ٩ حزيران الى ١١ آب ١٩٢٨ وعلى الآراء التي تبودلت بعد ذلك مع مكتب هذه الجمعية .

قــــرر مايأتـــــي

المادة الاولى

تدار دولة سوريا بموجب الدستور الملحق بهذا القــرار .

المادة ٢

ان هذا الدستور المذاع والمنشور نصه كملحق لهذا القرار يوضع موضع التنفيذ بعد انتخاب اعضاء مجلس النواب الذي يعين موعد انتخابه فيما بعد بقرار من المفوض السامي .

المادة ٣

في اثناء مدة الانتداب تنفذ الاختصاصات المنشأة بموجب الدستور بشرط الاحتفـــاظ بحقوق الدولة المنتدبة وواجباتها كما هي ناجمة عن المادة ٢٢ من ميثاق جمعية الامم ومن صك الانتداب .

ان التحفظ المذكور في المادة ١١٦ من الدستور لضمان موافقة هذا النص مع المبادئ التي تدار بموجبها حالة سوريا الحاضرة بالنسبة الى الدولة المنتدبة وجمعية الامم يكون لـه عمله الى ان تعقد مع حكومة قانونية معاهدة تحدد فيها عن جديد برضى جمعية الامم شروط تطبيق الانتداب وفقا للمبادئ المذكورة في المادة ٢٢ من ميثاق هذه الجمعية مراعاة لمـــا

يكـون قد تم من التطـور والترقي .

بيروت في ١٤ آيـار ١٩٣٠

أمين السـر العام — المفوض السامي

د . تيـترو — هنري بونسو

اذيع في دمشق في ٢٢ ايار ١٩٣٠

... ...

دسـتور دولة سـورية

المنشـور بقرار من المفـوض السامي للجمهورية الفرنســوية

عدد ٣١١١ بتاريخ ١٤ ايـار ١٩٣٠

فهرسـت

الباب الخامس

احكام مختلفة — من المادة ١٠٩ الى ١١٥

الباب السادس

احكام موقتة — المادة ١١٦

الباب الاول : أحكام اساسية

الفصل الاول — في الدولة واراضيها :

المادة الاولى

سوريا دولة مستقلة ذات سيادة لا يجوز السماح بأى جزء كان من اراضيها .

المادة الثانية

سوريا وحدة سياسية لا تتجزأ

المادة الثالثة

سوريا جمهورية نيابية دين رئيسها الاسلام وعاصمتها مدينة دمشق

المادة الرابعة

يكون العلم السورى على الشكل الآتي : طوله ضعف عرضه ويقسم الى ثلاثة الوان متساوية متوازية اعلاها الاخضر فالابيض فالاسود على ان يحتوى القسم الابيض منها في خط مستقيم واحد على ثلاثة كواكب حمراء ذات خمسة اشعة .

الفصل الثاني

في حقوق الافراد

المادة (٥)

شروط الحصول على الجنسية السورية وفقدانها تحدد في القانون .

المادة (٦)

السوريون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفي ما عليهم من الواجبات والتكاليف ، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الدين او المذهب او الاصل او اللغة .

المادة (٧)

الحرية الشخصية مصونة ، لا يجوز توقيف احد او حبسه الا في الاحوال المحددة في القانون ووفقا للشكل الذى نص عليه

المادة (٨)

كل شخص أوقف او حبس يجب ابلاغه في خلال ٢٤ ساعة الاسباب التي دعت الى توقيفه او الى حبسه واعلامه بالسلطة التي امرت بذلك ، ويجب في المدة نفسها ان يعطى كل التسهيلات للدفاع عن نفسه .

المادة (٩)

لا جرم يستوجب الجزاء ولا عقوبة يقضى بها الا حسب نصوص القانون .

المادة (١٠)

لا يجوز محاكمة احد الا في المحاكم التي يعينها القانون .

المادة (١١)

التعذيب الجسدي ممنوع ، ولا يجوز ابعاد السوريين عن مواطنهم ولا ان يكرهوا على الاقامة او يمنعوا عن السكنى في مكان معين الا في الاحوال المنصوص عليها في القانون .

المادة (١٢)

للمنازل حرمة مصونة فلا يجوز دخولها الا في الاحوال المبينة في القانون وبالشرائط المذكورة فيه .

المادة (١٣)

حق الملك في حمى القانون ، فلا يجوز ان ينزع من أحد ملكه الا للمصلحة العامة وفي الاحوال المنصوص عليها في القانون بعد تعويضه عنه تعويضا عادلا .

المادة (١٤)

المصادرة العامة في الاموال ممنوعة .

المادة (١٥)

حرية الاعتقاد مطلقة ، وتحترم الدولة جميع المذاهب والاديان الموجودة في البلاد وتكفل حرية القيام بجميع شعائر الاديان والعقائد على ان لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافي الاداب وتضمن الدولة ايضا للاهلين على اختلاف طوائفهم احترام مصالحهم الدينية وأحوالهم الشخصية .

المادة (١٦)

حرية الفكر مكفولة ، فلكل شخص حق الاعراب عن فكره بالقول والكتابة والخطابة والتصوير ضمن حدود القانون .

المادة (١٧)

الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانـــــون .

المادة (١٨)

المراسلات البريدية والبرقية والهاتفية مكتومة ومصونة من كل مراقبة وتوقيف الا في الاحوال والطرق التي يعينها القانون .

المادة (١٩)

التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام او ينافي الاداب او يمس كرامة الوطن أو الاديان .

المادة (٢٠)

غاية التعليم ترقية المستوى في الاخلاق والعلوم بين الاهالي وتثقيفهم على مبادئ الروح الوطنية وتحقيق الالفة والاخاء بين جميع ابناء الوطن .

المادة (٢١)

التعليم الاولي الزامي لجميع السوريين من بنين وبنات وهو مجاني في المدارس الرسمية .

المادة (٢٢)

توضع برامج التعليم العام بطريقة تضمن معها وحدة التعليم .

المادة (٢٣)

تشرف الحكومة على المدارس وتراقبهـــــا .

المادة (٢٤)

اللغة العربية هي اللغة الرسمية في جميع دوائر الدولة الا في الاحوال التي تضاف اليها بهذه الصفة لغات اخرى بموجب القانون او بموجب اتفاق دولي .

المادة (٢٥)

حرية انشاء الجمعيات وعقد الاجتماعات مكفولة ضمن الشروط المنصوص عليها في القانون .

المادة (٢٦)

لكل سوري الحق في تولي الوظائف العامة ولا ميزة لاحد على الآخر الا من حيث الشهادات او الكفاءة وفاقا للشروط المبينة في القانون .

المادة (٢٧)

يحق للسوريين مجتمعين او منفردين ان يقدموا للسلطات والمجلس النيابي العرائض والاستدعاءات في الامور المتعلقة باشخاصهم او بالشؤون العامة وفاقا للقانون .

المادة (٢٨)

حقوق الطوائف الدينية المختلفة مكفولة ، ويحق لهذه الطوائف ان تنشئ المدارس لتعليم الاحداث بلغتهم الخاصة بشرط ان تراعي المبادئ المعينة في القانون .

الباب الثاني

في السلطات العمومية

الفصل الاول

احكام عامة

المادة (٢٩)

الامة مصدر كل سلطة .

المادة (٣٠)

السلطة التشريعية منوطة بمجلس النواب .

المادة (٣١)

يعهد بالسلطة التنفيذية لرئيس الجمهورية الذى يتولاها بموازرة الوزراء ضمن الشروط المنصوص عليها في هذا الدستور .

المادة (٣٢)

لرئيس الجمهورية ولمجلس النواب حق اقتراح القوانين .

لا ينشر قانون الا بعد ان يقره مجلس النواب .

المادة (٣٤)

تنفذ السلطة القضائية وفاقا لنظام يوضع طبقا للقانون تكون فيه للقضاة وللمتقاضين الضمانات اللازمة .

والقضاة مستقلون ولا يعزلون الا في الاحوال المنصوص عليها في القانون ، وتصدر الاحكام والقرارات وتنفذ باسم الشعب السوري .

الفصل الثاني

في السلطة التشريعية

المادة (٣٥)

يؤلف مجلس النواب من اعضاء منتخبين وفاقا لقانون الانتخاب الذى يوضع حسب المبادئ المبينة في المواد الآتية .

المادة (٣٦)

لكل سورى اتم العشرين سنة ولم يكن ساقطا من الحقوق المدنية ان يكون ناخبا ضمن الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب .

المادة (٣٧)

تراعى في قانون الانتخاب اصول التصويت السرى وتمثيل الاقليات الطائفية .

المادة (٣٨)

يشترط في النواب ان يكونوا اتموا الثلاثين من سنهم وان يكونوا حائزين الشروط المنصوص عليها في القانون .

المادة (٣٩)

مدة النيابة اربع سنوات .

المادة (٤٠)

يجب ان تجرى الانتخابات لتجديد مجلس النواب خلال الستين يوما السابقة لانتهاء مدة النيابة .

المادة (٤١)

كيفية الانتخاب محددة في القانون ، ولكل مرشح الحق بالاشتراك في مراقبة الاعمال الانتخابية ضمن الشروط المنصوص عليها في القانون .

المادة (٤٢)

كل نائب يمثل الامة جمعاء ولا يجوز له أن يقبل تحديد وكالته بقيد او شرط

المادة (٤٣)

يجوز الجمع بين الوزارة والنيابة .

المادة (٤٤)

يجتمع المجلس النيابي كل سنة في دورتين عاديتين فالدورة الاولى تبتدىء من اول يوم الثلاثاء الذى يلي الخامس عشر من شهر آذار وتنتهي في آخر شهر ايار والدورة الثانية تبتدىء في اول يوم الثلاثاء الذى يلي الخامس عشر من شهر تشرين الاول وتظل حتى نهاية السنة وتخصص جلسات هذه الدورة الثانية للمناقشة في الموازنة وتقريرها قبل كل عمل آخر.

المادة (٤٥)

افتتاح الدورات العادية واختتامها يجريان حكما في المواعيد المعينة في المادة السابقة . يحق لرئيس الجمهورية ان يدعو المجلس الى دورات استثنائية تعين مواعيد افتتاح هذه الدورات الاستثنائية واختتامها في مرسوم .

ويعين برنامجها في مرسوم الدعوة .

على رئيس الجمهورية ان يدعو بمرسوم خاص المجلس النيابي الى دورة استثنائية اذا طلبت ذلك الاكثرية المطلقة من النواب.

المادة (٤٦)

قبل ان يتولى النواب عملهم يقسمون يمين الاخلاص للامة وللدستور ، وتُقسم هذه اليمين علنا امام المجلس .

المادة (٤٧)

يفصل المجلس بالاكثرية المطلقة في صحة الانتخابات .

المادة (٤٨)

جلسات المجلس علنية على انه ينعقد بصورة سرية بناء على طلب الحكومة او على طلب عشرة من اعضائه ، ويقرر المجلس في هذه الحالة في جلسة سرية فيما اذا كان من الواجب المناقشة سرا ام لا .

المادة (٤٩)

لا يجوز للمجلس ان يبرم قرارا الا اذا حضر الجلسة اكثرية اعضائه المطلقة .

المادة (٥٠)

تتخذ القرارات بالاكثرية البسيطة الا اذا كان القانون ينص على خلاف ذلك ، واذا تساوت الاصوات يكون مشروع القرار مرفوضا .

المادة (٥١)

يكون تصويت المجلس في المسائل المعروضة عليه للمناقشة برفع الايدى او بالقيام والجلوس او بالتصويت العلني. والتصويت العلني واجب في ما يتعلق بتقرير مجمل المشاريع والثقة ، اما الانتخابات والتعيينات تجرى بالاقتراع السرى .

المادة (٥٢)

لكل عضو من اعضاء المجلس ان يوجه الى الوزراء اسئلة واستجوابات وفقا لنظام المجلس الداخلي .

المادة (٥٣)

كل طلب يتعلق بعدم الثقة يجب ان يقدم كتابة وان يوقع عليه عشرة من النواب على الاقل ، وللوزراء الحق في ان يؤجلوا المناقشة فيه الى ثمانية ايام ، ولا يتم رفض الثقة الا باكثرية اصوات المجلس ولا يجوز تقديم طلب من هذا النوع في اثناء الاقتراع على الموازنة .

المادة (٥٤)

كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة به ان يحال الى احدى لجان المجلس لفحصه .

المادة (٥٥)

كل مشروع قانون لم يوافق عليه المجلس لا يمكن طرحه على المجلس ثانية اثناء الدورة نفسها.

المادة (٥٦)

لا يجوز للمجلس تقرير مشروع قانون الا بعد المناقشة فيه مادة مادة ويجب التصويت بتعيين الاسماء لتقرير مجمل مشروع القانون .

المادة (٥٧)

يحق للمجلس التحقيق في بعض الاحوال الخصوصية الداخلة ضمن حدود اختصاصه وذلك وفقا للنظام الداخلي .

المادة (٥٨)

لا يجوز مؤاخذة اعضاء المجلس لما يبدونه من الاراء والافكار في المجلس .

المادة (٥٩)

يتمتع اعضاء المجلس مدة دوراته بالحصانة النيابية ، ولا يجوز اتخاذ اجراءات جزائية بحق اى كان من النواب بدون موافقة المجلس الا في حالة الجرم المشهود .

المادة (٦٠)

اذا خلا كرسي نيابي فينتخب له نائب في مدة شهرين على ان لا تتجاوز مدة نيابة النائب الجديد اجل نيابة المجلس .

المادة (٦١)

لا يعمد الى انتخاب نائب لكرسي شاغر اذا كانت مدة نيابة المجلس الباقية أقل من ستة أشهر .

المادة (٦٢)

يضع المجلس نظامه الداخلي .

المادة (٦٣)

عند افتتاح دورة تشرين الاول يجتمع المجلس تحت رئاسة اكبر اعضائه سنا ويقوم العضوان الاصغر سنا بوظيفة امانة السر ويعمد حالا الى انتخاب رئيس المجلس ونائبي الرئيس وأميني السر وثلاثة مراقبين بالاقتراع السرى وبالاكثرية المطلقة وفي دورة الاقتراع الثانية تكون الاكثرية النسبية كافية ، واذا تساوت الاصوات فالمرشح الاكبر سنا يعد منتخبا .

المادة (٦٤)

لا يقترع الا النواب الحاضرون في الجلسة ولا يجوز الاقتراع بالوكالة .

المادة (٦٥)

للمجلس وحده حق حفظ النظام داخله بواسطة رئيسه ولا يجوز لاية قوة مسلحة دخول قاعة الجلسات ولا الاقامة على مقربة منها الا بطلب الرئيس .

المادة (٦٦)

لا يجوز تقديم اى استدعاء كان الى المجلس الا كتابة .

المادة (٦٧)

تعويض اعضاء المجلس السنوى محدد في قانون .

الفصل الثالث
في السلطة التنفيذية

— أ —

رئيس الجمهورية

المادة (٦٨)

ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السرى وباكثرية اعضاء مجلس النواب المطلقة ، ويكتفى بالاكثرية النسبية في دورة الاقتراع الثالثة ، وتدوم رئاسته خمس سنوات ولا يجوز اعادة انتخابه مرة ثانية الا بعد مرور خمس سنوات من انقضاء رئاسته. ولا يجوز انتخاب احد لرئاسة الجمهورية الا اذا كان حائزا على الشروط التي تؤهله للنيابة وكان قد اتم الخامسة والثلاثين من عمره .

المادة (٦٩)

لا يجوز الجمع بين رئاسة الجمهورية والنيابة .

المادة (٧٠)

عندما يتولى رئيس الجمهورية مهام وظيفته يجب عليه ان يحلف امام المجلس يمين الاخلاص للامة وللدستور بالنص التالي :

" اقسم بالله العظيم اني احترم دستور البلاد وقوانينها واحفظ استقلال الوطن — وسلامة ارضه " .

المادة (٧١)

ان المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يشرع بهذا الانتخاب قبل كل مناقشة اخرى .

المادة (٧٢)

ينشر رئيس الجمهورية القوانين بعد موافقة المجلس النيابي عليها وبدون ان يدخل عليها اى تعديل كان ، ولا يمكنه ان يعفي احدا من التقيد بهذه القوانين ، يوضع قانون خاص بكيفية نشر القوانين واذاعتها .

المادة (٧٣)

لرئيس الجمهورية حق العفو الخاص اما العفو العام فلا يمنح الا بالقانون .

المادة (٧٤)

يعقد رئيس الجمهورية المعاهدات ويوقع عليها ، أما المعاهدات المتعلقة بسلامة الدولة او ماليتها والمعاهدات التجارية وبنوع عام سائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها عند انتهاء كل سنة فلا تعد نافذة الا بعد ان يقرها المجلس .

المادة (٧٥)

يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزراء ويعين الوزراء بناء على اقتراح رئيسهم ويقبل استقالتهم ويعين الممثلين في الخارج ، ويقبل الممثلين الاجانب ويعين الموظفين الملكيين والقضاة ويرأس الحفلات الرسمية ضمن الشروط المنصوص عليها في القانون .

المادة (٧٦)

كل قرار يتخذه رئيس الجمهورية يجب ان يشترك معه بالتوقيع عليه الوزراء المختصون ويستثنى من ذلك تعيين رئيس مجلس الوزراء او استقالته .

المادة (٧٧)

يحق لرئيس الجمهورية ان يتخذ مرسوما بموافقة مجلس الوزراء وعلى مسئولية هذا المجلس بحل مجلس النواب قبل انتهاء مدة نيابته القانونية ، ويجب ان تذكر في المرسوم الاسباب التي دعت رئيس الجمهورية الى حل المجلس ويجب ان يتضمن هذا المرسوم دعوة الهيئات الانتخابية للشروع في انتخابات جديدة في خلال شهرين على الاكثر .

يدعى المجلس الجديد للاجتماع في خلال الايام الخمسة عشر التي تلي اعلان نتيجة الانتخاب واذا انقضت مدة اربعة أشهر ولم تجر انتخابات جديدة او لم يدع المجلس الجديد للاجتماع فيجتمع حكما المجلس المنحل ويقوم بنيابته الى ان تجرى انتخابات جديدة .

المادة (٧٨)

لا يجوز لرئيس الجمهورية ان يحل المجلس مرتين للسبب الواحد نفسه .

المادة (٧٩)

ينشر رئيس الجمهورية القوانين في خلال الشهر الذى يلي احالتها للحكومة بعد تقريرها نهائيا ، واذا لم ينشر القانون في هذه المدة اصبح نافذا حكما اما القوانين التي يصرح المجلس بانها مستعجلة فيجب نشرها في خلال ثمانية أيام .

المادة (٨٠)

يحق لرئيس الجمهورية في خلال المدة المعينة للنشر ان يطلب اعادة القانون الى المناقشة ثانية ، واذا أثبت المجلس قراره الاول باكثرية الثلثين فيصبح القانون نافذا ووجب نشره .

المادة (٨١)

يحق لرئيس الجمهورية بالاتفاق مع مجلس الوزراء تأجيل المجلس النيابي لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا ، وليس له ان يفعل ذلك اكثر من مرة في الدورة الواحدة .

المادة (٨٢)

لا تبعة على رئيس الجمهورية بسبب اعمال وظيفته الا في احوال خرق الدستور او الخيانة العظمى ، اما تبعته فيما يختص في الجرائم العامة فهي خاضعة للقوانين العادية ، ولا يجوز اتهامه بسبب هذه الجرائم او بسبب خرق الدستور او الخيانة العظمى الا من قبل مجلس النواب بقرار من أكثرية ثلثي مجموع اعضائه ، ولا تجوز محاكمته الا من قبل المحكمة العليا كما هو منصوص في المادة ٩٧ من هذا الدستور . ويعهد بوظيفة النيابة العامة لدى المحكمة العليا حينئذ الى قاضيين تعينهما محكمة التمييز بهيئتها العامة .

المادة (٨٣)

اذا اتهم رئيس الجمهورية كفت يده عن العمل وتعتبر سدة الرئاسة خالية حتى صدور قرار المحكمة العليا .

المادة (٨٤)

اذا خلت سدة الرئاسة قام مجلس الوزراء بمهام السلطة التنفيذية بالوكالة .

المادة (٨٥)

قبل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الاقل وشهرين على الاكثر يجتمع مجلس النواب بناء على دعوة من رئيسه للانتخاب الرئيس الجديد ، واذا لم يدع المجلس لهذه الغاية فيجرى الاجتماع حكما في اليوم العاشر الذى يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس .

المادة (٨٦)

اذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس او استقالته او بسبب آخر فيجتمع مجلس النواب حكما في خلال ثمانية ايام لانتخاب رئيس جديد ، واذا اتفق ان خلت الرئاسة حال وجود مجلس النواب منحلا فتدعو الهيئات الانتخابية دون ابطاء ويجتمع المجلس حكما حال الفراغ من الاعمال الانتخابية .

المادة (٨٧)

تحدد مخصصات رئيس الجمهورية في قانون ، ولا يجوز زيادتها ولا نقصها في اثناء ولايته .

- ٢ -

في الوزراء

المادة (٨٨)

مجلس الوزراء مهيمن على جميع دوائر ، ويعقد برئاسة رئيس الوزراء لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل المهمة .

المادة (٨٩)

لايزيد عدد الوزراء عن السبعة ويمكن اختيارهم من غير النواب .

المادة (٩٠)

الوزارة مسؤولة بالتضامن تجاه مجلس النواب فيما يختص بالسياسة العامة ، وكل وزير مسئول على الانفراد عما يتعلق بالامور التابعة لوزارته.يقدم مجلس الوزراء بيان خطته للمجلس النيابي بواسطة رئيس الوزارة او وزير منها .

المادة (٩١)

للوزراء الحق في حضور جلسات المجلس النيابي والتكلم فيها والاستعانة بمن يختارونه من الموظفين .

المادة (٩٢)

لايجوز للوزراء ان يشتروا او يستأجروا شيئا من املاك الدولة ولو كان بالمزاد العلني ولا يجوز لهم ان يدخلوا في الالتزامات التي تعقدها الادارات العامة ولا يجوز لهم في اثناء وزارتهم ان يكونوا اعضاء في اى مجلس ادارة كان .

المادة (٩٣)

لايمكن طرح طلب عدم الثقة بالوزارة او بأحد الوزراء على الاقتراع ما لم يكن ثلثا اعضاء المجلس على الاقل حاضرين . أما اذا طرحت الوزارة او احد الوزراء مسألة الثقة فيكتفى بوجود اكثرية الاعضاء ليتمكن المجلس من المناقشة في الامر .

على الوزارة او الوزير الذى تقرر عدم الثقة به ان يستقيل .

المادة (٩٤)

يحق لمجلس النواب ان يقرر محاكمة الوزراء بتهمة ارتكابهم الخيانة العظمى او اخلالهم بواجبات وظيفتهم ، ولا يجوز اتخاذ هذا القرار الا باكثرية ثلثي مجموع النواب وتحدد تبعة الوزراء الحقوقية في قانون خاص يراعى فيه مبدأ تبعة المالية تجاه الدولة .

المادة (٩٥)

يحاكم الوزير المتهم امام المحكمة العليا .

المادة (٩٦)

على الوزير المتهم ان يترك وظيفته ، ولا تحول استقالة الوزير دون اقامة الدعوى عليه او متابعتها .

الفصل الرابع

في المحكمة العليا

المادة (٩٧)

تؤلف المحكمة العليا من خمسة عشر عضوا ، ثمانية نواب ينتخبهم مجلس النواب في ابتداء كل سنة وسبعة قضاة سوريين يشغلون اعلى مناصب القضاء بحسب درجات التسلسل القضائي او باعتبار القدم عند تساوى الدرجات وتعينهم محكمة التمييز بهيئتها العامة كل سنة .

تلتئم المحكمة العليا برئاسة اعلى القضاة رتبة وتتخذ قراراتها باكثرية عشرة اصوات

ويتولى النيابة العامة النائب العام لدى محكمة التمييز الا في حال محاكمة رئيس الجمهورية فيتولاها

قاض تعينه محكمة التمييز وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة ٨٢ من هذا الدستور .

تحدد في قانون خاص اصول المحاكمات الواجب اتباعها لدى المحكمة العليا .

الباب الثالث

المالية

المادة (٩٨)

تفرض الضرائب لاجل المنفعة العامة ، ولا يمكن جبايتها او تحويلها او الغاؤها الا بقانون ، ولا يجوز اعفاء احد من احدى الضرائب الا بقانون .

المادة (٩٩)

تقدم الحكومة الى مجلس النواب في بدء دورة تشرين الاول من كل سنة الموازنة العامة لنفقات الدولة ومداخيلها عن السنة التالية ويقترع على الموازنة مادة مادة .

المادة (١٠٠)

لا يجوز لمجلس النواب في خلال المناقشة بالموازنة او بمشاريع قوانين تتعلق بفتح اعتمادات اضافية او استثنائية ان يزيد الاعتمادات المقترحة لا بطريقة التعديل ولا بطريقة الاقتراح المتقدم على حدة ، ولكن يمكنه بعد انتهاء المناقشة ان يقرر قوانين من شأنها احداث نفقات جديدة. اما اللجنة النيابية التي تتولى درس مشروع الموازنة فلها ان تعدله .

المادة (١٠١)

لا يجوز فتح اي اعتماد استثنائي الا بقانون خاص ، اما اذا اقتضت حالة غير منتظرة لنفقات مستعجلة استطاع رئيس الجمهورية ان يتخذ مرسوما بموافقة مجلس الوزراء لفتح اعتمادات استثنائية واضافية او لنقل اعتمادات في الموازنة على ان لا تتجاوز هذه الاعتمادات الالفي (٢٠٠٠) ليرة في المادة الواحدة ، ويجب ان تعرض هذه التدابير على موافقة المجلس في أول دورة يلتئم فيها بعد ذلك .

المادة (١٠٢)

اذا لم يبت المجلس نهائيا في مشروع الموازنة قبل الانتهاء من الدورة المخصصة لدرسه فيدعو رئيس الجمهورية المجلس الى دورة استثنائية تنتهي في آخر كانون الثاني لمتابعة

المناقشة في الموازنة ، وفي هذه الحال تفتح اعتمادات موقتة بموجب مرسوم على اساس جزء من اثني عشر جزءا من السنة المالية السابقة وفي هذه المدة تجبى الضرائب والرسوم وتنفق المصاريف وفقا للقوانين النافذة .

واذا انقضت هذه الدورة الاستثنائية ولم يبت المجلس نهائيا بالموازنة فلرئيس الجمهورية ان يتخذ مرسوما بموافقة مجلس الوزراء يجعل فيه مشروع الموازنة نافذا في الشكل الذي تقدم فيه الى المجلس .

ولا يجوز لرئيس الجمهورية استعمال هذا الحق الا اذا كان مشروع الموازنة قد طرح على المجلس قبل ابتداء الدورة بخمسة عشر يوما على الاقل .

المادة (١٠٣)

يجب ان تعرض الحسابات النهائية لكل سنة مالية مقفلة على المجلس النيابي في غضون سنتين على الاكثر ابتداء من انتهاء تلك السنة ، يوضع قانون خاص لانشاء ديوان محاسبة للنظر في جميع الدخل والمصاريف ، يكون هذا الديوان مستقلا ولا يعزل اعضاؤه الا في الاحوال المنصوص عليها في القانون وبعد موافقة مجلس النواب .

المادة (١٠٤)

لا يجوز عقد قرض عام ولا تعهد يترتب عليه انفاق من خزينة الدولة الا بقانون .

المادة (١٠٥)

لا يجوز منح امتياز يتعلق باستثمار مورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية او مصلحة ذات منفعة عمومية ولا اي احتكار من شأنها ان تقيد مالية البلاد الا بموجب قانون ، ولا يجوز منح هذه الامتيازات والاحتكارات الا لزمن محدود .

المادة (١٠٦)

نظام النقد محدد في القانون .

المادة (١٠٧)

يجتهد في أن تكون القوانين الاقتصادية مؤمنة لتنمية الصناعات المحلية .

الباب الرابع

في تعديل الدستور

المادة (١٠٨)

يجوز للمجلس النيابي في خلال دورة عادية وبناء على اقتراح ثلث اعضائه او بناء على طلب رئيس الجمهورية بالاتفاق بهذا الصدد مع مجلس الوزراء ان يبدي باكثرية ثلثي اعضائه رغبته في تعديل الدستور ويجب ان نذكر في هذه الرغبة بكل وضوح المواد المطلوب تعديلها ويبت المجلس النيابي في تعديل هذه المواد اثناء دورته العادية التالية ولا يجوز ان يقرر هذا التعديل الا باكثرية ثلثي اعضاء المجلس .

الباب الخامس

احكام مختلفة

المادة (١٠٩)

تحدد المناطق الادارية وتنظيماتها واختصاصاتها بقانون خاص تراعى فيه الحالة الخاصة ببعض هذه المناطق .

المادة (١١٠)

يوضع قانون خاص بتنظيم الجيش الذي سينشأ .

المادة (١١١)

تبقى الشرائع الحاضرة نافذة الى ان تعدل بقوانين جديدة .

المادة (١١٢)

يحق لرئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس الوزراء اعلان الاحكام العرفية في المناطق التي تحدث فيها اضطرابات بشرط ان يعلم المجلس حالا بذلك واذا كان المجلس في العطلة دعاه رئيس الجمهورية بدون تأخير للاجتماع .

المادة (١١٣)

تقوم بشؤون العشائر البدوية ادارة خاصة تحدد وظائفها في قانون تراعى فيه حالتهم الخصوصية .

المادة (١١٤)

الاوقاف الاسلامية هي بوجه عام ملك الطائفة الاسلامية دون سواها ويدير شؤونها مجالس ينتخبها المسلمون ، ويوضع قانون خاص بكيفية انتخاب هذه المجالس وسلطاتها .

المادة (١١٥)

رئيس الجمهورية الاول ينتخبه مجلس النواب وفقا لاحكام الدستور .

الباب السادس

احكام موقتة

المادة (١١٦)

ما من حكم من احكام هذا الدستور يعارض ولا يجوز ان يعارض التعهدات التي قطعتها فرانسا على نفسها فيما يختص بسوريا لا سيما ما كان منها متعلقا بجمعية الامم .

يطبق هذا التحفظ بنوع خاص على المواد التي تتعلق بالمحافظة على النظام وعلى الامن وبالدفاع عن البلاد وبالمواد التي لها شأن بالعلائق الخارجية .

لا تطبق احكام هذا الدستور التي من شأنها ان تمس بتعهدات فرانسا الدولية فيما يختص بسوريا في اثناء مدة هذه التعهدات الا ضمن الشروط التي تحدد في اتفاق يعقد بين الحكومتين الفرنساوية والسورية .

وعليه ان القوانين المنصوص عليها في مواد هذا الدستور والتي قد يكون لتطبيقها علاقة بهذه التعهدات لا يتناقش فيها ولا تنشر وفقا لهذا الدستور الا تنفيذا لهذا الاتفاق .

ان القرارات ذات الصفة التشريعية او التنظيمية التي اتخذها ممثلو الحكومة الفرنساوية لا يجوز تعديلها الا بعد الاتفاق بين الحكومتين .

اذيع في دمشق -

في ٢٢ أيار ١٩٣٠

مندوب المفوض السامي

قرار المفوض السامي

للجمهورية الفرنساوية عدد ٣١١٢ المؤرخ في ١٤ أيار ١٩٣٠

بنشر النظام الاساسي لسنجق الاسكندرونة

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنساوية ٠

بناء على صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز ١٩٢٢

بناء على مرسوم ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ بتحديد صلاحيات المفوض السامي

بناء على مرسوم ٣ ايلول ٩٢٦ بتعيين المفوض السامي

قـــرر ما يأتـــي :

المادة الاولـى

يكون لسنجق الاسكندرونة المنشأ في ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٨ والمعينة حدوده في ١٢ ايلول ١٩٢١ نظام محدد في القانون الاساسي الملحق بهذا القرار ٠

المادة (٢)

ان النظام الاساسي المذاع والمنشور نصه كملحق لهذا القرار يعدل او يقوم مقام النصوص السابقة المتعلقة بالموضوع نفسه لاسيما الاحكام المخالفة له من القرارات التالية الصادرة مـــن المفوضين السامين للجمهورية الفرنساوية :

القرار رقم ٣٣٠ الصادر في ١ ايلول ١٩٢٠

والقرار رقم ٤٠٣ الصادر في ٩ تشرين الاول ١٩٢٠

والقرار رقم ٩٨٤ الصادر في ٨ آب ١٩٢١

والقرار رقم ١١٣٣ الصادر في ٥ كانون الاول ١٩٢١ ٠

والقرار رقم ١١٨١ الصادر في ٤ آذار ١٩٢٣

والقرار رقم ٢٩٨٠ الصادر في ٥ كانون الاول ١٩٢٤

والقرار رقم ٣٠١٧ الصادر في ٣١ كانون الاول ١٩٢٤

والقرار رقم ٤٤ /S الصادر في ١٤ شباط ١٩٢٥

المادة (٣)

في اثناء مدة الانتداب او الى ان تتخذ احكام اخرى بهذا الشأن

تبقى نافذة المادتان ٣ و ٩ من القرار رقم ٣٠١٧ الصادر في ٣١ كانون الاول

١٩٢٤ المتعلقتان بكيفية تعيين المتصرف وصلاحيات المندوب المعاون للمفوض السامي .

بيروت في ١٤ أيار ١٩٣٠

المفوض السامي

هنري بونسو

أمين السر العام

د . تيترو

اذيع في ٢٢ أيار ١٩٣٠

النظام الاساسي للواء الاسكندرونة

المنشور بقرار المفوض السامي للجمهورية الفرنساوية عدد ٣١١٢ بتاريخ ١٤ ايار ١٩٣٠

المادة الاولى

النظام الخاص الممنوح في دولة سوريا للواء الاسكندرونة في ما يختص بالادارة والمالية

هو محدد في المواد التالية :

تأمينا لتطبيق هذا النظام يقلد المتصرف ومجلس ادارة اللواء صلاحيات خاصة محددة

فيما يلي :

المادة (٢)

يعين رئيس الدولة القضاة ، ويعين بناءً على اقتراح المتصرف القائمقامين ورؤساء

الدوائر المركزية في السنجق .

ويعين المتصرف بناء على التفويض المعطى له بصورة دائمة من رئيس الدولة سائر

الموظفين ويعين ايضا المديرين .

يتولى المتصرف السلطة التنظيمية في المسائل التي هي من صلاحيته بموجب هذا -

النظام الاساسي .

المادة (٣)

يؤلف المجلس الاداري من تسعة اعضاء منتخبين وفقا لطريقة الانتخاب النافذة في الدولة ومن ثلاثة اعضاء معينين،ينتخب هؤلاء الاعضاء المعينين رئيس الدولة من قائمة يقترحها المتصرف وتحوي اسماء رئيس غرفة التجارة ورئيس غرفة الزراعة وغيرهما من أعيان السنجق .

ينتخب اعضاء المجلس او يعينون لمدة اربع سنوات يجدد كل مرة نصف اعضاء المجلس.

المادة (٤)

تشتمل موازنة اللواء على المداخيل التالية :

أولا - حاصل جميع ضرائب الدولة والرسوم والواردات من اي نوع كانت المستوفاة من ارض اللواء والمرخص قانونيا بجبايتها .

ثانيا - المبالغ المخصصة لها بعد حسم المصاريف من حصتها في مداخيل حساب ادارة المصالح المشتركة الحاصلة على الاخص من دخل الكمرك والايرادات الملزمة والشركات صاحبة الامتيازات والرسوم المختلفة .

ثالثا - الاموال المشتركة والحصص التي تدفعها لها الدول او الجماعات العمومية والافراد .

وتشتمل موازنة اللواء على المصاريف التالية :

أولا - جميع مصاريف الدوائر العمومية في ارض اللواء .

ثانيا - الحصة الواجب عليها دفعها من نفقات ادارة الدولة العامة وتوازي هذه الحصة ٥ بالمائة من مجموع مداخيل اللواء العادية .

ثالثا - القروض التي يعقدها اللواء أو المعقودة لصالحه .

رابعا - الرواتب .

المادة (٥)

يحضر المتصرف مشروع الموازنة بموازرة رؤساء الدوائر ويعرضه قبل اول تشرين الاول على وزير المالية لفحصه .

وفي خلال شهر واحد يبلغه وزير المالية ملحوظاته على تطبيق قوانين الدولة وانظمتها العامة وعلى تأثيرها في الدخل والخرج ويبلغه ايضا ملحوظاته على جميع التدابير التي من شأنها تأمين التوازن في مالية السنجق .

المادة (٦)

يدعو المتصرف المجلس الادارى في ١٥ تشرين الثاني على الاكثر لفحص مشروع الموازنة ولا تتجاوز مدة هذه الدورة الخمسة عشر يوما .

ينشر رئيس الدولة قبل افتتاح السنة المالية الموازنة التي قررها المجلس الادارى .

المادة (٧)

مشاريع القروض والامتيازات التي تختص باللواء وتقيد ماليته تحضر وتقدم ويتناقش فيها وتعقد وتمنح ضمن نفس الشروط المخصصة بالموازنة .

المادة (٨)

يدخل اللواء بصفة خاصة في حساب ادارة المصالح المشتركة من حيث المداخيل والمصاريف ، ويتحمل الحصة المترتبة عليه في جميع التكاليف المشتركة المقيدة في هذا الحساب ويدعى بهذه الصفة الى المطالبة بحقوقه والمناقشة في مصالحه .

اذيع في ٢٢ أيار ١٩٣٠

قرار المفوض السامي رقم ٦٧ ل ر سوريا رقم ١٢

تاريخ ٢ حزيران ١٩٣٢ بدعوة مجلس النواب السورى للالتئام .

ان المفوض السامي للجمهورية الافرنسية .

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ و ٣ ايلول ١٩٢٦ .

وعلى قرار المفوض السامي رقم ١٨٨٩ في ٢٠ آذار ١٩٢٨ المتعلق بالانتخابات في سوريا .

وعلى قرار المفوض السامي رقم ٣ سوريا تاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١ القاضي بتعديل قرار المفوض السامي رقم ٨٨٩ تاريخ ٢٠ آذار ١٩٢٨ المتعلق بالانتخابات لاجل وضع دستور الدولة السورية موضع التنفيذ .

وعلى دستور الدولة السورية المعلن بقرار المفوض السامي رقم ٣١١١ تاريخ ١٤ مايس ١٩٣٠ .

وعلى قراري المفوض السامي رقم ٢ سوريا تاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٣٢ ورقم ٨ سوريا تاريخ ١٨ نيسان ١٩٣٢ باعلان نتائج الانتخابات التشريعية ،

وعلى المادة ٤٥ من الدستور

يقـــــرر

١)ـ ان مجلس النواب المؤلف من الاعضاء المعلنين منتخبين بموجب قراري المفوض السامي تاريخ ٢١ كانون الثاني و ١٨ نيسان ١٩٣٢ يجتمع في دورة استثنائية في دمشق في بناية البرلمان يوم الثلاثاء في ٧ حزيران ١٩٣٢ الساعة التاسعة صباحا تحت رئاسة أكبر الاعضاء سنا لاجل وضع الدستور موضع التنفيذ .

٢)ـ تحدد اعمال هذه الدورة كما يلي :

١ـ انتخاب مكتب المجلس ـ رئيس ونائبي رئيس وأميني سر وثلاثة مراقبين (المادة /٦٣/ من الدستور) .

٢ـ انتخاب رئيس الجمهورية (المادة /٦٨/ من الدستور)

٣ـ تثبيت الانتخابات (المادة /٤٧/ من الدستور)

٤ـ تحديد مخصصات رئيس الجمهورية (المادة /٨٧/) والتعويض السنوي ـ لاعضاء المجلس (المادة /٦٧/)

٥ـ تختم الدورة الاستثنائية بانتهاء لائحة هذه الاعمال ،

بيروت ٢ حزيران ١٩٣٢

السكرتير العام تسترو المفوض السامي : بونسو

أعضاء المؤتمر السوري
عام ١٩٢٠

- رئيس المؤتمر : هاشم الاتاسي

اسم النائب	بلده	اسم النائب	بلده
- ابراهيم الخطيب	مندوب لبنان اقليم الخروب، الشوف	- عثمان سلطان	عن طرابلس
- الشيخ سعيد مراد الغزي	مندوب غزة	- تيودور انطاكي	من حلب وأقضيتها
- عزة دروزة	نابلس (فلسطين)	- محمد فوزي العظم	دمشق وأقضيتها
- سعد الله الجابري	حلب	- عبد الرحمن اليوسف	= =
- عبد القادر الكيلاني	حماه	- فوزي البكري	= =
- دعاس الجرجس	حمص الاكراد	- مسلم الحصني	= =
- أحمد القضماني	دمشق	- يوسف ليناد و	= =
- عادل زعيتر	نابلس	- الياس عويشق	= =
- عبد القادر الخطيب	دمشق	- الدكتور محمد حيدر	= =
- صبحي الطويل	اللاذقية	- محمود الفاعور	= =
- رياض الصلح	بيروت	- محمود مريود	= =
- محمد المجتهد	عن دمشق وأقضيتها	- فايز الشهابي	= =
- ابراهيم الشيخ حسين	عن دير الزور	- عزة الشاوي	= =
- أحمد العياشي	ادلب	- سعيد رمضان	= =
- خليل التلهوني	من الكرك (شرقي الاردن)	- عبد الحميد المهدي محمود	= =
- رفيق التميمي	الخليل	- أحمد مالك	= =
- توفيق مفرج	الكورة (جبل لبنان)	- مرعي باشا الملاح	من حلب وأقضيتها
- رشيد رضا	لبنان - طرابلس	- رشيد مدرس	= =
- منيح هارون	اللاذقية	- فاتح المرعشلي	= =
- الدكتور سعيد طليع	جبل لبنان	- ابراهيم هنانو	= =
- جورج حرفوش	بيروت	- جلال المقدسي	= =

- نقلا عن يوسف الحكيم - سورية والعهد الفيصلي ص ٩٣ ، وغالب العياشي الايضاحات السياسية ص ٨٠ - ٨٣ .

تابع أعضاء المؤتمر السوري

عام ١٩٢٠

اسم النائب	بلده	اسم النائب	بلده
حكمت النيال	حلب وأقضيتها	رضا الرفاعي	حلب وأقضيتها
محمود نديم	=	أحمد عباس	=
شوكت الحراكي	=	شريف درويش	=
يوسف كيخيا	=	نوري الجسر	=
زكي يحيى	=	خالد البرازي	حماه
عبدالحميد بارودي	حماه	هاشم الاتاسي	حمص
وصفي الاتاسي	حمص	ناصر فواز	حوران
عبدالرحمن رشيدات	حوران	نسيب الاطرش	جبل الدروز
سليمان الصوري	جبل الدروز	عيسى المدانات	الكرك (شرقي الاردن)
سعيد الصيفي	الكرك (شرقي الاردن)	أديب وهبة	=
صبحي بركات	انطاكية	مصطفى لطفي الرفاعي	انطاكية
محمد شرقي	اللاذقية وأقضيتها	ناجي علي أديب	اللاذقية وأقضيتها
عبدالرزاق دندشي	= =	حسين الزغبي	= =
رضى الصلح	بيروت وأقضيتها	عبدالمحسن صادق	بيروت وأقضيتها
فريد كساب	= =	عفيف الصلح	= =
مراد غليمية	= =	الشيخ عبدالمجيد المغربي	عن طرابلس
توفيق بيسار	عن طرابلس	يوسف الحكيم	= =
الأمير أمين أرسلان	عن جبل لبنان	الأمير أسعد الايوبي	عن جبل لبنان
تامر حمادة	= =	رشيد نفاع	= =
أمين اليمني	عن فلسطين	رفيق التميمي	عن فلسطين
ابراهيم عبدالهادي	= =	الدكتور احمد قدري	= =
معين الماضي	= =	صلاح الدين الحاج يوسف	= =
سليم عبدالرحمن	= =	يوسف العيسى	= =
عبدالرحمن النحوي	= =	ابراهيم الحلي	= =
رشيد الحاج ابراهيم	= =	علي المهدي	= =
فؤاد عبدالكريم	ادلب		

نواب المجلس التأسيس عام ١٩٢٨ م

هاشم الأتاسي رئيسه

اسم النائب	بلده	اسم النائب	بلده
- هاشم الاتاسي	حمص	- جورج عازر	دمشق
- فوزي الغزي	دمشق	- حسني البرازي	حماه
- فتح الله آسيون	حلب	- عبد القادر السرميني	حلب
- فائز الخوري	دمشق	- الحاج رشيد آغا	
- أحمد الرفاعي	حلب	- زكي الخطيب	دمشق
- سعد الله الجابري	=	- سعيد حيدر	=
- نقولا جانجي	=	- سعد الله محمد	
- فخري البارودي	دمشق	- شكري الجندي	حماه
- ابراهيم هنانو	كفرتخاريم	- صبري فرح	حمص
- ابراهيم عبد القادر	حمص	- صالح النواف	عشائر
- أحمد الخطيب	دمشق	- صبحي الحسيني	حمص
- أحمد الفياض		- عارف الجزار	جبل سمعان
- أحمد قره مرسل	الاسكندرونه	- عبد الرحمن الكيالي	حلب
- احسان الشريف	دمشق	- عزالدين علبي	جبل الدروز
- اسماعيل الحريري	حوران	- عزالدين سليمان	=
- تاج الدين الحسني	دمشق	- عبد القادر رحمو	الباب
- شركس العلي	القنيطرة	- عبد القادر الخطيب	دمشق
- توفيق داوود		- حكمت الحراكي	معرة النعمان
- ثريا خلف	حماه	- محمد محمود دياب	القلمون
- جميل الشماط	الزبداني	- عبد القادر الكيلاني	حماه
- جورج صحناوي	دمشق	- فارس الزعبي	حوران

تابع نواب المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨

هاشم الاتاسي رئيسه

اسم النائب	بلده	اسم النائب	بلده
– فاضل عبود	دير الزور	– فاضل المحاميد	القنيطرة
– فؤاد عبد الكريم	ادلب	– فيضي الاتاسي	حمص
– لطفي الحفار	دمشق	– لطف الله غنيمة	حلب
– محجم بن مهيد	عشائر عنزة	– محمد أضه لي	الاسكندرونة
– محمد خير عقيل	القلمون	– محمد النماري	
– داوود الريحاني	الاسكندرونة	– محمود نديم	منبج
– محمد توفيق عبيد	دمشق	– محمد جميل ابراهيم باشا	حلب
– مشعل باشا الجربا		– مصطفى شاهين	جرابلس
– مظهر رسلان	حمص	– مهران بوزانيان	حلب
– نجيب برمدا	حارم	– نسيب البكري	دمشق
– نواف الصالح	عشائر حلب	– نوري الاصفري	ادلب
– نوري الشعلان	عشائر دمشق	– وديع الشيشكلي	دوما
– ياسين الطبال	دمشق	– يوسف ليناد و	دمشق
– سعيد الغزي	=		

=========

أعضاء المجلس النيابي عام ١٩٣٢ برئاسة صبحي بركات

مأخوذة عن الجريدة الرسمية عام ١٩٣٢

اسم النائب	بلده	اسم النائب	بلده
ـ لطيف غنيمة	حلب	ـ خليل ابراهيم باشا	الجزيرة العليا
ـ سعيد اسحق	الجزيرة العليا	ـ عبد المحسن الهفل	الميادين
ـ تركي المحمود	البوكمال	ـ فاضل العبدو	دير الزور
ـ محمد نورى الفتيح	دير الزور	ـ جميل الشماط	الزبداني
ـ يوسف الطيفور	النبك	ـ محمد المفلح	حوران ـ در
ـ اسماعيل الحريرى	حوران ـ ازرع	ـ أحمد عبد الرحمن	القريتين
ـ حامد الخوجه	الرقة	ـ عبده الكمكجي	الرقة
ـ عارف الجزار	جبل سمعان	ـ أمين سمكوخ	القنيطرة
ـ فارس الزعبي	حوران ـ الزوية	ـ حكمة الحراكي	المعرة
ـ سليمان ميرزا	السلمية والقريتين	ـ صادق المعلم	ادلب
ـ نورى الاصفرى	ادلب	ـ مجحم بن مهيد	عشائر عنزة ـ الدير
ـ ميراز عبد المحسن	عشائر شمر	ـ نواف الصالح	عشائر حلب
ـ نورى الشعلان	عشائر دمشق	ـ سليم الدعاس	القطيفة
ـ أبو الهدى الحسيبي	وادي العجم	ـ مظهر رسلان	حمص
ـ هاشم الاتاسي	حمص وضواحيها	ـ رفيق الحسني	=
ـ ابراهيم ضهية	=	ـ صبحي بركات	حلب
ـ غالب ابراهيم باشا	حلب	ـ شاكر نعمت الشعباني	=
ـ نورى المدرس	=	ـ بسيم القدسي	=
ـ نقولا جانجي	=	ـ هيراج بابا زيان	=
ـ هنرى هندية	=	ـ سليم جفرت	=
ـ طاهر عبد الكريم	جبل سمعان	ـ جميل حلو	الباب

تابع أعضاء المجلس النيابي عام ١٩٣٢

برئاسة صبحي بركات

اسم النائب	بلده	اسم النائب	بلده
- نجيب برمدا	حارم	- محمود نديم	منبج
- مصطفى شاهين	جرابلس	- منان يازى جلوسي زاده	اعزاز
- حسين عوني	كرد طاغ	- زكي النجار	جسرالشغور
= عبيد كمكجي	الرقة	- محمد يحيى	انطاكية
- مصطفى القصيرى	انطاكية	- صادق معروف	=
- موزيس دركالوستيان	=	- محمد جراب	الاسكندرونة
- زادة خليل آغا	قرق خان	- يوسف ليناد و	الشام وضواحيها
- جميل مردم بك	الشام وضواحيها	- فائز الخورى	=
- زكي الخطيب	=	- لطفي الحفار	=
- فخرى البارودى	=	- احسان الشريف	=
- محمد علي العابد	=	- حقي العظم	=
- نسيب البكرى	=	- وديع الشيشكلي	دوما
- نسيب الكيلاني	دوما	- نجيب البرازى	حماه
- الدكتور شيشكلي	حماه	- شمسي نصر الله	=

=======

أعضاء المجلس النيابي عام ١٩٣٦ برئاسة فارس الخوري

نقلا عن محاضر المجلس النيابي السوري

لعام ١٩٣٦

اسم النائب	بلده	اسم النائب	بلده
– فارس الخوري	دمشق	– جميل مردم بك	دمشق
– شكري القوتلي	=	– لطفي الحفار	=
– نسيب البكري	=	– فايز الخوري	=
– فخري البارودي	=	– احسان الشريف	=
– منير العجلاني	=	– عفيف الصلح	=
– صبري العسلي	=	– أحمد اللحام	=
– جورج صحناوي	=	– يوسف ليناد و	=
– أبوالهدى الحسيبي	= وادي العجم	– فاعور الفاعور	= القنيطرة
– عاصم محمود	= القنيطرة	– جميل الشماط	= الزبداني
– غنيم حنيني	= دوما	– يونس حنشور	= دوما
– محمد خير عقل	= القلمون	– محمد محمود دياب	= القلمون
– فواز الشعلان	عشائر بادية دمشق	– طراد الملحم	عشائر بادية دمشق
– راكان مرشد	= = =	– سعدالله الجابري	حلب
– عبدالرحمن الكيالي	حلب	– حسن فؤاد ابراهيم باشا	=
– ناظم القدسي	=	– عبدالقادر سرميني	=
– جميل ابراهيم باشا	=	– أدمون رباط	=
– أدمون حمصي	=	– رشدي كتخدا	=
– فتح الله آسيون	=	– هرانت صلاحيان	=
– أرداشيس بوغكيان	=	– حكمة الحراكي	= المعرة

تابع أعضاء المجلس النيابي عام ١٩٣٦ برئاسة فارس الخوري

اسم النائب	بلده	اسم النائب	بلده
ـ نورى الاصفرى	حلب ـ ادلب	ـ وحيد دويدرى	حلب ـ ادلب
ـ بوزان شاهين	= جرابلس	ـ مصطفى شاهين	= جرابلس
ـ سعد الدين الجابرى	= جبل سمعان	ـ عبد العزيز حلاج	= جبل سمعان
ـ سعيد الكيالي	= حارم	ـ هادى بكار	= اعزاز
ـ حسين عوني	= جبل الاكراد	ـ حسين حلمي	= منبج
ـ عبد القادر رحمو	= الباب	ـ شايش عبد الكريم	عشائر بادية حلب
ـ نواف الصالح	عشائر بادية حلب	ـ نجيب البرازى	حماه
ـ توفيق الشيشكلي	حماه	ـ عمر الدلال	=
ـ سليمان العلي	= السلمية	ـ مظهر رسلان	حمص
ـ رفيق الحسيني	حمص	ـ مكرم الأتاسي	=
ـ سليمان المعصراني	=	ـ عبد الله فركوح	=
ـ ابراهيم الضحية	=	ـ محمد نورى المفتيح	الفرات
ـ سعيد العرفي	الفرات	ـ محمد العايش	=
ـ محمد الفرج	= الرقة	ـ محجم البشير	= الرقة
ـ وهبي العجيلي	= الرقة	ـ تركي النجرس	= الميادين
ـ عبد الهادى الزرزور	= ابوكمال	ـ قدور الحاج علي	الجزيرة
ـ خليل ابراهيم باشا	الجزيرة	ـ سعيد اسحق	=
ـ محجم بن مهيد	عشائر الجزيرة	ـ دهام الهادى	عشائر الجزيرة
ـ اسماعيل الحريرى	حوران	ـ فارس الزعبي	حوران
ـ مصطفى المقداد	=	ـ محمد المفلح	=
ـ زيد الاطرش	جبل الدروز	ـ عزالدين علبي	جبل الدروز

تابع أعضاء المجلس النيابي عام ١٩٣٦ برئاسة فارس الخوري

اسم النائب	بلده	اسم النائب	بلده
ـ سليمان نصار	جبل الدروز	ـ عوده السرور	جبل الدروز
ـ عقله القطامي	= =	ـ عبد القادر شريتح	اللاذقية
ـ فايز الياس	اللاذقية	ـ علي شهاب	=
ـ محمود عبد الرزاق	= طرطوس	ـ سليمان الاحمد	= بانياس
ـ محمد جنيد	= مصياف	ـ أنيس اسماعيل	= طرطوس
ـ جاثم خضور	= جبلة	ـ شوكة العباس	= تلكلخ
ـ الياس جرجس	= تلكلخ	ـ منير العباس	= صافيتا
ـ جبرائيل حلو	= صافيتا	ـ أمين رسلان	= صافيتا
ـ عمر البيطار	= صهيون	ـ سليمان مرشد	= صهيون
ـ محمد الأضه لي	الاسكندرونة	ـ مصطفى القصيرى	الاسكندرونة
ـ صادق معروف	=	ـ داود الريحاني	=
ـ مورسيس دركالوشيان	=		

=========

برقية بتاريخ ١١ حزيران ١٩٢٨.

دمشق ـ حضرة رئيس الجمعية التأسيسية السورية ، أهنئ الأمة السورية الشقيقة بحياة النيابة الجديدة ، ونتمنى لها أهنى السعادة الطيبة .

رئيس مجلس النواب اللبناني

محمد الجسر

برقية بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٢٨.

الرئيس الأتاسي ، رئيس المجلس التأسيسي بدمشق :

" نهنئكم . العالم المتمدن يراقب اليوم . أثبت أنكم جديرون بأن تحكموا أنفسكم بأنفسكم . ثقوا بمشاركتنا لكم ونحن أصدقاء سورية المخلصون الفخورون .

رئيس حزب الاستقلال السوري

أميل مرهج

ـ نقلا عن محاضر المجلس النيابي ـ المجلس التأسيسي عام ١٩٢٨.

- برقية رقم ١٦٠ تاريخ ٧ حزيران ١٩٣٢

رئيس المجلس النيابي :

بهذا اليوم الذى يجتمع فيه مجلسكم تشعر الأمة بألم من الازدراء بأرواح بريئة ، طارت الى ربها ضحية حرية هضمت بالقوة لتزييف الانتخابات ، نعلمكم بصراحة اضطرابنا واحتجاجنا على هذه الاهانة لكرامة الأمة ونعتبر هذا المجلس حادثا فرضته القـــوة لا علاقة للأمة فيه ،ولا تتقيد بقراراته .

هذه صورة الاحتجاج المرسل اليوم بألوف التواقيع من الشعب الحلبي لرئاسة المجلس النـــيابي نقدمها لفخامتكم .

عارف هنانو مقهم الجابرى

- برقية رقم ٨٣٠ ، صادرة من مصر بتاريـــخ ٧ حزيران بالمآل الآتي :

رئاسة مجلس النواب :

بمناسبة اجتماعكم اليوم لتنفيذ الدستور الذى أصدرته السلطة الافرنسية على الرغـم من احتجاج الأمة كلها عليه ،وأجرت انتخابات زائفة لوضعه موضع العمل ، ترى اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطيني أن أول واجب عليها هو أن ترفع صوتها عاليـا بالاحتجاج على هذا الدستور وأن تعد كل عمل يقوم على أساسه اعتداء صريحا علـى حقوق الأمة وابتهالا لحرمة الدماء التي أهرقت في سبيل حريتها ووحدتها ، تـرى اللجنة أن الأمة مطلقة الحرية للسعي في جميع الطرق المشروعة الى استرداد حقوقها كاملة وهي لن تعترف بشيء مما يتم على يد هذا المجلس الذى لا يمثـل الأمة أقل تمثيل .

السكرتير العام
أسعد داغـــــر

- برقية رقم ٥٤٣ الصادرة عن اللاذقية بتاريخ ٧ حزيران ١٩٣٢ بالمآل الآتي :

دمشق لرئاسة المجلس النيابي :

نهنيء نواب الأمة ،نطالب بوحدة البلاد وضمنا لأمتنا سوريا متمنين نجاح سياسة التفاهم

مجموعة تواقيـع . . . .

- نقلا عن مذاكرات المجلس النيابي عام ١٩٣٢ .

المفوضون الساميون الذين تعاقبوا على سورية ولبنان من عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٤٦*

- جورج بيكو Picot عين في التاسع من نيسان ١٩١٨ وباشر عمله الرسمي في البلاد السورية واللبنانية من : " تشرين الاول ١٩١٨ – ٨ تشرين الاول ١٩١٩ ".
- الجنرال غورو Gen. Gouraud من : " ٨ تشرين الاول ١٩٢٠ – تشرين الثاني ١٩٢٢ ".
- الجنرال ويغان Gen. Weygand عين في التاسع عشر من نيسان ١٩٢٣ – وباشر عمله الرسمي في البلاد السورية واللبنانية من : " ٩ أيار ١٩٢٣ – ٥ كانون الأول ١٩٢٤ "
- الجنرال سراى Sarrail من : " ٢ كانون الثاني ١٩٢٥ – ٨ تشرين الثاني ١٩٢٥ ".
- هنرى دى جوفنيل / De Jouvenel – عين في العاشر من تشرين الثاني ١٩٢٥ وباشر عمله في سوريا ولبنـــان من : " ٢ كانون الاول ١٩٢٥ – ٢٧ أيار ١٩٢٦ ".
- هنرى بونسو Ponsot عين في الثالث من أيلول ١٩٢٦ ، وباشر عمله في سوريا ولبنـــان من : " ١٢ تشرين الاول ١٩٢٦ – ١٢ تشرين الاول ١٩٣٣ ".
- داميان دى مارتيل De. Martel من : " ١٢ تشرين الاول ١٩٣٣ – كانون الثاني ١٩٣٩ ".
- غابرييل بيو Puaux من : " ٥ كانون الثاني ١٩٣٩ – ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٠ " وقد أقيل من وظيفته بتاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٤٠ وسافر بعد هذا التاريخ ب ١١ يوما .
- جان شياب Chiappe لم يصل الى سوريا ومات غرقا وهو في طريقه الجوى اليها .
- الجنرال دانتز Dentz عين في العاشر من كانون الاول ١٩٤٠ ، وباشر عمله الرسمي في البلاد من : " ٢٩ كانون الاول ١٩٤٠ الى ١٥ تموز ١٩٤١ ".
- الجنرال كاترو Catroux من : " ١٥ تموز ١٩٤١ الى ٧ حزيران ١٩٤٣ " وهو أول مفوض سامي لقب نفسه (مندوب عام) .
- جان هللو Helleu من : " ٧ حزيران ١٩٤٣ الى تشرين الثاني ١٩٤٣ " وقد أقيل بعد حوادث لبنـــان .
- جنرال بينه Beynet من : " آذار ١٩٤٤ الى . . . يوم الجلاء ! . . . "

---

* عن جريدة بردى (سورية بين عهدين) ص ٣٢

UNIVERSITE DE DAMAS

LES PARLEMENTS EN SYRIE ,LES ROLES POLITIQUES,LOCALES ET ETRANGERS
(1920 - 1943)

Préparé par:

Nahed ABDUL-KARIM

Sous la direction de:

Dr.Ahmed TARABEIN

Année:1983

La Syrie a été par suite de la politique française,le champ d'un conflit acharné entre les deux antagonistes:
indépendance et coloialisme.
La domination et le pouvoir étant au plus fort des deux,la constitutio sera parfois proclamée,des gouvermements locales seront formés,et vice versa en cas de refoulement patriote.
La lutte constitutionnelle en Syrie commença dés la fin de la grande Révolte Syrienne(Aoùt 1927),un gouvernement Syrien a été proclamé, des votes constitutionnels se sont déroulés amenant au pouvoir les patriotes en Avril 1928.Une Assemblée Constitutionnelle a été proclamé mettant au jour la Constitution du pays ,constitution qui n'a été acceptée par la Haut Commissaire Français qu'aprés la mise en vigueur de l'article 116 lui donnant plein pouvoir.
L'Assemblée refusant de se soummettre,la Constitution a été ajournée pour une délai indeterminé.

En 1932 le Parlement Syrien reprit son labbeur,et le Haut Commissaire lui présenta le traité de 1933 qui a été refusé,étant loin de procurer l'indépendance.Dissolution du Parlement et le pouvoir constitutionnel passa au camps de l'adversaire.
L'association des patriotes se mit à l'oeuvre au début de 1936 présentant un pacte patriotique proclamé au jour commémoratif du du chef Ibrahim HANANOU,visant l'unité syrienne,la lutte contre le Foyer Juif et proclamant la nécessité de l'Unité Arabe.
L'affrontement atroce avec les Français conduit à la grève générale de deux mois entrainant des troubles sanglants.
Le Haut Commissaire a été contraint à conférer avec les Patriotes en vue d'un nouveau traité d'amitié et de non belligérance.Les pourparlers ont été entamés à Paris au Quai d'Orsay durant cinq mois.Un projet de traité a été signé par Syriens et Français en 1936.
Ce traité n'était point l'indépendance complète,la politique étrangère et la défence nationale étant aux mains des Français,avec des suppléments mettant en danger l'amitié régionale.

Les Patriotes Syriens mirent-malgré tout-en vigueur les clauses du traité mais les Français entamèrent la discorde réligieuse et raciste contre le gouvernement patriote central de Damas.

L'affaire d'Alexendrette se porta dés lors à l'avant.Le Couvernement Turc craignant le retour du Liwa à la mère patrie se rangea aux Français pour l'annexer.

Des pourparlers seront par suite entamés avec de nouveaux protocoles au traité de 1936 en vue d'être accepté par le Gouvernement Français. Peine perdue, l'Assemblée Nationale Française refuse, le Gouvernement Syrien démissionne, le Haut Commissaire revient au pouvoir annulant la Constitution. La Syrie a été demantélée encore une fois.
Le Président de la République présente sa démission, un Directoire a été nommé pour diriger les affaires du pays sous contrôle français.

En 1941 à la suite de l'occupation de la Syrie par les traupes anglaises et les français du F.F.L. le général CATROUX proclame au nom du Général de GAULLE la fin du mandat et l'independance de la Syrie. L'Angleterre approuve et un Gouvernement national a été nommé. La lutte reprend de plus belle entre Syriens et Français.

Le Parlement a annulé le 17 Août 1943 l'article 116 de la Constitution, l'indépendance complète trouvera jour à la suite de l'évacuation des troupes étrangères aprés les confrontations sanglantes de 1945.

Les espérances concernant l'oeuvre accomplie par les Parlements consécutifs étudiés en ce volume n'ont nullement aboutis aprés l'indépendance à l'espoir de la Nation.

Le parlement a été maintes fois dominé par les interets personnels. Mais, et malgré tout, ces Parlements ont annulé la confiance admise aux gouvernements incapables de mener la lutte patriotique.
Le Parlement en Syrie n'a jamais été aboli par le pouvoir exécutif. C'est un fait de confience et non le contraire, à la manière de ce qui arrivait en Iraq et en Egypte.

Les Parlements en Syrie ont réussi partiellement à ériger des lois concernant l'économie, les discussions entre parlementaires visaient toujours la lutte contre la domination française.